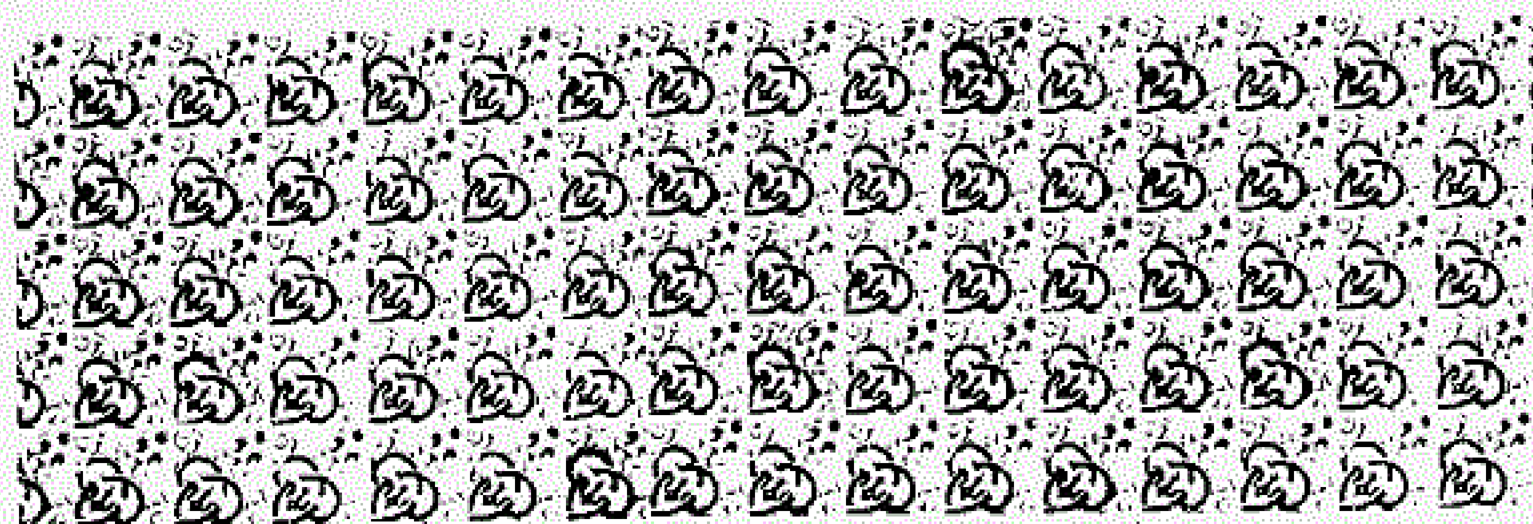
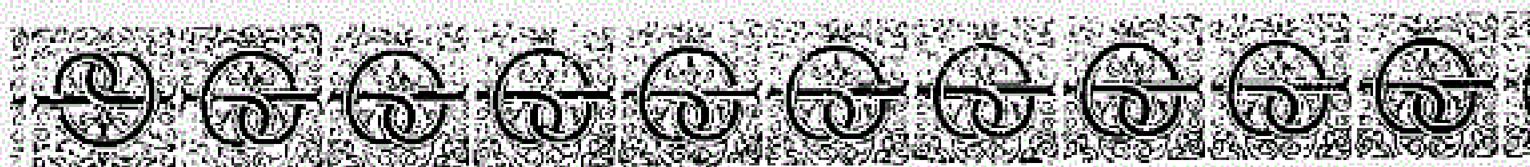
256 - 1094





مجلة مجمع اللغة العربية الأردني



العدد ٤٧

السنة الثامنة عشر

مجلة
مجمع اللغة العربية الأردني

(مجلة متخصصة محكمة)

تصدر مرتين في السنة

* البحوث التي ترسل إلى المجلة تكون خاصة بها ، ولم يسبق أن نشرت في مكان آخر ، وان تتوافر فيها شرائط البحث العلمي .
* يرسل كل بحث إلى ثلاثة محكمين مختصين ، وفي ضوء تقاريرهم تقرر هيئة التحرير نشر البحث أو الاعتذار عن عدم نشره .
* البحوث غير المجازة لا ترد إلى أصحابها .
* يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية .
* تقبل للنشر مراجعات الكتب إذا كانت قيمة .
* يجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر ، بعد نشره في مجلة المجمع ، شريطة أن يشير إلى ذلك .

الاشتراكات

في الأردن	ثلاثة دنانير سنوياً
في البلاد العربية والأجنبية	ثمانية دولارات سنوياً أو ما يعادلها

تضاف أجرة البريد الجوي لمن يشاء ذلك من المشتركين

المملكة الأردنية الهاشمية ـ عمان ـ ص.ب ١٣٢٦٨ هاتف ٨٤٣٢٠٠ ـ تلكس MAGMA -JO. 23441

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العـدد ٤٧

ذو القعدة ١٤١٤هـ - ربيع الآخر ١٤١٥هـ

السنة الثامنة عشرة

تموز - كانون الأول ١٩٩٤ م

فهرس العدد (٤٧) لعام ١٩٩٤ م

أولاً : البحـــــوث

خواطر وآراء صرفية

د. فوزي الشايب

جامعة اليرموك

خطت الدراسات الصرفية العربية خطوات موفقة وناجحة، وحققت تقدماً كبيراً في العقود الأخيرة، بفضل استخدام المنهج المقارن ، وتحكيم معطيات علم الأصوات في معالجة القضايا الصرفية. فمقابلة العربية بأخواتها الساميات مكنت الدارسين من الوقوف على تصور أوضح، وزودتهم برؤى أوسع، وأشمل لتطور الأبنية والصيغ العربية. كما أن الإفادة من معطيات علم الأصوات في هذا الميدان جعلت المعالجات الصرفية أكثر دقة، وأكثر علمية وموضوعية، ولا غرو في ذلك فالأصوات تعد المدخل الحقيقي لدراسة الصرف، وأي دراسة صرفية لا تعتمد عليه هي دراسة فجة ، قليلة الجدوى. قال الدكتور تمام حسان[1] : "ونحن لا نستطيع أن نبدأ الصرف بلا دراسة الأصوات، بل إننا في بعض الحالات نجد الأصوات ضرورية للنحو أيضا "، وما ذلك إلا لأن الصرف – كما قال الدكتور عبد الصبور شاهين – هو " قضية الأصوات لاغير" [2] . والصحيح أن الأصوات هي الأساس الذي تبنى عليه الدراسة اللغوية بشتى فروعها ، قال بلومفيلد bloom-field[3] : " إن وصف اللغة يبتدىء بالفونولوجيا التي تحدد كل فونيم وتقرر ماالتراكيب التي تقع " .

وعلى هدي من هذين المحورين الأساسيين: المنهج المقارن، وتحكيم معطيات علم الأصوات نقدم هذه الخواطر والآراء الصرفية.

أولاً : الخلط بين الزيادتين ؛ الصرفية والصوتية

أن أول ما يؤخذ على كثير من الصرفيين المحدثين هو خلطهم بين الزيادة الصرفية والزيادة الصوتية، فبالنسبة لأبنية الأفعال المزيدة، يمثل الصرفيون المحدثون للمزيد بحرفين من ضمن ما يمثلون ب: " انفعل " و " افتعل " ... وللمزيد بثلاثة أحرف ب : استفعل[4] ...فيعدون همزة الوصل والنون زائدتين في " انفعل" ، **وهمزة الوصل والتاء في " افتعل " والهمزة والسين والتاء في استفعل.**

ولا يصح مطلقاً ونحن نتحدث عن الزيادة الصرفية أن تعد همزة الوصل منها، لأن هذه زيادة صوتية فحسب. والزيادة الصرفية إنما تكون بالمورفيمات (الوحدات الصرفية) التي تزاد على بنية الفعل لتحدث فيه معنى من المعاني المطردة المعروفة. قال الرضي[٥] : "اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق، لا بد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً". وهمزة الوصل ليست مورفيما، ومن ثم ليست زيادة صرفية البتة، وعليه فكل واحد من: "انفعل وافتعل" يعد مزيداً بحرف واحد، هو النون في الأول، والتاء في الآخر، وأنّ "استفعل مزيد بحرفين، هما السين والتاء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه لو جاز عد همزة الوصل زيادة صرفية في "انفعل وافتعل واستفعل" لوجب عدّ الأمر من الثلاثي نحو: أُكتب، وإِضرب، وإِذهب، مزيداً بحرف واحد، ولكن لا أحد يقول بذلك.

وهذا الخلط بين الزيادتين: الصرفية والصوتية، إن هو إلاّ صدى لتأثير الصرف التقليدي، الذي لم يفرّق بينهما، قال ابن جني [٦] : "واعلم أن "انفعل" إنما أصله من الثلاثة، ثم تلحقه الزيادتان من أوله: نحو: قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح". وقد ردّد ابن عصفور كلام ابن جني بحروفه تقريبا [٧]. ولكن إذا كنا نجد للقدماء عذراً في عدم التفريق، فإننا لا نجد للمحدثين أي عذر في ذلك، وخاصة إذا عرفنا أن هذا التمييز بين الصنفين لم يغب تمام الغيبة عن أذهان بعض القدماء، مثل سيبويه الذي كان يعي جيداً أن المزيد زيادة صرفية في "انفعل"، و "افتعل"، إن هو إلاّ النون في الأول، والتاء في الثاني، والسين والتاء فقط في "استفعل". قال في الكتاب[٨] : "وتلحق التاء ثانية، ويسكن أول الحرف، فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على افتعل يفتعل". فمن عبارته هذه نفهم أن التاء هي الزيادة الحقيقية على بنية الفعل، وأن همزة الوصل زيادة عرضية استدعتها عملية تسكين الحرف الأول، نظراً إلى أنه لا يُبدأ في العربية بساكن، فهي إذاً زيادة صوتية، لا أثر لها في تقرير المعنى من قريب أو بعيد. وقديماً قال الخليل: [٩] "والألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلّماً للسان إلى حرف البناء؛ لأن حرف اللسان حين ينطلق بالساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل".

وعليه فابن جني إمّا أن يكون قد أجمل عبارة سيبويه اطمئناناً منه إلى حسن فهم القارئ، وإما أن يكون قد تصرف فيها على هذا النحو بناء على سوء فهم منه لها.

وكلام سيبويه على "استفعل" مثل كلامه على "افتعل". نفهم منه بوضوح أن همزة الوصل زيادة عرضية، وأن الزيادة الحقيقية تتمثل في السين والتاء فقط، قال في الكتاب (١٠) : "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على "استفعل يستفعل".

ثانياً : أصل الزوائد الصرفية في "افتعل واستفعل"

يقطع كثير من اللغويين المحدثين بأن الزوائد واللواحق والأدوات عموماً كانت في الأصل كلمات معجمية لها دلالتها المحددة، ثم أفرغت من معناها الحقيقي شيئاً فشيئاً وبطريقة غير محسوسة، مما أكسبها قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية. قال فندريس (١١) "يمكن التأكيد بأن هذه العناصر التصريفية نتجت من امتداد قياسي لكلمات قديمة مستقلة، بعد أن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية، فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة".

وعلى الرغم من اقتناعهم هذا فإنهم يرون أنه من الصعب جداً معرفة أصول هذه الزيادات واللواحق (١٢) بسبب من إيغالها الشديد في أعماق التاريخ اللغوي، وكثرة التطورات التي مرت عليها خلال مسيرتها عبر أقبية هذا التاريخ.

بيد أن جرجي زيدان حاول - تحدوه في ذلك روح المغامرة العلمية - تحديد أصول بعض هذه العناصر الصرفية، فبالنسبة للزوائد في صيغة "افتعل" أي "ات" قال:(١٣) " وعند البحث والمقابلة في أخوات العربية يظهر لنا أنها بقية "ات" أو ما يماثلها. وهي لفظة من الألفاظ المطلقة لم تزل مستعملة في العبرانية بمعنى "ذات"، ولا تقع إلاّ مفعولاً بها. وهي في السريانية: "يت"، وفي العربية "ذات" مركبة مع "ذا" الإشارية. أما الأصل وحده فقد فقد من لغتنا على ما يظهر، وهذه اللفظة موجودة في سائر اللغات بمعنى الكون المطلق".

وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا التحليل بأنه دعوى يعوزها الدليل، وأنه لا يخرج عن دائرة الظن والتخمين.

وبالروح ذاتها مضى جرجي زيدان يوضح لنا أصل الزيادات الصرفية في صيغة " استفعل" فقال[١٤]. "واستفعل" مزيد فيها "است"... وبالمقابلة يلوح لنا أنها بقية فعل فقد من العربية، وحفظ في السريانية بمعنى "مال" وهو "سطا"، حيث قلبت التاء طاء".

وقد تأثر الدكتور فؤاد ترزي بجرجي زيدان على ما يبدو، فذهب مذهبه بشأن "است" في "استفعل"، ثم تأثر الدكتور داود عبده من بعد بفؤاد ترزي فنقل عنه قوله في هذه المسألة الذي ردّد فيه قول جرجي زيدان حرفياً [١٥].

وما قلناه عن دعواه بشأن "افتعل" نقوله بشأن "استفعل". والذي غاب عن ذهن جرجي زيدان هو أن التاء في صيغة "استفعل" هي نفس التاء في صيغة "افتعل"، أي هي "تاء المطاوعة" ذاتها، فاستفعل كثيراً ما يأتي مطاوعاً، أو المبني للوسط، أو نصف مفعول لصيغة "أفعل"، وذلك نحو: أفدته فاستفاد، وأقلته فاستقال، وأسلمته فاستسلم... وعليه، فالحكم على التاء في "افتعل" بأنها بقية كلمة، والحكم عليها في "استفعل" بأنها بقية كلمة أخرى فيه من الاضطراب والخلط ما فيه. وليست السين والتاء والهمزة بقية كلمة واحدة، بل السين بقية كلمة، والتاء بقية كلمة أخرى، والهمزة زيادة صوتية عارضة، وليست بقية شيء البتة.

وقد ذهب أوليري O'Leary إلى أن السين في "استفعل" التي تقابل الشين العبرية والأكدية والآرامية – ما هي إلا الأثر الباقي لجذر قديم يدل على الجعل "make" ، غير أنه يقرّ بأنه ليس لدينا معرفة محددة حول هذا الجذر[١٦]. والفرق كبير جداً بين أن تجعل شخصاً ما يقوم بعمل معين، وبين أن يميل الإنسان، أو يقوم بالعمل من تلقاء نفسه.

ثالثا : نشأة بناءي "افتعل" و "استفعل"

أ - "افتعل"

يرى القدماء أن التاء زيدت حشوا في "افتعل". قال سيبويه[١٧]: "وتلحق التاء ثانية ويسكن أول الحرف... ولا تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في افتعل". والغرض من زيادتها على حد قول صاحب دقائق التصريف هو الفرق بين الأمر من **فَعَل يَفْعِل والأمر من الافتعال**[١٨].

والصحيح أن التاء قد زيدت أولاً لا حشواً، تماماً كما زيدت النون في "انفعل". أي أن أصل "افتعل" هو "اتفعل" وبالقلب المكاني تحولت الصيغة إلى "افتعل". وقد خصص الدكتور داود عبده فصلاً في كتابه: "دراسات في علم أصوات العربية" تحدث فيه عن عملية القلب، مدلّلا على ذلك ببعض الأدلة[19]، ومع تقديرنا لهذا الجهد العلمي الجاد نقول: إن عملية القلب في "افتعل" قد أثبتت وحسمت منذ أكثر من قرن من الزمان[20] ومن ثم فلا حاجة لإثبات ما هو ثابت. ولكن الذي يؤخذ على الباحث الكريم أنه لم يبيّن لنا بدقّة كيف تشكّل هذا البناء، ولا كيف اتجه في تطوره.

وكنا نتوقع من الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يبيّن في كتابه "ظاهرة القلب المكاني في العربية" كيفية تشكل هذا البناء، وتطوره، ولكنه لم يفعل، واكتفى بعرض بعض أقوال المستشرقين بهذا الخصوص[21] مثل: بروكلمان وبرجشتراسر[22] وهنري فليش[23].

أما عن نشأة "افتعل" فقد كان على النحو الآتي:

تَ + فَعَلَ ؛ تَفَعَلَ، والمضارع يَتَفَعِل، ولما كانت المقاطع التي تزاد أولا تجذت النبر الزفيري اليها، انتقل النبر من التاء إلى الياء، فسقطت حركة التاء، ومن ثم أدمج المقطعان القصيران في بداية الصيغة في مقطع واحد هكذا "يَتْفَعِل". قال بروكلمان[24]: "والمقاطع البنائية التي تزاد في أول الكلمة تجذب النبر إليها... ويؤثر هذا النبر في المقطع الذي يليه مباشرة، فتسقط منه الحركة القصيرة".

ومن هذا المضارع "يَتْفَعِل" اشتق الماضي بإسقاط حرف المضارعة، فكان أن نتج "تْفَعَلَ" "tfa'ala" ، فالتقى صامتان في بداية المقطع في أول الكلمة، أي نتج مقطع من نوع: "ص ص ح" وهذا لا يجوز، ولا يكون بحال، عربياً ولا سامياً قال بروكلمان[25]: "كل مقطع يبدأ في اللغات السامية أصلاً بصوت صامت واحد أو همزة". وقال أيضاً [26]: "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة. ولذلك فانه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً".

والحركة التي تستعين بها العربية لهذا الغرض هي الكسرة، ثم تحقق الحركة

فتتخلق همزة الوصل. قال بروكلمان[٢٧]: "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققه بمعنى أنها تسبق بهمزة". وهكذا جاء الماضي "اِتْفَعَلَ". وهذا يعني أن الماضي "تَفَعَلَ" قد هجر أو أميت، ونشأ ماض جديد قياساً على المضارع، وعليه "ففي العربية القديمة نتجت صيغة "اِفْتَعَلَ" قياساً على نموذج المضارع"[٢٨].

ثم حصل قلب مكاني تحول فيه "اتفعل" إلى "افتعل". وكنا قد بيّنا ذلك في موضع آخر فلينظر هناك[٢٩]. ولكن نضيف إلى ما ذكرناه سابقاً أن عملية القلب المكاني على الرغم من أنها عملية فونولوجية عموماً، فإن لها أسساً نفسية متجذرة في الدماغ، فبالقلب المكاني لا تنطق الكلمة كما ينبغي، فالكلمة توجد في الفكر على صورة معينة، ولكنها تنطق من قبل أعضاء النطق على صورة أخرى، وذلك بسبب الإهمال في التنسيق بين الفكر وأعضاء النطق[٣٠].

هكذا تفسر نشأة صيغة "افتعل"، من حيث القلب المكاني وتخلق همزة الوصل، وقد فسّر القدماء نشأة همزة الوصل بطريقة انطباعية غامضة، وغير مقنعة، قال المازني[٣١]: "واعلم أن الأفعال قد تسكن أوائلها ويلحقونها ألف الوصل". وقد وضح ابن جني علّة تسكين أوائل الأفعال فقال[٣٢]: "فإن قلت: ولم سكنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل إنما كان ذلك، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حالة واحدة، فلذلك كثر فيها الاعتلال".

ومع أن الإجماع منعقد بين المستشرقين، ويكاد يكون كذلك أيضاً بين الباحثين المحدثين بالنسبة لحصول القلب المكاني في "افتعل" فإن الدكتور الحموز لا يرى ذلك، بحجة أن العرب لم تستعمل الأصل "اتفعل"، قال[٣٣]: "ويتراءى لي أن ادعاء القلب في مثل هذه الأفعال مردود بهجر العرب للأصل، لصعوبة النطق". ولا شك في أن الدكتور الحموز قد خالف إلى خلاف الصواب، ذلك أن القلب المكاني الذي حصل في "افتعل" قد تم بفعل قانون صوتي عام[٣٤]. "والقسر الذي تفرضه الصوتيات له من القوة ما لا يستطيع معه فرد أن يتخلص من نيرها"[٣٥]، وهذا هو فرق ما بين التطورات الصوتية والتطورات الصرفية، "فالتطور الصوتي عام وشامل، لا يترك وراءه بقايا، إذ إنّه يستبدل حالا جديدة مكان حال قديمة"[٣٦]. يعني أن القانون الصوتي قد أحلّ "افتعل" مكان "اتفعل"، "وقد بدأ هذا بدون شك

بالأفعال التي تبتدىء بصوت صفيري، وكان قد عمّم تدريجياً على كل الأفعال على قدم المساواة"(٣٧).

ولو كان هجر العرب للأصل دليلاً على عدم القلب لكان ينبغي لنا أن لا نعد "قسيّاً" مقلوبة عن "قووس". ولا أعتقد أنّ هناك من ينكر كون قسيّاً منقلبة عن "قووس"، على الرغم من أن "قووس لم يستعمل، استغنوا بقسيّ عنه، فلم يأت إلاّ مقلوبا"(٣٨). ثم إن عدم استعمال العرب لِ "بُرْكة" لا يعني أيضاً أن "رُكبة" ليست مقلوبة عنها، آية ذلك أن الباء تأتي في هذه الكلمة قبل الكاف دائماً في جميع اللغات السامية الأخرى؛ شقيقات العربية، فهي في الأكدية birku وفي العبرية bérek̲ وفي الآرامية burkā وفي الحبشية berk ، وعليه فالأصل هو "بُركة" ثم قلبت إلى ركبة(٣٩).

وفي غير القلب المكاني فإن عدم استعمال: اصتلح وازتحم ونظائرهما لا يعني أبداً أن: اصطلح وازدحم ليستا متطورتين عنهما. وكذلك فإن عدم استعمال "قَوَلَ وبَيَعَ" لا يعني بحال من الأحوال أن "قال وباع" ليستا متطورتين عنهما. قال ابن جني:(٤٠)" لا يقال في: اصطبر: اصتبر ولا في اضطرب: اضترب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل، كما لا يقال في قام: قَوَمَ، ولا في باع: بَيَعَ، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة". ومع ذلك فان الأصل "اتفعل" وإن أصبح منقرضا في العربية ومعظم الساميات فإنه لا يزال حيا في الحبشية في صيغة tanšeʾa = ارتفع(٤١) واللغات السامية يشهد بعضها لبعض.

وإذا كان الأصل "اتفعل" قد انقرض من العربية الفصيحة، فإنه لا يزال حياً في اللهجات الدارجة لبعض الأقطار العربية، فقد ذكر وليم رايت أنه حيّ في اللهجة المصرية الدارجة (٤٢) ، وقد مثل له جرجي زيدان بقول المصريين "اتجمع" في "اجتمع" و "اترفت" في "ارتفت"(٤٣).... وذكر بروكلمان أنه حي في اللهجة التونسية الدارجة أيضاً (٤٤)، وقال أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب:(٤٥) "ولا تزال هذه الصيغة مستعملة في العربية العامية في مصر والمغرب، ففي مصر يقال مثلاً: اتنصر بمعنى نُصِر، كما يقولون في تونس "tktib" "كُتِب"، وفي

مراكش tsarák سُرِق. ومن المسلم به علمياً أن اللهجات الدارجة لم تأت من فراغ، وإنما هي امتداد طبيعي للهجات العربية القديمة.

ب - "استفعل"

حول نشأة هذا البناء قال سيبويه:(٤٦)"وتلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل يستفعل"، وأضاف يقول:(٤٧) "ولا تلحق السين أولاً في "استفعل"، ولا التاء ثانية وقبلها زائدة إلاّ في هذا".

والصحيح أن التاء زيدت على الثلاثي المزيد بأداة التعدية القديمة أي "سَفْعَل"، وهذه التاء هي تاء المطاوعة ذاتها في "افتعل"، ذلك أن "استفعل" هو مطاوع "سفعل". وعليه فإن تشكل استفعل كان على النحو الآتي:

تَ + سَفْعَلَ ؛ تَسَفْعَل، ومضارعه هو "يَتَسَفْعَل". ثم بانتقال النبر الزفيري من التاء إلى الياء تسقط حركة التاء، فيدمج المقطعان القصيران، الأول والثاني في مقطع واحد، فتصبح الصيغة: "يَتْسَفْعَل". ومن هذا المضارع المطوّر جاء الماضي، عن طريق إسقاط حرف المضارعة، فكان "تْسَفْعَل: "tsaf ala ، فتشكل سياق صوتي مرفوض، ففصل ما بين الصامتين؛ التاء والسين عن طريق تخليق مقطع جديد، بالطريقة ذاتها التي وضحناها في نشأة صيغة "افتعل"، ومن ثم نشأت صيغة "اتْسَفْعل"، وبالقلب المكاني الناشىء عن القانون الصوتي ذاته الذي حول "اتفعل" الى "افتعل"، تقدمت السين على التاء، ومن ثم أصبحت الصيغة "استفعل". وقد فقدت هذه الصيغة من العبرية. وهي في الحميرية أي العربية الجنوبية "سَتَفْعَل" بدون همزة وصل(٤٨).

فاستفعل إذن مشتق من "سَفْعَل"، وهذه صيغة قد فقدت من العربية، ولكن احتفظ بها سليمة في "استفعل" فقط إلى جانب بعض البقايا اللغوية، مثل: سلقى، وسقلب، وسلعف(٤٩)، وسنبس(٥٠) من نبس كما نص على ذلك أبو عمر الزاهد.

والسين التي في بداية هذه الصيغة الأثرية: "سَفْعَل" ما هي إلاّ أداة تعدية سامية قديمة، وقد عرفت اللغات السامية أدوات تعدية متنوعة، هي: س/ش، والهاء، والهمزة.

أما السين والشين، فأداتان شقيقتان، تظهر الأولى في العربية والحبشية، في حين تظهر الأخرى في العبرية، والآرامية، والأشورية(٥١).

وقولنا: إنهما شقيقتان يعني بداهة أنه ليست إحداهما أصلاً للأخرى، وعليه، فإما أن تكون كل واحدة منهما أصلاً قائماً برأسه، وإما أن تكون كلتاهما متولدتين عن أصل آخر مختلف. وقد رجّح أوليري كونهما متولدتين عن أصل ثالث هو سين عبرية هي " ω " ويرمز لها لاتينيا بـ "ś"(٥٢). ومع تحييد العبرية، فإن عد هذه السين "ś" أصلاً لأداتي التعدية؛ السين والشين، يجعل من السهل علينا فهم هذا التقابل بين الشين في الأشورية والبابلية، وبين السين في العربية والحبشية، باعتباره ناجماً عن تحول هذا الأصل المفترض "ś" إلى شين في الأشورية والبابلية، وإلى سين في العربية والحبشية(٥٣).

ويبدو أن الهمزة هي الأداة الحدثى زمنياً، فهي لا تظهر إلاّ في المراحل الأكثر حداثة للآرامية، وفي العربية وفي الحبشية، ويظهر أن "السين/ الشين" قدمى هذه السوابق، وتأتي الهاء في مرحلة متوسطة، فقد حلت الهاء محل السين/ الشين في مراحل متأخرة زمنياً، وعلى حسب ما ذكر وليم رايت فقد خضعت السين أداة التعدية القديمة في العربية إلى تغير آخر الا وهو إحلال الهاء مكانها(٥٤)، وقد احتفظت العربية ببعض الأفعال المصدرة بهذه الأداة مثل: هراح، وهراد، وهراق، وهات... وأخيراً حلت الهمزة محل الهاء كأداة تعدية قياسية جديدة.

وفي الوقت الذي يقطع فيه موسكاتي Moscati بأن الهمزة والهاء لم توجدا متزامنتين في مختلف اللغات السامية(٥٥)، فإن أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب يميل إلى الاعتقاد بأن أدوات التعدية هذه قد نشأت جميعها في السامية الأولى الواحدة بجوار الأخرى(٥٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أن جرجي زيدان لم يفطن إلى أن هناك قلباً مكانياً في "استفعل". كما لم يشر إلى ذلك بروكلمان، ولا برجشتراسر ولا هنري فليش، كما غفل عنه معظم الباحثين المحدثين .

بقي أن نقول: إن الأبنية الفعلية المزيدة المعروفة تقليدياً بالخماسي والسداسي مثل انفعل، وافتعل، واستفعل... حرف المضارعة فيها يكون محركاً بالفتح عادة،

غير أن هناك لغة لبعض العرب يضم فيها حرف المضارعة. قال الأنباري[٥٧]: "إن بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما فيقول: يُنْطَلِق ويُسْتَخْرِج، بضم حرف المضارعة حملاً على الرباعي".

رابعاً : تطور بناء "افتعل"

أ - تطور "افتعل" في المثال

عندما نبني "افتعل" من المثال بنوعيه نحو: "وعد" و "يبس" نقول عادة: اتّعد واتّبس، والأصل: اوتعد، وايتبس، فماذا حصل؟ والجواب عند الصرفيين التقليديين: أن الواو والياء أبدلتا تاءين ثم أدغمت التاء في التاء" قال سيبويه:[٥٨] " وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في: اتّعد، واتّهم، واتّلج، وتراث، وتجاه، ونحو ذلك. ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها".

والذي نخرج به من نص سيبويه هو أن الواو والياء سواء في إبدال التاء منهما، ولكن ابن جني يرى أن الأصل في هذا الباب هو للواو، وأن الياء محمولة عليها قال[٥٩]" وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في "افتعل" من اليبس واليسر: اتّبس واتّسر".

وأما عن علّة هذا الإبدال فقد أجاب الصرفيون أنه ضعف الواو في هذا الموقع[٦٠]، وكراهتهم ترك الواو على لفظها لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها[٦١]، قال ابن جني:[٦٢]" والعلّة في قلب هذه الواو في هذا الوضع تاء، أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء فيقولوا: ايتزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها ردّت إلى الواو فقالوا: موتعد وموتزن وموتلج. وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً فقالوا: ياتعد، وياتزن، وياتلج، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قبلها مرة ياء، ومرة ألفاً، ومرة واواً، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جلداً، تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله".

ويرون أن الإبدال كان تاء دون غيرها، لأنها "من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة"[٦٣]. وقد أضاف الرضي إلى ذلك اجتماع الواو والتاء في صفة الهمس على حد قوله[٦٤]. وهذا من البعد والغرابة بمكان.

ويرى الصرفيون أن الإبدال "تاء" على نوعين، مطرد مقيس، والآخر غير مطرد، ولا مقيس نحو: تجاه وتراث، وتقيّة... فهذه "لا يجوز القياس عليها لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء، فلا تقول قياساً على تقيّة في وقيّة تزير في وزير، ولا تقول في: وُجَيْهة تجيهة، ولا في "أوعد" "اتعد" قياساً على أتلج، ولا في "ولهى" "تلهى" قياساً على تترى. فأما ما تقيس عليه لكثرته فافتعل وما تصرف منه"[٦٥].

والصحيح أنه لا يجوز من ناحية علمية أن نقول: إن الواو والياء قلبتا تاءين، وذلك لبعد ما بين الواو والياء من جهة، وبين التاء من جهة أخرى، فالواو والياء صوتان مجهوران انطلاقيان، والتاء مهموسة انفجارية، ومن حيث المخارج فالواو طبقية، والياء غارية، والتاء أسنانية لثوية، فواقع الحال بين هاتين الفئتين يؤكد اتساع شقة الخلاف بينهما صفة ومخرجاً، ولا يصح الإبدال إلاّ إذا كان هناك تقارب في المخارج والصفات. وقد نص القدماء أنفسهم على هذه الحقيقة فقالوا:[٦٦]" إن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه".

وإذا لم يكن تشديد تاء الافتعال في مثل "اتّصل" و "اتّبس" ناجماً عن إبدال الواو والياء تاء لما ذكرنا أنفاً، فإنه لا يزيد في رأينا على كونه عملية حذف وتعويض موقعي، ذلك أن صياغة "افتعل" من المثال بنوعيه تؤدي إلى تشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مزدوجات هابطة لا تسمح بها العربية البتة، وهما المزدوجان: اوْ iw في المثال الواوي "اِوْتَعد"، واِيْ: iy في المثال اليائي "اِيْتَبَس" وقد نص سيبويه على رفض العربية لهذه المزدوجات فقال:[٦٧]" لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة". وينسحب هذا الحكم على الياء أيضاً فلا تثبت هي الأخرى ساكنة بعد كسرة. وما ذلك إلاّ لأنهما عبارة عن تتابع متجانسات، أو أضداد وكلاهما مرفوض عربياً.

والتطور الطبيعي والحتمي لمثل هذه المزدوجات هو تحولها إلى حركات طويلة، عن طريق التخلص من الصامت وتنمية العنصر الحركي تعويضاً. وهكذا ينتقل "اوْتعد" إلى "ايتعد"، و "اِيْتبس" إلى "ايتبس" بوزن "ايتعل". وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل تطور "افتعل" من المثال. وقد نظر القدماء إلى هذه المرحلة على أنها مناظرة زمنياً للأخرى، ومن ثم فقد عدوا "ايتعل" مثل "ايتعد" و "ايتبس" صيغة

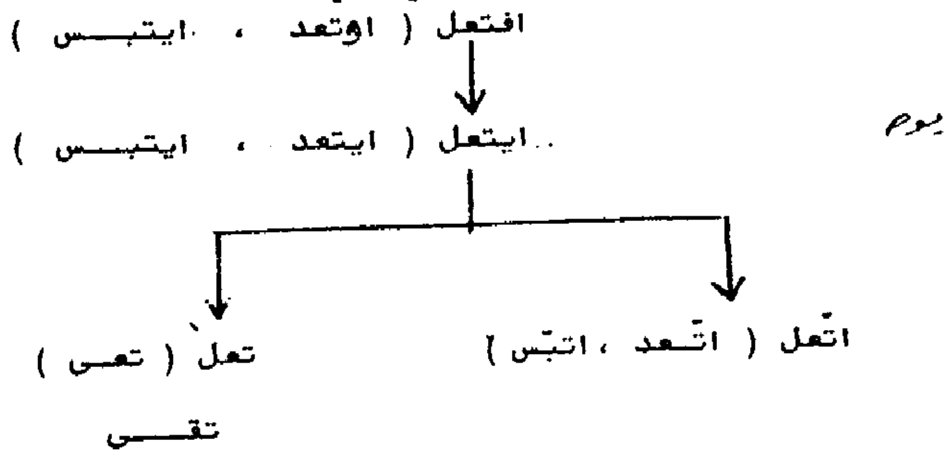
شقيقة لـ "اتّعل" مثل : اتّعد واتّبس ... ولكنها صيغة أقل من هذه استعمالاً، ودونها قياسيّة.

وقد نسب الخليل هذه الصيغة أي "ايتعل" إلى العرب من أهل الحجاز[٦٨]، وقد تابعه على ذلك المازني ،وتلميذه المبرد، قال المازني:[٦٩] "وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاء في هذا الباب ويجعلهما تابعتين لما قبلهما كما ذكرت لك، يقولون: موتزن وموتبس وياتزن وياتبس وايتزن وايتزر... والأولى أكثر وأقيس". وقد نص المبرد كذلك على أنها لغة أهل الحجاز، وأن الأصل والقياس قبلها تاء[٧٠]. وأما سيبويه فقد أبهم أمر هذه اللهجة واكتفى بالقول: إنها لناس من العرب[٧١]. ويظهر أنّ ابن جني قد تأثر بسيبويه، فأبهم أمر هذه اللهجة كذلك، وجعل الطريق الأولى أي الإبدال "تاء" لغة لأهل الحجاز، خلافاً لما نص عليه الخليل والمازني والمبرد، قال:[٧٢] "ومن العرب من لا يبدلهما تاء، ويجري عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون فيقول: ايتعد، ايتزن، ايتبس، ويوتعد، وياتعد، ويوتزن وياتزن، وياتبس وموتعد وموتبس. وسمع الكسائي: الطريق ياتسق وياتسع أي يتسق ويتسع. واللغة الأولى أكثر وأقيس وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن".

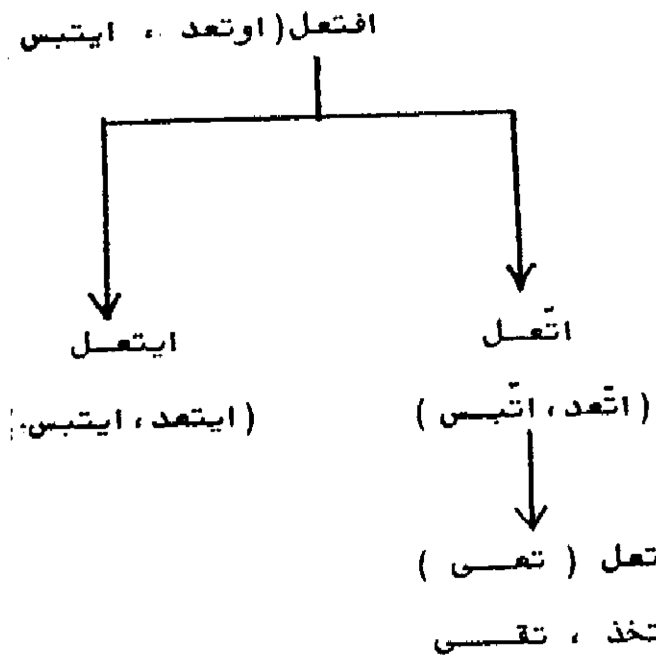
ونعود إلى الصيغتين: "اتّعل"، و "ايتعل" فنقول: إنّ القدماء قد تصوروا العلاقة بينهما على أنها علاقة بين أشقاء، مجرد فرعين يعودان إلى أصل أو أرومة واحدة، ولا يختلفان إلاّ في كثرة الاستعمال وقلتها، وفي الأقيسية والأولوية. قال النحاس:[٧٣] "وتقول في مسائل من التصزيف إذا (بنيت)[٧٤] "افتعل" من "وعد"، قلت: اتّعد، وكذا اتّزن واتّقى. وإن شئت قلت: ايتعد. والأول اجود". وأما تصورنا نحن للعلاقة بينهما فيقوم على أساس عدّ "ايتعل" أصلا لِ "اتّعل"، وبعبارة اخرى، العلاقة بينهما في تصورنا هي علاقة الأصل بفرعه، أما النظير أو الشقيق ل "اتَّعَل" فهو "تعل" (تعى) نحو "تقى". وهذا يعني ببساطة أن صيغة "ايتعل" قد تطورت في اتجاهين: الاتجاه الاول كان بتقصير حركة المقطع الأول مع التعويض عن الجزء المحذوف بمدّ (تشديد) تاء الافتعال كتعويض موقعي، وبذلك نحصل على "اتّعل"، وهذا الاتجاه هو الأكثر في الاستعمال. وكان الدكتور عبد الصبور شاهين قد ذهب في هذه القضية مذهباً مماثلاً تقريباً، وذلك حيث قال: [٧٥] "وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء تأثراً ببناء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن

الصحة مطلقاً، لبعد ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر". أما تشديد تاء الافتعال فهو - على حد قوله - مجرد تعويض موقعي بعد إسقاط الواو[٧٦]. وما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين قريب، ولكنه غير دقيق.

والاتجاه الآخر لتطور "ايتعل" كان المقطع الأول برمته دون تعويض، وعن هذا الطريق: جاء: تعل (تعى). وهكذا، فإذا ما أردنا أن نعبر عن العلاقة بين هذه الصيغ، فإننا نقدمها على الشكل التخطيطي الآتي:



وأما تصور القدماء لهذه العلاقة فإنه يأخذ الشكل التخطيطي الآتي:



فصيغة "تَعَل" (تعى) مثل: تَخَذ، تَقى... متطورة عندهم عن "اتّعل" لا "ايتعل" كما نرى نحن. وقد صور الأزهري، والتبريزي خطوات هذا التطور، فقال الأول: [٧٧] "اتّقى" كان في الأصل "اِوْتقى" والتاء فيها تاء الافتعال، فأدغمت الواو في التاء وشدّدت فقيل "اتّقى" ثم حذفوا ألف الوصل والواو المنقلبة تاء فقيل: تَقى يَتَقي بمعنى "توقّى". وإذا قالوا تَقِي يَتْقى، فالمعنى صار تقياً. ويقال في الأول: تَقى يَتَقي ويَتْقي".

وقال الخطيب التبريزي:[٧٨] "وقد خففت العرب اتّقى يتّقي، فقالوا: تَقى يَتَقي.

حذفوا ألف الوصل من الماضي، والتاء التي هي فاء الفعل وهي ساكنة فبقي تَقَى يَتَقي. وليس يطّرد هذا التخفيف في جميع التاءات، وإنما جاء في اتّقى، واتّجه واتّخذ واتّسع، فقالوا: تَقى وتَجَه وتَخَذ وتَسَع.

ونعتقد أن تصورنا للعلاقة بين هذه الصيغ هو الأقرب إلى الصواب إن لم يكن هو الصواب بعينه، ذلك أنه ليس ثمة سبب مقنع لتخفيف "اتّعل" إلى "تَعَل"، ولكن تطور "ايتعل" إلى "تعل" له ما يسوغه صوتياً، ذلك أن ابتداء الصيغة بمقطع طويل مفتوح، يجعلها تتسم بالضعف والتراخي، ولذلك أكثرت العربية من هذا النوع من المقاطع قبل الآخر ليكون تمهيداً للوقف، وطلباً للراحة. ثم إن هناك مسوغاً آخر لسقوط هذا المقطع الطويل المفتوح، وذلك لأن همزة الوصل "إنما تجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي لأجله تجتلب استغني عنها"[٧٩]. وعليه فبإسقاط المقطع الطويل المفتوح من بداية "ايتعل" تنتج "تَعَل" ومضارعه "يَتَعِل" وذلك نحو : تَخَذ يَتَخِذ، وتَسَع يَتَسِع، وتَجَه يَتَجِه، بمعنى اتّخذ يتّخذ، واتّسع يتّسع، واتّجه يتّجه... قال خفاف بن ندبة:

جلاها الصيقلون فأخلصوها خفافاً كُلُّها يَتَقي[٨٠] بأثر

وقال الآخر : [٨١].

ولا أتَقِي الغيورَ إذا رآني ومثلي لُزَّ بالحَمِس الرَّبيس

أي لا أتقي الغيور.

والأمر من تَقَى يَتَقي : تَقِ : قال عبدالله بن همام السلولي: [٨٢].

زيادتنا نعمانُ لا تَنْسَيَنَّها تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

ومن الأمر أيضاً قول خداش بن زهير العامري[٨٣]:

تَقوه أيُّها الفتيانُ إنّي رأيت اللهَ قد غلب الجُدودا

أي اتّقوه.

وأما الماضي "تقى" قال أوس بن حجر:[٨٤].

تقاك بكفٍ واحدٍ وتَلَذُّهُ يداك إذا ما هُزَّ بالكف يَعْسِلِ

أي اتقاك [٨٥].

ثم مع كثرة استعمال هذه المحذوفات، توهموا أصالة التاء فيها، فاشتقوا منها

أبنية جديدة ليست على معنى "افتعل يفتعل" بل على معنى "فعل يفعل"، فمن تَجَه يَتَجه وأصله اتّجه، اشتقوا منه: تَجِهَ يَتْجَهُ على وزن فَعِل يَفْعَل، وعليه فتَجِه يَتْجَه ليست آتية من اللفظ نفسه الذي جاء منه تَجَه يَتَجه، لأن هذين آتيان من مادة "وجه" والتاء فيهما زائدة هي تاء الافتعال، أما تَجِه يَتْجَهُ ، فالتاء فيهما ليست تاء الافتعال، كما كانت في تَجَه يَتَجه، ومن ثم ليست زائدة وإنما هي فاء الكلمة، قال ابن جني:(٨٦) "وروى أبو زيد أيضاً فيما حدثنا به أبو علي عنه: تَجِه يَتْجَه، فهذا من لفظ آخر، وفاؤه تاء، وأنشدنا:

قصرتُ له القبيلةَ إذ تَجِهْنا   وما ضاقت بشدّته ذراعي"

وعليه، فمن "تَعَل يَتَعل "مثل: تَقَى يَتَقي، وتَجَه يَتَجه... اشتقت أصول ثانوية على أساس من توهم أصالة التاء في هذه الصيغ المحذوفة من "افتعل يفتعل" بسبب كثرة الاستعمال - على "فَعَل يَفْعِل"، نحو: تَقَى يَتْقي، وعلى : "فَعِل يَفْعَل"، نحو: تَجِه يَتْجَه، فهذه مشتقة من المشتق، فهو إذاً اشتقاق من الدرجة الثانية. وقد ذهب بعض القدماء في هذه الصيغ مذهبا يقترب بعض الشيء مما نراه فيها، وذلك كالأزهري حيث قال:(٨٧) "... فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوا اتقى(٨٨) يَتَقي بفتح التاء مخففة، ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تَقَى يَتْقي مثل قضى يقضي".

وقد نشب خلاف بين الكسائي والخليل بشأن "تقى" أهي المحذوفة من "اتقى" أم أنها أصل ثانوي مشتق، تاؤه فاء؟ ومنشأ هذا الخلاف هو المضارع "يَتَقي ويَتْقي". فقد نظر الكسائي الى تَقى "يَتَقي"، ونظر الخليل الى تَقَى يَتْقي، ومن هنا اختلف حكماهما على هذا الفعل، فقال الكسائي وطائفة من أصحابه هو من الفعل "افتعلت" إلاّ أنّهم نقصوا، ألا تراهم قالوا في غابره "أتَقي" بتحريك التاء... وقال الخليل وأصحابه: "تَقَيْت" من الفعل "فَعَلْتُ"، وأنا أتْقى بتسكين التاء على "يَتْقي". قال وهذه لغة من قال : تَخِذ يَتْخَذ"(٨٩). وواضح أن كلا الرأيين صواب بناء على الأساس الذي بني عليه، وإن كان السيرافي قد أنكر: تَقى يَتْقي من أنه لو كان المضارع على هذه الصورة لكان الأمر منه اتْق، ولا يقال ذلك(٩٠). قال ابن بري(٩١): "يشهد لصحة قول أبي سعيد المتقدم أنه لم يسمع تقى يَتْقي، وإنما سمع "تقى يَتَقي" محذوفا من اتّقى". وهذا يعني أنه يصوب ما ذهب إليه الكسائي. ولكن

السماع ورد – خلافا لما نص عليه ابن بري – مؤيداً في بعضه للكسائي، ومؤيداً للخليل في بعضه الآخر، فقد تقدّم بيت خفاف بن ندبة، والبيت الآخر الذي يبتدىء بـ ولا أتّقي...[٩٢] وذكرنا هناك أن منهم من رواه بسكون التاء، وإلى جانب هذين البيتين ذكر صاحب دقائق التصريف شاهداً آخر يعزز قول الخليل، وهو:

يَتْقي به الصيران كُلّ عشيّة فالماءُ فوق متونه يتصبّبُ[٩٣]

ب – تطور "افتعل" في المهموز الفاء

وهذا التطور الذي حصل على "افتعل" في المثال حصل مثله في المهموز، نحو: "أخذ" وأسا"... فإذا رحنا نبني "افتعل" من "أخذ" نقول في العادة "اتّخذ" والأصل "ائتخذ" بهمزتين، ولكن التقاء الهمزتين مرفوض في كلامهم اذا كانتا في كلمة واحدة " فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا[٩٤] "، وعليه فإذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية، قال سيبويه: [٩٥] "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تخفف، لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف".

فالتقاء الهمزتين إذاً مرفوض، والذي يحصل في "ائتخذ" ونظائرها هو مجرد مخالفة بين الهمزتين قوامها الحذف والتعويض، أي حذف الهمزة الثانية والتعويض منها بمد كسرة همزة الوصل، فيصبح الفعل "ايتخذ" بوزن "ايتعل"، ثم تواصل هذه الصيغة الوليد تطورها في الاتجاهين اللذين ذكرناهما في باب المثال[٩٦]. فبتقصير حركة المقطع الأول، والتعويض من الجزء المحذوف بمد (تشديد) تاء الافتعال نحصل على "اتّخذ" ومن "أسا" اتّسى. قال الشنفرى:

وأغضى وأغضتْ واتّسى واتّستْ به مراميلُ عزّاها وعزّتْهُ مُرْمِلُ

قال الزمخشري:[٩٧] "و "اتّسى" بالتشديد: افتعل من الأسوة، وهي الاقتداء، والأصل أن يكونَ مهموزاً، فأبدلوا من الهمزة ياء للسكون وكسرة همزة الوصل قبلها، ثم أبدلوا الياء تاء وأدغمت في تاء الافتعال". وهذا الأسلوب من التطور كما قدمنا هو الأكثر والأشهر.

وبحذف المقطع الأول برمته نحصل على "تَخَذ يَتَخذ" ومن هذا المحذوف بمعنى "افتعل" اشتق بناء ثانوي على أساس توهم أصالة التاء فقيل تَخِذ يَتْخَذ، اشتقاق

من مشتق، قال في اللسان:[98] "وائتخذنا في القتال بهمزتين... والاتخاذ افتعال أيضا من الأخذ... ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فَعِل يَفْعَل، قالوا: تَخِذ يَتْخَذ"، وعلى هذا جاء قوله تعالى: [99] "قال لو شئت لتَخِذْتَ [100] عليه أجراً". وجاء في الشعر قوله:

تَخِذها سُرِيَّةً تُقْعِده[101].

وقال المزق العبدي:

وقد تَخِذت رجلي إلى جنب غرزها   نسيفاً كأفحوص القطاة المطرّق[102]

وقد اختلف النحاة والصرفيون بشأن أصل "اتّخذ" كما اختلفوا بشأن "تقى"، فمنهم من ذهب الى أن أصل "أخذ" "وخذ" أي أنه في الأصل مثال واوي، ومن هذا الأصل المثال جاء "اتّخذ"[103] تماماً كما جاء "اتّصل" من وصل. فليست "اتخذ" عند هذا الفريق من "أخذ" في شيء، نظراً إلى صعوبة تفسير إبدال الهمزة تاء.

ومنهم من ذهب الى أن أصل "اتّخذ" "ائتخذ" أي أنه "افتعل" من "أخذ" وهذا هو الذي عليه الزجاج[104]، وابن خالويه، قال في كتابه "الحجة" [105] : "والحجة لمن قرأ بألف الوصل: أن وزنه "افتعلت" من الأخذ وأصله "ايتخذت"، لأن الهمزة[106] تصير ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب تاء، وتدغم في تاء "افتعلت" فتصيران تاء مشدّدة". وهذا هو ما ذهب إليه الجوهري أيضاً. قال في الصحاح:[107] "ويقال: ائتخذوا في القتال، بهمزتين، أي أخذ بعضهم بعضاً. والاتخاذ: افتعال أيضاً من الأخذ، إلاّ أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء".

وذهب الخليل الى أن تَخِذ يَتْخَذ لغة، وهذا يعني أن التاء ههنا تمثل فاء الكلمة، وعلى هذا تكون "اتّخذ" افتعل منه. وهذا ما ذهب إليه كل من النحاس وابن جني وابن الأثير وغيرهم، قال الأول: [108] "يقال: تَخِذ يَتْخذ، واتّخذ افتعل منه" وقال ابن جني [109] "فأما قولهم: "اتخذت" فليست تاؤه بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة اتّبعت من تبعت". وقد نص ابن الأثير على أن "اتّخذ" "ليس من أخذ في شيء، فإن الافتعال من أخذ "ائتخذ" بهمزتين لأن فاءها همزة والهمزة لا تدغم في التاء"[110].

وقد تأثر الدكتور عبد الصبور شاهين برأي هذا الفريق من العلماء فذهب هو

الآخر إلى أن "اتّخذ" افتعل من "تَخِذ" (١١١). أما الدكتور داود عبده فقد ذهب إلى أنها آتية من "أخذ"، وأن التشديد في التاء إن هو إلاّ تعويض موقعي بعد سقوط الهمزة، للمحافظة على ما وصفه بالتركيب المقطعي، وقد وضّح خطوات العملية على النحو الآتي:

اِتْأخذ ← اِتَخَذ ← اتّخذ(١١٢)

ونحن نقول مع الدكتور داود عبده: أنّ التشديد تعويض موقعي، ولكن ليس من الهمزة الساقطة، وإنما كما بينا سابقاً هو تعويض من الجزء المحذوف من الكسرة الطويلة في "ايتخذ".

وكما ذهب الكسائي إلى أن "تقى" محذوفة من "اتقى"، ذهب الفراء إلى أن "تَخَذ" محذوفة من "افتعل" أي أن أصلها اتّخذ(١١٣) وكما بينا سابقاً فإن المحذوف من "اتّخذ" حقيقة هو "تَخَذ يَتَخِذ" وأما "تَخِذ" فأصل ثانوي، مشتق من المحذوف، فهي صيغة جديدة مستأنفة على أساس توهم أصالة التاء في "تَخَذ" المحذوف من "اتّخذ".

بقي أن نقول: إن لغة الحجازيين كما ذكر السيوطي هي تَخِذت ووخذت، وتميم تقول: "اتّخذت" (١١٤). وفي هذا القول ابلغ رد على الذين ينكرون كون "اتّخذ" آتية من "أخذ". فاتخذ عند بني تميم لا شك في أنها آتية من "أخذ" طالما أنه ليس من لغتهم "تخذت" ولا "وخذت".

جـ - خصَم ويخصَمون

ومن جملة التطورات التي حصلت على صيغة "افتعل" إسقاط تاء الافتعال والتعويض منها كثيراً، وذلك نحو "يَخَصِّمون" و "يَخصِّمون" كما جاء في قوله تعالى: "ما ينظرون إلاّ صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصِّمون" (١١٥). وقد جاءت في هذه الآية قراءات عدة، ذكر منها ابن مجاهد ستاً،(١١٦)وهي:

١ - ٢ - يَخَصِّمون، بفتح الياء والخاء، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو "غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريبا من قول نافع".

والفتح الخالص بدون اختلاس عن طريق ورش.

٣ - يَخْصِّمون : ساكنة الخاء مشددة الصاد، وهي قراءة نافع عن طريق قالون،

وهي قراءة أبي جعفر أيضاً[١١٧].

٤ - يَخِصِّمون : قرأ بذلك عاصم والكسائي وابن عامر وحفص ويعقوب وخلف وابن ذكوان وهشام عن طريق الداجوني وأبي بكر بخلف عنه، وافقهم الأعمش[١١٨].

٥ - يِخِصِمون : قراءة عاصم عن طريق أبي بكر في أحد وجهيه.

٦ - يَخْصِمون : وهي قراءة حمزة، ويحيى بن وثاب والأعمش[١١٩]، ورويت كذلك عن أبي عمرو وقالون[١٢٠].

وذكر غيره قراءة سابعة وهي:

٧ - يَخْتَصِمون : على الأصل وهي قراءة أبيّ [١٢١].

هذه هي مجمل القراءات التي وردت في هذا الفعل. ولعله من المفيد أن نذكر أن أبا عمرو قد رويت عنه ثلاث قراءات:

أ - الفتح مثل ابن كثير. ب - اختلاس الفتحة.

جـ - تسكين الخاء وتخفيف الصاد، وقد زاد بعضهم وجهاً رابعاً وهو تسكين الخاء وتشديد الصاد[١٢٢].

فهذه إذاً سبع قراءات في هذا الفعل. وإذا ما تركنا القراءة السابعة جانباً طالعنا السؤال الآتي: كيف تشكل هذا الفعل؟ وما طبيعة هذا التشديد؟.

أما بالنسبة لطبيعة هذا التشديد فنقول إنه لغة لبعض العرب قال سيبويه: [١٢٣] "وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحدة ولم يكونا منفصلين وذلك قولك : يَقِتِّلون وقد قِتِّلوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا فشبهت بقولهم : رُدِّ يا فتى. وقد قال آخرون: قَتُّلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن... وتحذف ألف الوصل حيث حركت القاف...".

وإذا كان سيبويه قد ذكر صورتين لماضي يقتّل هما : قِتِّل وقَتَّل، فإن ابن جني أضاف ثالثة هي قِتُّل[١٢٤]. وقد نسب أبو حاتم هذه اللغة إلى بكر بن وائل وتميم بن مرة[١٢٥] وإذا كان ماضي يَقَتِّل هو "قَتَّل" فان ماضي يَخَصِّم هو خَصَّم سمعنا به أو لم نسمع، نظراً إلى أنها لغة وتصديق ذلك القراءة المنسوبة إلى الحسن "خِطِّف" و خَطِّف[١٢٦]، من قوله تعالى "إلا من خَطِف الخطفة" [١٢٧]، وإلى جانب الحسن نسب ابن خالويه هذه القراءة "خِطِّف" إلى قتادة وعيسى[١٢٨]. وجاء في إعراب

القرآن للنحاس: [١٢٩] "يقال إذا أخذ الشيء بسرعة خطف وخَطَف وخَطُف وخِطِّف وخطّف، والأصل في المشددات اختطف". وقال سيبويه[١٣٠]: "ومن قال: "قَتَّل" قال رَدُّف في ارتدف..." وعلى هذه اللغة كانت قراءة بعض المكيين "مُرَدِّفين" [١٣١] أي مرتدفين.

وروى الخليل وهارون "مُرُدِّفين" [١٣٢] بضم الراء، وقرىء "مُرِدِّفين" أيضاً بكسر الراء[١٣٣].

أما كيف تشكل "يخصِّمون" وماضيه القياسي "خصّم" فالذي نفهمه من كلام القدماء أن العملية قد تمت عن طريق إعلال بنقل حركة تاء الافتعال إلى الساكن قبلها، أو بحذفها فقط، وتدغم التاء في الصاد فيحرك الأول بالفتح إن نقلت الحركة أو الكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وقد وضح الأنباري خطوات هذه العملية بقوله: [١٣٤] "فمن قرأ "يَخَصِّمون" بفتح الياء والخاء، نقل فتحة التاء إلى الخاء وأبدل من تاء الافتعال صاداً، لأن التاء مهموسة والصاد مطبقة مجهورة! [١٣٥] فاستثقل اجتماعهما فأبدلوا من التاء صاداً لتوافق الصاد في الإطباق وأدغموا إحداهما في الأخرى. ومن قرأ بكسر الخاء حذف حركة التاء ولم ينقلها إلى الخاء، وأبدل من التاء صاداً، وأدغم إحداهما في الأخرى، وكسر الخاء لسكونها وسكون الصاد الأولى، لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، ومن قرأ بكسر الياء والخاء كسر الياء اتباعاً لكسرة الخاء والكسر للإتباع كثير في كلامهم".

والأمر في الماضي مثله في المضارع، بيد أنه في الماضي تحذف همزة الوصل بسبب من تحرك الأول، إما لنقل الحركة إليه، وإما لتحريكه بالكسر منعا لالتقاء الساكنين[١٣٦].

وقد حذا الدكتور عبد الصبور شاهين حذو القدماء في هذه المسألة ففسّر نشأة "خصّم" بقوله: [١٣٧] "وأصل "خصّم" ... اخْتَصم، تجاورت التاء والصاد وهما صوتان متقاربان، وسقطت الحركة الفاصلة بينهما فتأثرت التاء بالصاد وقلبت صاداً مثلها هكذا:

اخْتَصَم ← اخْتْصم ← اخْصُّم

وينتج عن ذلك - على حد قوله - اجتماع ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينهما، فأسقطت همزة الوصل الأولى وحركت الخاء بالفتحة: اخْصَّم ← خَصَّم.

وقد عرفت العربية تجاور ثلاثة صوامت استثناء في هذه الصيغة. وجاء من ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء : وهم يَخْصِّمون".

وهذا التفسير يتسم من وجهة نظرنا بتبسيط للظاهرة مخلّ وفيه غير قليل من الأفكار التي تحتاج الى المناقشة.

وأول ما يسأل عنه هو الادعاء بتسكين التاء: اِخْتَصم ← اِخْتْصم، ماالداعي إلى تسكين التاء؟ مع أن العربية لا تسمح بالتقاء الساكنين حشواً؟ كيف نفسر هذا السلوك الذي يتناقض كل التناقض وخصائص العربية؟ صحيح أن اللغوي - كما قال ديفيد كرستل - "لا بد أن يكون مصاباً إلى حد ما بنوع من الازدواج في الشخصية، أي لا بد أن يكون له عقلان، العقل التحليلي المدرب على حل الألغاز... ثم العقل الخيالي الذي يسمح له بالتفكير في بعض المسائل النظرية والفلسفية في اللغة" (١٣٨). ولكننا لا نقبل من اللغوي أي تحليل لا يأخذ في الاعتبار، خصائص اللغة، وواقع الظواهر التي يعالجها. وعليه فإن الادعاء بأن الخطوة الأولى في تطور اختصم نحو خصّم، هو تسكين تاء الافتعال ادعاء مرفوض جملة وتفصيلا.

ثم إن قوله " وينتج عن ذلك اجتماع ثلاثة صوامت" كلام فيه تسامح، وهو غير دقيق. وكان ينبغي له أنْ يقيد قوله السابق بعبارة "من ناحية وظيفية" أما من الناحية النطقية فالصامت المشدد صامت واحد طويل. قال فندريس: (١٣٩). " ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في "أتّا atta ، وساكن واحد في ata أتا". فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في : "ata" يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة نجده في "atta"ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق". وقد تنبه بعض القدماء إلى هذه الحقيقة قبل اللغويين المحدثين. قال الرضي: (١٤٠) "والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركا نحو: يمدُّ زيد، أو ساكنا نحو يمدْ، "وقفاً".

وعليه فإن قول الدكتور عبد الصبور شاهين إن العربية قد عرفت تجاور ثلاثة صوامت بشكل استثنائي في "يَخْصِّمون" وأن هذا قد جاء في قراءة أبي عمرو بن

العلاء قول مردود، فالعربية لا تسمح أعرافها بالتقاء صامتين حشواً البتة،(١٤١)، فضلاً عن ثلاثة صوامت. فالقول بأن أبا عمرو بن العلاء قد جمع في بعض قراءاته بين ثلاثة صوامت زعم باطل، وقد فسّر المحققون ما حكي عن أبي عمرو من الجمع بين ساكنين أنه اختلاس حركة، وأن عدم ضبط الراوي للنقل عن أبي عمرو كان السبب في هذا الزعم. وكنا قد ذكرنا القراءات التي وردت في "يَخصّمون"(١٤٢) وعرفنا ما نسب إلى أبي عمرو منها وهي: يَخَصّمون بفتح الياء والخاء، ويَخصّمون باختلاس فتحة الخاء ثم يَخْصِمون بتسكين الخاء وتخفيف الصاد، ولكن نسب بعضهم إليه الجمع بين الساكنين في هذه الآية،(١٤٣) وقد رُدّ ذلك أبلغ رد. قال النحاس:(١٤٤) "فأما أصحاب القراءات وأصحاب نافع سوى ورش فإنهم رووا عنه "وهم يَخْصّمون" بإسكان الخاء، وتشديد الصاد على الجمع بين ساكنين... وإسكان الخاء لا يجوز؟ لأنه جمع بين ساكنين، وليس أحدهما حرف مدّ ولين، وإنما يجوز في مثل هذا إخفاء الحركة، فلم يضبط كما لم يضبط عن أبي عمرو "فتوبوا إلى بارئكم" (١٤٥) إلاّ من رواية من يضبط اللغة، كما روى عنه سيبويه أنه كان يختلس الحركة". وجاء في اللسان: (١٤٦) "وأبو عمرو يختلس حركة الخاء اختلاساً. وأما الجمع بين الساكنين فلحن" وأبو عمرو هو من الفصاحة بحيث يؤمن معه من اللحن وخاصة في كتاب الله.

والذي يصح عندنا أن التشديد في "خصّم" ونحوها لم يأت - كما وصف القدماء وبعض المحدثين - من الماضي "اختصم". وإنما حصل التطور في المضارع "يختصمون" بإسقاط تاء الافتعال دون حركتها، التي تتصل بعد سقوط التاء بالخاء مباشرة، ثم يعوض من التاء الساقطة بمدّ (تشديد) الصاد كتعويض موقعي ومن ثم تصبح الصيغة "يَخَصِّم". فالعملية إذا لا تزيد على كونها عملية حذف وتعويض موقعي. فلم تدغم التاء في الصاد، لأن الادغام لا يتم بين المتقاربين الا بعد جعلهما متماثلين(١٤٧)، وتحول التاء الانفجارية إلى صوت صفيري يصعب تفسيره من ناحية صوتية، وإن كانت التاء والصاد قريبتين من بعضهما.

وبمماثلة حركة الخاء لحركة الصاد نحصل على "يَخِصِّم"، وبمماثلة حركة الياء لحركة الخاء والصاد نحصل على "يِخِصِّم".

ومن هذا المضارع "يَخَصِّم" المتطور عن "يختصّم" جاء الماضي عن طريق إسقاط

حرف المضارعة، فكان "خَصَّم".

خامساً : بعض قضايا الهمز

أ - مَلَك

لقد اختلف بشأن "ملك" كثيرا، فذهب أكثرهم إلى أنه محذوف من "ملأك" بدليل جمعه على ملائك وملائكة، وبورود هذا الأصل في الشعر، قال علقمة بن عبدة[١٤٨]:

فلستَ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السماء يَصوبُ

وهذه رواية سيبويه، وهي المشهورة، وأما رواية أستاذه الخليل فهي:

فلستَ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تبارك من فوق السماوات مرسلُه [١٤٩]

وهو عند الخليل وظاهر قول سيبويه "مَفْعل" من الألوك وهي الرسالة. قال الخليل: [١٥٠] "والأصل: مألك فقدموا اللام وأخروا الهمزة فقالوا: "ملأك" وهو مفعل من الألوك وهو الرسالة. واجتمعوا على حذف همزته كهمزة يرى". وأما سيبويه فإنه تابع أستاذه بأن ملكاً محذوف من "ملأك"[١٥١]. ولكنه لم يذكر ما إذا كان هناك قلب مكاني أو لا، غير أن تمثيله يوحي بأنه كأستاذه يعد "ملأك" مقلوبا عن "مألك" فقد قدّم "مألكة" على "ملأكة" [١٥٢].

وقد ذهب الكسائي مذهب الخليل وسيبويه في هذه الكلمة، فهي عنده محذوفة من "ملأك" المقلوب من "مألك" [١٥٣].

وفي مقابل هذا الرأي ذهب أبو عبيدة إلى أنه ليس ثمة قلب البتة وأنه "مفعل" من "لأك" يعني أن فاء الفعل "لام" وليس همزة[١٥٤]. وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي عبيد أيضا[١٥٥]. ولابن كيسان فيه رأيان: أنه "فعل" من الملك أي القوة[١٥٦]، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي عبيدة أيضا[١٥٧]. والرأي الآخر لابن كيسان أن أصله "ملأك" على وزن "فعأل" فالهمزة زائدة[١٥٨].

وذهب بعضهم إلى أن ملكاً مشتق من "لاك يلوك" [١٥٩] أي أن فاءه لام، وعينه واو ولامه كاف، وعليه فملك وزنه "فَعَل" والملائكة على هذا القول "مفاعلة" والهمزة فيه بدل من الواو - على حد قولهم - ولكنه إبدال شاذ كالهمز في مصائب.

وذهب النضر بن شميل إلى أن ملكاً لا اشتقاق له في كلام العرب وقد علق أبو حيان على قوله: "وهو مما فات علمه" (١٦٠).

وإذا كان الخليل(١٦١) وسيبويه(١٦٢) والمازني(١٦٣) وابن السراج(١٦٤) وغيرهم قد نصوا صراحة على أن العرب التزمت إسقاط الهمزة في "مَلَك"، وأنها لا تظهر إلاّ في الشعر لأجل الضرورة الشعرية، فإن بعضهم جعل ذلك جائزاً وليس لازماً، قال صاحب كشف المشكل:(١٦٥) "والذي يجوز توهينه وهمزه: هؤلاء وهؤلا، والبريّة والبريئة، والنبي والنبيء والنبوة والنبوءة وملَك وملأك".

وعليه فهناك إذاً غير واحد من الآراء بشأن أصل "ملك"، ولكن الرأي الأقرب إلى الصواب إن لم يكن هو الصواب بعينه أنه في الأصل "مَلْأَك" وهو الرأي الذي قال به أكثر اللغويين والنحويين، بقطع النظر عن كونه من "الك" أو "لأك" وذلك لأن معنى هذين الفعلين يدور حول الرسالة والإرسال، والملك رسول من الله، ولذا نص الخليل على ذلك بقوله: (١٦٦) "وهو مفعل من الألوك وهو الرسالة". وبعد أن أورد سيبويه بيت علقمة قال: "وإنما يريد: الرسالة" (١٦٧). وقد قطع ابن السكيت بقوله: (١٦٨) "والملك أصله ملاك. وهي الرسالة". ثم إن رواية العين لبيت علقمة تعد أبلغ دليل على كون "ملاك" مأخوذاً من "الك" أو "لأك"، وعلى الرغم من كل هذا فقد آثر الدكتور الحموز أن يأخذ برأي من يقول: إنّ "ملكا" "فعل" أي أن ميمه أصلية. قال: (١٦٩) "ويتراءى لي أن الظاهر في هذه اللفظة أن تكون من "ملك" على أن الميم أصلية، فلا حذف فيها ولا قلب. ولعل ما يعزز ذلك أن مادة "ملك" أصل قديم في اللغات السامية، ولعل ما يعزز ذلك أن ملأك(١٧٠) لم ترد إلا في قول الشاعر الشاذ:

فلست لإنسي ولكن لملأك ...".

ونبدأ برد هذا القول من آخره، فنقول، قد وردت هذه الكلمة، "ملاك" في غير هذا الموطن، فليس صحيحاً حصر مجيئها بهذا البيت، فقد ذكر الأنباري في اثنين من كتبه شاهداً آخر وهو قوله:

أيُّها القاتلون ظُلماً حسيناً ... أبشروا بالعذاب والتنكيلِ

كُلُّ أهل السماء يدعو عليكم ... من نبيٍّ ومَلأكٍ ورسولِ

قد لعنتم على لسان ابن داو ... د وموسى وحامل الإنجيلِ (١٧١)

وقد ورد البيتان الأول والثاني في لسان العرب أيضا(١٧٢).

ثم إن تكسير "ملك" (١٧٣) على : ملائك وملائكة، يعزز إن لم يقطع بكون "ملك" ملأك، فظهور الهمز في الجمع، يدل على وجوده في المفرد، ولا سيما أن المفرد قد جاء بالهمز في الشواهد التي سبق ذكرها، وقد يعترض معترض بأن هذه الكلمة قد وردت في شاهدين فقط، ونرد فنقول: - كما قال ابن درستويه قديماً - "وليس كل مستعمل مسموعاً مروياً" (١٧٤) وخاصة أنه أصل مستثقل بسبب وجود الهمز فيه. وعليه فإن تصريف "ملك"، ودلالته تعززان، إن لم تقطعا بأن أصله "ملأك". ثم خفف بإسقاط الهمزة، فاتصلت فتحتها باللام ومن ثم أصبح مَلَكا. وتخفيف الهمزة في مثل هذا مطرد، وله نظائر مثل : مَرْأة - مَرَة(١٧٥)، و "ذو يَزَن" واصله: يَزْأَن" (١٧٦)، وأَسْأَلُ وأَسَلُ (١٧٧)، ومن "أسَلُ" سرى حذف الهمزة بفعل القياس إلى بقية صيغ المضارع(١٧٨).

وعلى أساس أن ملكاً أصله "ملأك"، اختلف ما إذا كان هناك قلب أو لا. وقد بينا مواقف النحويين والصرفيين من هذه القضية، ونود أن نشير إلى أن حذّاق الصرفيين يرونه غير مقلوب، وأنه "مَفْعل" من "لأك". قال ابن جني: (١٧٩) "وينبغي أن يعلم أن أصل تركيب "ملك" على أن الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف، لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصرف الفعل... ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة. فهذا يدل على أن الفاء لام، والعين همزة". وقال الرضي: (١٨٠) "ومذهب أبي عبيدة أولى لسلامته من ارتكاب القلب".

ب - "معائش"

قرأ من السبعة، نافع عن طريق خارجة، وابن عامر في رواية(١٨١) : "وجعلنا لكم فيها معائش" (١٨٢) بالهمزة. ومن خارج السبعة قرأ بذلك الأعرج وزيد بن علي والأعمش(١٨٣). ولقد أثارت هذه القراءة ثائرة النحويين، وحملوا عليها بشدة، نظراً إلى أنه لا مكان للهمز - بحسب معاييرهم - ههنا. وكان سيبويه قد تجاهل هذه القراءة، فلم يشر إليها، ولكنه نص على أن العرب لا تهمز هذه الكلمة، ولا أمثالها، وذلك حيث قال: (١٨٤) "ولم يهمزوا: "مقاول" و "معايش"، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع "مقالة"، و "معيشة" وأصلهما التحريك فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت مَعْيِشة"، ومَقْوَلَة ".

وإذا كانت العرب لا تهمز "معايش"، فإن همزها خارج عن طريقة كلامهم، ومن ثم فهو غلط، وقد حكم سيبويه على هذه القراءة بأنها غلط بطريق غير مباشر عندما حكم على همز "مصائب" بأنه "غلط"، وذلك حيث قال: [١٨٥] "فأما قولهم: "مصائب" فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة. وقد قالوا: مصاوب". ولقد حاول الفارسي أن يجد العذر للعرب في هذا الغلط، وأمثاله فقال:[١٨٦] "إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنه ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا عن القصد".

وعلى أية حال، فإن سيبويه في حكمه على "معايش" بأنها لا تهمز، يكون قد مهّد السبيل، وفتح الباب على مصراعيه لتوجيه سهام النقد إلى هذه القراءة والطعن فيها لكل من جاء بعده، ويكون بذلك أول من بدأ بتخطئة القرّاء[١٨٧] ولو أن ذلك كان بطريق غير مباشر، وينبني على هذا بأن قول الدكتور شوقي ضيف بأن الكسائي كان هو البادىء بذلك، وأنّ الفرّاء هو الذي بدأ شن هذه الحملة بقوة، وأنهما هما اللذان فتحا الطريق للبصريين التالين لهما لتخطئة بعض القرّاء[١٨٨] - غير دقيق.

وقد تباينت مواقف النحويين من هذه القراءة، فالأخفش اكتفى بوصف الهمز ههنا بأنه رديء[١٨٩]. وقد غالى النحاس والمازني كثيراً في موقفيهما منها، فالأول عدها لحناً لا يجوز[١٩٠]، وتجاوز الآخر القول بتلحينها إلى الطعن في كفاية القارىء نفسه فقال: [١٩١] "فأما قراءة من قراها من أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية. وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا". وقد حذا المبرد حذو أستاذه وترسم خطاه[١٩٢]. وكذلك لحنها ابن خالويه[١٩٣] "، وقال ابن الأثير[١٩٤] "ومن العجب أن يقال: إنه لا يحتاج إلى معرفة التصريف. ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم وهو من أكبر القراء السبعة قدراً وأفخمهم شأناً قال في "معايش" معائش بالهمز، ولم يعلم الأصل في ذلك فأوخذ عليه، وعيب من أجله... وهذه لفظة "معايش" لا يجوز همزها بإجماع من علماء العربية لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، ولا تكون عيناً، نحو "سفائن". وفي هذا الموضع غلط نافع رحمة الله

عليه، لأنه لا شك اعتقد أن معيشة بوزن فعيلة، وجمع فعيلة هو على فعائل، ولم ينظر إلى أن الأصل في معيشة مَعْيِشة على وزن مَفْعِلة".

وفي الحقيقة إن الطعن في هذه القراءة، وتلحينها، فيه غير قليل من التجني، فالقراءة سنة، والسنة تقضي على اللغة ولا تقضي اللغة على السنة(١٩٥)." وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"(١٩٦). إن اعتراض النحاة على هذه القراءة وتلحينها توحي بأن نافعاً كان مجتهداً، ولكن القراءات لا تكون بالاجتهاد والرأي. آية ذلك قول نافع: "ولم أقرأ حرفاً لا يجتمع عليه رجلان من الأئمة" (١٩٧). وقد تحدث عنه ابن مجاهد فقال: (١٩٨) "وكان عالماً بوجوه القراءات، متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده". وقال الأندرابي:(١٩٩)" وكان – مع علمه بقراءة القرآن ووجوه علمه – يتبع النقل والأثر، ويتجنب القياس برأيه والنظر".

وعلاوة على ذلك فإن هذه القراءة "معائش" لم ترد عن نافع وحده، فقد رويت كما ذكرنا قبلاً عن قراء عرب صرحاء، والعرب محميون من الخطأ في الألفاظ(٢٠٠). فالعربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني(٢٠١). وإذا كان الأمر كذلك كان الطعن في هذه القراءة وتلحينها باطلاً نظراً إلى أنها قد رويت عن تابعي عربي صريح هو ابن عامر اليحصبي قارئ الشام الذي أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قبل ظهور اللحن، كما رويت عن الأعرج أحد كبار قرّاء التابعين، وعن زيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه فيه أحد، وعن الأعمش وهو من الضبط والاتقان والحفظ والثقة بمكان، ولهذا فإن أبا حيان نص على وجوب قبول "معائش" بالهمز، على الرغم من عدم قياسيتها لرواية هؤلاء الأئمة لها، "وهم ثقات فوجب قبوله"(٢٠٢). ولم يبال بموقف النحاة البصريين منها فأطلق صيحته المشهورة: (٢٠٣) "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة". "وقال بهذا الصدد أيضا:(٢٠٤) "وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم إن هذا لا يجوز".

ومع أن الفراء قد نص على أن "معائش" لا تهمز، فإنه عاد فقال: (٢٠٥) "وربما

همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف". وعليه فقراءة نافع لم تخرج عن حد كلام العرب، ولله در ابن الجزري حيث يقول: (٢٠٦) "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها".

والصحيح أنه لا يجوز من ناحية علمية أن نحكم على هذه القراءة بأنها لحن أو خطأ، ذلك أن عالم اللغة، "ليس في مجال الاختيار بين استعمالين، أحدهما صحيح والآخر خاطئ، إذ إن ما بينهما مجرد اختلاف ويجب عليه أن يصفهما معا في دراسته، ثم يترك للآخرين مهمة تقرير أيهما أكثر ملاءمة للمواقف الاجتماعية المختلفة" (٢٠٧).

ونقول بعد هذا كله، إن همز "معائش" في رأينا هو التكسير الأصلي ل "معيشة"، وذلك لأن معيشة " "مفيلة" (٢٠٨) متطورة عن "مَعْيِشة" بوزن "مَفْعِلة" عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد " بـِ :yi " بحذف الياء والتعويض منها بمد الحركة، وهذا يعني أن العين قد سقطت، وأنه من ثم ليس لدينا ياء في "معيشة" حتى نطالب بوجوب ظهورها في الجمع. وعليه فإذا ما صببنا مادة "معيشة" في قالب "مفاعل" فلن نجد شيئا في "معيشة" يقابل العين في صيغة "مفاعل" سوى كسرة الصيغة هكذا معا -ِش: ma،āiš وهنا تلتقي حركتان، أي يتشكل ما يعرف في الدراسة الصوتية بـhiatus ، ومثل هذا السياق الصوتي لا يجوز عربياً ولا سامياً بحال من الأحوال، وللتخلص من هذا السياق المرفوض تحقق الحركة الثانية، أي الكسرة، وبتحقيقها تتخلق الهمزة. هي هذه التي نجدها في "معائش". فقراءة نافع وابن عامر وغيرهما بالهمز تمثل في رأينا التكسير الحقيقي لمعيشة، وليس "معايش". وأما قراءة الجمهور "معايش" فهي لا تزيد عندنا على كونها تسهيلا للهمزة في "معائش"، وعليه فمعايش متطورة عن "معائش". وما يقال عن معيشة يقال عن نظائرها مثل مكيدة ومخيلة، ومصيبة ومنارة ومزادة ومقامة، فتكسير هذه وأمثالها الأصل فيه أن يكون مهموزاً نظراً إلى سقوط العين في كل واحدة منها، ثم تخفف الهمزة بالحذف فتتخلق الياء، ولكن التسهيل يغلب أحياناً فلا يكاد يسمع معه الهمز، أو العكس، وأما قول الأخطل: (٢٠٩).

وانّي لقـــوامُ مـــقـــاومَ لم يكنْ جـريرٌ ولا مـولى جـرير يقـومـهـا

ومثله في النثر قول علي كرم الله وجهه: "فلو مثّلهم لعقلك في مقاومهم المحمودة" ، وقوله "يعجّون إلى ربهم من مقاوم ندم واعتراف" (٢١٠) فليست "مقاوم" جمعا لـ "مقامة" وإنما هي جمع لـ "مقوم" أي جمع لأصل مهجور، ممات، ومثلها "مصاوب" أيضا في قول الآخر:(٢١١).

يصاحب الشيطانَ من يصاحبه   فهو أذيٌّ ، جمّةٌ مصاوبه

قال سيبويه:(٢١٢) "وقد قالوا: مصاوب". ومن هذا الشاهد الشعري، ومن نص سيبويه، يتضح لنا أن ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي من أن "مصاوب" لم يسمع(٢١٣)، غير صحيح. فهذان، مقاوم، ومصاوب ليسا جمعين للمعلّ، مقامة ومصيبة، بل هما جمعان لأصلين مهجورين هما: مَقْوم ومُصْوِبة، قال الزجاج: (٢١٤) "وقد أجمع النحويون على أن حكوا مصائب في جمع مصيبة بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهم من الشاذ، أعني مصايب" وقد ذكر أبو حيان أيضا أن النحويين البصريين والكوفيين قد أجمعوا على أن همز مصائب غلط من العرب(٢١٥). وقد حاول ابن جني أن يجد تفسيراً وعذراً للعرب في غلطهم هذا فقال: (٢١٦) "وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة، أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلاً، وقد عومل لذلك معاملة الزائد". وحتى لا يحكم الزجاج على العرب بالغلط، ذهب إلى أن الهمز في "مصائب" إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا: في وسادة: إسادة. ثم أردف يقول: (٢١٧) "وهذا أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب، وكان له وجه من القياس، إلاّ أنه من جنس البدل الذي إنما يتبع فيه السماع، ولا يجعل قياساً مستمرا". ولكن الذي يؤخذ على تفسير الزجاج هذا هو أنه لا يصح علمياً أن نقول إنّ الواو قد قلبت همزة.

والهمزة عندنا في مصائب هو الأصل، كالهمز في معائش تماماً، وما يصفونه بالوجه القياسي إن هو الا تخفيف للهمزة بالحذف فتتخلق الياء، ولهذا نجد هذه الازدواجية، وهي الجمع بين الأصل والفرع في تكسير مثل : منارة، ومكيدة، ومصيدة، ومزادة، ومصيبة ومعيشة ومصير... قال الحطيئة: (٢١٨).

حتى اذا حَصَلَ الأمورُ   وصار للحسب المصائرْ

وقال الحكمي: (٢١٩).

ولم يجعل مصائدها يرابيعاً ولا وَحَرا

وقد جاءت "معائب" بالهمز في كلام علي كرّم الله وجهه[٢٢٠]، وهي من العيب. وقد جاءت مهموزة كذلك في كلام الجاحظ[٢٢١]، وفي لسان العرب أيضا[٢٢٢]. وقد قالوا: مدائن ومداين، قال المازني: (٢٢٣) "وأما مدائن فقد اختلف العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم "فعائل" فهمز. وقال بعضهم: هي "مفاعل" فلم يهمزوا". والخلاف في الحقيقة هو خلاف بين العلماء بشأن هذه الكلمة، أما العرب فمنهم من جاء بهذه الكلمة على الأصل، أي "مدائن" لأن مدينة – كما قال الفراء – "فعيلة"[٢٢٤] فتكسيرها إذن هو "مدائن" ثم تسهل الهمزة بعد ذلك فنحصل على "مداين".

ومن مظاهر هذه الازدواجية جمعهم "مزادة" على "مزائد" قال الطرماح: (٢٢٥).

مزائدُ خرقاءِ اليدين مسيفةٍ يُخِبُّ بها مستخلِفٌ غير آئنِ

وعلى "مزايد" بتسهيل الهمزة، وعلى مزاود، كما ذكر صاحب اللسان[٢٢٦] والصحيح أن "مزاود" جمع لمزود، أو مزودة لا مزادة.

وعلى الرغم من تسليم القدماء بأن الهمز في منائر ومزائد شاذ إلا أنه أخف – عندهم – من الهمز في مصائب ومصائر ومصائد، وذلك "لأن الألف أشبه بالزائد من الياء" (٢٢٧)، وإذا كانت أشبه بالزائد من الياء، فكونها أشبه بذلك من الواو من باب أولى. والصحيح أن هذا تفريق تحكمي ومصطنع، وأن هذه الكلمات حكمها في التكسير واحد، وهي أن تكون مهموزة، ثم تخفف بحذف الهمزة فتتخلق الياء، وما جاء منها بالواو، نحو: مقاوم، ومصاوب ومناور ومزاود، فهي جموع لكلمات مُصَحَّحة غير معلّة، أي لأصول مهجورة مماتة هي: مقوم ومصوبة ومنورة ومزودة. ولكن النحويين والصرفيين يصرون دائما على التعامل مع أصل الألفاظ المعلّة، لا معها بذاتها، ولا على حسب ما آلت اليه بعد الإعلال، تحلماً واعتباطاً. ومن هنا يلحظ الدارس بوضوح ضعف الترابط، بل فقدانه غالباً بين الظواهر التي يعالجها النحويون، والأحكام التي يصدرونها عليها، ولا غرو في ذلك فالنحو – كما قال فندريس – "كثيراً ما يكون في صراع مع الحس الطبيعي للغة، ففي الأقطار التي

يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة، اذ تخنق المبتكرات القياسية في مهدها، ولا تستطيع الحياة، فهذه يجب لتغلبها أن تكرر غالباً وبصورة مطردة" (٢٢٨).

بقي أن نقول لقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة صنعاً حين أجاز إلحاق ما سماه بالمد الأصلي في صيغة "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل"، ومن ثم جوّز الهمز والياء في نحو مكائد ومكايد، ومغاور ومغائر(٢٢٩).

جـ - خطايـــا:

ولعل المثال الأبرز والأشهر على مجافاة المعيارية لروح الواقع اللغوي، هو تفسيرهم لتكسير "خطيئة" على "خطايا".

ولقد كانت هذه القضية مسألة خلافية بين الكوفيين والخليل من جهة، وبين جمهور البصريين من جهة أخرى(٢٣٠)، فذهب الكوفيون والخليل إلى أنها "فعالى". وذهب البصريون إلى أن "خطايا" على "فعائل". وفعالى" عند الكوفيين والخليل متطورة من "فعائل" بالقلب المكاني" وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايىء مثل خطايع، إلاّ أنه قدمت الهمزة على الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة" (٢٣١).

وقد ذكر الأنباري رأياً آخر للكوفيين يقول: إن خطايا "فعالى" وليس منقلباً، لأنه جمع خطيّة لا خطيئة، "لأن ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة "فعيلة" من ذوات الواو والياء، وكل "فعيلة" من ذوات الواو والياء نحو: وصيّة وحشيّة فإنه يجمع على فعالى دون فعائل(٢٣٢) " وقال الفرّاء: خطايا جمع خطيّة بلا همز، كما تقول: هديّة وهدايا. قال: ولو جمعت خطيئة مهموزة لقلت خطائيء. وقال الكسائي: لو جمعتها مهموزة لأدغمت الهمزة في الهمزة كما قلت: دوابّ".

وأما البصريون - ما عدا الخليل - فقد أصروا على أن خطايا "فعائل"، نظراً إلى أن "خطايا" في اعتقادهم جمع خطيئة، وخطيئة فعيلة، وفعيلة تجمع على "فعائل". وقد بين سيبويه(٢٣٤) والمازني وابن جني جميع الخطوات التي مرت بها خطيئة في تكسيرها حتى أصبحت خطايا". قال المازني: (٢٣٥) "واعلم أنك إذا جمعت خطيئة ورزيئة على "فعائل" قلت: خطايا ورزايا، وما أشبه هذا مما لامه همزة في الأصل، لأنك همزت ياء خطيئة ورزيئة في الجمع، كما همزت ياء قبيلة

وسفينة حين قلت: قبائل وسفائن. وموضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت: خطائي، ثم أبدلت مكان الياء ألفا ... فصارت خطاءا ... والهمزة قريبة المخرج من الألف فصارت خطاءا، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياء فصارت خطايا". وعلى هذا فالمراحل أربع هي: خطائىء - خطائي - خطاءا - خطايا. ولعل المازني أحس في قرارة نفسه بغرابة هذا التفسير وصعوبة تقبله، لذا ناشد الدارس قائلاً:[236] "فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإن هذا الباب يدور على هذا".

ولكن هذا التفسير لم يقنع ابن جني، ولم ينقع غلّته، فقد كان المازني متسامحاً من وجهة نظره في تفسيره، لأنه على حد قوله قد فرّط في ثنتين من الرتب كان ينبغي له ذكرهما وذلك بشيء من ملاطفة الصنعة؛ ولهذا فقد قدم لنا تفسيراً أكثر تفصيلاً قائلاً:[237] "فمن ذلك قولهم في "خطايا" أن أصله كان خطائىء... وهو - لعمري - كما ذكروا، إلاّ أنهم قد أخلّوا من الرتب بثنتين: أما إحداهما: فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة خطايىء... ثم أبدلت الياء همزة، فصارت خطائىء... والثانية: انك لما صرت إلى "خطائي" فآثرت إبدال الياء ألفا، لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بابدال الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفا، فصرت من خطائِي إلى خطاءَي... ثم أبدلتها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها... فصارت خطاءا... ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى فصارت خطايا. فالمراتب إذاً ست لا أربع هي: خطايىء ثم خطائىء ثم خطائي ثم خطاءَي ثم خطاءا ثم خطايا".

ونقول إذا كان تفسير هذه المراحل المزعومة يعد ملاطفة وتيسيراً، فكيف يكون الحال لو كانت هناك عجرفة ومبالغة وتعسير؟.

والصحيح أنه لا علاقة لخطايا بخطيئة، الاّ علاقة الشيء بأصله البعيد، فخطايا - كما قال الفراء قديماً - جمع خطيّة لا خطيئة، وذلك لأن جمع خطيئة هو خطائىء، وقد جاء ذلك عنهم، فقد حكى أبو زيد وأبو الحسن عن العرب قولهم: غفر الله له خطائئه، وحكى أبو زيد وغيره: دريئة ودرائىء، وعن قطرب، لفيئة ولفائىء، وجاء رزيئة ورزائىء[238] أيضا، وفي غير باب فعيلة، جاء قرّاء وقرائىء[239].

وهذه الأمثلة التي حكاها اللغويون تضعف رأي الخليل ومن ذهب مذهبه من أن هناك قلباً مكانياً في خطايا. وبناء على هذه الشواهد فقد قدّم ابن جني رأي سيبويه على رأي أستاذه في هذه القضية قائلا: (٢٤٠) "ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل". وقد قطع بعدم القلب ابن مالك فقال:(٢٤١) "وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين خلافا للخليل".

وإذا كانت خطيئة تكسر على "خطائىء" على حسب ما جاء عن العرب فإن خطايا ليست جمعا لها، وإنما هي جمع خطيّة، وخطيّة في حد ذاتها متطورة عن خطيئة عن طريق تخفيف الهمزة بالحذف، فتلتقي حركتان، الكسرة الطويلة التي تسمى تقليديا "ياء" فعيلة، وفتحة الهمزة، وهذا كما قدمنا سياق مرفوض عربياً وسامياً، فيحصل انزلاق بينهما، وبالانزلاق تتخلق الياء ومن ثم تصبح الكلمة خطية thaṭiya. وقد حفظت هذه المرحلة من مراحل تطور "خطيئة" في قراءات بعض القراء، فقد ذكر ابن جني، أن منهم من قرأ: "خطية" ولكنه وصف هذا التخفيف بأنه خطأ، نظراً الى أن الياء" زيدت للمد، فلو حركت لبطل الغرض فيها، لأن الحركة تخرجها عن المد" (٢٤٢).

وبعد تشكل الياء بالانزلاق تابعت الكلمة تطورها عن طريق تقصير الكسرة الطويلة في خطية thaṭiya، والتعويض موقعياً من الجزء المحذوف من الحركة بمدّ (تشديد) الياء المتخلقة بالانزلاق، ومن ثم أصبحت "خطيّة" فكسّرت كما تكسّر نظائرها في اللفظ نحو: هديّة وقضيّة وسريّة... ونظراً إلى صعوبة تكسير خطيئة بسبب اجتماع الهمزتين فقد استغنى العرب بتكسير خطيّة عن تكسير خطيئة، ومن ثم هجر خطائىء جمع خطيئة، وحل مكانه خطايا جمع خطيّة، فهو إذا مما استغنت فيه العربية بالفرع عن الأصل، وما أكثر ذلك!

الهوامش والحواشي

١- مناهج البحث في اللغة ص ٢٥٢.

٢- المنهج الصوتي للبنية العربية ص٩٣.

3- Bloomfield. Language. P. 138.

٤- انظر على سبيل المثال المنهج الصوتي للبنية العربية ص٦٧. وانظر أيضاً الصرف الواضح ص١٠٢، ١٠٧.

٥- شرح الشافية ١/٨٣.

٦- المنصف ١/٧٢.

٧- الممتع في التصريف ١/١٩١.

٨- الكتاب ٤/٢٨٣.

٩- العين (تحقيق عبدالله درويش) ١/٥٤.

١٠- الكتاب ٤/٢٨٣.

١١- اللغة ص٢٢٤.

١٢- المرجع السابق في المكان نفسه.

١٣- الفلسفة اللغوية ص٨٩.

١٤- المرجع السابق ص٩٠.

١٥- دراسات في علم أصوات العربية ص٩٧.

16- Comparative Gr. of the Semitic Lang. P.221.

١٧- الكتاب ٤/٢٨٣.

١٨- دقائق التصريف ص١٦٥.

١٩- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٤-٩٦.

20- Lectures on the Comp. Gr. of the Semitic Lang.P. 208.

ومعلوم أن كتاب رايت هذا كان قد صدر لأول مرة عام ١٨٩٠م. وقبل رايت كان

جرجي زيدان قد نص على ذلك في كتابه "الفلسفة اللغوية" الذي صدر في القاهرة لأول مرة عام ١٨٨٦م وعبارته: "أما من قبيل وضع التاء بعد الفاء في "افتعل" فيرد إلى ناموس القلب بسهولة". انظر زيدان: الفلسفة اللغوية، ص٩٠.

٢١- ظاهرة القلب المكاني في العربية ص٤٠.

٢٢- ذكر الدكتور الحموز أن برجشتراسر كان أكثر المستشرقين حديثاً عن تعليل القلب المكاني. انظر: الحموز ص٤٠. وهذا غير صحيح. فبرجشتراسر لم يزد على أن ردّد كلام من سبقه من المستشرقين، كما أن كلامه على هذه الظاهرة لم يزد على أربعة أسطر، في حين تحدث عنها وليم رايت بشكل مستفيض وفي غير موضع. أنظر:

Wright: Lectures PP. 42, 208, 209.

كما تحدث عنها بروكلمان في غير موضع أيضا. انظر: فقه اللغات السامية. الصفحات: ٨٠ ، ١١٠.

٢٣- وَهِمَ الدكتور الحموز فظن أن ما جاء في الحاشية رقم (٢) ص١٤٦ من كتاب "العربية الفصحى" وهو أن القلب المكاني في "افتعل" حصل بفعل قانون صوتي للدكتور عبد الصبور شاهين. والصحيح أنه كلام هنري فليش نفسه. انظر: الحموز، القلب المكاني ص٤٤ هامش رقم (٤). وانظر : فليش، هنري، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، بيروت، ١٩٦٦ ص ١٤٦ هامش٢.

٢٤- فقه اللغات السامية ص ٤٥.

٢٥- المرجع السابق ص ٤٣.

٢٦- فقه اللغات السامية ص ٧٣.

٢٧- المرجع السابق ص ٤١.

٢٨- المرجع السابق ص ١١٠.

٢٩- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية (رسالة دكتوراه) ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

30- A Reader in Histrorical and Comparative Linguistics.P. 116

٣١- المنصف ١/٥٣.

٣٢- المرجع السابق ١/٥٥.

٣٣- ظاهرة القلب المكاني ص ٥٩، ١٦٠.

٣٤- العربية الفصحى ص ١٤٦.

٣٥- اللغة ص ١٥٤.

٣٦- المرجع السابق ص ٢٠٤.

37- Lectures on the Comp. Gr. of the Semitic Lang.P. 208.

٣٨- لسان العرب ٨/٦٨.

٣٩- التطور النحوي للغة العربية ص ٣٦.

٤٠- المنصف ٢/٣٢٤.

٤١-- فقه اللغات السامية ص ١١٠.

42- Lectures .P. 209.

٤٣- الفلسفة اللغوية ص ٩٠.

٤٤- فقه اللغات السامية ص ١١٠.

٤٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٣٥.

٤٦- الكتاب ٤/٢٨٣.

٤٧- المرجع السابق ٤/٢٨٤.

48- Lectures. P . 214.

وانظر أيضاً:

Comp. Gr. P. 225.

49- Lectures. P . 204.

وانظر أيضاً:

Comp. Gr. P. 219.

٥٠- لسان العرب ٨/١١٠.

51- Comp. Gr. P. 218.

٥٢- يتم نطق هذه السين واللسان مرتفع بشكل طفيف، ومتقوس مشكلاً سطحاً مقعّراً، وتكون أسلة اللسان ضد اللثة. انظر:

Comparative. Gr. P. 60.

53- Comp. Gr. P. 218.

54- Lectures. P. 205.

55- An Intr. to the Comp. Gr. of the Semitic Lang. P. 126.

٥٦- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٢٣.

٥٧- أسرار العربية ص ٤٠٥.

٥٨- الكتاب ٤/٢٣٤.

٥٩- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٠- الكتاب ٤/٢٣٤.

٦١- المقتضب ١/٩١.

٦٢- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٣- المقتضب ١/٩١.

٦٤- شرح الشافية ٣/٨٠.

٦٥- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٦- المرجع السابق ١/١٨٠.

٦٧- الكتاب ٤/١٩٥.

٦٨- الخصائص ٢/١٤.

٦٩- المنصف ١/٢٢٨.

٧٠- المقتضب ١/٩٢.

٧١- الكتاب ٤/٢٣٤.

٧٢- سر صناعة الإعراب ١٤٨/١٠

٧٣- صناعة الكتّاب ص ١٩٣٠

٧٤- زيادة يقتضيها السياق.

٧٥- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢١١٠

٧٦- المرجع السابق ص ٧١٠

٧٧- تهذيب اللغة ٢٥٨/٩٠

٧٨- تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٨ – ٦٩٠

٧٩- الأمالي الشجرية ١٧/٢ ٠

٨٠- لسان العرب ٢٨٢/٢٠٠ وقد ضبط الفعل في تهذيب اللغة هكذا "يتقي"٠ انظر الأزهري، تهذيب اللغة ٢٥٨/٩٠ وضبط في إصلاح المنطق بالتشديد هكذا: "يتّقي"٠ انظر ابن السكيت أبو يوسف يعقوب (٢٤٤هـ/ ٨٥٨م)، إصلاح المنطق، ط٣، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م ص٢٣٠

٨١- تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩٠ وقد ضبط الفعل بسكون التاء أي "أتْقي" في إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤، وكذلك ضبطه الأزهري في تهذيب اللغة ٢٥٨/٩ وجاء في اللسان ٢٨٣/٢٠: "قال ابن بري: والصحيح في هذا البيت وفي بيت خفاف ابن ندبة: يَتَقي وأَتَقي بفتح التاء لا غير"٠

٨٢- ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ٢٤، وتهذيب اللغة ٢٥٧/٩، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩٠

٨٣- إصلاح المنطق ص ٢٤٠ انظر: تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩٠

٨٤- المرجع السابق في المكان نفسه. ورواية تهذيب إصلاح المنطق: تقاك بكعب، انظر ص ٧٠٠

٨٥- لسان العرب ٢٨٣/٢٠٠

٨٦- الخصائص ٢٨٦/٢٠ والبيت لمرداس بن حصين.

٨٧- لسان العرب ٢٨٣/٢٠٠

٨٨- هكذا بهمزة وصل مع تحرك ما بعدها. والمشهور تقى يتقي من غير همزة وصل لتحرك التاء. انظر تعليق ابن بري، اللسان ٢٨٣/٢٠.

٨٩- دقائق التصريف ٣٤٨ - ٣٤٩.

٩٠- لسان العرب ٢٨٣/٢٠.

٩١- المرجع السابق ٢٨٤/٢٠. وانظر شرح الشافية ٤٩٧/٤.

٩٢- انظر ص ١٤ من البحث.

٩٣- دقائق التصريف ص ٣٤٩.

٩٤- الكتاب ٥٤٩/٣.

٩٥- المرجع السابق ٥٥٢/٣.

٩٦- انظر ص ١٠ - ١١ من البحث.

٩٧- أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٨٨.

٩٨- لسان العرب ٤/٥ ، ١٠.

٩٩- سورة الكهف آية ٧٧.

١٠٠- هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن. انظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٤. وقد ذكر الفراء أن هذه قراءة مجاهد. انظر معاني القرآن (للفراء) ١٥٦/٢. وقد ذكر أبو منصور الأزهري أن هذه القراءة قد صحت أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر لسان العرب ٦/٥، وذكر أن أبا زيد قرأ: "لتخذت عليه أجرا" بفتح الخاء. انظر لسان العرب ٦/٥.

١٠١- لسان العرب ٦/٥.

١٠٢- الخصائص ٢٨٧/٢.

١٠٣- شرح الشافية ٧٩/٣.

١٠٤- الخصائص ٢٨٧/٢.

١٠٥- الحجة في القراءات السبع ص ٢٢٩.

١٠٦- في المطبوع: "همزة الوصل" وهو سهو.

١٠٧- تاج اللغة وصحاح العربية ٢/٥٥٩.

١٠٨- إعراب القرآن ٢/٤٦٨.

١٠٩- الخصائص ٢/٢٨٧.

١١٠- لسان العرب ٥/١٠.

١١١- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢١١.

١١٢- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٥.

١١٣- معاني القرآن (الفراء) ٢/١٥٦.

١١٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢٧٦.

١١٥- سورة يس آية ٤٩.

١١٦- السبعة في القراءات ص ٥٤١.

١١٧- اتحاف فضلاء البشر ص ٣٦٥.

١١٨- المرجع السابق في المكان نفسه.

١١٩- إعراب القرآن ٣/٣٩٧.

١٢٠- البحر المحيط ٧/٣٤٠.

١٢١- إعراب القرآن ٣/٣٩٧. والبحر المحيط ٧/٣٤٠.

١٢٢- دقائق التصريف ص ١٦٦.

١٢٣- الكتاب ٤/٤٤٣.

١٢٤- المنصف ٢/٣٣٦.

١٢٥- البحر المحيط ٧/٣٥٣.

١٢٦- الكتاب ٤/٤٤٤.

١٢٧- سورة الصافات آية ١٠.

١٢٨- مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧.

١٢٩- إعراب القرآن ٣/٤١٢.

١٣٠- الكتاب ٤/٤٤٤.

١٣١- البحر المحيط ٤/٤٦٥.

١٣٢- الكتاب ٤/٤٤٤.

١٣٣- البحر المحيط ٤/٤٦٥.

١٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٩٧.

١٣٥- هكذا! ومعروف أنَّ الصّاد مهموسة.

١٣٦- الكتاب ٤/٤٤٣.

١٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٧٢.

١٣٨- التعريف بعلم اللغة ص ١٦٨.

١٣٩- اللغة ص ٤٩.

١٤٠- شرح الشافية ٣/٢٣٥.

١٤١- انظر بحثنا "التأكيد بالنون، طبيعته، أصله وأثره" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث ١٩٨٨م ص١٢٧، هـ١.

١٤٢- انظر ص ١٧ من البحث.

١٤٣- دقائق التصريف ص ١٦٦.

١٤٤- إعراب القرآن ٣/٣٩٧، ١/٢٣٨، ٢/٢٥٤.

١٤٥- سورة البقرة آية ٥٤. وقد روى اليزيدي عن أبي عمرو إسكان الهمزة في "بارئكم". ولكن حكى سيبويه عن هارون "بارئكم" باختلاس الهمزة والحركة فيما رواه اليزيدي عنه بالإسكان، لأن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنه أسكن". انظر ابن خالويه، الحجة ص ٧٧ - ٧٨.

١٤٦- اللسان ١٥/٧١ (خصم).

١٤٧- شرح الشافية ٣/٢٣٥.

١٤٨- الكتاب ٤/ ٣٨٠.

١٤٩- العين ٥/ ٣٨٠.

١٥٠- المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥١- الكتاب ٤/ ٣٧٩.

١٥٢- المرجع السابق ٤/ ٣٨٠.

١٥٣- شرح الشافية ٢/ ٣٤٧ وانظر : لسان العرب ١٢/ ٣٨٦.

١٥٤- شرح الشافية ٢/ ٣٤٧.

١٥٥- البحر المحيط ١/ ١٣٧.

١٥٦- الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٢.

١٥٧- البحر المحيط ١/ ١٣٧.

١٥٨- الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٣. وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٤٧.

١٥٩- البحر المحيط ١/ ١٣٨.

١٦٠- المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦١- العين ٥/ ٣٨٠.

١٦٢- الكتاب ٤/ ٣٧٩.

١٦٣- المنصف ٢/ ١٠٢.

١٦٤- الأصول في النحو ٣/ ٤٤٦.

١٦٥- كشف المشكل في النحو ٢/ ٣٣١.

١٦٦- العين ٥/ ٣٨٠.

١٦٧- الكتاب ٤/ ٣٨٠.

١٦٨- إصلاح المنطق ص ١٥٩.

١٦٩- ظاهرة القلب المكاني ص ٣٨.

١٧٠- في المطبوع "ملأكه".

١٧١- أ - المذكر والمؤنث ص ٢٦٠.

ب - الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٦٧.

١٧٢- لسان العرب ١٢/٣٨٦.

١٧٣- "ملك" مفرد وجمع. انظر اللسان ١٢/٣٨٦. وكونها جمعاً واضح جداً في قوله تعالى: "والملك على أرجائها" سورة الحاقة آية ١٧. وقد ذهب أبو حيان (البحر ٨/٣٢٣) إلى أن الملك اسم جنس يراد به الملائكة.

١٧٤- تصحيح الفصيح ١/٢٠٧.

١٧٥- لسان العرب ١/١٥٠.

١٧٦- المرجع السابق ١٧/٥٤.

١٧٧- المرجع السابق ١٣/٣٢٨.

١٧٨- التطور النحوي للغة العربية ص ٤١.

١٧٩- المنصف ٢/١٠٣ - ١٠٤.

١٨٠- شرح الشافية ٢/٣٤٧.

١٨١- البحر المحيط ٤/٢٧١.

١٨٢- سورة الأعراف آية ١٠.

١٨٣- البحر المحيط ٤/٢٧١.

١٨٤- الكتاب ٤/٣٥٥.

١٨٥- المرجع السابق ٤/٣٥٦.

١٨٦- الخصائص ٣/٢٧٣.

١٨٧- سيبويه والقراءات ٨٨.

١٨٨- المدارس النحوية ص ١٥٧.

١٨٩- معاني القران (الأخفش) ٢/٣٢٧.

١٩٠- إعراب القرآن ٢/١١٥.

١٩١- المنصف ١/٣٠٧.

١٩٢- المقتضب ١/١٢٣.

١٩٣- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٤٩.

١٩٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/٦٤.

١٩٥- مجالس ثعلب ١/١٧٩.

١٩٦- النشر في القراءات العشر ١/١٠ - ١١.

١٩٧- إعراب القرآن ٤/٩٢.

١٩٨- السبعة في القراءات ص ٥٤.

١٩٩- قراءات القراء المعروفين ص ٥١.

٢٠٠- مغني اللبيب ص ٣٣٧.

٢٠١- خزانة الأدب ٤/١٣٤.

٢٠٢- البحر المحيط ٤/٢٧١.

٢٠٣- المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠٤- المرجع السابق ٣/٢١٧.

٢٠٥- معاني القرآن (الفراء) ١/٣٧٣.

٢٠٦- النشر في القراءات العشر ١/١٠.

٢٠٧- التعريف بعلم اللغة ص ٧٢.

٢٠٨- قال أبو علي الفارسي: "ووزن معيشة عند الخليل وسيبويه يصلح أن يكون مَفْعِلَةً وأن يكون "مَفْعُلَة". فأما وزنهم لها بـ "مفعُلة" فجلي بين، وكان أصله معيشة فحذفت الضمة وأسكنت (الياء) وكسر ما قبلها لمكانها، وكذلك "مفعِلة" نقلت الكسرة من الياء الى ما قبلها". انظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن احمد (٣٧٧هـ/٩٨٧م)، البغداديات تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣ ص٢٤٧. والمعوشة لغة الأزد. قال حاجر بن الجعد:

من الخفرات لا يتم غذاها ... ولا كد المعوشة والعلاج

٢٢٩- في أصول اللغة ص ٢٢٦.

٢٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١١٦) ص ٤٢٩.

٢٣١- المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٣٢- المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٣٣- إعراب القرآن ١/ ٢٣٠.

٢٣٤- الكتاب ٣/٥٥٣.

٢٣٥- المنصف ٢/٥٤.

٢٣٦- المرجع السابق ٢/٥٥.

٢٣٧- الخصائص ٣/٥.

٢٣٨- المرجع السابق ٣/١٤٣، ٢/٦ وانظر المنصف ٢/٥٧.

٢٣٩- لسان العرب ١/١٢٥.

٢٤٠- المنصف ٢/٥٧.

٢٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣١٦.

٢٤٢- المنصف ١/٣٢٨.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، البنّاء ، أحمد بن عبد الغني (١١١٧هـ/ ١٧٠٥م) روايــة وتصــحـيح: علي مــحــمـد الضــبــاع، دار الندوة، بيروت، د٠ت٠

٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الشايب، فوزي حسن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٨٣م (لم تنشر بعد)٠

٣- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ/ ١١٨١م)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م٠

٤- إصلاح المنطق، ابن السكيت، ابو يوسف يعقوب (٢٤٤هـ/٨٥٨م) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م٠

٥- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ/٩٢٨م) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م٠

٦- أعجب العجب في شرح لامية العرب، الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ/١١٤٤م) ط١، دار الوراقة، بيروت، ١٣٩٢هـ٠

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، أبو عبدالله، الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م)٠ دار مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٨٥م٠

٨- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/٩٤٩م) تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م٠

٩- الأمالي الشجرية، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢هـ/١١٤٨م) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ٠ د٠ ت٠

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ/١١٨١م) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٥م٠

١١- البحر المحيط، أبو حيان اثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د٠ت٠

١٢- البغداديات، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ/٩٨٧م) تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤن الدينية، بغداد، ١٩٨٣.

١٣- البيان في غريب القرآن، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ/١١٨١م) تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠م.

١٤- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ/١٠٠٣م) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤.

١٥- تذكرة النحاة، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م) تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.

١٧- تصحيح الفصيح، ابن درستويه، عبدالله بن جعفر (٣٤٧هـ/٩٥٨م) تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، بغداد، ١٩٧٥.

١٨- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، إخراج وتصحيح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.

١٩- التعريف بعلم اللغة، كرستل، ديفد- ترجمة: حلمي خليل، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩م.

٢٠- تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (٥٠٢هـ/١١٠٩م)، تحقيق: فخر الدين قباوة ط١ . دار الآفاق الجديدة، بيروت. ١٩٨٣.

٢١- تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠/٩٨٠م) تحقيق: عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧م.

٢٢- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (٦٧١هـ/١٢٧٣م)، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

٢٣- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٧.

٢٤- الحيوان، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ/٨٦٩م) تحقيق: يحيى الشامي، ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ/١٦٨٢م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٦- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٢٧- دراسات في علم أصوات العربية، عبده، داود، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.

٢٨- دقائق التصريف، القاسم بن محمد سعيد (القرن الرابع الهجري) تحقيق: أحمد ناجي القيسي وزميليه، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

٢٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ/٩٤٠)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.

٣٠- السبعة في القراءات، ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى ٣٢٤٠هـ/٩٣٦م)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣١- سر صناعة الإعراب، ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٣٢- سيبويه والقراءات، الأنصاري، أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣٣- شرح الشافية، الرضي الاستراباذي محمد بن الحسن (٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، ط٢، دار المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٥م.

٣٤- الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

٣٥- صناعة الكتّاب، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/٩٤٩م) تحقيق: بدر أحمد ضيف، ط١، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٦- ظاهرة القلب المكاني في العربية، الحموز، عبد الفتاح أحمد، دار عمار عمّان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٧- العربية الفصحى، فليش، هنري، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، بيروت، ١٩٦٦م.

٣٨- العين، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/٧٩١م) تحقيق: عبدالله درويش، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٩- العين: الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٠- فقه اللغات السامية، بروكلمان، كارل، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٧٧م.

٤١- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، زيدان، جرجي، ط٤ دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤٢- في أصول اللغة، خلف الله، محمد، وأمين، شوقي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،١٩٦٩م.

٤٣- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، الأندرابي أحمد بن أبي عمر (بعد ٥٠٠هـ) تحقيق: أحمد نصيف الجنابي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٥م.

٤٤- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ/٧٩٦) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٤٥- كشف المشكل في النحو. الحيدرة أبو الحسن علي بن سليمان (٥٩٩هـ/١٢٠٣م) تحقيق: هادي عطية مطر، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٤م.

٤٦- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرّم (٧١١هـ/١٣١١م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

٤٧- اللغة، فندريس، جوزيف. ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٤٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير محمد ضياء الدين (٦٣٧هـ/١٢٣٩م) تحقيق: أحمد الحوفي وزميله، ط٢، دار الرفاعي الرياض، ١٩٨٣م.

٤٩- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ/٩٠٤م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

٥٠- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م) تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة د.ت.

٥١- المدارس النحوية، ضيف، شوقي. ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥٢- المدارس النحوية أسطورة وواقع. السامرائي، إبراهيم، ط١. دار الفكر، عمان ١٩٨٧م.

٥٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. رمضان عبد التواب ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي - الرياض، ١٩٨٢م.

٥٤- المذكر والمؤنث، الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ/٩٤٠م) تحقيق: طارق الجنابي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م.

٥٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ/١٥٠٥م) تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨م.

٥٦- معاني القرآن، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ/٨٣٠م)، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.

٥٧- معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ/٨٢٢م)، تحقيق: محمد علي النجار وزميله، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السريّ (٣١١هـ/٩٢٣م) تحقيق: عبد الجليل شلبي، المكتبة العربية، بيروت، د.ت.

٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ/١٣٦٠م) تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.

٦٠- المقتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ/٨٩٨م)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦١- الممتع في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن (٦٦٩هـ/١٢٧٠م) تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٧م.

٦٢- مناهج البحث في اللغة، حسّان، تمّام، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤م.

٦٣- المنصف، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٤م.

٦٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، شاهين، عبد الصبور، ط١، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٧م.

٦٥- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ/١٤٢٩م). المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت.

٦٦- نهج البلاغة، الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد (٤٠٤هـ/١٠١٣م) شرح الشيخ محمد عبده، المكتبة الأهلية بيروت، د.ت.

٦٧- همع الهوامع في شرح الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (٩١١هـ/١٥٠١م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

68- Bloomfield. L. Language, 12th impression, London, 1976.

69- Moscati. S. and others. An Introduction to the Comparative grammar of the Semitic Languages. 2nd edition, Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 1969.

70- O'Leary, Comparative grammar of the Semitic Languages, Phillo Press, Amsterdam, 1969.

71- Wright. W. Lectures in the Comparative grammar of the Semitic Languages, Phillo Press, Amsterdam, 1981.

72- Vendryes, J. Some thoughts on sound Laws, the Seventh chapter of A Reader in Historicals, and Comparative Linguistics, Allan, R. Keiler, Holt, Rinehart, and Winston U.S.A., 1972.

تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي

د. سمير شريف ستيتية
جامعة اليرموك

الفصل الأول

يعقوب الحضرمي، حياته، ودرايته، وقراءته

المطلب الأول : حياته ودرايته

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة في القراءة، بعد شيخها وإمامها أبي عمرو ابن العلاء[1]. ولد يعقوب سنة سبع عشرة ومائة، ونشأ في بيت علم وصلاح، فكان أبوه من رجال النحو والقراءة واللغة، وكان جده وأبو جده كذلك. وأبو جده هو عبدالله اللغوي النحوي الناقد الذي كان معاصراً للفرزدق[2]، وكان له مع الفرزدق مواقف يتتبع فيها ما يراه من سقطات في شعره، وكان الفرزدق يأخذ برأيه أحياناً، ويحتدّ أحياناً أخرى.

تلقى يعقوب العلم على يدي أبيه وجده، وأخذ القراءة عرضاً أو سماعاً عن

---

(١) أبو عمرو زبان بن العلاء، أحد القراء السبعة، وأحد ائمة اللغة والأدب. ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، قرأ على الحسن البصري، وسمع انس بن مالك توفي سنة ١٥٥هـ. (غاية النهاية: ٢٨٨/١).

(٢) همام بن غالب التميمي الملقب بالفرزدق، أحد شعراء النقائض في عصر بني أمية، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ (وفيات الأعيان: ٨٦/٦ - ١٠٠).

بعض أئمة القراءة، ومنهم بعض القراء السبعة، فقد سمع الحروف من الكسائي[٣]، وروي أنه قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وسمع من حمزة[٤] حروفاً، وسمع الحروف أيضاً من محمد بن زريق الكوفي[٥] عن عاصم[٦]. وقد كان يعقوب ثقة، عدلاً، ضبطاً، صدوقاً. سئل عنه أحمد بن حنبل[٧] فقال: "صدوق". وقد وصفه بعض أئمة الحديث بأنه: "من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية، وكلام العرب، والرواية الكثيرة، والحروف، والفقه، وكان أقرأ القراء، وكان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف، والاختلاف في القرآن، وتعليله، ومذاهب أهل النحو في القرآن، وأروى الناس لحروف القرآن، وحديث الفقهاء"[٨].

مات - رحمه الله - سنة خمسين ومائتين، وله ثمان وثمانون سنة.

المطلب الثاني: قراءته

قراءة يعقوب من القراءات العشر المتواترة. وقد أخطأ من جعل قراءة يعقوب من القراءات الشاذة، قال ابن الجزري[٩]: "قلت: ومن أعجب، بل من أكبر الخطأ، جعل قراءة يعقوب من الشواذ الذي لا تجوز القراءة به ولا الصلاة، وهذا شيء لا نعرفه

---

(٣) علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة، وإمام القراءة في الكوفة بعد حمزة شيخه. أخذ عن حمزة وأبي بكر بن عياش والمفضل الضبي، توفي سنة ١٨٩هـ (غاية النهاية: ١/٥٣٥-٥٤٠).

(٤) حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠هـ. أخذ القراءة عرضاً عن الأعمش، وإليه صارت الإمامة بعد عاصم. توفي سنة ١٥٦هـ (غاية النهاية: ١/٢٦١).

(٥) محمد بن زريق الكوفي، روى الحروف عن عاصم وعن الكسائي، وروى عنه الحروف يعقوب (غاية النهاية: ٢/١٤١).

(٦) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، إمام الكوفة وأحد القراء السبعة. انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي. جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد. توفي سنة ١٢٧هـ. (غاية النهاية: ١/٣٤٦).

(٧) أبو عبدالله أحمد بن حنبل، أحد أعلام الإسلام والفقهاء المجتهدين. ولد سنة ١٦٤هـ. روى عنه البخاري ومسلم، وله كتاب المسند. تعرض للفتنة أيام المأمون فما ضعف ولا استكان، توفي سنة ٢٤١هـ (تذكرة الحفاظ: ١/٤٣١).

(٨) محمد بن الجزري. غاية النهاية في طبقات القراء. تحقيق ج برجستراسر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٠)، ج٢، ص٣٨٩.

(٩) محمد بن الجزري، أحد أئمة القراءات المشهورين، له فيها مصنفات كثيرة. ولد بدمشق سنة ٧٥١هـ وتلقى العلم على أكابر شيوخ عصره، ولي قضاء الشام، وتوفي سنة ٨٣٣هـ.

قبل، إلا في هذا الزمان، ممن لا يعول على قوله، ولا يلتفت إلى اختياره... فليعلم أنه لا فرق بين قراءة يعقوب، وقراءة غيره من السبعة عند أئمة الدين المحققين" (١٠).

وليعقوب الحضرمي راويان هما :

١- رُوَيْس: وهو أبو عبدالله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، أحد حذاق المقرئين البصريين، ومن أئمتها الأعلام المتميزين. وقد وصف بأنه أحذق أصحاب يعقوب الحضرمي(١١). توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

٢- رَوْح: هو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن الهذلي من نحاة البصرة وقرائها الحذاق. روى عنه البخاري(١٢) في صحيحه، عرض على يعقوب الحضرمي. وهو من أجل أصحابه. توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين، أو خمس وثلاثين ومائتين.

---

(١٠) ابن الجزري. غاية النهاية: ٣٨٨/٢.

(١١) المرجع السابق: ٢٣٤/٢.

(١٢) شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح والتاريخ الكبير والتصانيف الأخرى الكثيرة. ولد سنة ١٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٥٦هـ (تذكرة الحفاظ: ٥٥٦/٢).

الفصل الثـانـي

الظواهر الصوتية في قراءة يعقـوب

تمتاز قراءة يعقوب بظهور تغيرات سياقية في الأصوات، بمعنى أن الصوت يتخذ صوراً أدائية متباينة بتباين السياقات التي يرد فيها هذا الصوت. وقد يتخذ صوت ما صورة معينة ينفرد بها أداؤه في قراءة يعقوب من بين سائر القراءات. ولما كانت هذه الصور والأداءات متعددة، فإننا سنجمعها في الأطر الآتية، وسيكون لكل إطار قواعده:

١. المماثلة بين الصوائت.

٢. المماثلة بين الصوامت.

٣. تغيرات البنية المقطعية.

وفيما يأتي بيان لهذه الظواهر في قراءة يعقوب:

المطلب الأول: المماثلة بين الصوائت

القاعدة الأولى:

تتغير حركة هاء ضمير التثنية والجمع (هما، وهم وهن) في سياق التماثل. وعدم تغيرها هو الأصل.

التوضيح: في قراءة يعقوب مسلك تتميز به عن سائر القراءات العشر، ذلك أن ضمير الغيبة المثنى، وضمير غيبة الجمع "مذكراً ومؤنثاً" يعاملان على النحو الآتي:

١- إذا كان هذان الضميران مسبوقين بياء مدّ، كما في: يزكّي، ويمنّي، ويهدي، ويري، وفي، وأيدي، فان هاء الضمير تبقى مضمومة ولا تكسر؛ ولذلك فقد قرأ يعقوب بضم الهاء في: "يزكيهُم" و "يمنّيهُم"، و "يهديهُم" و "يريهُم" و «فيهُم" و "أيديهُم".[١٣]

وهذا الذي نجده في هذه الظاهرة ليس قائماً على أساس المخالفة بين ياء المدّ

---

(١٣) محمد المحيسن. المهذب في القراءات العشر. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٨) ص ص١٢٨، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٩، ١٩١، وانظر كذلك: طاهر بن غلبون. التذكرة في القراءات. تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٠) ص ص ٨٦، ٨٧.

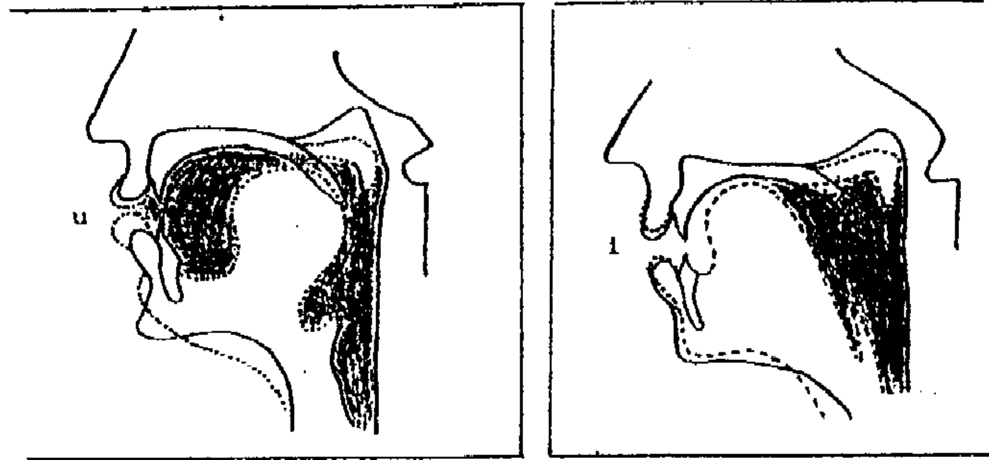
وضم الهاء، وإنما هو الأصل الذي تم على أساس التحاق الكلمة بالضمير دون تغيير، وهكذا:

يزكي + هُم ← يزكيهُم

وفي قراءات أخرى، تكسر الهاء بدلا من الضم الذي هو الأصل، أي إن التغيير يتم على أساس المماثلة بين ياء المد وكسرة الهاء. وهذه المماثلة هي التي اختارتها معظم القراءات، واختارت خلافها قراءة يعقوب، وذلك بالإبقاء على الأصل.

والإبقاء على الأصل قائم على أساس التمازج والتماثل والتداخل بين حجرة الرنين التي لياء المد، وتلك التي للضمة. أما حجرة الرنين التي للياء فهي خلفية، كما هو ظاهر في الشكل (١).

وأما حجرة الرنين التي للضمة فهي مكونة من حجرة حلقية ضيقة، وفموية أمامية واسعة، كما هو مبين في الشكل (٢).



الشكل (٢) الشكل (١)

أما تحويل ضمة الهاء إلى كسرة، من أجل إحداث مماثلة بينها وبين الياء، فيعني أن حجرة الرنين أصبحت في الخلف لهما جميعاً.

٢- إذا كان هذان الضميران مسبوقين بالياء التي هي نصف حركة، ظلت هاء الضمير مضمومة أيضاً، ولا تتحول إلى كسرة، وذلك كما هو في قراءة يعقوب للآيات الآتية:

يَرَوْنَـهُم مِثْلَيْهُمْ رأي العيْنِ[١٤]

وَضُرِبَتْ عَلَيْهُمُ الذلَّةُ[١٥]

فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهُمُ القِتَالُ[١٦]

وقد تميزت قراءة يعقوب بهذا المسلك أيضا.

٣- إذا كانت الهاء في ضمير الغائبين مسبوقة بكسرة، وكان بعد الميم صوت ساكن (همزة وصل)، فإن قراءة يعقوب تجري أحكام المماثلة أولاً: على ضمة الهاء، فتقلبها إلى كسرة، لتماثل كسرة الصامت الذي قبلها. وثانياً: تكسر ميم الجمع[١٧]. وذلك كما في: "وأُشْرِبُوا في قُلوبِهِمِ العِجْلَ"[١٨]، و "بهِمِ الأرْضُ"[١٩]، و "وأخذهِمِ الرِّبا"[٢٠] و "قولهِمِ الإثمَ، وأكلهِمِ السحتَ".[٢١] فالمماثلة في هذا السياق تجري بتحويل الضمة إلى كسرة أولاً:

بِهُم ← بِهِم

ثم بتحويل همزة الوصل (وهي فتحة لأنها حركة خالصة من وجهة صوتية) إلى كسرة، لتماثل الكسرة السابقة، هكذا:

ب ـِ هـ ـُ م ـَ ل ← ب ـِ هـ ـِ م ـَ ل ← ب ـِ هـ ـِ م ـِ ل

بِهُمْ الأرض   بِهِمْ الأرض   بِهِمِ الأرض

القاعدة الثانية:

عند اجتماع همزتين حركة أولاهما خلفية، وحركة ثانيتهما أمامية، تبدل الهمزة الثانية صوتاً انزلاقياً خلفياً.

---

(١٤) آل عمران : ١٣.

(١٥) البقرة : ٦١.

(١٦) البقرة : ٢٤٦.

(١٧) محمد المحيسن. المهذب. جـ١، ص٦٦.

(١٨) البقرة : ٩٢.

(١٩) النساء : ٤٢.

(٢٠) النساء : ١٦١.

(٢١) المائدة : ٦٣.

التوضيح: كان العلماء يعبرون عن الظاهرة التي تحكمها هذه القاعدة بما ملخصه: "إذا اجتمعت الهمزتان في كلمتين، وكانت الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة مثل (السفهاءُ ألا)، أو كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة كما في: "يا أيها الملأُ إني" أبدلت الهمزة الثانية واواً محضة عند رويس"(٢٢).

والذي يحدث في هذا النوع من المماثلة أن الهمزة الثانية تصبح صوتاً انزلاقياً (واواً كالتي في : مولد) لتماثل الضمة الأولى التي قبلها. والأمثلة على اجتماع الهمزتين على هذا النحو كثيرة، ومن جملتها "من يشاءُ إن، والسفهاءُ ألا". فرواية رويس تقلب الهمزة الثانية واواً. المعادلة (١) توضح هذا النوع من المماثلة.

المعادلة (١) :

ص [+ حنجري / + وقفــــي] ← [+ انزلاقي / + خلفــي] / ح [+ خلفية / + ضيقة] ــــ ح [+ أمامية / + واسعة]

"تحولت الهمزة (الصامت الحنجري الوقفي) إلى صوت انزلاقي خلفي، في موقع كانت فيه مسبوقة بالضمة (الحركة الخلفية الضيقة) ومتبوعة بالفتحة (الحركة الأمامية الواسعة).

ولا شك في أن رواية رويس في قلب الهمزة الثانية واواً منحى عربي سليم قال سيبويه: "وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة، وأردت أن تخفف، أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك: ... غلامُ وَبيك، اذا أردت: غلام أبيك"(٢٣).

القاعدة الثالثة:

عند اجتماع همزتين، أولاهما أمامية ضيقة وثانيتهما أمامية واسعة، تبدل الثانية صوتاً انزلاقياً أمامياً.

التوضيح: تفسر هذه القاعدة تحول الهمزة الثانية، عند اجتماع همزتين في كلمتين متجاورتين، إلى ياء كتلك التي في (ميسرة)، وذلك كما في: "هؤلاءِ أهدي" إذ تصبح "هؤلاءِ يَهْدى" في رواية رويس. والمعادلة (٢) الآتية تمثل ذلك.

---

(٢٢) محمد بن الجزري. النشر في القراءات العشر (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت) ص ٣٨٦ -٣٨٨.

(٢٣) سيبويه. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢) جـ٣ ، ص٥٤٣.

المعادلة (٢) :

ص [+ حنجري / + وقفـــي] ← [+ انزلاقي / + أمامي] / ح [+ أمامية / + ضيقة] ـــ ح [+ أمامية / + واسعة]

وهذا المنحى عربي سليم، قال سيبويه: واعلم أن كل همزة مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فأنت تبدل مكانها ياء في التخفيف... ومن ذلك قولك: من غلامِ يَبيك، إذا أردت: من غلامِ أَبيك"[٢٤].

القاعدة الرابعة:

عند اجتماع همزتين في كلمتين متجاورتين حركتاهما أماميتان، فإن الهمزة الثانية منهما تحذف تخفيفاً.

التوضيح: في حال اجتماع همزتين في كلمتين متجاورتين، مع كون حركتيهما أماميتين بأن تكون أولاهما فتحة، وثانيتهما كسرة، فإن الهمزة الثانية تسقط. وقد كان علماء القراءات وعلماء اللغة العرب يسمون إسقاط الهمزة في هذا السياق تسهيل "بين بين"[٢٥]. والحق أن الهمزة قد سقطت من هنا، ولم تسهل. وأما قول ابن الجزري: "وتسهيلها عندهم أن تجعل بين بين" وقوله: "وذهب بعضهم إلى أنها تجعل "بين بين" أي بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه ومذهب جمهور القراء حديثاً"[٢٦]، فيدل على أن ما سموه همزة "بين بين"، هو في الحقيقة، حركة الهمزة التي تبقى بعد حذف الهمزة. إذاً فالهمزة هي التي تحذف في هذا السياق، وتبقى حركتها. والمعادلة (٣) تمثل ما يجري في هذا النوع من المماثلة:

المعادلة (٣) :

ص [+ حنجري / + وقفـــي] ← φ / ح [+ أمامية / + واسعة] ـــ ح [+ أمامية / + ضيقة]

---

(٢٤) المرجع السابق، ص ٥٤٣.

(٢٥) ابن الجزري: النشر جـ١، ص٣٨٨.

(٢٦) ابن الجزري، النشر، جـ١، ص٣٨٨

القاعدة الخامسة:

عند اجتماع همزتين حركتاهما أماميتان، فالحذف لإحداهما.

التوضيح: ١. ذكر ابن الجزري أنه عند اجتماع همزتين مكسورتين كما في: "هؤلاءِ إن"، فإن رويساً يقرأ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية[٢٧]. ويرى بعض علماء القراءات أن لرويس وجهين الأول: إسقاط الهمزة الأولى مع المد والقصر، والثاني: تسهيل الهمزة الثانية[٢٨]. وسنأخذ في هذا البحث بالقول الذي يسند إلى رويس هذين الوجهين وهما: (أ) إسقاط الهمزة الأولى. (ب) تسهيل الهمزة الثانية.

أما إسقاط الهمزة الأولى، فهو من الناحية الصوتية، أيسر الموقفين وأسهلهما نطقاً. ولكننا لا بد أن نبين هنا أن الذي حذف هو الهمزة الأولى وكسرتها معاً، لا الهمزة وحدها. وإنما لم يذكرها العلماء لأن الحركات في نظرهم تابعة للصوامت، وهو توجه غير صحيح من الناحية الصوتية. ونرى أن الهدف من مدّ كسرة الهمزة الثانية، بعد حذف الهمزة الأولى وكسرتها، هو إثبات حقيقة الهمزة الثانية. أما القصر فيعني الاستغناء عن هذا الإثبات. ورواية المدّ والقصر تعني جواز الأخذ بأي واحد منهما، في رواية رويس.

وأما تسهيل الهمزة الثانية، فيمكن أن يظهر في الكتابة الصوتية:

hā ? ulā ?i in ⟵ hā?ulā?i ?in

ومعنى ذلك أن الهمزة الثانية قد حذفت، بسبب كونها محصورة بين كسرتين، فهي مسبوقة بكسرة، ومتبوعة بكسرة، وهذا متمثل في المعادلة (٤) الآتية:

المعادلة (٤) :

ص [+ حنجري، + وقفي] ← φ / ح [+ أمامية، + مغلقة] ــــ ح [+ أمامية، + مغلقة]

---

(٢٧) المرجع السابق، جـ١، ص ٣٨٤.

(٢٨) محمد المحيسن، المهذب جـ١، ص٥٢. وانظر كذلك: احمد بن الحسين الأصبهاني. المبسوط في القراءات العشر. تحقيق سبيع حمزة حاكمي (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠) ص١٢٥.

٢٠إذا كانت الهمزتان مفتوحتين، فقد قرأ رويس بإسقاط الهمزة الأولى[٢٩]، ويكون ذلك على النحو الآتي:

جاء أجلهـم ← جا أجلهـم

تلقاء أصحاب النار ← تلقا أصحاب النار

شاء أن يتخذ ← شا أن يتخذ

قال المبرد: "واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي الهمزتان فتحققا، إذ كانوا يحققون الواحدة. فهذا قول جميع النحويين إلا عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين"[٣٠]. وهذا القول ترديد لقول سيبويه: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"[٣١]. أما أنه ليس من كلام العرب فحسبنا في الرد عليه، وبيان عدم صحته قول سيبويه، وهو يتحدث عن اجتماع الهمزتين: "وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعاً"[٣٢]. وعلى كل حال، فإن إسقاط الهمزة الأولى من هذا السياق، في رواية رويس، فيه توجه إلى التخفف من إحدى الهمزتين. لكن هذا لا يعني أن إبقاءهما معاً ليس من اللسان العربي، كما هو واضح من كلام سيبويه والمبرد.

المطلب الثاني: المماثلة بين الصوامت

تكثر ظاهرة المماثلة في قراءة يعقوب. وأهم مظاهرها ما يأتي:

١- المماثلة في الجهر والهمس.

٢- المماثلة في الإطباق.

٣- الإدغام.

وهذه مناقشة لهذه المسائل:

---

(٢٩) محمد المحيسن، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣٠) محمد بن يزيد المبرد. المقتضب. تحقيق عبد الخالق عضيمة (بيروت، عالم الكتب، ١٩٦٣)، ج١، ص١٥٨.

(٣١) سيبويه. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣) ج٣، ص٥٤٩.

(٣٢) المرجع السابق، ج٣، ص٥٥١.

٠١ المماثلة في الجهر والهمس:

أوضح مسألة في التماثل بين الأصوات المهموسة والمجهورة في قراءة يعقوب تحول الصوت المهموس إلى مجهور، كما هو واضح في القاعدة الآتية:

"قد يتحول الصوت المهموس إلى مجهور، لمجاورته صوتاً مجهوراً" .

وتتضح هذه القاعدة إذا عرفنا أن رويساً يُشِمّ الصاد زاياً في "أصدق، ويصدر، و "فاصدع"، أي أنه ينطقها زاياً مفخمة. ويمكن تمثيل هذا التغير الصوتي بالمعادلة (٥)، وهي الآتية:

المعادلة (٥) :

[+ صفيري، + مفخم، + مهموس] ← [+ صفيري، + مفخم، + مهموس] / ــــ [+ مجهور، + وقفي]

٠٢ المماثلة في الإطباق:

روي عن روح أنه قرأ السين في (يبسط) بالصاد[٣٣]، وذلك على سبيل المماثلة الرجعية غير المباشرة، لوجود فاصل بينهما (الضمة). ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة (٦) الآتية:

المعادلة (٦) :

[- مطبق] ← [+ مطبق] / ــــ [+ مطبق]

٠٣ الإدغام:

يكثر الإدغام في قراءات البصريين جميعاً، سواء أكانت من القراءات السبع أم من العشر أم من الأربع عشرة، وقد عرّف القراء واللغويون الإدغام بأنه دمج صوت في صوت آخر مماثل أو مقارب له. أما دمج صوت في صوت مماثل، فمنه: (فيه هدى، يشفع عنده، قال له، شهر رمضان، الكتاب بالحق، جاوزه هو، ثالث ثلاثة).

(٣٣) عبد الفتاح القاضي. البدور الزاهرة (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١) ص٥٢.

وكل الذي حدث من الناحية الصوتية، هو أن الحركة قد حذفت من بين الصامتين المتماثلين، وبقي مع ذلك لكل واحد من هذين الصوتين كينونة منطوقة. وهذا النوع من الإدغام يتم تمثيله بالمعادلة (٧) الآتية:

المعادلة (٧) :

ح ⟵ ф / #ص١ ـــ ص١ #

وقد يكون الإدغام في قراءة يعقوب بين صوتين متقاربين في المخرج، مع كونهما مختلفين في ملمح أو أكثر، وذلك مثل (خلقكم)، ومثل "فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً" [٣٤] فالكاف تدغم في القاف في هذين الموطنين، أي عندما تكون الكاف سابقة للقاف أو لاحقة لها. وهذا يتم تمثيله بالمعادلة (٨) الآتية:

المعادلة (٨) :

[+ وقفي، + طبقي] ← [+ وقفي، + لهوي] / ـــــ [+ وقفي، + لهوي]
[+ وقفي، + لهوي] ـــــ

وهذا الإدغام مما لا خلاف على فصاحته، قال المبرد: "تدغم القاف في الكاف، والقاف أدنى حروف الضم إلى الحلق، والكاف تليها، وذلك قولك: الحكَّلدة، تريد: الحق كلدة، فتدغم لقرب المخرجين، والإدغام أحسن، لأن الكاف أدنى إلى سائر حروف الضم من القاف، وهي مهموسة، والبيان حسن. وتدغم الكاف فيها، والبيان أحسن، لأن القاف أدنى إلى حروف الحلق، وهو قولك" انهقّطنا، تريد: انهك قطنا. البيان حسن، والإدغام حسن". [٣٥].

وأدغم يعقوب اللام في الراء[٣٦]، كما في: "أَرْسَلَ رَسُولَهُ" [٣٧] و "بَلْ رَانَ عَلَى

(٣٤) البقرة : ١٤٤.

(٣٥) المبرد، المقتضب. ج١، ص٢٠٩.

(٣٦) محمد المحيسن. المهذب، ج١، ص٢٧٦؛ ج٢، ص٤٥٠، ٣٣٠.

(٣٧) التوبة : ٣٣

قُلُوبِهِم"[٣٨]، وأدغم النون في الراء كمـا في: "خَزَائِنُ رَبِّكَ"[٣٩]، والمعادلة (٩) تمثل ذلك:

المعادلة (٩) :

{ ن / ل } ⟵ ر / ___ # ر

وفي قراءة يعقوب تدغم الراء في اللام[٤٠]، كمـا في: "من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا"[٤١]. ومن العجيب أن بعض النحاة لا يجيزون إدغام الراء في اللام، قال المبرد: "وتدغم اللام والنون في الراء، ولا تدغم الراء في واحدة منهما، لأن فيها تكراراً فيذهب التكرير"[٤٢]. والحق أن إذهاب التكرير في ذاته ليس مسوغا لرفض إدغام الراء في اللام والنون، وإلا لكان معنى ذلك أن العرب إنما نطقت الراء من أجل التكرير. فإذا كان كل صوت مدغم يخسر كثيراً من خصائصه وملامحه، بل قد يخسرها كلها، فما هذا التكرير الذي يتأبى على الإدغام؟ يقول ابن عصفور: "روي عن الفراء أنه قال: "كان أبو عمرو بن العلاء يروي عن العرب إدغام الراء في اللام، وقد أجازه الكسائي أيضاً، وله وُجَيْهٌ من القياس، وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل، لأن الراء فيها تكرار، فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد"[٤٣].

وفي قراءة يعقوب تدغم الدال في كل من: التاء، والجيم، والظاء، والذال، والصاد[٤٤]، وذلك كما في: (المساجد تلك، داود جالوت، يريد ظلما، ومن بعد ظلمه، والسجود ذلك، ومقعد صدق) والمعادلة (١٠) تمثل ذلك:

---

(٣٨) المطففين : ١٤.

(٣٩) الطور : ٣٧

(٤٠) محمد المحيسن. المهذب، ج١، ص١٠٧.

(٤١) البقرة : ٢٦٦

(٤٢) المبرد، المقتضب، ج١، ص٢١٢.

(٤٣) ابن عصفور. الممتع في التصريف. تحقيق د. فخر الدين قباوة (حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٠.

(٤٤) محمد المحيسن. المهذب، ج١، ص ص٨٥، ٩٩-١٠٠، ج٢:٣٢٢.

المعادلة (١٠) :

د ← { ت، ج، ظ، ض } / ___ # { ت، ج، ظ، ض }

وتدغم التاء في السين كما في "الصالحات سندخلهم" والثاء كما في: "البيِّنات ثم"، والجيم كما في: "والمؤمنات جنات" والذال كما في: "والذاريات ذروا"[٤٥]، والمعادلة (١١) تمثل ذلك:

المعادلة (١١) :

ت ← { س، ث، ج، د } / ___ # { س، ث، ج، د }

وأدغم يعقوب الثاء في الدال كما في: "والحرث ذلك" وفي السين، كما في: "حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُجْدِكُمْ"[٤٦] و "مِنَ الأَجْدَاثِ سِرَاعاً"[٤٧]. والمعادلة (١٢) تمثل ذلك:

المعادلة (١٢) :

ث ← { ذ، س } / ___ # { ذ، س }

وقرأ يعقوب بإدغام الياء في: "من قبل أن يأتي يوم[٤٨]"، أي أنه أدغم الياء نصف الحركة في الكلمة الأولى، بالياء نصف الحركة أيضاً في الكلمة الثانية. ومع أن هذه القراءة كان يمكن أن تكون مصدراً لقاعدة في الإدغام في كتب النحو، فقد ذهب

(٤٥) الذاريات : ١.

(٤٦) الطلاق : ٦.

(٤٧) المعارج : ٤٣.

(٤٨) البقرة : ٢٥٤

ابن عصفور إلى خلاف ذلك، فقال: "فإن كانا معتلين فلا يخلو من أن يكون الأول منهما ساكناً أو متحركاً. فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرف لين أو حرف مدّ ولين، فإن كان حرف لين أدغمت، إذ لا مانع من الإدغام نحو: اخشي ياسراً، واخشوا واقداً. وإن كان حرف مدّ ولين لم تدغم نحو: يغزو واقد، واضربي ياسراً، لئلا يذهب المد بالإدغام مع ضعف الإدغام في الكلمتين" [٤٩].

هذا، وقد أدغم يعقوب الحاء في العين إذا تعاقبا في موطن الإدغام، وذلك مثل: "زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ"[٥٠]، فقد قرأها بإدغام الحاء في العين[٥١]، ولكنه لم يدغم الحاء في العين في قوله تعالى: "فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا"[٥٢]. ومن الغريب أن ابن عصفور يقول: "وأما العين إذا اجتمعت مع الحاء، فلا يخلو أن تتقدم أو تتقدم الحاء، فإن تقدمت كنت في الخيار، إن شئت أدغمت فقلبت العين حاء، وإن شئت لم تدغم نحو "اقطع حبلاً". وحسّن الإدغام هنا كونهما من مخرج واحد. وإن تقدمت الحاء بيّنت ولم تدغمها في العين، لأن العين أدخل في الحلق، ولا يقلب الأخرج إلى الأدخل لما تقدم. وأيضاً فإن اجتماع العينين ثقيل كما تقدم، فإن أردت الإدغام قلبت العين حاء، وأدغمت الخاء في الحاء، لأنه قد تقدم أن الثاني قد يقلب إذا تعذر قلب الأول"[٥٣].

المطلب الثالث : تغيرات البنية المقطعية

سنبين هنا الأثر الذي يحدثه الوقف في البنية المقطعية في قراءة يعقوب، والأثر الذي يحدثه تحريك عين الكلمة في تغيير البنية المقطعية كذلك، وبعض المظاهر التي تؤدي إلى تغيير بنية المقاطع.

١. **الوصل والوقف**: تتغير البنية المقطعية في قراءة يعقوب بصورة واضحة وصلاً أو وقفاً. من ذلك مثلا أن الياء في (عهدي) من قوله تعالى: "لاَ يَنَالُ عَهْدِي

(٤٩) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص٦٥٢-٦٥٣.

(٥٠) آل عمران : ١٨٥.

(٥١) محمد المحيسن، المهذب جـ١، ١٤٧.

(٥٢) النساء : ١٢٨.

(٥٣) ابن عصفور، الممتع جـ٢، ص ص ٦٨٢ - ٦٨٣.

ألظَّالِمِينَ"[٥٤]، تكون مفتوحة في الوصل، ولكنها عند الوقف تسقط الفتحة عنها، وينجم عن هذا التغير الآتي في البنية المقطعية.

في الوصـــل	في الوقـــف
عهديَ الظالمين	عهـــدي
عَـهْـ / دِ / يَـ (ظ)	عهـ / دي

والفرق بين البنية المقطعية للكلمة في الحالة الأولى، وبنيتها في الحالة الثانية، فرق واضح. فالمقطع الأخير في حال الوصل متصلة بنيته في مطلع الكلمة التي بعد كلمة (عهدي). والمقطع الأخير في الكلمة الثانية منفصل عما بعده، وهو مقطع طويل مفتوح. والتغيير الذي يجريه الوقف على المقطع الأخير، هو أنه يسقط الفتحة التي لا تسقط عن الياء في حال الوصل.

وهذا الذي يجري على ياء (عهدي) في "لا ينال عهدي الظالمين" لا يجري على ياء (بيتي) في الآية: "وَطَهِّـر بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ"[٥٥]، فقد قرأها يعقوب بتسكين الياء. وهذا دليل على الاختيار الذي هو أصل من أصول القراءات جميعاً.

٠٢ **حركة عين الكلمة:** تختلف حركة عين بعض الكلمات في قراءة يعقوب عن حركتها في قراءات أخرى، فكلمة "السَحت" في الآية "وأَكْلِهِمُ ألسُّحْتَ"[٥٦] مضمومة الحاء في قراءة يعقوب. وكذلك الشأن في كلمة (الرعب) فإن يعقوب يقرؤها بضم العين.

ولا شك في أن(الرعُب) و (السحُت) استعمالان فصيحان، من الاستعمالات اللغوية التي كانت موجودة في بعض اللهجات العربية الفصيحة. وزيادة الضمة في هذا الموطن، هي من قبيل المماثلة بين الصوامت والصوائت. فالحاء والعين صوتان حلقيان، أي أنهما صوتان خلفيان، وزيادة الضمة بعدهما (وهي صوت خلفي) يؤدي إلى وجود تماثل بين هذين الصوتين والضمة. والمعادلة (١٣) التالية تمثل ذلك :

(٥٤) البقرة ١٢٤.

(٥٥) الحج : ٢٦.

(٥٦) المائدة : ٦٢.

المعادلة (١٣) :

ϕ ← ح [+ خلفية] / ص [+ خلفي] -----

ولكن هذه القراءة التي تزيد الضمة للصوت الخلفي عندما يكون عينا للكلمة، تحذف ضمة عين بعض الكلمات، إذا كانت العين صوتاً أمامياً، وذلك كما في (كفؤاً)، فقد قرئت بإسكان الفاء لا ضمها. وهنا يحسن أن ننتبه إلى أن قراءة يعقوب متناسقة تماما مع القوانين الصوتية. وهذا واضح من زيادة الضمة لعين الكلمة، إذا كانت العين صوتاً خلفياً، ومن حذف ضمة عين الكلمة، إذا كانت العين صوتاً أمامياً. ويمكن تمثيل حذف حركة عين الكلمة إذا كانت العين أمامية بالمعادلة (١٤) التالية :

المعادلة (١٤) :

ح [+ خلفية] ← ϕ / ص [+ أمامي] -----

٣. **يقرأ يعقوب بضم الواو** في "أَوُ أنقصُ مِنْهُ"[٥٧] ونون (أن) في "أعْبُدُونِي"[٥٨] وما كان من بابهما. وهذا يتم أداؤه بالكسر في قراءات أخرى، وقد سمى علماء العربية هذا الكسر "كسر التقاء الساكنين". وهنا لا بد أن نلاحظ ما يأتي:

(أ) الأصل هو الضم في هاتين الآيتين، فالضمة هي في الحقيقة همزة الوصل التي في أول الكلمة اللاحقة: "أُنْقص" و "أُعبدوني".

(ب) أصبحت هذه الضمة حركة للنون وصلاً، أي بوصل (انقص) بـ (أو)، وبوصل (اعبدوني) بـ (ان)، وهكذا:

أنْ أُعبدوني ← أنُ عْبدوني

(ج) ينجم عن هذا تغيير في موقع النبر وتغيير في البنية المقطعية للكلام، هكذا:

أنْ أُعبدوني ← أنُ عْبدوني

أنْ / أُ عْـ / بُـ / دو / ني ← أ / نُعْـ / بُـ / دو / ني

(٥٧) المزمل : ٣

(٥٨) يس : ٦١

فالاختلاف في البنية المقطعية واضح بين المقطعين الأول والثاني في الصيغتين: الأصلية، وصيغة الوصل.

(د) ولكن الضم هذا ليس أصلاً دائماً، فقد تكون همزة الوصل مكسورة، كما في "أنِ اصْنَعِ ٱلْفُلْكَ".[٥٩]، فالكسرة هذه هي في الحقيقة همزة الوصل التي تلحق بالفعل (اِصنع). فهذا يشبه قولك: "أنِ اسمع، وأنِ اعمل، و أوِ اذهب.. وهلم جرا".

(هـ) لكن الكسرة ستكون محولة من الضمة في قراءة من قرأ: "أوِ انقص" بكسر الواو، و "أنِ اعبدوني" بكسر النون.

(و) وعلى ذلك يتبين أن الكسر ليس واحداً في هذه الحالات جميعاً، فقد يكون أصلاً، وقد يكون محولاً من الضم.

(ز) وفي كل الحالات، فإن الكسر أو الضم لم يقحما إقحاما كما يظن الكثيرون، فلا الكسر لالتقاء الساكنين، ولا الضم كذلك، وإنما هما همزتا الوصل.

٠٤ **تقليل عدد المقاطع**: قرأ يعقوب بتسكين الراء في:

"وأرنا" من الآية: "وأرْنا مَنَاسِكَنَا"[٦٠]. أما بكسر الراء فالمقاطع ثلاثة هي: أَ / رِ/ نا، وبتسكينها فالمقاطع اثنان: أرْ / نا ويظهر تقليل عدد المقاطع في اختيار يعقوب قراءة "الرؤف" بدلا من "رؤوف"، أي بصيغة (فعل) بدلا من (فعول)[٦١].

ويظهر تقليل عدد المقاطع في حذف الفتحة بين تاءي (تتمارى) من قوله تعالى: "فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ"[٦٢] لتصبح الكلمة هكذا: "تّمارى". وقرأ يعقوب - برواية رُوَيْسٍ- : "ثُمَّ تَّفَكَّرُوا"[٦٣] بحذف الفتحة التي بين التاءين وإدغامهما بعد ذلك[٦٤].

٠٥ **الوقف على تاء التأنيث**: قرأ يعقوب بتحويل تاء التأنيث في (لعنة) إلى

---

(٥٩) المؤمنون : ٢٧.

(٦٠) البقرة : ١٢٨ .

(٦١) محمد المحيسن. المهذب، ج١، ص٧٥.

(٦٢) النجم : ٥٥

(٦٣) سبأ : ٤٦.

(٦٤) الأصبهاني. المبسوط في القراءات العشر، ص ١٠٠.

هاء، في حال الوقف عليها. وهذه لهجة عربية، والوقوف عليها بالتاء لهجة عربية أخرى، فقد ذكر السيوطي أن من اللهجات العربية ما يقف على تاء التأنيث بالتاء، ومنها ما يقف عليها بالهاء، أي بتحويلها إلى هاء، وذلك مثل: أمه، وامت[٦٥]. في الواقع لم تختلف طبيعة المقطع في الكلمتين، ولكن اختلفت طبيعة مكوناته، فالمقطع الذي ينتهي بالهاء هو مقطع ينتهي بصوت استمراري، والذي ينتهي بالتاء ينتهي بصوت وقفي.

٠٦ **الإشباع والاختلاس**: قرأ يعقوب باختلاس الكسرة في "نوله ونصله"[٦٦] وهذا أحد أساليب العربية في التعامل مع المقطع الأخير من الكلمة، فقد يكون المقطع طويلاً، وهذه هي حالة الإشباع، وقد يكون قصيراً وهذه هي حالة الاختلاس في "نوله ونصله"[٦٧].

٠٧ **اطراد المقطع وصلاً وفصلاً** : على الرغم من أن يعقوب كان يميز بين حالي الوصل والفصل في بعض الحروف، فقد كان في حروف أخرى، يحفظ للمقطع الأخير من الكلمة هيئة واحدة وصلاً وفصلاً، وذلك أنه كان عند الوقف على (اتبعوني، وأطيعوني، من اتبعني، المنادي، فارهبوني، فاتقوني، الداعي، إذا دعاني، فما تغني، ونذري...) يبقي على الياء فلا يحذفها، شأنه في ذلك شأن إثباته لها في حال الوصل.

٠٨ **إغلاق المقطع القصير في الموقع الأخير من الكلمة**: في العربية وسائل كثيرة لإغلاق المقطع الأخير من الكلمة، بخاصة إذا كان هذا المقطع قصيراً مفتوحاً، من هذه الوسائل: التنوين، وإسقاط الحركة الإعرابية عند الوقف، والإدغام، وهاء السكت.

وقراءة يعقوب تفردت بأنها تغلق المقطع القصير الأخير من الكلمة بهاء السكت باطراد، عند الوقف عليه، وذلك مثل:

---

(٦٥) عبد الرحمن السيوطي. المزهر. تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد ابو الفضل إبراهيم (القاهرة: البابي الحلبي، د.ت) جـ١، ص٢٥٦.

(٦٦) محمد المحيسن. المهذب، جـ١، ص١٧٠.

(٦٧) السيوطي: المزهر، جـ١، ص٢٥٦.

هـــــــنَّ ← هُنَّـــــهْ	لهـــــنَّ ← لهنَّـــــه
باشروهـــــنَّ ← باشروهنَّـــهْ	بأنفسهـــن ← بأنفسهنَّـــه
وبعولتهـــــنَّ ← وبعولتهنَّـــهْ	كسوتهـــن ← كسوتهنَّـــه
عليهـــــــنَّ ← عليهنَّـــــهْ	وهـــــــو ← وَهْـــــوَه
رزقـهـــــنَّ ← رزقـهـنَّـه	مـــا هـــي ← ما هِيَـــــهْ
فهـــــــي ← فَهْيَـــــه	

لكن يعقوب يحذف هاء السكت في الكلمات الآتية عند وصلها:

حسابيه – كتابيه – ماليه – سلطانيه، فقد كان يسقط الهاء من هذه الكلمات عند وصلها، وذلك بعكس من قرا بإثباتها وقفاً ووصلاً.

وبذلك تكون قراءة يعقوب متناسقة تماماً في التعامل مع المسألة الواحدة؛ فهي تقف على المجموعتين المذكورتين من الكلمات بهاء السكت، وتسقط الهاء من المجموعتين في حال الوصل.

هذا في المقطع القصير في الموقع الأخير من هذه الكلمات. وقد أغلقت قراءة يعقوب المقطع الطويل في الموقع الأخير في مثل: يا ويلتي، فقد قرأها : يا ويلتاه.

المراجـع

١ - الأصبهاني، أحمد بن الحسين. المبسوط في القراءات العشر. تحقيق حمزة سبيع حاكمي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠.

٢ - ابن الجزري، محمد بن محمد. غاية النهاية في طبقات القراء. تحقيق: ج. برجستراسر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٠.

٣ - ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).

٤ - ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٩.

٥ - الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٨.

٦ - سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

٧ - السيوطي، عبد الرحمن. المزهر. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: البابي الحلبي، (د.ت).

٨ - ابن عصفور الإشبيلي. الممتع في التصريف. تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية ، ١٩٧٠.

٩ - ابن غلبون، طاهر. التذكرة في القراءات. تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٠.

١٠- القاضي، عبد الفتاح. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١.

١١- المبرد محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٣.

١٢- المحيسن، محمد. المهذب في القراءات العشر، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية١٩٧٨.

لم ينشر طبقات القراء للذهبي كاملاً

د٠ احمد خان

الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام اباد – باكستان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن جميع نشرات طبقات القراء للذهبي، التي طبعت حتى الآن تحت عنوان "طبقات القراء" أو باسم "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار"، وكانت محققه أو غير محققة، ومهما كانت من نسخ قد قرئت على الذهبي أو لم تقرأ عليه، جميعها كانت من نسخ ناقصة للكتاب وغير كاملة، ولا مما ارتضاه المؤلف٠

ومن المؤسف أن العلماء الذين استفادوا أو اقتبسوا من هذه النسخ لم يدركوا هذا النقص، كابن الجزري الذي حوى هذا الكتاب جميعه في "غاية النهاية في طبقات القراء" له، ولم يتنبه على هذا العيب كذلك٠

ومن الغريب أنهم – أي العلماء – لم يفطنوا خلال القرون إلى هذا النقص الكبير والعجيب معاً٠

من المعروف أن عديداً من أصحاب التواليف من الأسلاف لم يدونوا بعض تأليفاتهم مرة واحدة، بل عاودوا فيها النظر، بعد أن حصلوا على معلومات جديدة في مادة كتاب ما، أو تحت ضغط خاص أو لحاجة ما، فرتبوها مرة ثانية أو ثالثة أو رابعة حتى أنهم جددوا مؤلفاتهم لإخراجها بأحسن شكل، ولهذا الغرض عملوا في مادتها تقديماً وتأخيراً، وأصلحوا في عباراتها لغة وبياناً، وأضافوا إليها معلومات وافرة، حتى أنهم جعلوها وفقاً لمعلومات حصلوا عليها حتى مماتهم٠

ويعرف منا مَن يعرف أن مؤرخ بغداد ابن النجّار (ت ٦٤٣هـ) مثلاً قد قام بنشر كتابه غير مرّة، وظلّ يضيف عليه إلى قريب من وفاته٠

ولو نظرنا من هذه الناحية في آثار شمس الدين ابي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٧هـ)، ودرسنا ما فيها من فوارق لنسخ بعض كتبه لوجدنا أنه

جدّدها وهذّبها غير مرّة. فمثلاً "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، الذي فرغ من تأليفه أول مرة سنة ٧١٤هـ، وحوّل اهتمامه بعد ذلك إلى تأليف كتبه الأخرى، أعاد عام ٧٢٦هـ نظراً فيه، وجدّد بعض أقسامه غير مرة، واضطر إلى إعادة نسخ بعض مجلداته وتغيير أعدادها لكثرة ما أضاف من مادة، بعد انتهائه أول مرة.

ومن المعلوم أن لمعجم الشيوخ للذهبي نسختين : نُقلت الأولى عن نسخة المؤلف المكتوبة سنة ٧٢٨ هـ، وقد تضمّنت ١٢٧٨ ترجمة، وظلّ عدد التراجم فيه ثابتاً حتى سنة ٧٣٨ (نسخة أحمد الثالث رقم ٤٦٢). وأما النسخة الثانية (دار الكتب المصرية، رقم ٦٥ مصطلح الحديث) فقد قرئت على المؤلف سنة ٧٤٥هـ، وهي تمثل آخر نشرة له، وفيها زيادة ونقصان مما في الأولى(١).

وعرفنا مؤخراً أنه – أي الذهبي – قد رتب كتابه "طبقات القراء" غير مرة و عاود فيه النظر، وأحسن سبكه غير مرة، طبقاً لشواهد وقرائن سنذكرها في السطور التالية وعملَه على الأقل ثلاث مرات، وظلّ يضيف إليه معلومات حتى وفاته.

ولحسن حظ الكتاب فقد بقيت نسخ لكل صيغة من صيغه الثلاث، وفيما يلي وصف لكل صيغة منها:

الصيغة الأولى للكتاب :

عندما فرغ الذهبي سنة ٧١٤هـ من تأليف كتابه تاريخ الإسلام، أول مرة، لعلّه فكر في تدوين كتابه "طبقات القراء". وفي هذا الفترة من الزمن كان خطيباً بمسجد كفر بَطنا، بقرب دمشق(٢)، فانتهز هذه الفرصة وظلّ في جمع هذا الكتاب وتأليفه، وقد فرغ منه عام ٧١٨هـ، أو قبله ببضعة أشهر.

وهذه كانت الصيغة الأولى للكتاب(٣).

ولهذه الصيغة عرفنا عدة نسخ، فمنها نسخة انتسخها شهابُ الدين أبو العبّاس بن أحمد بن يحيى بن نحلة النابلسي، ثم الدمشقي التاجر، يعرف بابن السُلعُوس (ت ٧٣٢هـ)، في عدة مجالس، وآخرها تاسع جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وقرأها على الذهبي بحضرة أخيه، وأخذ جميع مرويات الذهبي في الوقت نفسه(٤).

وأما النسخة الثانية لهذه الصيغة، فهي التي نسخها شرف الدين أبو المعالي محمد بن أبي بكر بن يوسف المزّي (٧٠١هـ - ٧٦٦هـ) بدمشق، وقرأها على الذهبي بحضرة جدّه زين الدين أبي بكر بن يوسف المزّي، الذي مات في ربيع الأول سنة ٧٢٦هـ[٥].

والنسخة الثالثة من هذه الفصيلة توجد بمكتبة كويريلي (تركية) برقم ١١٠٢[٦].

والنسخة الرابعة لهذه الصيغة توجد بدار الكتب المصرية التي كانت في ظن محققي "معرفة القراء" تحت بصر ابن الجزري فأفاد منها في كتابه غاية النهاية[٧].

وأما كتاب طبقات القراء أو معرفة القراء الكبار في الطبقات والأمصار للذهبي الذي طبع مراراً بتحقيق العلماء أو بغير ذلك حتى سنة ١٩٨٣م، فكان عن النسخ للكتاب من هذه الفصيلة، لا غير، بل كان عن النسخ السيئة، كما أخبرنا عنها محققوه في نشرته سنة ١٩٨٤م نشرة جديدة، ومحققة على طريقة حديثة عن نسخة الكتاب الثانية المشار إليها أعلاه، وباستمداد طبعاته السالفة. و للأسف لم يخرجوا الكتاب الكامل هذه المرة كذلك، على الرغم من الجهد الكبير الذي قدمه العلماء الكبار في هذا الفن، لأن النسخ المستفادة لهذه النشرة ما كانت جميعها إلاّ من صيغة الكتاب الأولى، ومن فصيلة واحدة.

ومن الغريب أن محققي «معرفة القراء» ممن كانوا يحققونه سنة ١٩٨٤م كانوا يرجعون لكل ترجمة منه إلى كتاب "غاية النهاية في طبقات القراء" لابن الجزري الذي يعدّ مصدراً مهماً من مصادر هذا الفن، والذي يحوي جميع معلومات كتاب الذهبي كذلك[٨] كانوا يجدون في الغاية عبارات غير مطابقة لما يجدونه في نسخ «طبقات القراء» للذهبي، وأدركوا أن بعض معلومات ابن الجزري المستمدة من الذهبي لا توجد في النسخ التّي بين أيديهم للكتاب.

وهذا الأمر قد أقلقهم كثيراً. وفي بداية العمل ظنوها نتيجة اختلاف النسخ، ولكنّهم سرعان ما عرفوا أن النسخ التي بين أيديهم لا توافق النسخة التي كانت أمام ابن الجزري حين تأليفه "غاية النهاية"، فبدأوا بإثبات كلمات "لم نجدها في النسخ" للعبارات الموجودة في الغاية وغير الموجودة في نسخهم. وبهذه الاختلافات الكثيرة والمهمة جداً أدركوا كل الإدراك أن نسخة الكتاب التي كانت أمام ابن

الجزري، وكانت بخط الذهبي كذلك، ما كانت من فصيلة النسخ التي يحققون الكتاب عليها.

وكان من واجب المحققين أن يصرحوا بهذا الاختلاف الكبير في مقدمة الكتاب، ولكنهم بالعكس حاولوا أن يثبتوا أن النسخة التي يحققون الكتاب عليها تطابق نسخة استفاد منها ابن الجزري في "الغاية" ولكنهم أخفقوا في ذلك.

وأغرب من هذا أنهم لما رأوا أن النسخة التي وجدوها بدار الكتب المصرية تشتمل على شيء من الإضافات، وهي بيد الذهبي، نسجوا فكرة غريبة، وهي "أن النسخة التي استفاد منها ابن الجزري هي النسخة نفسها التي توجد بالدار". مع أن الحقيقة غير ذلك؛ ثم أضافوا عنها في «معرفة القراء» إضافات يسيرة ظانّين أنهم يستكملون كتاب «معرفة القراء» الكبار من كلّ النواحي.

ولإثبات هذه الفوارق ولجعل نسخة الدار ذات أهمية وشأن قالوا في مقدمة معرفة القراء:

"... إن النسخة (التي يحققون الكتاب عليها) كتبت قبل سنة ٧٢٦هـ، وبين هذا التأريخ ووفاة المؤلف مدة طويلة، ولا بدّ أنه عاود النظر فيها، فنقّح شيئاً مما جاء فيها وزاد زيادات يسيرة تبيّناها من النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية... مما نقله ابن الجزري في كتابه غاية النهاية الذي اعتمد [على] نسخة المؤلف المكتوبة بخطه"(٩).

صحيح أن الذهبي عاود النظر في الكتاب، فنقّح ما جاء فيه. ولا شك في أنّه زاد عليه زيادات، ولكنها ليست بيسيرة بل كثيرة، وليست بهذه النسخة التي توجد بالدار، بل بنسخة أخرى. وليس بصحيح كذلك أن ابن الجزري قد أفاد من النسخة التي توجد بالدار. ولو كانت النسخة التي أفاد منها ابن الجزري النسخة نفسها التي توجد بالدار، فلماذا أثبت محققو الكتاب "لم نجده في النسخ" للإفادات التي وجدوها عند ابن الجزري منقولة عن الذهبي؟

وكان من واجب المحققين كذلك أن لا يتركوا القارىء حيران وفي ارتباك من هذه الإفادات، وأن ينيروا له طريقاً إلى الصواب. ولكنهم لم يتطرقوا إلى هذا الجانب المهم للنسخة التي وصفوها بأنها "نسخة نفيسة".

الصيغة الثانية للكتاب:

لإدراك صيغة الكتاب الثانية لا بدّ لنا أن ندرس صيغته الثالثة أولاً، لأنها ترشدنا بكل وضوح إلى نسخة الكتاب التي كانت قد دوّنت بصيغته الثانية.

ولحسن حظ الكتاب فإن نسخته لصيغته الثانية قد وجدناها محفوظة عند ابن الجزري الذي استفاد من نسخة هذه الصيغة في الواقع، ولم يفطن بأنه كان يستفيد من النسخة الناقصة للكتاب.

وقبل أن أتطرق إلى صيغة الكتاب الثانية أذكّركم أن ابن الجزري لم يستفد من نسخة الصيغة الأولى للكتاب مطلقاً، كما سبق أن وصلنا إليه، لما فيه من فوارق بين الكتاب المطبوع وما منه في «غاية النهاية».

الصيغة الثالثة للكتاب:

وقد عرفنا أن الذهبي كان يعاود النظر مرة ثانية وثالثة وربما رابعة حينما يجد معلومات مزيدة لتأليفه، كما سبق أن ذكرنا، ولهذا فقد هذّب طبقات القراء الذي كان قد تمّ تأليفه قبل عام ٧١٨هـ، وذلك مرة بين سنة ٧٢٥ وسنة ٧٢٩هـ. ويشير بعض الإشارات إلى أن الذهبي قد عمل قبل صياغة الكتاب الأخيرة ذيلاً له[١٠]. ومن الطبيعي أنه ضمه أخيراً إلى الكتاب لمّا أنشأه نشأة جديدة وسبكه وتأنق في تهذيبه وتكميله فأفرغ فيه ما كان عنده من مادة لمختلف صيغ الكتاب وذيله، وكان هذا تهذيباً نهائياً، ولم يجدّد فيه بعد السنة، بيد أنه أضاف فيه سني وفيات القراء الذين ماتوا قبل رحيل الذهبي إلى جوار رحمة الله، وذلك في سنة ٧٤٨هـ[١١]. وآخر ما أضاف سنة وفاة لقارىء كانت في شعبان سنة ٧٤٧هـ[١٢].

وقد عرفنا هذا من نسخة الكتاب لهذه الصيغة الثالثة والأخيرة، التي وجدناها حديثاً[١٣].

إذاً، نستطيع أن نقول جازمين ودون أي شك أو ارتباك إن النسخة هذه نسخة أخيرة ونشرة نهائية لطبقات "القراء للذهبي".

ونجد في هذه النسخة الأخيرة للكتاب أن عدد التراجم فيه قد أصبح ضعفين تقريباً من نسخة الكتاب لصيغته الأولى، كما فيها تقديم وتأخير في كلّ ترجمة على العموم. وأما الزيادات والتكميلات في التراجم فلا تُحصى ولا تحدّد. وفي بعض

التراجم زيادات بقدر كبير حتى أصبحت هذه التراجم ضعفي الأولى، وبعضها غيَّر شكلها. وإلى جانبها أصلح المؤلف كتابه لغة وبياناً. وخلاصة القول فقد صار الكتاب في هذه النسخة كتاباً آخر يختلف عما نُشر.

وأما عدد التراجم التي أضافها المؤلف إلى نسخة الكتاب بصيغته الأولى فتراه من خلال هذا الجدول :

رقم الطبقة	عدد التراجم في معرفة القراء	عدد التراجم في نسختنا	فوارق
١	٧	٧	..
٢	١٢	١٣	١+
٣	١٩	١٨	١-
٤	١٦	٢٦	١٠+
٥	٢١	٣٩	١٨+
٦	٥٠	٦٩	١٩+
٧	٥٨	٩٣	٣٥+
٨	٦٦	٨٥	١٩+
٩	٦٠	٨٢	٢٢+
١٠	٥٠	٨١	٣١+
١١	٤٤	٨٣	٣٩+
١٢	٥٧	١١٦	٥٩+
١٣	٧٠	١٢٧	٥٧+
١٤	٦٥	١٥٠	٨٥+
١٥	٤٠	٨٩	٤٩+
١٦	٨٠	١٢٧	٤٧+
١٧	..	٢٩	٢٩+
١٨	١٩	..	١٩-
ذيل	..	٢٥	٢٥+
مجموع	٧٣٤	١٢٦٩	٥٣٥+

ومن البديهي أن التراجم المضافة سيكون بعضها قد زيد في صيغة الكتاب الثانية، والباقي في صيغته الأخيرة. لأن نسخة الكتاب بصيغته الثانية غير موجودة بصورة عامة(١٤) ولذلك صار الكشف عن عدد التراجم المزيدة في الصيغة الثانية

عسيراً، ولكن الأمر ليس بمستحيل، لأن كتاب "غاية النهاية" الذي حوى جميع نسخة هذه الصيغة لو دُرس دراسة دقيقة، وقوبل بالتراجم التي يشتمل عليها "معرفة القراء" ترجمة ترجمة لعُرفت التراجم جميعها التي أضافها المؤلف في هذه الصيغة للكتاب(١٥).

الصيغة الثانية للكتاب مرة أخرى:

عندما رجعت – بصدد هذه النسخة الأخيرة للكتاب – إلى "غاية النهاية" الذي يحوي جميع الكتاب، وجدتُ فوارق، ولكني لم أتنبه أولاً إلى الأمر الذي انكشف لي فيما بعد. ولم يتسنَّ لي خوض هذه المعركة لولا العبارة "لم نجده في النسخ" التي أوردها محققو "معرفة القراء" فيه، غير مرة، فإنها قادتني إلى الشك في نسخة الكتاب التي كانت أمام ابن الجزري. ولما خطوتُ خطوات في المقابلة بينهما جعل الشك يقرب من اليقين حتى تبيّن لي بكلّ وضوح أن نسخة الكتاب التي استمدَّ منها ابن الجزري في كتابه "غاية النهاية" كانت مغايرة لنسختنا، وأنها كانت مغايرة كذلك "لمعرفة القراء"، كما تقدم القول.

وبعد إجراء التقابل بين نسختنا و "غاية النهاية" ظهرت لي الأمور الآتية:

أ – وجدنا تراجم عديدة في نسخة الكتاب الأخيرة، لم يذكر حتى أسماء مترجميها عند ابن الجزري(١٦). على الرغم من أن ابن الجزري أفرغ جميع كتابَيْ طبقات القراء للداني والذهبي في كتابه، وأضاف إليهما من موارد أخرى كثيرة، فإذاً، لو لم يذكر فيه قارئاً وردت ترجمته في نسختنا لكان معناه أن النسخة النهائية لكتاب "طبقات القراء" للذهبي لم تصله.

والأمر يشير إلى أهمية كبيرة لهذه النسخة الفريدة.

ب – بينما ابن الجزري يأتي بمعلومات قليلة في تراجم عديدة، فإن نسختنا تشتمل على إفادات مزيدة ووافرة لتلك التراجم.

ج – وجدنا بعض المترجمين وردت لهم عند ابن الجزري معلومات، ولكن التراجم غير كاملة بالنظر إلى الإفادات التي وردت في نسختنا. ومن الواضح أنه لو وصلت هذه الإفادات إلى ابن الجزري لضمّها إلى كتابه، يقيناً.

إن التراجم غير المذكورة عند ابن الجزري، وقلّة المعلومات لديه، وفقدان الإفادات

المأخـوذة من الذهبي، أمـور تدل دلالة واضحـة على أن ابن الجـزري لم يتسنّ له الحصول على نسخة الكتاب النهائية.

وفي السطور التالية أوردنا شيئاً من الأمثلة في هذا الشأن التي تشير إلى فروق في هذه الصيغ الثلاث للكتاب التي انتهينا إلى تحديدها، وهي تؤيدنا فيما وصلنا إليه:

- ذكر ابن الجزري (١/٥٢٤-٥٢٥) في ترجمة أبي الحسن الرَّقي: "قال الحافظ أبو عبد الله: هذا شيخ مجهول، ما ذكره إلاّ السُّامرّي، والعُهدة عليه. فإني لم أر الخطيب ذكره في تاريخه. وقد وقعت لي رواية السوسي من طريقه عالية".

وهذه العبارة غير موجودة في معرفة القراء (١/٢٤٦)، وإن ابن الجزري قد اقتبسها من نسخة الكتاب لصيغته الثانية. وهي في نسخة الكتاب لصيغته الثالثة والأخيرة مهذَّبة هكذا:

"قلت (يقول الذهبي): هذا شيخ لا يعرف، وما أتى به سوى السُّامرّي، والعُهدة عليه، ولا ذكره الخطيب في "تاريخه". وقد وقعت لنا رواية السوسي من طريقه عالية" (ترجمة ٢١١).

- لم يُذكر سنة وفاة جعفر بن سلمان الخراساني المشملائي في معرفة القراء (١/٣٠٠)، ولكن ابن الجزري (١/١٩٢) قد ذكرها عن الذهبي. وهي مذكورة في نسختنا (ترجمة ٢٠٤) ومضاف بعدها: "وسماع ابن غلبون منه في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة".

لا شك أن ابن الجزري قد ذكر تأريخ الوفاة وسماع ابن غلبون كذلك، ولكنه لم يذكر السنة التي سمع ابن غلبون فيها من صاحب الترجمة. ولو أنه وجد هذه الإفادة لذكرها، لا محالة.

- ورد في "معرفة القراء" (١/٣٣٩) ضمن ترجمة علي بن إسماعيل بن الحسَن أبي علي البصري: "أقرأ ببغداد". وأضاف المحققون بعده: "مدّة، واشتهر ذكره، وطال عمره، وصنّف في القراءات، وبقي إلى حدود التسعين وثلاثمائة" من "غاية النهاية" (١/٥٢٧) لابن الجزري الذي نقلها عن الذهبي. وقالوا: لم نجدها في النسخ. والعبارة في نسختنا (ترجمة ٣٧١) هكذا:

"أقرأ ببغداد مدّة، واشتهر ذكره، وطال عمره، وكان ثقة. صنّف في القراءات،

وبقي إلى حدود سنة تسعين وثلاثمائة، رحمه الله تعالى. وقال الأهوازي: قرأت عليه ببغداد سنة ست وثمانين وثلاثمائة".

– وردت في "معرفة القراء" (١/٤٠٢) ضمن ترجمة رشأ بن نظيف بن ما شاء الله عبارة: "قلت: وولد في حدود السبعين وثلاثمائة، وله دار موقوفة على القراء إلى [جانب] السميساطيه بدمشق". وقال المحققون في الحاشية: ما بين المعقوفتين لم ترد في الأصول، ولكن نقلها ابن الجزري عن الذهبي (١/٢٨٤).

وحسّن الذهبي هذه العبارة في الصيغة الأخيرة للكتاب (ترجمة ٤٨٩) فقال: "وتوفي في شهر المحرم سنة أربع وأربعين وأربعمائة. قلت: مات في عشر الثمانين، وداره معروفة إلى جانب السميساطية بدمشق، وقفها على المقرئين.

– جاءت العبارة "بمعرفة القراء" (١/٤٠٤) في ترجمة محمد بن المفرج البطليوسي: "وما علمتُ أحدا مثله جمع الأخذ عن هولاء". وهي عند ابن الجزري (٢/٢٦٥): "قال الحافظ أبو عبد الله: وما علمت أحداً جمع الأخذ عن هولاء". على أنها في شكلها النهائي (ترجمة ٥٧٨): "وما علمت أحداً جمع الأخذ عن هولاء سواه، وهو ضعيف".

– وقد وردت ترجمة عُبَيد الله بن عمرو بن هشام في "معرفة القراء" (١/٥٢١) مرة، ولكن يقول ابن الجزري في "غاية النهاية" (١/٤٩١): "وقد جعله الحافظ أبو عبد الله اثنين، فذكره في الطبقتين، وسمّى أباه في الثانية غير عمر [؟] ، وكذلك جعل شيخه عون الله اثنين".

وعندما رجعت إلى "معرفة القراء" وجدت فيها ترجمة واحدة المشار إليها سابقاً. وأما بنسختنا (ترجمة ٧١٦) فترجمة واحدة كذلك، ولكن تفيدنا بذكر أستاذه عون الله، وتضيف إليه "وكان شيخه عون الله من تلامذة أبي عبد الله الطرفي".

– وتتفق نسختنا (ترجمة ٧٣١) في إيراد ترجمة يوسُف بن المبارك بن محمد بن أبي شيبة بمرة واحدة مع "معرفة القراء" (٢/٥٣٠-٥٣١)، ولكنها قد وردت في نسخة الصيغة الثانية للكتاب مرتين، إذ يشير إليهما ابن الجزري (٢/٤٠٣) ويقول: "وقد ترجمه الذهبي بترجمتين في الطبقة الثانية عشرة والثالثة عشرة، وبسط الثانية

أكثر. وزاد في الأولى أنه كان وكيلاً بباب القضاة. وقال في الثالثة: مات في رجب سنة سبعين وخمسمائة، على ما ذكره الدبيثي".

وفي نسختنا كلتا الفائدتين بمكان واحد.

- ووردت العبارة في معرفة القراء (٢/٥٥٥): "... وصنف التصانيف" فقط بنهاية ترجمة يوسُف بن عبد الله بن سعيد، أبي عمر بن عياد اللُّريّي. ولكن ابن الجزري ينقل عن الذهبي عبارة مزيدة بهذا الشأن، ويقول: "قال الذهبي... وصنّف التصانيف، وبعُد صيته. سُقنا أخباره في التأريخ الكبير. مات سنة خمس وسبعين وخمسمائة؛ وله سبعون سنة" (٢/٣٩٧).

وقد هذّبها الذهبي في نسخة الكتاب بصيغته النهائية. وأفادنا: "... وصنّف التصانيف، واشتهر اسمُه وبعُد صيته. سقنا أخباره في التأريخ الكبير. عاش سبعين سنة. مات سنة خمس وسبعين وخمسمائة، بالأندلس (انظر ترجمة ٧٨٥).

- لم يذكر الذهبي اسم أخي عبد الله بن محمد بن عبد الوارث العَدل في ترجمته أوّلا (انظر معرفة القراء ٢/٦٦١)، ولكنه ذكره في صيغة الكتاب الثانية ضمن ترجمة القارىء نفسه، فقال: "وله أخ اسمه عبد الله أيضاً. مات سنة خمس وثلاثين، وقال: وبقي هو إلى سنة أربع وستين وستمائة، قلت (بياض)"، (غاية النهاية ١/٤٥٣).

حيث إنه أفادنا بمعلومات مزيدة عليها في صيغة الكتاب الأخيرة (ترجمة ١٠٦٦)، "قلت: وله أخ، مات سنة خمس وثلاثين وستمائة، وهو أبو الحسن عبد الله المعروف بابن الأزرق، وهو لقب لجدّ أبيه".

- اختتم الذهبي لدى إتمام تأليف كتابه بصيغته الأولى (معرفة القراء ٢/٧١٦) ترجمة حُسَين بن سُلَيمان بن فزارة أبي عبد الله الكفري، بذكر تلاميذه، فسرد بآخرهم: "شرف الدين محمد بن أحمد بن الشيخ زين الدين أبي بكر المزّي الحريري"، ولم يزد شيئاً بعده.

ولكنه أضاف في آخر هذه الترجمة لما عاود فيه النظر ثانياً، فأورد: "وأضرّ آخر عمره، ولزم منزله حتى توفي في جمادى الأولى سنة تسع عشرة وسبعمائة (غاية النهاية (١/٢٤١). وقال في آخر مرة بعد أن تأنق في تهذيبه: أضرّ بآخره، ولزم المنزل، عوضه الله الجنّة. وقد عرض "الشاطبية" على الإمام أبي شامة. توفي في

جمادى الأولى سنة تسع عشرة وسبعمائة. سمعتُ منه وجمعتُ عليه بعض الختمة، وقطعت. وكان خيراً، متواضعاً، كيِّسا (انظر ترجمة ١١٧٥).

ومن الموثوق أنكم عرفتم من خلال هذه الأمثلة الموردة آنفاً - وهي قليل من كثير - أن ابن الجزري كانت لديه نسخة من طبقات القراء للذهبي أحسن من فصيلة النسخ التي نُشِر الكتاب عليها إلى الآن، وبدرجة أقل من النسخة التي وجدناها أخيراً.

ومن الموثوق كذلك أنه كانت لكلّ هذه الصيغ الثلاث نسخ لدى العلماء. ومن صيغة الكتاب الأولى وجدنا النسخ التي ذكرناها آنفاً؛ وبصيغته الثانية كانت نسخة لدى ابن الجزري حين تأليفه "غاية النهاية". وأما بصيغته الثالثة والأخيرة فوجدناها الآن، وهي فيما يظهر الفريدة، حيث لم تعرف حتى اليوم مثيلتها فيما تصفحنا من فهارس للمكتبات أو لدى استفسارنا أصدقاءنا في العالم كلّه[١٧].

إلى أيّ حد تكبر نسختنا عن معرفة القراء المطبوع، فلعلكم عرفتموه من خلال الجدول السابق، وذلك من حيث عدد التراجم، ولكنني أريد أن أسوق في السطور التالية شيئاً من أمثلة تعرفون من خلالها مدى الزيادات التي قام بها المؤلف في النسخة الأخيرة للكتاب ضمن التراجم الواردة في معرفة القراء. فعلى سبيل المثال لا الحصر أقول:

- في معرفة القراء (٢٣٦/١) ترجمة للعبّاس بن الفضل بن شاذان التي لا تزيد على عشرة سطور، وهي في نسختنا (ترجمة ١٨٨) أزيد من عشرين سطراً، وبآخرها فقرة هامة هي هذه:

"قلت: كان عالي الإسناد في الكتاب والسنة.

قد أدرك محمد بن غالب صاحب شُجَاع البلخي، وقرأ عليه. وممّن قرأ عليه أبو العباس أحمد بن محمد العجلي شيخ لأبي علي الأهوازي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى شيخ للخُزَاعي، وعلي بن أحمد بن صالح القَزْوِيني.

قال الخليلي: مات بالري سنة احدى عشرة وثلاثمائة.

أخبرنا أحمد بن تاج الأمناء، قال أنبأنا عبد العزيز بن محمد، قال أنا أبو القاسم الشَّحَّامي سنة سبع وعشرين وخمسمائة بِمقرأة، قال أنا محمد بن عبد

الرحمن الكنَجرُوذي، قال أنا محمد بن أحمد الحَيري، قال أنا أبو القاسم العبّاس ابن فضل بن شاذان حدثنا علي بن عبد المؤمن، حدثنا المحاربي عن أبي سعيد البقّال عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها حديث الإفك".

– فقد أورد الذهبي في "معرفة القراء" (١/٢٤٠) ترجمة مختصرة للقاسم بن زكريا بن يحيى المطرّز. والمعلومات الواردة في نسختنا (ترجمة ١٩٨) ليست في التقديم والتأخير فحسب بل زيدت إفادات عديدة بين فقراتها، وبآخرها إفادة هامة هي هذه:

"قلت: ما يلام من خط علي الأحوازي فإنه كنى قاسماً أبا محمد، وزعم أنه تلا على علي بن الحسين الغضائري، أحد المجهولين. وقال: قرأت على القاسم بن زكريا بن يحيى المقرىء في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة. وهذه فضيحة، وقد ينتصر متعصب للأهوازي فيقول: هذا مقرىء آخر وافق اسمُه واسم أبيه المطرِّز، وتأخَّر. فهذا شيء لا وجود له، والله تعالى أعلم".

– ترجمة الحسَن بن الحُسَين بن علي الصوّاف: وردت في "معرفة القراء" (١/٢٤٢-٢٤٣) مختصرة جداً أضاف المؤلف فيها إفادات عديدة واختتمها على هذه العبارة في نسختنا (ترجمة ٢٠٠):

"قال أحمد بن كامل القاضي، قال لي أبو علي الصوّاف كنت أختم القرآن، وأنا راكع، فقلت: هذا لا يجوز. قال: ما كنت أعلم.

وعن العزّال، قال رأيتُ في النوم كأنّ قائلاً يقول: يا ملك الموت اقبض روح الرجل الصالح، يعني أبا علي الصوّاف. قال فخرجت في السحر فإذا هو قد مات. وكان موته في رمضان".

– أورد الذهبي أولا في معرفة القراء (١/٢٤٢-٢٤٣) ترجمة سعيد بن عبد الرحيم أبي عثمان الضرير في سطور تعدّ على الأنامل، ولكنّه لدى حصوله على معلومات وافرة فيما بعد، أضاف في ترجمته إفادات كثيرة، كما ختمها بهذه الفقرة المهمة؛ (الترجمة ٢٠٤):

"وفي كتاب القراء لأبي عمرو الداني: حدّثنا علي بن محمد بن خلف، قال: أنا

أبو الفتح بن بدُهْن - فضبطه بسكون الهاء - ثم قال الداني سمعت الحسَن بن سُلَيمان يقول سمعتُ أبا الفتح بن بدُهْن يقول كنّا نقرأ على أبي عثمان الضرير خفيةً من ابن مجاهد، وكان لا يُقرىءُ أحداً الاّ خمسين آية، فكنتُ إذا قرأت عليه الخمسين، قطع عليّ، فقمت عنه، ثم آتيه بعد ذلك فأبتدىء عليه، وأخالف بصوتي وأبدّل حلقي فلا يفطن بي، فأقرأ خمسين آية أخرى، ففعلتُ ذلك كثيراً، حتى ختمت عليه ختمة. وبلغت في الثانية إلى "الممتحنة"، ففطن بي، وقال: أنت أبو الحَلاقيْم".

- أورد الذهبي فقرة بعيدة في ترجمة هارُون بن موسى بن شريك الأخفش أولاً في "معرفة القراء" (١/٢٤٧-٢٤٨)، ولكنه أفادنا بمعلومات وافرة وجديدة في نسختنا (الترجمة ٢١٥)، وقال:

"أنبأونا عن الخشوعي عن أبي عبد الله الرازي، قال: أنا أبو القاسم الفارسي، قال: أنا أبو أحمد بن الناصح، حدثنا هارون الأخفش إملاءً سنة إحدى وتسعين ومائتين، حدّثنا أبو العبّاس سلاّم بن سُلَيْمان المدائني الضرير، حدثنا أبو عمرو بن العلاء، عن نافع مولى ابن عُمر، قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الأنفال (وَعَلِمَ أنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا) برفع الضاد. قال لي الأخفش: هكذا هو مرسل".

- في ترجمة يوسُف بن يعقوب الإمام أبي بكر الواسطي أورد الذهبي أوّلاً ترجمة ذات ١٢ سطراً، حيث أضاف فيها إضافات، وفقرة طويلة بآخرها على النحو الآتي (الترجمة ٢٢٢):

"أخبرنا محمد بن عبد السلام التَّميمي، وأحمد بن هبة الله العساكري عن زَيْنَب بنت عبد الرحمن، قال: أنا زاهر بن طاهر المَسْتَمْلِيء، قال: أنا محمد بن عبد الرحمن الكَنْجرُودِي، قال: أنا محمد بن محمد الحافظ، حدثنا يوسُف بن يعقوب المقرىء بواسط، حدثنا محمد بن خالد، حدثنا فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة عن السُلَمي، وهو عمرو بن عَبْسَة رضي الله تعالى عنه، قال: لقد رأيتني، وأنا ربع الإسلام، قلتُ: لو حدثتنا حديثاً سمعتَه من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليس فيه انتقاص ولا وَهن. قال سمعتُه يقول: مَن وُلِدَ له ثلاثة في الإسلام فماتوا قبل أن يبلغوا الحِنْث، أدخله الله تعالى الجنّة بفضل رحمته إيّاهم، ومَن شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة. ومَن رمى بسهم في سبيل

الله فبلغ به العدو أصاب أو أخطأ كان له كعتق رقبة مؤمنة، أعتق الله تعالى بكلِّ عضو منها عضواً منه من النَّار. ومَن أنفق نفقةً في سبيل الله فإن للجنَّة ثمانية أبواب دعَتْه حجبة الجنة يدخل من أيِّ أبواب الجنَّة شاء. خرج لين الحديث".

– أضاف الذهبي في نسخة الكتاب الأخيرة فقرة طويلة بآخر ترجمة الحسَن بن داؤد بن الحسن القرشي النقّار، الواردة في "معرفة القراء "(٣٠٤/١) في السطور العديدة والإضافة مفيدة جداً، وجاءت هكذا (في الترجمة ٣١٣):

"وقال الأهوازي في كتاب "الاتضاح" له: ثنا عبد الله بن الحُسَيْنْ الزيدي، قال حدثني أبي حدثنا الحسن بن داؤد النُّقّار: كنت أقرىء بالكوفة، وكان ناس مجتمعون بقرب حلقتي فيقولون: هذا الشيخ مقرىء الناس من دهر، ولا يأجره الله تعالى لأن القرآن بُدِّل وغُيِّر، فتألمتُ، وشقّ ذلك عليّ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم فشكوتُ إليه قولهم. فقال لي: اقرأ، فقرأتُ عليه القرآن من الحمد إلى الناس. فقال: هكذا أنزل عليّ، فابتهجتُ فسجدتُ للّه شكراً. وحدثت أصحابي، وقلت: لا تقية بعد اليوم، فلما جاء أولئك، وخاضوا في حديثي، قمتُ وأصحابي. وقلت: نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول لي: هكذا أنزل، وهكذا أقرأت الناس، ووقعتُ فيهم أنا وأصحابي بنعالنا، فلم يعودوا إلى ذلك.

قلتُ: توفي النّقّار بعد سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة. سمع منه الحاكم وغيره. ويروى عن إبراهيم بن عبد الله القصّار. مات في عشر التسعين، رحمه الله تعالى".

وقد سقنا هذه الإضافات القصيرة بتعمّد للمكان الضيق، وهي على سبيل المثال، ومن مكان واحد تقريباً، حيث إنها كبيرة وكثيرة في الكتاب كلّه.

ولا يفوتنا أن نذكر أن الذهبي جدّد كثيراً من التراجم في نسختنا كترجمة الدارقطني (رقمها ٣٨٨)، والداني (رقمها ٤٩٥) مثلاً، فأصبحت بعد التجديد هذه التراجم جديدة كليّة، لا علاقة لها من حيث الضخامة بالتراجم الأولى الواردة في معرفة القراء.

وإن وصف الفرق بين نسخة الصيغة الأولى والأخيرة للكتاب ليس بسهل، ولا يستطيع أحد أن يحدده في سطور. وما سُقنا آنفاً من الأمثلة إلاّ لإظهار الفروق بين المطبوع والنسخة التي وجدناها للكتاب ومن الواضح أن الكتاب قد تغيّر تغيراً

أساسياً. وأما الفوارق التي وجدتها خلال مقابلة معرفة القراء ونسختنا فكثيرة، أستطيع أن أرسم خطوطها البارزة فيما يلي:

١ - قد تغيّر عدد الطبقات، لأن "معرفة القراء "يشتمل على ١٨ طبقة[١٨]، ونسختنا تحتوي على ١٧ طبقة، وبآخرها ذيل.

٢ - أضيف في كل طبقة تقريباً عديد من التراجم الجديدة، حتى أصبحت بعض الطبقات ضعفين أو أكثر، من حيث العدد.

٣ - قد بدّل لعدة مترجمين طبقاتهم.

٤ - وقد حذفت التراجم المكررة في "معرفة القراء" من نسختنا[١٩].

٥ - وقد أسقط الذهبي من النسخة النهائية التراجم التي لم يرها تطابق شروطه لانضمامها إلى كتابه[٢٠].

٦ - وأما التقديم والتأخير في أكثر التراجم، والزيادات التي جُعلت فيها، فإنها كثيرة، وبلا حدّ وحساب.

٧ - ومن الغريب أن الذهبي قد غيّر في نسخة الكتاب النهائية عناوين أكثر المترجمين، واختار مكانها عناوين كانوا شهيرين بها بين أوساط العلماء والأسلاف آنذاك.

وأترك هذه الناحية من النسخة وألفت أنظاركم إلى أمور أخرى للكتاب.

فكرة الكتاب:

إن الذهبي لما باشر عمل الكتاب - أي "طبقات القراء" - أدرك أن القراء وحملة القرآن كثيرون في كلّ زمان وممتدون على القرون، وهو لا يستطيع أن يحصيهم أو يذكرهم في الكتاب. فإنه حدّد بعض الضوابط والحدود لاقتناء القراء الخاصين ليضمّ تراجمهم إلى كتابه. وهذه الضوابط فيما يلي كما فهمت من الكتاب:

- إنه ضمّ تراجم المقرئين الذين قرأوا على القراء المشهورين بقراءات شهيرة، وقرأ عليهم القراء في زمانهم، واستمر الإسناد والروايات هذه حتى عصر الذهبي كما أشار بآخر الطبقة الخامسة من طبقات القراء، فقال:

"وفي هذه الطبقة جماعة كثيرة من المقرئين ليسوا في الاشتهار كمن ذكرت، ولا اتصلت بنا طرقهم، وإنما العناية بمن تصدّى للرواية".

وأمـا القـراء من الأسـلاف الذين لم تتـصل بعـهـد الذهبي قـراءاتهم، و فـيـهم الصـحـابة الكبـار والمشـهـورون الذين جـمـعـوا القـرآن، ولكن قـراءتهم لم تسـتـمَر، فـتـركـهم الذهبي، ولم يضمّ تراجم هؤلاء إلى طبقـات القراء، ونراه يـجـزم هذا بآخـر الطبقة الأولى:

"وقد جمع القرآن غيرهم من الصحـابة كمعاذ بن جَبل، وأبي زيد، وسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، وعتبة بن عامر، لكن لم تتصل بنا قراءاتهم، فلهذا اقتصرتُ على هؤلاء السبعة (المذكورين في الطبقة) رضي الله عنهم".

– ومَن اشتـهر من السـابقين بأسـانيدهم، وكثُر الناس الأخذ عنهم، ذكر الذهبي تراجم هؤلاء المقرئين، وأشـار إلى هذا الضـابط بآخر الطبقة الثانية:– قال:

"فـهؤلاء الذين دارت عليـهم أسـانيد القـراءات المشـهـورة ورواياتهم". ويشـرح مـا ذكره بآخر الطبقة الثالثة:

"فهؤلاء الأئمة الثمانية عشـر قطرة من بحر بالنسبة إلى حملة القرآن في زمانهم، اقتصرت على هؤلاء لدوران الأسـانيد في القراءات عليهم".

* * *

والمقرئون الذين لم يعرفـوا بهذه الضـوابط، لم يجـدوا مكانـا في "طبـقـات القـراء" للذهبي. ولكننا نرى شذوذاً في عدة علماء، وقد تسربت تراجمهم في الكتاب. ولكن الذهبي قد ذكر سبب انضمامه، لكي لا يظن به أنه لم يرا ع ضوابطه، كما في ترجمة المفضل بن سَلَمة، فقال:

"قلت مـاذا من شـرط كـتـابنا، ولكن ذكرتُه للتـمـييـز بينه وبين المفضل الضـبـي". (ترجمة٥٨).

وقد ذكر ترجمة القارئ الشهير، وما كان من شرط كتابه، فصرَّح بذلك فقال:

"تقطعت رواياته، وإنما أوردته أسـوة بأمثاله، وإن كنتُ لم أستوعب هذا الضـرب، فلو استوعبت تراجم مَن تلا بالروايات أو بعضـهـا، ولم ينقل إلينا طرقه لبلغ كتابي عدة مجلدات" (ترجمة ٤٤٢).

– لم يذكر الذهبي القراء الذين كانوا مشـهورين، ولكن لم يُعرف أساتذتهم أو مَن قرأوا عليـهم، فلم يذكرهم الذهبي، وألمح إلى هـذا الشرط فـي ترجمـة حسـين بن عبد الواحد الحذاء (ترجمة ٤٤٥).

مخطوطة الكتاب:

لقد حان الوقت أن أضع أمام القارىء تفاصيل لنسخة الكتاب بصيغته النهائية، وهي في الحقيقة شكل الكتاب النهائي والكامل، ومن جانب آخر أصح أشكاله. وبنشر هذه النسخة سأكون فخوراً بتقديم طبقات "القراء للذهبي" كاملاً وصحيحاً، بقدر جهدي.

وكفى بهذه النسخة فخراً أن ناسخها كان عالماً جليلاً من علماء القرن التاسع الهجري، وهو محمد بن محمد بن الحسين محمد بن فهد الهاشمي (٧٨٧هـ - ٨٧١هـ)، الذي فاق معاصريه بعلمه الغزير، وبرز على أقرانه عارفاً للحديث ورجاله. وألّف تأليفات عديدة في العلوم الإسلامية مثل "لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ" للذهبي. وإنه انتسخ هذه النسخة من أصل الذهبي مباشرة في ١٣ يوماً، كان آخرها ١٤ جمادى الآخرة سنة ٨١٧هـ، جالساً في بيته الذي كان تجاه الكعبة المشرفة. وقابلها بأصلها في الوقت نفسه وصححها[٢٢]. وانتهز الفرصة ثانياً وقرأها أمام أهل بيته، وقابلها مع مثيلتها مرة ثانية في ١٤ مجلساً من ربيع الثاني سنة ٨٢٤هـ إلى المحرم الحرام سنة ٨٢٥هـ[٢٣].

والنسخة تشتمل على ١٤٨ ورقة، مسطرتها ٢٧×١٨سم، وفي صفحتها ٢٧ سطراً، وبعض السطور قد طغت أفقياً مائلة إلى الأعلى على الهوامش، ويظن أنها قد زيدت بالنسخة، والأمر ليس كذلك، وهذا من دأب الناسخ.

وقد فقدت لسوء حظ الكتاب ورقتان منه: الأولى والسابعة، كما مزقت من أعلاها وأسفلها أربع أوراق، وهي ورقة ٢ إلى ٥، ولكن التمزيق لم يذهب بكثير من المادة. أما الورقتان المفقودتان فأولهما كانت تحوي، على العموم، عنوان الكتاب على وجهها، وعلى ظهرها كانت، فيما يُعتقد، مقدمة لعلها وجيزة للكتاب، مع قائمة مصادره، كما أوردها الذهبي بمقدمة كتابه تاريخ الإسلام. وبعدها ورد قسط من ترجمة عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

والورقة السابعة كانت تحتوي على شيء من ترجمة أبي عبد الرحمن، وتراجم كاملة لكل من: عبد الله بن عياش، وأبي رجاء، وأبي الأسود الدؤلي، وأبي العالية الرياحي، وشيء من ترجمة يحيى بن وثّاب.

والنسخة الباقية صحيحة وسليمة من أية شائبة، إلاّ أن ورقتين من الآخر – وفيها تراجم مذيلة – قد التصقتا ببعضهما التصاقاً جزئياً.

وعلى الرغم من أن النسخة كانت قد كتبت بخط دقيق جداً، إلا أنها صحيحة وليس بها أيّ عيب من ناحية الكتابة أو اللُّغة. وكيف يكون هذا، وهي من يد عالم كبير. وكتب ابنُ فهد عناوين التراجم بالحمرة، والتراجم بالأسود. وكلّ ما كتب بين التراجم كلمات "أنشدنا"، و"أخبرنا"، و "قلت"، فأكثرها بالحمرة.

ولخط ابن فهد سمة خاصة، لا بدّ لنا أن نتعرّفها. فإنه بنمطه الخاص من الكتابة، يكتب عديداً من الحروف المعجمة دون إعجام. ورأينا أن قسطاً من أسماء العلماء والقراء، وأوصافهم، وأسماء البلدان لم تعجم، كما أنه لم يضبطها إلاّ شذراً، ونستطيع أن نعدّ هذا على الأصابع.

و ظاهرة أخرى لخطه – لم نجدها إلاّ لديه – وهي أنه يكتب دائماً كلمة "بن" ملحقة بآخر الأسماء التي تليها، خاصة الأسماء التي تنتهي بحرف "د" (كأحمد ومحمد)، وبحرف "ن" (كالحسن)، وبحرف "ى" (كعلي وموسى)، كما أنه يكتب اسم محمد وأحمد بهيئة مختصّة له (انظر اللوحة الثانية).

ووجدنا على هامش النسخة – وعددها ٢٤ صفحة – تراجم، لم تكتب في الوهلة الأولى، وكتبها ابن فهد لدى مقابلة النسخة بأصلها، فإنه وجدها غير منسوخة، ولم يكتبها على أوراق منفصلة بل ضمها إلى الأوراق المكتوبة، حسب ترتيبها.

إن معرفة ناسخ النسخة وخبرته في نقل الكتب – وهي ميزة عظيمة لهذه النسخة – قد أضفى على نسختنا، أهمية وقدراً كبيرين.

وبآخر هذه النسخة ذيلٌ، نقله ابن فهد وأفادنا بأنه "منقول من خط الذهبي، ومن فوائد الحافظ عفيف الدين المطري". وهو يشتمل على ٧ صفحات وفيها ٢٥ ترجمة. لعل مترجمي هذا الذيل كانوا من معاصري الذهبي والمطري. ولأن ورقتي النسخة الأخريين كانتا قد التصقتا في داخل المجلد، كما سبق أن ذكرت، فوجدنا صعاباً كثيرة في قراءتهما، وغَمُضت عليّ كلمات لم أستطع قراءتها فحاولت استكمال هذا الخلل من مصادر أخرى متوافرة لدينا.

ولما أمعنت النظر في هذه التراجم المذيلة رأيت فيها علامة مدورة (O) بين كل ترجمة تقريباً. أعتقد أنها من عند المطري الذي أضاف على عبارات الذهبي،

فحواها أن الترجمة حتى العلامة، تكون من قلم الذهبي، وبعدها بقلم المطري.

من المحتمل أن النسخة هذه قد مكثت عند أسرة ابن فهد وقرأها العلماء من الأسرة وخارجها. ولو لم تفقد الورقة الأولى من النسخة لعرفنا دون جهد جملة هذه السّماعات للعلماء، أو على الأقل علمنا من بينها أسماء المعتنين بهذه النسخة.

ومن طريق آخر عرفنا عالماً من علماء هذه الأسرة الذي اعتنى بهذا الكتاب، وهو عز الدين عبد العزيز بن الحافظ نجم الدين عمر بن محمد بن فهد المكيّ الهاشمي (ت ٩٤٤هـ) ومن الممكن أنه نظر في هذه النسخة، واستفاد منها ورتّب الكتاب على ترتيب المعجم[٢٤] لأن الكتاب مرتب على الطبقات على سني وفيات القراء، ودون رعاية أسماء القراء.

وهناك عالم آخر يسمى ابن الحُسباني أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العال الدمشقي (ت ٨١٥هـ) الذي عني بهذا الكتاب، فرتبه[٢٥]،ولعله رتبه وفقاً لحروف المعجم.

كيف وجدت النسخة:

كثير من كتب التراث سافرت كالرجال من مكان إلى آخر. ورُبَّ كتاب في الفقه أُلِّف في العراق، نجده في المغرب، وآخر في اللّغة أو الأدب كتبه كاتب بمكة المكرمة، وقد هجرها وانتهى إلى الهند. هكذا نسخت هذه النسخة إلى جوار الكعبة المشرفة، وقد سافرت، بعد أن تداولتها أيدي علماء لا نعرف أسماءهم، إلى الهند، وانتهت إلى مكتبة صغيرة متواضعة بمدرسة محمد علي المكهدي التي توجد الآن بباكستان. والمدرسة هذه كانت نمطاً من مدارس الأسلاف وعملت على نشر العلم نحو قرن من الزمان وتركت خلفها هذه المكتبة[٢٦]. وقد وصلتْ إلى هذه المكتبة نسختنا صحيحة وكاملة باستثناء ورقتين مفقودتين، لا نعرف عنهما شيئا.

ومنذ بضعة أعوام استرعت مخطوطات عربية في باكستان انتباهي، وذلك لما رأيت قلّة عناية العلماء بها، فعزمتُ على فهرستها وإخراجها من بين الخبايا، وعرضها على محبي التراث العربي الإسلامي، لأنها مهملة منذ أمد بعيد. فسافرت في عام ١٩٨٨م إلى عدة مكتبات شخصية تحتوي على كنوز ثمينة من مخطوطات عربية وفارسية. ومن بينها المكتبة المشار إليها أعلاه. وأذهلتني حالتها الرديئة، فجعلتُ أقلب مخطوطاتها فوجدت فيها عدة مخطوطات تعتبر فريدة في

العالم ونفيسة جداً. ومن بينها وجدت هذه النسخة لطبقات القراء، وقد كانت مجهولة الاسم مهملة، فنفضتُ عنها الغبار ورجعت بها إلى مكتبي بإسلام آباد.

ولما علمت من آخرها أنها "طبقات القراء" للذهبي أخذت في جمع المعلومات عن نشراتها فوجدت نسخة الكتاب المطبوعة بتحقيق العلماء الثلاثة الكبار، فتركت هذه النسخة ووضعتها بناحية، لأني رأيت أنها لا تحتاج إلى تحقيق بعد عمل الفضلاء الجهابذة. ولكن لحسن حظ الكتاب فقد كنت يوماً أقلب النظر فيها فوجدتُ بها بعض الإفادات التي لم أقرأها في معرفة القراء الكبار، فظننتها نسخة مغايرة شيئا ما عن المطبوع، فجعلت أقابل بين المطبوع وهذه النسخة.

ولدى المقابلة بينهما دهشتُ عندما وجدتُ اختلافاً كبيراً، وزيادات كثيرة، فقصدت أولاً إلى نشر هذه الزيادات والاختلافات. ولكن عندما جمعتُها من بضع صفحات وجدت أنها تشتمل على أضعاف التراجم الواردة في المطبوع، فتركت الفكرة وجعلت أنسخ النسخة من جديد. ولما انتهيت منها وجدتُ فيها كتاباً جديداً غير "معرفة القراء الكبار".

عنوان الكتاب:

١ - يعتبر عنوان كتاب ما، من بين عناوينه المختلفة، موثوقاً وصحيحاً ذلك الذي اختاره مؤلفه أخيراً أو أدرج ذكره في الكتب التي ألّفها بعده على الأقل. ومن المعروف أن عديداً من الكتب التي ألّفها علماء السلف قد اختُلف في عناوينها، فحاول دارسوها أن يصلوا إلى عناوينها الصحيحة بعد دراسات وافية.

٢ - فمثلاً إن الحسَن بن محمد بن الحسَن الصَّغَانيّ (٥٧٧هـ-٦٥٠هـ) الذي ألّف عديداً من الكتب، سمّط مقصورة ابن دريد، وسمّاه القلادة السّمطية في توشيح الدريدية، ثم شرحه وعنونه شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية. وأخذ تلاميذه هذا الاسم لهذا التسميط وشرحه وذكروه في تراجم الصغاني. ولكنه قد اختار اسم هذا الكتاب: المرتجل في شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية بنسخة الكتاب التي كتبها تلميذه شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥هـ)، وقرأها على المؤلف قبيل وفاته بيومين. ولذلك اختار محقق الكتاب عنوانه الأخير[٢٧].

٣ – والذهبي نفسه بدّل عناوين كتبه، وعرفنا منها عنوان تأريخ الإسلام. فإنه أدرج أولا عنوانه "تأريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام"، ولكنه جعل كلمة "وفيات" بدلاً من "طبقات" في النسخ التي عاود فيها النظر مرة ثانية او ثالثة كما يظهر من نسخ الكتاب[٢٨].

٤ – ويظهر من اختلاف العنوان لكتاب "طبقات القراء" للذهبي ايضا أنه سماه "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار"، أولاً، كما نراه على جميع النسخ المذكورة أعلاه للكتاب في صيغته الأولى. وقد رأى صلاح الدين الصفدي تلميذ الذهبي عنوان الكتاب من نسخته المذكورة. ولو شاء القدر أن يرى نسخة الكتاب النهائية، لكانت النتيجة غير ما نجدها اليوم من ذكره في الوافي بالوفيات.

٥ – وأي عنوان صحيح للكتاب؟ كانت لحلّ هذه المشكلة إشارة في أول ورقة لنسخة الكتاب النهائية، وهي لسوء الحظ مفقودة منها. ولكن وجود هذه النسخة لم يترك لنا هذه المشكلة عويصة بل حلّها من ناحية أخرى، وذلك بإيراد عنوان الكتاب في ترجمة ابن السلُعُوس (ترجمة ١٢٢٦) الذي انتسخ الكتاب في سنة ٧٣٥هـ من نسخته لصيغته الأولى، وأثبت عليها عنوان الكتاب: "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"، ولكن الذهبي أخرجنا من هذه الهوّة بإيراد عنوان الكتاب المختار منه أخيراً، وذلك في ترجمة هذا العالم، حينما أدرجها في كتابه، فقال:

"... وتلا بحرف عاصم على الإمام أبي حيّان، وكتب الحديث، وشارك في الفضائل، ونسخ كتاب "طبقات القراء" هذا مع سكون ووقار".

٦ – لم أوفق في الحصول على عنوان الكتاب بنسختنا بيد ناسخها، لكنه قد صرّحه في كتابه "لحظ الألحاظ" ضمن ترجمة الوادي أشي، فقال: قال الذهبي في "طبقات القراء"[٢٩].

وإن لم نجد عنوان الكتاب على صفحة العنوان بنسختنا، فإن إيراده في الترجمة المشار إليها هنا لم يترك للذهبي من ناحية، ولابن فهد من ناحية أخرى مجالاً للشك في عنوان الكتاب الأخير والصحيح.

٧ – وفضلاً عن ذلك فقد أورد هذا العنوان نفسه في "سير أعلام النبلاء" من تأليفه، غير مرة، فقال ضمنها: قد ذكرت ذلك مطولاً في طبقات القراء، وقد ذكرته في طبقات القراء، وله ترجمة طويلة في طبقات القراء، واستوعبت ترجمته في طبقات القراء[٣٠]. أفلا تحدد هذه الإحالات عنوان الكتاب؟

٨ - وزد عليها أن علماء من الأسلاف قد استفادوا من هذا الكتاب، ونقلوا منه عبارات، أو ترجموا للذهبي، فأوردوا ضمن تأليفاته كتاباً تحت هذا العنوان. فهذا تاج الدين السُبكي قد ذكره في طبقاته(٣١)، وابن حجر العسقلاني أدرج ذكره في الدرر الكامنة(٣٢)، والفاسي في كتابه العقد الثمين(٣٣). وجلال الدين السيوطي في ذيل طبقات الحفاظ للذهبي(٣٤).

٩ - وأخيراً وليس آخراً، فإن العلماء قد اعتنوا بهذا الكتاب، فرتبوه وفقاً لما يرضونه، ونرى عندهم عنوان الكتاب الذي انتهينا إليه، أفلا يكفينا "ترتيب طبقات القراء للذهبي"، لابن الحسباني مثلاً في هذا الشأن(٣٥).

١٠- وأستطيع أن أسوق عدة شواهد أخرى لتعضد نتيجتنا، لكني أكتفي بإيراد القول لمعاصر الذهبي، فيما يلي:

في غاية النهاية: قلت فأخبرني الشيخ إبراهيم بن أحمد الحريري بالقاهرة قال كانت معي نسخة الطبقات بخط أبي عبد الله الذهبي المؤلف وقد استعرتُها منه من بيته بتربة أمّ الصالح، وكان شيخ الحديث بها. فخرجت فإذا شيخنا ابن بصخان في مجلس الإقراء بها، فقال ما هذا الذي معك؟ فقلتُ "طبقات القراء" للذهبي، فقال أرني حتى أبصر ترجمتي. قال فأخذه منّي فنظر فيه ثم قال اجعله عندي إلى غد فاستحييتُ منه وقلت بسم الله فأخذه منّي فلما كان في اليوم الثاني أخرجه وقد كتب على خط الذهبي ما كتب، قال فكيف بقي حالي مع الذهبي؟ قال فجئت إلى الذهبي وأنا في حالة من الحياء، الله يعلم بها. قال فسألني فأجبتُه وأنا في غاية الانكسار بصورة الحال. فقال يا ابني ليس لك ذنب انت معذور، ثم نظر في خط الشيخ ابن بصخان فلم يغيره(٣٦).

فلم تترك لنا هذه الشواهد الداخلية والخارجية مجالاً أن نشكّ أو أن نحيد عن عنوان الكتاب الصحيح، وهو "طبقات القراء".

أمور أخرى متعلقة بالذهبي ونسختنا:

لا أرى حاجة إلى كتابة ترجمة الذهبي أو تفصيل عن آثاره العلمية أو عن منهجه في كتابة التراجم أو ما أُثير عن مؤلفاته بأنها مستلّة من تاريخ الإسلام أو سير أعلام النبلاء، له، فإن جميع هذه الأمور قد بسط فيها أقوالاً علماء كثيرون،

وبخاصة محققي كتب الذهبي[٢٧]، لكني سأسوق فيما يلي ما وجدتُ بهذه النسخة من أمور مفيدة، لعلها جديدة في هذا الشأن، عدا ما ذكرت أنفا ضمن زيادات هذه النسخة:

١ - لقد وجدنا تراجم مسهبة لعديد من القراء في نسختنا للذين لم نجد لهم تراجم ولا ذكراً في موارد أخرى بهذا الفن.

٢ - وأن بعض التراجم الواردة في الكتب للذهبي، وبخاصة في سير أعلام النبلاء تزيد في بعضها وتنقص في أكثرها عما ورد في نسختنا.

٣ - وأن الذهبي في كتبه المؤلفة بعد طبقات القراء، ومنها سير أعلام النبلاء قد أحال ضمن عدة تراجم إلى طبقات القراء له، فمعناه أن التراجم هذه أوفى وأطول مما في كتبه الأخرى. وهذه ميزة جليلة لهذا الكتاب[٢٨].

٤ - وقد ذكر الذهبي تراجم مفصلة لمعاصريه في طبقات القراء الذين لم يذكرهم في مكان آخر.

٥ - وقد أورد الذهبي في هذه النسخة سني وفيات العلماء المعاصرين له حتى مماته، وقد استطاع بهذه الفترة تزويد كتابه هذا بمعلومات لم يستطع أن يذكرها بأخرى[٢٩].

٦ - وله إشارات واضحة ضمن تحديد الطبقات. ومن يريد الاطلاع عليها فليراجع تراجم في نسختنا بأرقامها الآتية: ١٢٨، ٢٨٨، ٣٣٦، ٣٩٠، ٥٢٦، ٨٤٢، ٨٧١، ٨٩٣، ١١٨٥؛ وفي عنوان الطبقة الثانية عشرة. وهذا أمر ليس بواضح لدارسي الذهبي، وهو موضح هنا بالنسبة إلى طبقات القراء.

وأخيرا، أفتخر بأني أحييت هذه النسخة القيمة والوحيدة في العالم، وحققت الكتاب وهيأته للنشر، كما عملت له فهارس فنية للأعلام المترجمة في الكتاب والكتب الواردة أسماؤها في النص، والآيات القرآنية، وجعلت له كشافات أخرى للفائدة العامة، وبذلك أسهم في خدمة المكتبة الذهبية، وخدمة التراث العربي الإسلامي.

وأتمنى لو أن إحدى المؤسسات والهيآت المعنية بالتراث تقوم بعبء نشر هذا الكتاب نشرة جميلة مثل كتب الذهبي الأخرى.

[اللوحة الأولى]

لها ابيض قال الزبير بن بكار رحمه تزوجه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ... بن عثمان بن ...
الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة فمرضت رقية فتركه النبي صلى الله عليه وسلم عند مسيره الى بدر لتمريضها وضرب له النبي
صلى الله عليه وسلم له بسهمه واجره وروى الربيع بن بدر عن الجريري عن عبد الله بن حزم المازني قال رأيت عثمان فما رأيت
ذكرا ولا انثى احسن وجها منه وقيل كان ليس ربعة رقيق الوجه حسنه كبير اللحية اسمر بعيد ما بين المنكبين
مخضب ... وشد اسنانه بالذهب قال ... ما رأيت شيئا احسن منه وعن الحسن البصري
قال كان ... عثمان ... وروي عن عثمان قال لقد اختبأت عند ربي عشرا اني لرابع
الاسلام وما تغنيت ولا تمنيت ولا مسست ذكري بيميني منذ بايعت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مرت جمعة
منذ اسلمت الا وانا اعتق فيها رقبة ولا زنيت قط ... قد صنفت كما ... اخبار سيرة عثمان وقد ساق
ابن عساكر سيرته في اربعين كراسا ومناقبه عديدة قتل مظلوما شهيدا محصورا صابرا محتسبا فانا لله
وانا اليه راجعون وذلك في ثامن عشر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وله اثنتان وثمانون سنة هذا الصحيح وقيل
عاش ستا وثمانين سنة وكان ... وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة رضي الله تعالى عنه
علي بن ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي ... الامام
امير المؤمنين ابو الحسن الهاشمي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها كان
اسبق السابقين الاولين الى التوحيد لم يسبقه احد الا خديجة واختلف فيه وفي ابي بكر ايهما اسلم اول ولكن كان
اسلام الصديق اعظم اعتبارا لكونه ... رضي الله تعالى عنهما اسلم علي وله سبع او ثماني سنين وقيل تسع سنين وقيل
ابن عشر وقيل ابن اثنتي عشرة وقيل ابن ثلاث عشرة وقيل وهو بعيد ابن خمس عشرة فقد روى ابن عيينة عن ابن
نجيح عن ابيه قال قيل لعلي ابن ثمان وخمسين ... اسلامه ابن سبع او نحوه وروى عبد الله بن محمد بن عقيل
ابن الحنفية قال قتل ابي وله ثلاث وستون سنة وكذا قال ابو اسحاق السبيعي وابو بكر بن عياش وجماعة وهو رواية
... عن ... ابن عمر ... قال الهيثم بن عدي وابو بكر بن البرقي ...
... وخمسين سنة وقد قرأ كثيرا من كتاب الله تعالى في ايام النبي صلى الله عليه وسلم او كل القرآن ...
وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم ... الشعبي يقول لم يجمع القرآن ...
انا ابو بكر بن عياش عن عاصم قال ... ابا عبد الرحمن السلمي ...
من عنده فاعرض على زر وكان زر قد قرأ على ابن مسعود فقلت لعاصم لقد ...

[الصفحة الأولى للنسخة]

[اللوحة الثانية]

واحمد علي المصري وابي القسم النحاس ... وعلي عبد الرحمن البكاي وابراهيم بن احمد المروزي و...
ابن جعفر الفضل ... وابي طاهر بن ابي هاشم ... في القراآت وصنف وجمع وتفنن وحدث عن الشليجي
وابي طاهر ... وابي طاهر بن سوار والبكاي وجماعة وانتهت اليه رياسة الاقرآ بالعراق وحدث عن ابي بكر
القطيعي فهو اكبر شيخ له تلا عليه ابو علي غلام الهراس وابو القسم الهذلي وعبد السيد بن عتاب وابو البركات
محمد بن عبد الله الوكيل وابو الفضل بن خيرون وحدث عنه ابو بكر الخطيب وجماعة اخرهم موتا ابو القسم بن بيان
الرزاز قال الخطيب رايت له اصولا صحيحة واصولا مضطربة ورايت له اشيا سماعه فيها مفسود
فانكرت عليه فقيل بعد انكاري عليه في حديث مسلسل اثم وضعه لكنه ثبت فيما سمع والفسود
في اصوله اما مكشوط او مصلح بالقلم ثم ذكر له الخطيب ما يوجب ضعفه ... في سنة ...
واربعين ومائتين ... توفي في جمادى الاخرة سنة احدى وثلثين واربعمائة ه

الاقليشي ابراهيم بن ثابت بن اخطل الامام ابو اسحق الاقليشي المقرئ نزيل مصر روى عن ابي مسلم
الكاتب وجماعة وقرا القراآت على ابي الحسن طاهر بن غلبون وعبد الجبار الطرسوسي واقرا الناس بمصر
في مكان عبد الجبار بعد موته توفي سنة اثنتين وثلثين واربعمائة وقد شاخ ه

اللبني احمد بن محمد ابو عبد الله اللبني الاصبهاني المقرئ قرا على علي بن الانصاري الملقب
صاحب الاشناني العامر وغيره وعلى ابي الحسن طاهر ابن علان ... بن مختويه الاسطي وطال عمره حتى ادركه
ابو علي الحداد وتلا عليه بالروايات وطرا ابي نصر التمار المقرئ الذي يقول السلمي ... قرات عليه بغير رواية
وهذا اللبني ابو الحسن بن ... الخياط رحمه الله تعالى توفي سنة سبع وثلثين واربعمائة في جمادى الاولى
قال ... امام في علم القرآن وضبط القراآت واختلاف الروايات حدث عن ابي الشيخ وابن الباب
روى عنه الحلاوي ... وابن ... واخو ... ه

الزيدي ... علي بن محمد بن علي ... بن عيسى بن زيد بن علي الحسين بن علي بن ابي طالب الامام العالم المقرئ
ابو القسم العلوي الزيدي الحراني السني الحنبلي تلميذ ابي بكر النقاش وخاتمة اصحابه قرا بالروايات على
النقاش وسمع منه تفسيره تلا عليه ابو القسم الهذلي ولم يلق في الدنيا شيخا اكبر منه وابو معشر عبد الكريم
الطبري وابو العباس ... الموصلي ... وكان زاهدا عالما كبير القدر قال شيخنا
ابن الاكفاني الامين سمعت عبد العزيز بن الكتاني يقول رايته جزءا من كتب ابراهيم بن شكر من مصنفات الاجري
والسماع عليه ... بن فتال المالكي علي الزيدي الحراني لم يكن ثقة يكذب عليه ...
... من الحافظ عبد العزيز واما ابو عمرو الداني فقال الزيدي اخر من قرا على النقاش ثم قال وكان ...
ضابطا ثقة مشهورا ... علط الهذلي في اسمه ... وتوفي في العشرين من
ابن ... الكاتب الحسن علي ... البغدادي الكاتب المقرئ قرا لابي عمرو على زيد بن علي ...

[صفحة من النسخة]

[اللوحة الثالثة]

الشاذ وأخذ القراآت عن ابن سمعان وابن الطحان وابن طاهر الاسي والحاسه ودخل الى مصر وعرض ختمة الجمع على الشيخ تقي الدين الصايغ وتلا بحرف عاصم على الامام ابي حيان وكتب الحديث وشارك في الفضائل ونسخ كتاب طبقات القرا هذا مع السكون والوقار وحسن السمت والعفة والورع تصدر بالكلاسة للاقراء احتسابا وتكاثر عليه الطلبة وتخرج به القرآن لله تعالى نفعه ونسدده قال الحافظ مولده سنة سبع وثمانين توفي مبطونا شهيدا

الشمس ٢٢ الشمس ابو بكر بن احمد بن عبد الله الامام المقرئ المجود سيف الدين الشمسي الاعسري الدمشقي ثم المصري الجندي له عناية تامة بالقراآت وبصر بالعربية تلا بالسبع وغيرها على الشيخ تقي الدين الصايغ وعلى ابي حيان والبرهان الجعبري وابن السراج المجود وقرأ ختمة لابن كثير بمكة على الشيخ ابي طاهر الدلاصي وتلا بالسبع على ابي القسم بن سهل الوزير وله عمل كثير في هذا الفن وفيه دين وحيا قدم دمشق واخذ عن شيرا و حصل نسخة بهذه الطبقات مولده في سنة ثمان وتسعين وستمائة

ابن الله (؟) ابي عبد الرحمن زاد بن عبد الرحمن عبد الاعلى الامام النحوي ابو طاهر الدين بن الصايغ السفار المقرئ مصنف كتاب الحواشي المفيدة في شرح التصبره رايت المجلد الاول من هذا الكتاب وجدته ينبي بامامة المؤلف ويقضي بمعرفته بالعربية ثم انه بحث الي بتحقيقها نسبه وان مولده كان بالتوقاعر الحتار في سنة ثمان وستين وستمائة ونشا بالموصل وانه قراها بالسبع على شيخنا ابي عبد الله بن خروف المرادي بن الوراق صاحب الشيخ عبد الصمد وانه قرا القرآن على العرض زاد بكر الضرير قلت

انما تلا على ابن بهدن بعد ذها با بن خروف من دمشق وهو كثير الاسفار كعادة التجار ذو دين ونار وهو في ماردين غريبا في سنة خمس وثلثين وسبعمائة تقريبا رحمه الله تعالى

وبمصر المحروسة التي هي اليوم قبة الاسلام ودار الامام من ايمة القراءة كثير لا اخبر احوالهم كالامام البارع برهان الدين الحكري شيخ هذا الفن في زمانه والامام ابي محمد ابراهيم بن عبد الله الرشيدي والامام محب الدين الحلبي والامام نجم الدين اسمعيل الكتبي والامام الاوحد بها الدين ابن عقيل وصاحبي العلامة تقي الدين علي السبكي وامثالهم من اصحاب الصايغ وبدمشق جماعة من ايمة المقرئين من اصحاب الكفري وغيره وبالاندلس طائفة من ايمة هذا الشان ذو وعناية بالقراآت وبلاد المغرب واليمن والعراق وفترى عن ذكرهم عدم طلب القرآن فالله تعالى يصلحنا واياهم ويجعلنا ممن يعمل بعلمه ونتوب من ذنبه انه مجيب الدعا ولا قوة الا بالله والحمد لله وحده

فرغ ابن الذهبي لولده من هذه النسخة المباركة وفيها زيادات وتقديم وتاخير عن المسودة في ربيع الاخر من سنة ثلثين وسبعمائة حامدا الله تعالى مصليا على نبيه ومسلما ومن خطه نقلت جميع ذلك في ثلثة عشر نهارا اخرها يوم الاثنين رابع عشر جمادى الاخرة سنة سبع عشرة وثمانمائة بمنزلي بالمدرسة بجاه الكعبة المعظمة والحمد لله تعالى على نعمائه وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم انبيائه ورضي عن الله وصحبه خيرا وبالله

[الصفحة الأخيرة للكتاب]

[اللوحة الرابعة]

[الصفحة الأخيرة للنسخة]

الحواشي والتعليقات

(١) راجع مقدمة المحقق لسير أعلام النبلاء : ص ٩٢؛ ومقدمة المحقق لتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي : ٧٧.

(٢) قد تولى الذهبي في سنة ٧٠٣هـ الخطابة بمسجد كفر بطنا، وهي قرية بغوطة دمشق، وظل مقيماً بها حتى سنة ٨١٨هـ، راجع مقدمة المحقق لسير أعلام النبلاء : ٤١.

(٣) استنتج محققو معرفة القراء (١/١٣) - وهم مصيبون في هذا الاستنتاج - من ترجمة مجد الدين أبي بكر المرسي (٣/٧٤١-٧٤٣) الذي لم يذكر الذهبي سنة وفاته في معرفة القراء لأنه كان حياً وقت إتمام الكتاب. وأنه مات في ذي القعدة سنة ٨١٨ هـ، معنى ذلك أن الكتاب كان قد تم تأليفه قبل هذه السنة. ولو كان تم تأليفه في السنة التي بعدها لكان الذهبي قد أورد سنة وفاة المرسي، يقينا.

(٤) وجدنا قطعة منها منقولة بخط مستشرق انتسخها، سنة ١٨٠٠م ولم يثبت عليها اسمه ولا مكان نسخه، من نسخة ابن السُلْعُوس التي لا نعرف عنها شيئاً - أي بأية مكتبة توجد -. وتشتمل هذه القطعة من أول الكتاب إلى ترجمة الطيّب بن إسماعيل أبي حمدون الذهلي (معرفة القراء ١/٢١٢)، وتوجد بمكتبة برلين برقم ٩٩٤٣. ونقل المستشرق في بداية هذه القطعة سماع ابن السُلْعُوس على الذهبي بنصه كذلك، وهي تجري:

"سمع هذا الكتاب كلّه منْ لفظي، وتابعني الشيخ الإمام المقرّب المجوّد الماهر شهاب الدين أبو العبّاس أحمد بن محمد بن يحيى بن نحلة النابلسي ثم الدمشقي التاجر، بلغه الله آماله وأصلح أعماله، وهو ممسك - حال سماع هذه النسخة التي كتبها بيده. وصح ذلك في عدة مجالس، تمت تاسع جمادى الأخرى سنة خمس وعشرين وسبعمائة، والحمد لله.

وأجزتُ له، ولأخيه جميع ما حملتُه سماعاً، وتلاوة، وإجازة، وما قلتُه وألفتُه.

وكتب محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، غفر الله له، ولوالديه، وتاب عليه كلما تاب إليه".

وأخبرنا الذهبي كذلك عن هذه النسخة في هذا الكتاب، انظر بنسختنا ترجمة ابن السلعوس، برقمها ١٢٣٦.

(٥) وعليها نشر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار بتحقيق الدكتور بشّار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عبّاس، سنة ١٩٨٤م.
راجع مقدمة المحققين للكتاب: ١٦، واللوحة فيها.

(٦) انظر فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي: ٥٦٩ - ٥٧٠.

(٧) انظر مقدمة المحققين لمعرفة القراء: ١٧.

(٨) وقد ظن ابن الجزري بأنه أتى في غاية النهاية على جميع كتابي الحافظ عبد الله الذهبي، والداني (١/٣)، والحقيقة أنه لم يوفق له الحصول على كتاب الذهبي الكامل.

(٩) مقدمة المحققين لمعرفة القراء: ١٧.

(١٠) انظر غاية النهاية مثلاً الترجمة ٢٤/٩ (٥٩٥/١)، ٣٢٩١ (٢١٢/٢).

(١١) انظر تراجم بنسختنا: ١١٩٥ (٧٣٢هـ)، ١٢٣٦ (٧٣٢هـ)، ١٣٠٥ (٧٣٥هـ)، ١٢٢٨ (٧٣٥هـ)، ١٢٠٩ (٧٣٨هـ)، ١٢١٩ (٧٣٩هـ)، ١٢٢٦ (٧٤٠هـ)، ١٢٢٥ (٧٤٢هـ)، ١٢٠٨ (٧٤٣هـ)، ١٢١٧ (٧٤٣هـ)، ١٢٠١ (٧٤٥هـ).

(١٢) ترجمة ١٢٠٤.

(١٣) هذه هي النسخة التي بين أيدينا.

(١٤) هناك إفادة قصيرة من نسخة باريس لكتاب معرفة القراء. وإن لم تذكر هذه النسخة بين النسخ التي استفاد منها محققو الكتاب، لكنهم قد ذكروها ضمن إفادة، فقالوا: إن ابن الجزري قد ذكر في ترجمة يوسف بن المبارك (انظر معرفة القراء ٥٣٠/٢): "وقد ترجمه الذهبي بترجمتين في الطبقة الثانية عشرة والثالثة عشرة، وبسط الثانية أكثر" (غاية النهاية ٤٠٣/٢).
هنا أفادنا محققو الكتاب" فلم نجد له ترجمتين في الأصل، فإنه تنبه إلى التكرار، فحذفه؛ وهو في نسخة باريس برقم ٢٠٨٤، الورقة ١٥٢، ١٥٧".
وتشير هذه الإفادة إلى أمر مهم بالنسبة لنا، وهو أن النسخة التي توجد بباريس، لعلها من فصيلة النسخ للكتاب بصيغته الثانية، لأن معرفة القراء ونسختنا لا تشتملان على ترجمتين للمترجم. ولكن يخيب أملنا ثانياً لأن النسخة هذه لو كانت من صيغته الثانية لكانت مشتملة على زيادات عديدة

على الأولى، فأوردها محققو الكتاب في مكانها من معرفة القراء يقينا، لكنهم لم يشيروا إليها إلاّ بهذا المكان المشار إليه آنفاً.

(١٥) فعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر التراجم الآتية في غاية النهاية فقد نقلها ابن الجزري عن الذهبي. فبدهي أن ابن الجزري قد استفاد فيها من نسخة طبقات القراء للذهبي المشار إليها آنفاً، إذ إن هذه التراجم لا توجد في معرفة القراء المطبوع.

- إبراهيم بن حسن بن نجيح التبّان (رقم الترجمة في الغاية ٣٦، وفي نسختنا ٩٩).
- أحمد بن الحسن بن علي (رقم الترجمة في الغاية ٩٠١، وفي نسختنا ١٢١٢).
- ترك الحذاء النعّال (رقم الترجمة في الغاية ٨٦٠، وفي نسختنا ١٤٣).
- حامد بن محمود بن حرب (رقم الترجمة في الغاية ٩٢٩، وفي نسختنا ١٦٧).
- عمر بن هارون البلخي (رقم الترجمة في الغاية ٢٤٣٧، وفي نسختنا ٨٧).
- القاسم بن يزيد بن كُلَيب الوزّان (رقم الترجمة في الغاية ٢٦٠٩، وفي نسختنا ١٦٥).
- قتيبة بن مهران (رقم الترجمة في الغاية ٢٦١٢، وفي نسختنا ١٠٢).
- محمد بن أحمد بن محمد البَيْسَاني (رقم الترجمة في الغاية ٢٧٩٤، وفي نسختنا ٢١٩).
- محمد بن الحسين بن حرب (رقم الترجمة في الغاية ٢٩٦١، وفي نسختنا ٩٤٩).
- محمد بن عبد الرحمن ابن السُّمَيفع (رقم الترجمة في الغاية ٣١٠٦، وفي نسختنا ١٠١).
- محمد بن عمر القصَبي (رقم الترجمة في الغاية ٣٣١٣، وفي نسختنا ١١٩).
- محمد بن عمرو بن عون الواسطي (رقم الترجمة في الغاية ٣٣٢٩، وفي نسختنا ١٩٠).

- الفضل بن صدقة (رقم الترجمة في الغاية ٣٦٣٧، وفي نسختنا ٥٨).

(١٦) على سبيل المثال لا الحصر:

- محمد بن حماد بن بكر بن حمّاد البغدادي (رقم الترجمة في نسختنا ٢٢٣).
- عبد المالك بن أحمد بن عصام (رقم الترجمة في نسختنا ٣٤٦).
- محمد بن الحسن بن علاّن بن سختويَه (رقم الترجمة في نسختنا ٣٤٧).
- عبد الله بن اليسع الأنطاكيّ (رقم الترجمة في نسختنا (٣٥١)).
- عمر بن أحمد بن هارون بن الآجري (رقم الترجمة في نسختنا ٣٨٢).
- عبد القاهر بن عبد العزيز الضائع (رقم الترجمة في نسختنا ٤٣١).
- عبيد الله بن عبد الله بن الحسن البغدادي (رقم الترجمة في نسختنا ٤٣٢).
- عطية بن سعيد بن عبد الله (رقم الترجمة في نسختنا ٤٤٣).
- الحسين بن عبد الواحد الحذّاء (رقم الترجمة في نسختنا ٤٤٥).
- أبو الحسين عبد الرحمن بن محمد (رقم الترجمة في نسختنا ٤٧٤).

أخذنا هذه الترجمات من مكان واحد، وهم كثيرون عندنا، وقد أشرنا في الحواشي إليهم.

(١٧) وقد ذكر الذهبي (راجع الترجمة ١٢٣٧) أن ابا بكر بن أيد غدي بن عبد الله الشمسي" قد حصل نسخة بهذه الطبقات". لعل الله صانها من أيدي الزمان، فتخرجها أيدي العلماء في المستقبل.

(١٨) ومن الغريب أن محققي معرفة القراء لم يصرحوا لدى إيراد أبيات صلاح الدين الصفدي في بداية معرفة القراء لهذا الأمر، أن فيها:

* تَجِدْهَا سَبْعَةً مِن بَعْدِ عَشْرٍ *

حيث يحدد الصفدي بوضوح عدد الطبقات سبع عشرة طبقة. ولكن توجد في معرفة القراء المطبوع ثماني عشرة طبقة.

(١٩) لا شك أنه أسقط التراجم المكررة من الصيغتين الأولى والثانية، ولكنه كرر ثانياً تراجم في هذه النسخة وهي: ٦٧ و ٩٧، ١١٩ و ١٥٤، ٦٠١ و ٧٠٥، ٦٧٥ و ٧١٧، ٧٧٧و ٤٩٤، ٩٣٢و ١٠٣٤، ٩٨٦و ١٠٢٠، ٩٩٥و ١٠٤٥، ١٠٦٢و ١٠٧٧.

(٢٠) انظر في معرفة القراء تراجم أرقامها: ٥٩٥، ٦٨٦، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥ و ٧٢٥، التي لا توجد في نسختنا.

(٢١) اسمه الكامل محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن فهد الهاشمي العلوي ثم المكي الشافعي، والمعروف بابن فهد. مؤرخ من علماء الشافعية. ولد بأصفوان من صعيد مصر الأعلى بالقرب من إسنا، في ربيع الثاني ٧٨٧هـ، وانتقل مع أبيه إلى مكة، وطن أسرته وأجداده سنة ٧٩٥هـ، وأخذ منزلاً تجاه الكعبة المشرفة. وظلّ بهذا البيت حتى الممات، فيما يبدو. ونراه بالخصوص ها هنا من ٨١٧هـ إلى ٨٢٥هـ كما تنم عنه نسخة طبقات القراء من ثبت بآخرها وتاريخ كتابتها. توفي بها في ربيع الأول سنة ٨٧١هـ.

ومن تآليفاته: النور الباهر الساطع من سيرة ذي البرهان القاطع - في السيرة النبويّة. ٢ - المطالب السنية العوالي بما لقريش من المفاخر والمعالي. ٣ - عمدة المنتحل وبلغة المرتحل - في الحديث. ٤ - لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ للذهبي - في الحفاظ. ٥ - طرق الإصابة بما جاء في الصحابة. ٦ - سيرة الخلفاء والملوك - مجلدان. ٧ - نهاية التقريب وتكميل التهذيب - جمع فيه بين تهذيب الكمال، ومختصريه للذهبي وابن حجر. ٨ - الزوائد على حياة الحيوان للدميري. ٩ - قصص الأنبياء، وكتب أخرى.

انظر ترجمته : مقدمة لحظ الألحاظ، له، الذي طبع بذيل طبقات الحفاظ للذهبي، بدمشق: ٢-٥؛ والأعلام للزركلي ٧/٢٧٧-٢٧٨؛ ومعجم المؤلفين: ١١/٢٩١.

(٢٢) بآخر كل جزء من النسخة أثبت ابن فهد هذه العبارة: "بلغت المقابلة بأصله، فصح، ولله الحمد والشكر". أو بتعديل يسير، وقد بلغ هذا البلاغ إلى ١٤ عدداً.

(٢٣) وقد أثبت بآخر كل طبقة تقريباً إلاّ بعضها - وذلك على الهامش، وأصبحت هذه الأثبات ١٥ ثبتا. وقرئ الكتاب أمام أسرة ابن فهد، ورأينا تفصيلها في الأثبات كما سيأتي. وأسوق هذه الإفادة لأن هذه التفاصيل لأسرة ابن فهد لا توجد في المصادر:

- أولاده الثلاثة : فهد ، وأبو بكر، وعمر.

- بناته الثلاث: فاطمة، وزينت، ورقية؛ وهن بنت قريش وأمّ هانىء وأم البنين.

- شقيقته: كمالية.

- والدتهم: لعل اسمها حاضرة.

- خادمتهم: فتاة سهب الله الحبشية.

إن المجلس الثاني عشر قد انعقد في ١٠ ذي الحجة سنة ٨٢٤هـ، ومن الغريب أن المجلس التالي الذي انعقد بعد عدة أيام، قد أثبت ابن فهد تاريخه ١٨ محرم سنة ٨٢٦هـ، وكذلك المجلس التالي في المحرم لنفس السنة. أرى أنه قد سبق قلمه في كلا المكانين، الا وهي سنة ٨٢٥هـ. ومن الطبيعي أن المجالس قد انعقدت متصلة، وليس بينهما وبين المجالس الأخرى مدة طويلة كعام كامل.

(٢٤) ينظر كتاب: الذهبي ومنهجه للدكتور بشّار عواد معروف: ١٨٩.

(٢٥) يراجع لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد الهاشمي: ٢٤٥.

(٢٦) وُلد المولوى محمد علي منشىء هذه المدرسة سنة ١١٦٤هـ بمدينة بتالة BATALA من مقاطعة بنجاب الشرقي. وهجرها في عشرينه ووصل إلى مكهد (قرية قديمة على ضفة نهر السند بقرب المدينة سيانوالى) لطلب العلم كعادة الأسلاف. وظلّ هناك مدة طويلة فلم يترك هذا المكان العلمي. وكان يحب طلبة العلم ويجد في خدمتهم لذة. وكان يحب الكتب كذلك، حتى جمع لديه كثيراً منها، وأكثرها مخطوط ومجلوب من البلاد النائية كبلخ وبخارى وسمرقند وكشمير وبنغالة وإيران.

وأما مدرسته التي كانت كعبة العلم في تلك الأزمان فقد جلبت طلبة من المواضع المشار إليها آنفاً. ونرى هذه المدرسة في ذروتها من الخدمة حتى ممات المولوي محمد علي في رمضان سنة ١٢٥٣هـ. فخلفه تلاميذه العلماء الذين جلسوا مكان تدريسه، وراحت المدرسة تنشر العلم نحو قرن ونصف.

أما الآن فليس هناك شيء من العلم إلاّ مكتبته المهجورة، وكتبها منقسمة بين خلفه، وحالتها لا تذكر.

(٢٧) انظر مقدمة المحقق لكتاب المرتجل في شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية: ١٥-١٦.

(٢٨) مقدمة المحقق لكتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي: انظر حاشية رقم ١٣ بصفحته ٧٧.

(٢٩) لحظ الألحاظ: ١١٥، وترون هذه الترجمة بنصها في نسختنا بالرقم ١١٦٠.

(٣٠) راجع مثلا ٥/٢٩٣، ٦/٤٠٧، ٧/٩٢، ٣٣٦، ١٥/٩٥، ٢٦٥، ٢٦٦، ١٦/٢٦٠، ٥١٦.

(٣١) ٩/١٠٤.

(٣٢) ٣/٤٢٦.

(٣٣) ٣/٣٠٠

(٣٤) ص ٣٤٨

(٣٥) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: ٢٤٥.

(٣٦) انظر غاية النهاية ٢/٥٩.

(٣٧) تراجع مقدمات كتب الذهبي المطبوعة حديثاً، وبخاصة سير أعلام النبلاء بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، وبتحقيق نخبة من العلماء، والمنشور من مؤسسة الرسالة، ومعرفة القراء، وغيرها، والذهبي ومنهجه للدكتور بشّار عوّاد معروف.

(٣٨) تراجع حاشية رقم ٣٠ أعلاه.

(٣٩) إن محققي سير أعلام النبلاء قد ذكروا له ميزتين رئيسيتين: أولاهما الإضافات الجديدة وإعادة التنظيم، وثانيتهما تشير إلى أنه أعاد النظر في المادة المقدمة طوال تلك المدة، فذكرها بعد أن زادها تحقيقاً وتمحيصاً، وأنها تمثل الشكل الذي ارتضاه في أواخر حياته العلمية الحافلة بجلائل المؤلفات (١/١٣٧).

وهذا القول صحيح، ولكن بالنسبة إلى طبقات القراء هذا أصح، بل في الحقيقة قبل لهذا الكتاب، لأن الذهبي قد أحال في عديد من التراجم في سير أعلام النبلاء إلى طبقات القراء، له. إذاً، الكتاب الذي يحال إليه يمثل الشكل النهائي.

ثبت المصادر والمراجع

– الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية، والخامسة.

– تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزّي. طبعة فوتوغرافية. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

– طبعة أخرى محققة لعدة أجزائه من مؤسسة الرسالة ببيروت.

– الذهبي ونهجه في كتاب تأريخ الاسلام، للدكتور بشار عواد معروف. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق نخبة من العلماء. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م – ١٩٨٥م.

– طبعة قديمة، بالقاهرة.

– غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري. نشرة برجستر اسر. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م. طبعة فوتوغرافية من طبعته بالقاهرة سنة ١٩٣٢م.

– فهرس المخطوطات العربية بمكتبة كوبريلي. استانبول: مركز الأبحاث للتأريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٨٦م.

– لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي. طبع بذيل تذكرة الحفاظ للذهبي. دمشق: مطبعة التوفيق، ١٣٤٧هـ.

– المرتجل في شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق الدكتور أحمد خان. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩م.

– معجم المؤلفين، وهو تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٧م.

– معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين الذهبي. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

– تحقيق محمد سيد جاد الحق. القاهرة: ١٩٦٧م و ١٩٦٩م.

نظرات
في كتاب "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"
لابن هشام الأنصاري

د. محمد أحمد الدالي
كلية الآداب - جامعة دمشق

" تخليص الشـواهد وتلخيص الفـوائد" كـتـاب قيِّم جليل من كـتب ابن هشـام الأنصـاري. وهو شـرح لشـواهد «شـرح الخـلاصـة الألفـيـة» لابن الناظم بدر الدين مـحـمـد بن جـمـال الدين مـحـمـد بن مـالك الذي شـرح فـيـه ألفـيـة والده. وهو من منشورات دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٨٦م.

أبان ابن هشـام في صدر كتابه (ص٤٠) منهجه فيه بقوله: «فـأنشـأت ... هذا المختصر المسمى بـ «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» محتوياً على تفسير لفظها وتحرير ضبطها وبيان محلّ الشاهد منها وإيراد ما تقدّمها من الأبيات وما تأخر عنها مما اشتمل على حكم نحوي أو شاهد لغوي أو أودع حكمة أو مثلاً أو نسيباً مستلذاً أو غزلاً، وفصلت ذلك كله مسـألة مسـألة... ثم إنني رأيت أنَّ من إتمام الفائدة وإكمال العائدة ألاّ أقتصر على شواهد الشرح ولا على مسائل تلك الشواهد فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها ووشحتها بمسائل عديدة لم يتضمن التصريح بها ولا الإشارة إليها...».

وهو شرح واسع ومجمع فوائد، ويشهد بسعة اطلاع صاحبه وتمكُّنه في فنون من العلم مختلفة ولا سيما علم العربية. تناول فيه ابن هشـام شـواهد الأبواب العشرين الأولى من ابواب الشرح الثمانين، وهي باب الكلام وما يتألف منه حتى باب التنازع. ولم يكمل المؤلف كتابه، نصّ عليه صاحب الخزانة (٩/١)، وانظر مقدمة محقق الكتاب ص (١٤ - ١٥).

وكـان من حـسن حظ هذا الكتـاب أن استـهـوى الدكـتـور عبـاس مـصطفى

الصالحي، وهو وإن كان متخصصاً بالدراسات الأدبية كما قال في مقدمته فإنّه أَدْخَلُ في النحو من كثير ممن منحوا الدرجات العلمية فيه.

وقف الدكتور الفاضل على ثلاث نسخ من الكتاب، وأراد لعمله أن يكون متقناً، فبذل جهوداً عظيمة في قراءته والتعليق عليه وتخريج شواهده وأقوال النحاة والتعريف بأعلامه. وقدم له بمقدمة عرف فيها بابن هشام وكتابه وذكر مصادره فيه، ثم ذكر مخطوطات الكتاب التي وقف عليها ووصفها، ثم أبان عن عمله في تحقيقه.

خدم الدكتور المحقق الكتاب خدمة جيدة وجوَّد عمله الذي أنفق فيه سنين ذوات عدد «ليكون التحقيق محكماً والتخريج موفقاً» كما قال في مقدمته (ص٧).

وكان واجباً عليه أن يتمّ إحسانه في تحقيق الكتاب فيشرف على طبعه إشرافاً يكافىء ما بذله من جهد في تحقيقه، والمبالغة في تصحيح أصول الطبع من صميم عمل المحقق، ولا بد لمن يتصدى لنشر النصوص من أن يحسن في طباعتها. وبذلك يظهر العمل في أبهى حلة من التحقيق والتصحيح وجمال الإخراج.

لقد أحسن المحقق في تحقيق الكتاب إحساناً، وفرّط في إشرافه على طباعته. ومن مظاهر تفريطه في ذلك: سقط في غير موضع من الكتاب، وكتابة ألفاظ الشعر في مواضع عديدة على غير ما يقتضيه الوزن في شطري البيت، وكتابة كلام منثور بصورة الشعر، وكتابة ألفاظ بعض أبيات الشعر متصلة كأنها من النثر، والأخطاء المطبعية وهي كثيرة كثيرة، وكثير منها يحتاج إلى نظر في إدراك صوابه.

وكنت خلال قراءتي في الكتاب توقفتُ في مواضع منه رأيتُ في بعضها رأياً، وعلقتُ عليه تعليقات يسيرةٍ. ورأيتُ من حقِّ العلم ومن حَقِّ الدكتور الفاضل أن أذكر ما اتّفق لي الوقوف عليه ليرى فيه الدكتور والقراء رأيهم.

وسأذكر ذلك على الولاء - ورمزت للصفحة بالحرف (ص) وللسطر بالحرف (س) ثم أُقَفِّي بذكر مظاهر قلة العناية بطبع الكتاب.

١- ص ٥٠ آخر سطر قول الشاعر:

فلا تَقْبَلَنْ ضيماً مخافةَ ميتةٍ ... وموتا بها حراً وجلدك أملس

قال المحقق: لم أقف على اسم قائله. قلت: البيت للمُتَلَمِّس، انظر شرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ٦٥٨، وللتبريزي ١٠٢/٢، والخزانة ٢٧٠/٣. وقوله «وموتا» صوابه «ومُوتاً» و النون في «موتاً» نون التوكيد الخفيفة، وكتبت الفاً باعتبار الوقف، لأنها إذا انفتح ما قبلها ووقف عليها تبدل الفاً. والوجه أن يكتبه المحقق «ومُوتَنْ» بالنون كما كتب «فلا تقبلنْ» بالنون. وكتابته بالنون مذهب الكوفيين. وعليه نجري في أيامنا، واختار البصريون كتابته بالألف، انظر الجمل ٣٥٨، ومجمع البيان المجلد ٥١٢/٥، وانظر إبدال هذه النون الفاً في شرح الملوكي ٣٣٢، وشرح المفصل ٨٨/٩، وهمع الهوامع ٤٠٥/٤، وغيرها.

٢- ص ٥٣س ٥-١٠ ومنها أيضاً :

فيها خطوط من سواد وبلق

كأنه في الجلة توليع البهق

... قال أبو عبيدة معمر: قلت لرؤبة: إن أردت بقولك كأنه كان الخطوط فقل: كأنها...». كذا وقع، وصوابه: إن أردت بقولك «كأنَّه» كأنَّ الخطوط إلخ. وقول رؤبة: «في الجلة» خطأ مطبعي صوابه الجِلْد.

٣- ص ٥٩ - ٦٠ قال ابن هشام في التعليق على قول الراجز :

إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غايتاها

«... في الاستشهاد بقوله «غايتاها» نظر من وجهين: أحدهما... والثاني أنّ أبا زيد الأنصاري قال في نوادره: قال المفضل: انشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلوص راكب تراها

شالوا علاهن فشل علاها

واشدد بمثنى حقب حقواها

ناجية وناجياً أباها

إن أباها ... ... البيت

ثم قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة، فقال: انقط عليه هذا من صنعة المفضل، وفي بعض نسخ النوادر أسقط منها بيت الاستشهاد» ا هـ.

قلت: قول ابن هشام: «ثم قال: قال أبو حاتم» الظاهر أنه زلّة منه، فقوله «ثم قال» يعني «قال أبو زيد»، وعليه يكون أبو زيد نقل كلام أبي حاتم، وهو خطأ، فإن أبا حاتم تلميذ أبي زيد وهو راوي النوادر عنه. وربما كانت «قال» الثانية زيادة من النساخ، والصواب: ثم قال أبو حاتم. وكأنّ السيوطي نقل في شرح شواهد المغني ٤٧ من كلام ابن هشام هنا ووقع فيه «ثم قال أبو حاتم» على الصواب. ولأبي حاتم تعليقات على مواضع من النوادر دخلت متنها كما دخلت تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش فيه. وكان يؤمل من طبعة الدكتور محمد عبد القادر أحمد أن تميز كلام أبي زيد من كلام غيره، فتقدم نصاً محرراً محققاً للنوادر مجردة، وتميز كلام غيره بحرف أصغر من حرف النوادر، أو يجعل تحت نص النوادر. ولا شيء من ذلك في المطبوعة، وفيها صيال في غير مصال ومصادر كثيرة وأرقام وغير ذلك.

ولم يرد قول الراجز «إن أباها ...» في مطبوعتي النوادر.

٤- ص ٦١ آخر سطر: لقولهم في المثل: مكره أخاك لا بطل.

لم يخرج المحقق هذا المثل، وهو في أمثال الضبي ١١٢ وأبي عبيدة ٢٧١، وجمهرة الأمثال ٢٤٢/٢، ومجمع الأمثال ٣١٨/٢، والمستقصى ٣٤٧/٢.

٥- ص ٦٢ س ١-٢ «والمشهور: مكره أخوك، وقيل وأول من قاله عمرو بن العاص...». قلت: بل قاله أبو حشر (أو جشر أو حنش) خال بيهس الفزاري المعروف بنعامة في خبر حكوه، على ذلك إجماعهم. وعليه يكون عمرو قد تمثل به. وحكى الزمخشري بصيغة التحريض أن أول من قاله جرول بن نهشل بن دارم، وفي اللسان (ج ر ل) أنه جرول بن مجاشع.

٦- ص ٧٣ س ١١-١٢ «وجعفر وجمهور وتمرين وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع». كذا وقع، وصوابه: «وجعفر وَجَهْوَر و عَرِين...» كما في جمهرة النسب لابن الكلبي ٣١٢/١.

٧- ص ٧٤ س ١٠-١١ قال ابن هشام في التعليق على قوله:

أكل الدهر حل وارتحال	أما يبقي علي ولا يقيني
وماذا تدّري الشعراء مني	وقد جاوزت حدّ الأربعين

صواب كتابته: «و (ما) نافية جاء بعدها (ولا). (تدرى) بفتح...». وعلق المحقق على البيتين بقوله: «البيتان للشاعر سحيم بن وثيل الرياحي...» فخرّجهما.
والبيتان من كلمتين لشاعرين، فالأول للمثقب العبدي من مفضليته، المفضليات ٢٩٢، والثاني لسحيم من اصمعيته، الأصمعيات ١٩.

٨- ص ٨٩ س ١١-١٢ :

«فلا تطمع أبيتَ اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

وهذا البيت لرجل من تميم».

قلت: هو عبيدة بن ربيعة بن قحفان من بني مالك بن عمرو بن تميم كما في أسماء خيل العرب لابن الأعرابي ٤٥، وللغندجاني ١٢٤. يزاد هذا إلى ما ذكره المحقق في التعليق عليه.

٩- ص ٩٠ س٣: «وسكابِ : علم وفرس».

ذكر المحقق أن في النسختين ش م «علم على فرس». فإما أن يكون الصواب «علمُ فرسٍ» أو «علمٌ على فرس» كما في النسختين.

١٠- ص ٩٤ س ٧-٩

« وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما يقرع العظم نابها

وهذا البيت لمغلس بن لقيط السعدي الأسدي، وكان له ثلاثة إخوة: مرّة ومدرك وأطْبطة» ١ هـ.

قوله «السعدي الأسدي» كذا وقع، وصوابه «السَّعديُّ لا الأسدي» وكذا جاء فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢/٤٢٠ بولاق = ٥/٣١٢ هارون من كلام ابن هشام في كتابه هذا.

فابن هشام جزم بنسبة الأبيات إلى مُغَلّس بن لقيط السَّعْدي، وإليه نسبها المرزباني في معجم الشعراء ٣٠٨، وهو ظاهر كلام الغندجاني في ضالة الأديب (انظر الخزانة). وعزاها السيرافي إلى مغلّس بن لقيط الأسدي (انظر الخزانة).
وإليه عزاها ابن برهان في شرح اللمع ١١٩، والأعلم بطرة الكتاب ١/٣٨٤، والعيني في المقاصد النحوية ١/٣٣٢. وفي الحماسة البصرية ١/٩٩ أنها للقيط بن مرة الأسدي.

وقوله «وأظبطة» صوابه «وأُطَيْط» كما في المصادر.

١١- ص ٩٧ س ٢-٤ «والظِّلاَم، بالكسر: مصدر ظالمته، وجمع ظلم كرماح ودهان. ويروى بالضم اسم جنس لظُّلاَمة أو اسم جمع لظلم كظؤر وتوأم».

كذا وقع، وصوابه: كـ «ظُؤَار» و «تُؤَام». انظر اللسان (ت أم، ظ أ ر)، والكتاب ١٩٦/٢ ، ١٩٩. وكلاهما جمع، انظر ما جاء من الجمع على فُعال في سفر السعادة ١٧٢، ٣٦١ - ٣٦٢. وتُؤَام عند سيبويه اسم للجمع.

١٢- ص ١٠٣ س ١٢-١٧ قال ابن هشام في التعليق على قول ورقة بن نوفل:

ببطن المكتين على رجائي ... حديثك أن أرى منه خروجا

« ... ويسمي كلاً من جانبي مكة أو كلاً من أعلاها وأسفلها مكة فلذلك ثناها، ونظيره قولهم : صدنا بقنوين، وإنما هو (قنا) اسم جبل، وشربت بماء الدحرضين، ودار لها بالرقمتين، وسال المربدان، وإنما هو مربد البصرة...».

قلت: قوله «بقنوينٍ» ضبطه المحقق منوناً، وصوابه «بقَنَوَيْنِ»، وهذه نون المثنى وهي مكسورة.

وقوله «شربت بماء الدحرضين» من قول عنترة في معلقته [ديوانه ٢٠١، وأدب الكاتب ٥١٥، ومعجم ما استعجم ٥٤٥، والبلدان ٤٤٤/٢]:

شَرِبتْ بماء الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ ... زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

وقوله «ودار لها بالرقمتين» من قول زهير في معلقته [ديوانه ص٥].

ودارٌ لها بالرَّقْمَتَيْنِ كأنَّها ... مَراجِعُ وَشْمٍ في نَوَاشِرِ مِعْصَمِ

وقوله «سال المربدان» من قول الفرزدق [ديوانه ٨٦١، وسفر السعادة ٧٦٣]:

عَشيَّةَ سالَ المِرْبَدَانِ كلاهما ... عَجَاجَةَ مَوْتٍ بالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ

١٣- ص ١١٣ س ٣-٥ «وروي في حديث النار - أعاذنا الله منها-: قطني قطني بالنون وقطي بتركها، وقَطِ قَطِ بحذف الياء وبقاء الكسرة، وقطْ قطْ بالسكون على أن الياء لم تذكر البتة، وقطٍ قطٍ بتنوين التنكير مثل صهٍ ومهٍ».

قلت: حديث النار أخرجه الإمام أحمد في المسند ٧٨/٣ من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ «قدني قدني». وفي غريب الحديث لابن الجوزي ٢٢٢/٢ «قد قد»، وفي

النهاية لابن الأثير ٤/٧٨ - ٧٩ «قط قط» ورواه بعضهم، قطني قطني. وفي غريب الحديث لابن الجوزي ٢/٢٥٣ قط قط.

وقوله «قطني قطني بالنون وقطي بتركها» صوابه «وقطي قطي بتركها» بتكرير «قطي».

١٤- ص ١٣٢ س١ قول ذي الرّمة :

إن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجومُ

كذا وقع، وصوابه «أ أنْ ترسمت» وروي «أعَنْ» شاهداً على عنعنة تميم، انظر ديوان ذي الرمة ٢٧١ والمصادر التي أحال عليها المحقق في تخريجه ص ١٩٦.

١٥- ص ١٣٨ س ٥-٦ «و (مهدوا) يحتمل تخفيف الهاء وهو الأصل، فلأنفسهم يمهدون، والتثقيل للمبالغة...».

لم يتنبه المحقق على أنّ (فلأنْفُسِهِم يَمْهَدُونَ) من قوله تعالى في الآية ٤٤ من سورة الروم. وكأنّ في الكلام سقطاً تقديره: وهو الأصل، كقوله: فلأنفسهم...» أو نحو ذلك.

١٦- ص ١٤٤ س٥ : كقوله:

وإما كرام موسرون أثبتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

قوله أثبتهم تصحيف صوابه «أتَيْتُهم» ، وقد وقع على الصواب فيما سلف من الكتاب ص ٥٥ . وروي «لقيتهم» و «عذرتهم»، انظر ما سلف ٥٤ والمصادر التي أحال عليها المحقق.

١٧ ص ١٤٥ س ١٣ قول المثقِّب العبدي:

الخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني

كذا وقع «وصوابه: «أ أ لخيرُ» الهمزة الأولى همزة الاستفهام، والثانية هي همزة الوصل في «الخير» خففت بتسهيلها بين بين، انظر شرح شواهد شرح الشافية ١٨٨، وشرح أبيات المغني ٢/١٣ - ١٥.

١٨- ص ١٤٧ س١ قول فاطمة بنت الأحجم الخزاعية:

لقد كنتَ لي جبلاً الوذ بظلّه فتركتني أمشي بأجرد ضاحي

قولها «لقد» كذا وقع باللام في أوله، فإن صحَّ أنه من ابن هشام وأنه رواية كان في البيت خَزْم، فقد زيد حرف - وهو اللام - على متْفاعلن لا يعتد به في الوزن. ورواية غيره «قد» بغير اللام، انظر تخريج الأبيات والاختلاف في قائلتها في سمط اللآلي ٦٢٦.

١٩- ص ١٦٥ س ٦-٧ «وهذا البيت أورده الفارسي في التذكرة ... وفيه أربع شواهد ...».

كذا وقع، وصوابه «أربعة شواهد». وإن عزي إلى أهل بغداد انهم يعتبرون لفظ الجمع وإن كان الواحد مذكراً فيقولون: أربع شواهد، انظر الهمع ٢٠٨/٥، وهو مذهب مرغوب عنه. وليس ما أجازه أهل بغداد جارياً في لغة ابن هشام.

٢٠- ص ١٦٩ س ١٠-١١ «وقول الآخر:

ومن جنى الأرض ما تأتي الرعاء به   من ابن أوبر والمقرود والنَّقعه

وهذه الثلاثة أنواع من الكمأة ...»

كذا وقع وصوابه:

من ابنِ أَوْبَرَ والمُغْرُودِ و الفقعَهْ

وقد وقع «والفقعه» على الصواب في النسخة «ش» كما ذكر المحقق.

٢١- ص ١٧٤ س٥ قال ابن هشام في التعليق على قول الشاعر:

وما سبح الرهبان في كل بيعة   ابيل الأبيلين المسيح بن مريما

«... والأصل الأبيلين بياء النسب فحذف...».

كذا وقع، وصوابه: والأصل الأبيليِّين.

٢٢- ص ١٧٤ س ٧-٩ قال ابن هشام في التعليق على قول الشاعر:

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

«... فإنه لراشد بن شهاب اليشكري، ورواه المفضل الضَّبي:

لما عرفتَ جلادنا رضيتَ   وطبت النفس يا بكر عن عمرو»

كذا وقع، وهو خطأ، وصوابه عند ابن هشام - وعنه أخذ العيني في المقاصد النحوية ٥٠٢/١:

رأيتك لما أن عرفتَ جلادنا   رضيتَ وطبت النفس يا بكر عن عمرو

وقول ابن هشام: «ورواه المفضل الضبي: رأيتك...» تابعه عليه العيني، والذي في المفضليات ٣١٠، وشرحها للانباري ٦١٥ الرواية الأولى وهي: ... .. عرفت وجوهنا صددت ... .. يا قيس عن عمرو

٢٣- ص ١٨٥ س٩ قول الشاعر:

سألت أخا لِهْب ليزجر زجرة وقد صار زجر العالمين إلى لهب

البيت لكثيّر، انظر الكامل ١٨٩، وديوانه ٤٦٩.

٢٤- ص ١٩٤ س ٦-٧ «كما في قوله: في ساعة يحبها الطعام. إذ الأصل..»:

كذا أثبته المحقق، وقوله: في ساعةٍ يُحَبُّها الطعامُ

بيت من الرجز، وهو في المخصص ١٢/٢٤٣ و ١٤/٧٥، والأمالي الشجرية ١/١٨٦.

وهو مع آخرين فيما علقه الأخفش على الكامل ٥٠.

٢٤- ص ٢٠٣ آخر سطر قول الراجز:

مثل الفراخ تنقبت حواصلهْ

كذا وقع، وصوابه «نَتَقَتْ» أي سمنت، انظر تخريج البيت في سفر السعادة ٧٦٢، وزد عليه كتاب الشعر لأبي علي ٥٢٣ والمصادر التي ذكرها محققه.

ويروي «فُتِّقَتْ».

٢٥- ص ٢٢٤ س ٥

تخذته من نعجات ستّ سود نعاج من نعاج الدشت

قوله «سود نعاج» كذا وقع أيضاً في الصحاح واللسان والتاج (د ش ت، ق ي ظ). والرواية الجيدة «سود جعاد» أو «سود سمان»، انظر الجمهرة ١/٢٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٨، وتحبير الموشين ٣٢، وشرح المفصل ١/٩٩، والإنصاف ٧٢٥، والمقاصد النحوية ١/٥٦٢.

٢٦- ص ٢٢٧ س ٨-٩ «... لأن الشرط له الصدر فلا يتقدمه شيء مما في خبره».

قوله «في خبره» تصحيف صوابه «في حَيِّزِه».

النسخة م.

٢٧- ص ٢٧٨ س ٩-١٠ «بدليل قوله [الكامل]

لا يُنْسِكِ الأسى تأسِّياً فما من حمام أحد معتصما»

في الشطر الثاني سقط وتمامه : ما من حمام

وجعله المحقق من البحر الكامل متابعاً المرحوم الأستاذ العالم عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ٣٣٦، لكن الأستاذ هارون أحال أيضاً على فهرس الرجز، وذكره فيه ٥٢٣. وهو بيت من مسدَّس الرجز.

٢٨- ص ٣١٠ «... فعمد قصيرٌ إلى أنفه فجدعها...».

كذا وقع، وصوابه «فجدعه» كما في أمثال العرب للضبي ١٤٦، والأنف مذكّر.

٢٩- ص ٣١٢-٣١٣ «وقول أبي دهبل الجمحي:

لأوشك صرف الدهر تفريق بيننا ولا يستقيم الدهر والدهر أعوج

... الأبيات

قال المحقق: «لم أقف على مظانه». قلت: الأبيات في ديوان أبي دهبل برواية أبي عمرو الشيباني ص ٥٢ فما بعدها.

٣٠- ص ٣٥١ س ٤-٥ قال ابن هشام في التعليق على قول الشاعر:

أحقّاً أن جيرتنا استقلّوا فنيتنا ونيتهم فريق

«وهذا البيت لرجل من عبد القيس، وقيل هو للمفضل بن معشر البكري...».

قوله «البكري» كذا وقع، وصوابه «النُّكْرِي» بالنون، وهو من بني نُكْرَةَ بن لكيز بن أمضى بن عبد القيس، انظر الأصمعيات ١٩٩، وطبقات فحول الشعراء ٢٧٥ وتعليق المحققين.

٣١- ص ٣٥٢ س ٩ قول الشاعر:

أفي الحقِّ أنِّي مُغْرَمٌ بكِ هائمٌ

هذا صدر بيت، وعجزه:

وأنك لاخلٌّ هَوَاكِ ولا خَمْرُ.

انظر شرح أبيات المغني ١/٣٥٦ وتخريجه ثمة.

٣٢- ص ٣٥٣ س١٢ قول الشاعر:

تظل الشمس كاسفة عليه ... كآبة أنها فقدت عقيلا

البيت في الكتاب ١/٤٧٧، والمقاصد النحوية ٢/٢٤١.

٣٣- ص ٣٣٥ س ٦-٧: قول الشاعر:

إنَّ الكريم لَمَنْ يرجوه ذو جِدَةٍ ... ولو تعذَّر إيسار تنويل

«مَنْ موصول مبتدأ وذو خبره، والجملة خبر إنَّ...».

قال المحقق: «ش، م: ترجوه بالتاء المثناة من فوق». قلت: وهذا هو الصواب، وما أثبته المحقق تصحيف، وقد نص العيني في المقاصد ٢/٢٤٢ على أنه «ترجوه» فعل المخاطب. وقوله «إيسار تنويل» خطأ مطبعي صوابه «إيسار وتنويل».

وقوله في عجز البيت «تنويل» خطأ مطبعي صوابه «وتنويل».

٣٤- ص ٣٥٦ س ١٠-١١ كقول قيس بن معاذ:

فيارَبِّ إن لم تقسم الحب بيننا ... سواءين فاجعلني على حبها جلدا

قال المحقق: «لم ينسب في المغني ١٣٩، وشرح شواهده للسيوطي ١٤١». قلت: هو في ديوان المجنون ١٢٠، وشرح أبيات المغني ٣/٢١٥، واللسان (س و ي).

٣٥- ص ٣٥٦ س ١٢ قوله:

ليس الرجال وإن سُوّوا بأسواء

قال المحقق «لم أقف على اسم قائله». قلت: هو لرافع بن هُرَيْم

كما في اللسان (س و ى)، وهو عجز بيت، وصدره:

هلاَّ كوصل ابن عمّار تواصلني

٣٦- ص ٢٩٠ س٤ قول الراجز

[غضنفر تلقاه عند الغضب] ... كأنْ وريديه رشاءا خلب»

ما جعله المحقق بين حاصرتين زاده من شرح شواهد الكشاف ٢٨. ولا أدري

من أين أتى به صاحب شرح شواهد الكشاف. وصلة البيت كما في الخزانة ٣٥٦/٤:

ومعتد فظ غليظ القلب

كأنْ وريديه رشاءا خُلْبِ

غادرته مجدّلاً كالكلب

وقوله «كأن وريديه...» جعله ناشر ديوان رؤبة ١٦٩ مع آخرين ليسا على قريِّه. وضبطه «رشاءُ خُلُب»؟!

٣٧- ص ٤١٥ س٢ قول الشاعر:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا الاقي ما لاقاه امثالي

كذا وقع وهو مختل، والصواب والرواية: «... الاقي الذي لاقاه»، انظر المصادر التي أحال عليها المحقق في تخريجه.

٣٨- ص ٤٢٤ س٢ «وأجازه الجرمي والفارسي، وأجاز أن يكون...». ذكر المحقق أن في النسخة م «اجازا» وهو الصواب.

٤٠- ص ٤٢٥ س ٤-٦ قال ابن هشام في التعليق على قول خداش بن زهير:

رأيت الله اكبر كلّ شيء محاولة واكثرهم جنودا

«قال الشارح: أنشده أبو زيد. وإنما أنشده أبو زيد على أنّ عجزه (واكثرهم عديدا). وأما (واكثره جنودا) فرواية أبي حاتم، وروي (وجدت الله)...».

قلت: أنشده أبو زيد في النوادر ٢٧. والذي في النوادر من كلام أبي حاتم -وهو راوي النوادر - (وأكثرهم جنودا). وأما «وأكثره» فأجازها أبو زيد.

وقوله: «وروى : وجدت الله» لم أجد هذه الرواية عن أبي حاتم ولا عن غيره.

٤١- ص ٤٤١ س٤ قول ابن مقبل:

فقلت والمرء قد تخطئه مُنيته ادنى عطيته إيّاي ميئات

قوله «تخطئه» بالهمز الوجه أن يكتبه «تُخْطِيه». وقد جاء على لغة البدل بياء خالصة. وليس البيت في ديوان ابن مقبل، وقد خرجه المحقق وعلّق عليه.

٤٢- ص ٤٦٠ س١١ قول المعري:

أعَنْ وَخْدِ القِلاَصِ كشفتِ حالا

هذا صدر بيت، وعجزه:

ومِنْ عند الظلام طلبتِ مالا

انظر شروح سقط الزند ٢٥.

٤٣- ص ٤٧٠ س ٩-١١ «قال أُبَي (رضي الله عنه): وفي كثير من نسخ الإصلاح: اجعل ذلك في سويداء قلبك وأسود قلبك وفي سواد قلبك ومن حبة قلبك».

قوله «أُبَي» كذا ضبطه المحقق، كأنه ذهب ظنّه إلى أُبَيّ بن كعب الصحابي الجليل، وما لأُبَيّ رضي الله عنه ولابن السكيت وإصلاحه؟! وظاهر أن الصواب «قال أَبِي» يعني والده، على أنه لم يمر بي رواية ابن هشام عن أبيه أو نقله عنه فيما عرفت من كتبه.

* * *

أما مظاهر التهاون والتقصير في تصحيح تجارب طبع الكتاب فمنها:

١- سقوط ألفاظ من النّص في غير موضع من الكتاب. ومن أمثلة ذلك:

قوله ص ٨٣ س ٤-٥ «والثاني أن الشعر كان مظنة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه» وتمامه: «... أن الشعر لمّا كان...».

وقول الشاعر ص ١٠٦ س٩:

أيها السائل عنهم وعني لست قيس ولا قيسٌ مني

وتمام عجزه وصواب ضبطه: لستُ مِنْ قيسٍ ولا قَيْسٌ مِنِي

وقوله ص ١٧٥ س ٥-٦ «... فأما الكوفيون فأعربوه تمييزاً... وأما ابن عصفور مشبّهاً بالمفعول به». وتمامه: «وأما ابن عصفور فأعربه مشبّهاً بالمفعول به».

وقول الشاعر ص ١٧٦ س٤:

إذا دبراناً يوماً لقيته أؤمل أن ألقاك غدواً بأسعد

وتمام صدره: إذا دبراناً منك يوماً...

وقول النمر بن ثولب ص ٢٢٠ س٩

سلا تذكّره تكتما ... وكان رهيناً بها مغرما

وتمام صدره: سلا عن تذكُّره

وقول الشاعر ص ٢٤٠ س١٤:

ينادين مات الجود معْك فلا أرى ... مجيباً ما دام للسيف قائم

وتمام عجزه: مجيباً له ما دام.

وقوله ص ٤٦٩ س١٥: «إنما يقال قلبه مكبراً، وسويداء قلبه مصغراً مؤنثاً». وتمامه: إنما يقال: سَوَادُ قلبه...

٢- كتابة ألفاظ بعض أبيات الشعر متصلة كأنها من النثر. ومن أمثلة ذلك: قوله ص ٥٦ س ٤-٥: كما قدروا في قوله: لا تجزعي. إن منفس أهلكته [وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي] إن اهلك فنفس. وصوابه: «كما قدروا في قوله:

لا تجزعي إن منفس أهلكته ... [وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي]

إن أَهْلَكَ منفسٌ».

وقوله ص ٢٢٢ س ١-٢: «وإسبيل بوزن قنديل: بلد، قال: لا أرض إلا إسبيل وكل أرض تضليل. وأَبْهَم بالياء...». وصوابه: «وإسبيل بوزن قنديل: بلد، قال:

لا أرضَ إلاّ إسْبيل

وكلّ أرض تضليل

وهما بيتان من منهوك المنسرح لبعض اليمانيين، انظر معجم ما استعجم ١٤٧، واللسان (س ب ل).

٣- كتابة كلام منثور كأنه من الشعر. ومن أمثلة ذلك:

قوله ص ١١١ س ٧-٨: «ونظيره قولهم:

قال الجدار للوتد لمَ تشقُّني ... فقال سل من يدقني»

والصواب أن يكتب الكلام متصلاً: «... لم تشقُّني؟ فقال...».

وقوله ص ٣٦٤ س ٧-٨ «كما حذف في قول بعضهم:

ما أنا بالذي قائل لك سوءا»

وهي عبارة من المنثور، وهي من عبارات الكتاب ١/٢٧٠ بولاق = ٢/١٠٨ هارون.

٤- كتابة «ألفاظ بعض أبيات الشعر على غير ما يقتضيه الوزن في صدر البيت وعجزه. ومن أمثلة ذلك:

قول الشاعر ص ١٦٥ س ٣:

أبلغ الحـــــارث بن نضلة والمرء مـــــعنّى بلوم من يثق

وصوابه: ... ... بن نضلة والمر ءُ معنّى ... ...

وقول ابن هشام في التعليق على قول الجعدي ص ٢٩٩ س ٦-٧:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حبها متراخيا

«ويروى:

لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبها متراخيا

... ... لا أنا مبتغ سواها ولا عن ... ...

وقول الشاعر ص ٣٧٥ س٢:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ دك راض والراي مختلف

وصوابه: ... ... وأنت بما عندك راض ... ...

وقول المرقش الأكبر ص ٤٢٧

إني غـــدوت وكنت لا أغدو على واق وحائم

فإذا الأشائم كالأيامن والأيـامن كالأشـــائم

وكذاك لا خير ولا شر على أحـــد بـــدائم

وصوابها : ... ... واق وحَاتِمْ

... .. كالأيا مِنِ والأيـــامـن ... ...

... لا خير ولا شـــرّ على ... ...

وتنسب الأبيات إلى خزز بن لوذان، انظر الاختيارين ١٧١، والوحشيات ١٦٦، والحيوان ٣/٤٤٩، وذيل سمط اللآلىء ٤٩ والتخريج فيه.

وقول جرير ص ٥٠٦ س١٤:

بنفسي مَن تجنيه عزيز علي ومن زيارته لمــام

وصوابه: ... ... تجنُّبُه عزيزٌ عليَّ ومن

٥- كثرة الأخطاء الطبعية، وغير قليل منها ما يحتاج في معرفة صوابه إلى نظر وتأمّل. ومن أمثلتها:

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٥٣ / ٧	الجلة	الجلد
٥٥ / ٧	موسدون	موسرون
٦٠ / أخر سطر	تشد	يُشَدُّ
٦٣ / ٣	فيجر به	فيُجْريه
٦٣ / أخر سطر	وقصد	وقصر
٦٧ / ٣	علاقة	علامة
٧٥ / أخر سطر	نبئني	نبئيني
٨٢ / ٥	أحدهما	أحدها
٨٣ / ٨	والمحمل	والمحلّ
٨٤ / ١	عذابي تمام	عند ابي تمام
٩٠ / ٢	الأباء	الإباء
٩٢ / ٤	أغذته	غَذَتْه
٩٢ / أخر سطر	عُنَس	عَنْس
٩٣ / أخر سطر	فيُضحي	فيَضْحَى
١٠٢ / ٥	وقد	قد، بحذف الواو
١٠٢ / ٧	فياليتني	فيا ليتي
١٠٣ / ١٢	ونشيجاً	نشيجاً، بحذف الواو
١٢٩ / ٣	وحبها	وجهاً
١٣٧ / ١١	بأمنٍ	بأَمَنٍ
١٤٩ / ١٠	فاصر	فصار
١٥٤ / ٧	يتنزع	يتَتَرُّع

١٥٦ / ١٠	يتنزع	تترَّعَ
١٥٧ / ٤	أجملة	اجعله
١٧٨ / ٣	وبُردَه	ويَردُّه
١٧٩ / ٤	عمليته	علميته
١٨٤ / آخر سطر	رؤية... فما النجوى	يحذف لفظ «رؤية»- فما النَّحْوِيُّ
١٩٣ / ١٢	نسرٌ	نسرَ
٢٠٢ / ٨	أبو الطحان	أبو الطمحان
٢١٩ / آخر سطر	تَمَشَ	نَمُشَ
٢٢٠ / ١٥	ولن تتخطاك	وإنْ تتخطاك
٢٣٣ / ٤	يشر مال	بَشْرُ مالَ
٢٣٦ / ٤	للحسن بن مطير	للحسين
٢٤٣ / ١٢	الأرتمد	الأرمَد
٢٤٥ / ١	واشتاق	واشتقاق
٢٥٥ / ١٣	قُرَد	قَرَد
٢٦٠ / ٩	ضبة بن كثير	ضبنَّة
٢٦٦ / آخر سطر	وصَوْت	وصَوَّتَ
٢٧٠ / ٢	لكلامه	بكلامه
٢٩٣ / ١	صدر	مصدر
٢٩٣ / ٣	تقضي	نقضّي
٢٩٦ / ٤	يعْتُطه	يُعنِّطه
٢٩٩ / ١	وإذا	إذا، بحذف الواو
٣١٣ / ٥	غمرة	عمرة
٣١٦ / ١	الفعلا	الفعل
٣٢٤ / ٩	النفيض	النفي
٣٢٥ / ٩	فصادق	فصادف
٣٣٦ / ٦	وتَعْدُ	وتعدو
٣٣٧ / ١٢	اضعفان .. العوادي	اظعانُ ... الغوادي
٣٤٨ / ٨	قاري	أرى

٣٥٠/ ٥ - ٦	العليّ .. المطيّ	العليْ ... المطيْ
٣٥٢/ ١	للدة	للَذَّة
٣٥٩/ ١١	جدَ	أَجَدُّ
٣٦٠/ ٢	يحذف السطر كله	
٣٦٠/ ٣	فروًها	فَرَوْها
٣٧٨/ ١١	انا زيد	إنْ زيد
٣٨٥/ ٤	ويحلّق	وعلّق
/ ٥	يهدي بصاحبه	يهذي بصاحبه
	ومحبول ومحتبل	ومخبول ومختبل
٤٢٢/ ٩	الفرج	الفَرْخ
٤٣٥/ ١٠	أذام	جُذام
٤٥٩/ ٦	عند أولية	عنه الوليّة
٤٦١/ ٥	السليمية	السُلَمِيَّة
٤٧٠/ ١	من بقية	مريضة
٤٩٢ / آخر سطر	وكمثل	كمثل، بحذف الواو
٤٩٦/ ١٣	صائت	صأيت
٥٠٦/ ١٠	الشمام	الثمام
٥٠٧/ ٦	المتلكّس	المتلمّس
٥١٣/ ٤	عهدتُ .. نجد	عهدتَ ... اتخذ

* * *

إنَّ اكثر امثلة هذه المظاهر التي ذكرت ما كان ليقع لو أشرف المحقق على طبع الكتاب الإشراف الذي ينبغي له.

وأعود فأثني على الجهد الكبير الذي بذله الدكتور المحقق الفاضل في تحقيق النص والتعليق عليه. وقد كان التوفيق حليفه في جلّ الكتاب وتعليقاته عليه.

ولعله ينشر نصوصاً أخرى يخدمها خدمته لكتاب ابن هشام مع عناية شديدة، بطبعها، فلا تظلم الطباعة الجهد المبذول في التحقيق والتعليق. والخير أردت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصــــادر

– أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، للغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١م.

– أسماء خيل العرب وفرسانها، لابن الأعرابي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥م.

– الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤م.

– الأمثال، لأبي عبيد، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٨٠م.

– أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه الدكتور إحسان عباس، بيروت،١٩٨١م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر، ط٤، ١٩٦١م.

– تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين، للفيروز أبادي، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق ١٩٨٣م.

– الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ١٩٨٤م.

– جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، القاهرة، ط١، ١٩٦٤.

– جمهرة النسب، لابن الكلبي، تحقيق: محمود فردوس العظم، دمشق ١٩٨٦.

– الحماسة البصرية، للبصري، تحقيق مختار الدين أحمد، حيدر آباد ١٩٦٤.

– خزانة الأدب، للبغدادي، بولاق ١٢٩٩. وهي المرادة عند الإطلاق.

– خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٩ – ١٩٨٦.

- ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، النجف ١٩٧٢م.

- ديوان ذي الرمة، بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ١٩٧٢م.

- ديوان رؤبة، جمعه وحققه وليم بن الورد، ليبسك ١٩٠٣م.

- ديوان زهير، بشرح ثعلب، دار الكتب المصرية ١٩٤٤.

- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي دمشق، ١٩٧٠م.

- ديوان الفرزدق، تحقيق عبدالله الصاوي، القاهرة ١٩٣٦م.

- ديوان كثيِّر، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٩٧١م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٨٣م.

- سمط اللالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.

- شرح أبيات سيبويه للأعلم بطرة الكتاب، بولاق ١٣١٦م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٣م.

- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، بولاق ١٢٩٦ هـ.

- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧م.

- شرح ديوان المفضليات، للأنباري، تحقيق كارلوس لايل، بيروت ١٩٢٠م.

- شرح شواهد شرح الشافية، للبغدادي، مصر ١٣٥٨هـ.

- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة العربية مصر ١٣٢٢هـ.

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الجزء الأول، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمد فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبد الدايم.

- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت ١٩٨٤م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية.

- شرح الملوكي، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٣م.

- غريب الحديث، لابن الجوزي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م.

- الكامل، للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦م.

- الكتاب ، لسيبويه، بولاق ١٣١٦هـ.

- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨م.

- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت.

- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية مصر ١٩٥٥م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- المستقصى، للزمخشري، حيدر آباد ١٩٦٢م.

- مسند الإمام أحمد، القاهرة ١٣١٣هـ.

- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦٠م.

- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر، ط٥، ١٩٧٦م.

- المقاصد النحوية، للعيني، بهامش خزانة الأدب، ط بولاق.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، مصر، ١٩٦٣م.

- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، ط٢، بيروت ١٩٦٧م.

- النوادر وهي المرادة عند الإطلاق.

- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت ١٩٨١م.

- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت ١٩٧٥.

لغات العرب في البحر المحيط

الدكتور علي الهروط

جامعة مؤتة

مقدمة :

يعد كتاب تفسير "البحر المحيط" [1] لمؤلفه أبي حيان النحوي من عيون ذخائر التراث العربي الذي لا غنى عنه لأي دارس في مجال العلوم الإسلامية والعربية على حد سواء، نظراً لسعته وغزارة مادته في التفسير والحديث واللغة والنحو والقراءات والمباحث البلاغية وشواهد الشعر والأماكن والمياه ولغات العرب ولهجاتها المختلفة الأمر الذي يضعه في مصاف المصادر التي لا غنى عنها لدارس هذه العلوم المختلفة. لهذا كله ولصعوبة استخراج المواد العلمية المطلوبة للبحوث من هذا المصدر، والتي ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

أ. ضخامة حجم الكتاب، فهو يتألف من ثمانية أجزاء – في بعض الطبعات – تضم أكثر من خمسة آلاف صفحة.

ب. الكتاب – حتى اليوم – غير محقق، ويحتمل أن يصل حجمه بعد التحقيق – إذا ما قدر له ذلك – إلى ضعف حجمه الحالي على أقل تقدير، أو يزيد.

جـ. عدم وجود فهارس للكتاب تعين الباحث، وخاصة فهارس الأعلام، ومواضع الروايات، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والقراءات، ومسائل اللغة والنحو والصرف والبلاغة، وشواهد الشعر، وغير ذلك من الفهارس التي لا غنى للباحث عن مراجعتها والاستفادة منها، بما يوفر الوقت والجهد، ويضفي على عمله صفات الشمول والاستقصاء والدقة.

رأيت أن أصنع فهارس لهذا السفر العظيم. فشرعت بلغات العرب ولهجاتها

(١) اعتمدت في الفهرسة على طبعة مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨ هـ.

ووضعت لها المعجم الذي بين أيدينا. والذي حدا بي للبدء في هذا المعجم قبل غيره، لأن موضوع اللغات واللهجات العربية القديمة يشدني دائماً كونه فرعاً من تخصصي ولأن دراسة هذا الموضوع تعد من مباحث علم اللغة العام التي لم تحظ بعناية الدارسين كما حظي به غيره من المباحث، بالرغم مما يربطه بالتراث العربي من صلات. ولعلي بعملي هذا أضيف لبنة إلى اللبنات في هذا الصرح العظيم من التراث اللهجي العربي، وأضع بين يدي الباحثين والمهتمين في هذا المجال هذا الكَمّ الهائل من هذه اللغات علّها تكون مادة للدراسة والبحث.

وقد اتبعت في طريقة الفهرسة ما يلي :

١. رتبت القبائل ترتيباً هجائياً.

٢. رتبت ما لكل قبيلة من لغات ولهجات معنونة حسب مادتها.

٣. تلا ذلك ذكر وشرح لمادة اللهجة بشيء من التفصيل.

٤. ثم ذكر المجلد والصفحة التي وردت المادة فيه.

أي لم أكتف بذكر المجلد والصفحة وذكر القبيلة بل دوّنت المادة المتعلقة باللهجة نفسها. والله أسأل أنْ يكون هذا العمل خالصاً لوجهه خدمة للغة القرآن الكريم.

١ - الأزد :

* (الوقف على التنوين بالياء) :

جاء على لغة الأزد إذ يقفون على بـ (زيدٍ) بـ (زيدي) بإبدال التنوين ياء فكتب محلى بالياء على الوقف على هذه اللغة. ٤١٨/٣

(البور : الفساد)

* والبور : قيل مصدر يوصَفُ به الواحد والجمع. وقيل جمع بائر كعائذ وعوذ، وقيل معناه هلكى. وقيل فسدى وهي لغة الأزد يقولون : أمر بائر، أي : فاسد. وبارَت البضاعة : فَسَدَتْ. ٤٨٩/٦

٢ - أزْدُ عُمَان :

* (أَرَانِي أَعْصِرُ خمراً)

(مَعْنَى الخَمْر : العنَب)

وقِيْلَ الخَمْر بِلُغَة غَسَّان : اسم العنب. وقيل في لغة أَزْد عُمَان. وقال المعتمر: لقيت اعرابياً يحمل عِنَباً في وِعَاء، فقلت: ما تَحْمِلُ؟ قَالَ : خَمْراً. أَرَادَ العنَبَ. ٣٠٨/٥

٣ - أزْدُ الشَراة :

* (تسكين هاء الكناية من المذكر)

قال ابن عَطيَّة وأبو الفضل الرازي وهذا على لغة أزد الشُراة. يُسَكِّنُون هاء الكناية من المُذَكَّر ومنه قول الشاعر:

ونضواى مشتاقان له أرقان... ٢٢٦/٥

٤ - أزد شنوءة

* تشديد جيم (عُجَاب)

وقرأ عَلِيٌ والسُلمي وعيسى وابن مقسم بِشَدِّ الجيم. وقالوا : رجل كرّام وطعّام. وطيَّاب. وهو ابلغ من فُعَال المخفّف. وقال مقاتل : عُجَّاب لغة أزد شنوءة. ٣٨٥/٧

* استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع

وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء (للملائكةُ اسجُدوا) إتْبَاعاً لحركة الجيم، ونُقِلَ أنَّها لغة أزد شنوءة. ١٥٢/١

٥ ـ أَسَد

* (تَأْنِيثُ الهُدَى)

والهدى مذكر وبنو أَسَد يُؤَنِّثُونه. يقولون : هذه هدى حسنة. قَالَهُ الفَرَّاء في كتاب "المُذَكَّر والمؤنَّث". ١/٢٣

* (كَسْرُ حروف المضارعة) (نستعين)

* وفتح نون "نسْتعين" لغة الحجاز وهي الفصحى، وقرأ عبيد بن عمير الليثي وزر ابن حبيش ويحيى بن وثاب النخعي والأعمش بكسرها. وهي لغة قيس وتميم واسد وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه. ١/٢٣-٢٤

* تذكير إبْهَام

وجميع الأصَابع مؤنثة إلاّ الإبهام. فإن بَعْضَ بني أَسَد يقولون:هذا إبهام. ١/٨٤

* تسكين واو هوْ

ومشهور لغات العرب تخفيف الواو مفتوحة. وشَدَّدتْهَا همدان. وسَكَّنَتْهَا أَسَد وَقَيْس. ١/١٣٣

* القصر في اولاء :

وذكر الفراء أنّ المَدّ في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة تميم وزاد غيره انّها لغة بعض قيس وأسد. ١/١٣٨

* (الدنيا) من المصادر ذوات الواو

قال أبو بكر بن السراج في المقصور والمدود له : الدنيا مؤنثة مقصورة تُكْتَبُ بالألف، هذه في لغة نَجْد وتَمِيْم خاصة إلاّ أنَّ أَهْلَ الحجاز وبني أَسَد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو فيقولون دنوى مثل شروى. ١/٢٨٢

* أَمَلَّ في أَمْلَى

أَمَلَّ وأَمْلَى لغتان. الأولى لأهل الحجاز وبني أَسَد. والثانية لتميم. يقال أَمْلَيْتُ وأَمْلَلْتُ على الرجل. ٢/٣٤٢

* ضم عين فُعُل :

قرأ الحسن ونعيم وابن مَيْسرة والأعرج ثُلْثًا وثُلْث والرُّبْع والسُّدْس والثمن بإسكان الوسط. والجمهور بالضم وهي لغة الحجاز وبني أسد. ٣/١٨١

* (الصلب) بفتح الصاد واللام

وذكر الفراء في كتاب لغات القرآن له انّ "الصُلْب" وهو الظهر على وزن قُفْل هو لغة أهل الحجاز ويقول فيه تميم وأسد الصَلَب بفتح الصاد واللام. ١٩٣/٢

* (البُخُل) بضمتين

وقرأ الجمهور "البُخْل" بضم الباء وسكون الخاء. وعيسى بن عمر والحسن بضمهما. وحمزة والكسائي بفتحهما. وقتادة وجماعة بفتح الباء وسكون الخاء. وهي كلها لغات : قال الفراء : البخل مُثُقَلَة لأسد والبخل خفيفة لتميم والبخل لأهل الحجاز يخفضون أيضا فتصير لغتهم ولغة تميم واحدة. ٢٤٦/٢ - ٢٤٧

* (كَسَالَى) بفتح الكاف

وقرأ الجمهور كسالى بضم الكاف وهي لغة الحجاز. وقرأ الأعرج كَسَالى بفتح الكاف وهي لغة تميم وأسد. ٢٧٧/٢

* (يونس) بهمز الواو وبضم النون

وقرأ النخعي وابن وثّاب بفتحها، وهي لغة لبعض عَقيل، وبعض العرب بهمز ويكسر وبعض أسد يهمز ويضم النون. ٣٩٧/٢

* (زُعم) بضم الزاي

وقَرَأ الكسائي بزعمهم فيهما بضم الزاي وهي لغة بني أسد والفتح لغة الحجاز. ٢٢٧/٤

* غلظة بكسر الغين :

قرا الجمهور غِلْظَة بِكَسْر الغين وهي لغة أسد. ١١٥/٥

* (مرية) بضم الميم :

وقرأ الجمهور في (مِرْيَة) بكسر الميم وهي لغة الحجاز. وقرأ السلمي وأبو رجاء وابو الخطاب السدوسي والحسن بضمها وهي لغة أسد وتميم. ٢١١/٥

* تسكين الباء في قبل ودبر

وقرأ الجمهور من قبل ودبر بضم الباء فيهما والتنوين.

وقرا الحسن وأبو عمرو في رواية بتسكينها بالتنوين وهي لغة الحجاز وأسد. ٢٩٨/٥

* همز ياجوج وماجوج

وقرأ عاصم والأعمش ويعقوب في رواية بالهمز في يأجوج ومأجوج، وكذا في الأنبياء وهي لغة بني اسد ذكره الفرّاء. وقرا باقي السبعة بالف غير مهموزة وهي لغة كل العرب غير بني اسد. ٦/١٦٣

* (هيهات) هيهات بكسر التاء من غير تنوين

وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرها من غير تنوين. وروي هذا عن عيسى وهي في تميم وأسد. ٦/٤٠٤

* (الخبء) نقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة.

وقرأ أُبي وعيسى نقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة...

ونقل الحركة إلى الباء، وحذف الهمزة حكاه سيبويه عن قوم من بني تميم وبني أسد. ٧/٦٩٠

* (أسد) بنو مالك

ضم هاء التنبيه في (أيه) للنداء وضمها فيه لغة بني مالك من بني أسد، يقولون : يا أيهُ الرجل، ويا ايتها المراة. ١/٩٣

* ضم ها التي للتنبيه بعد اي

ضم هاء التي للتنبيه بعد اي لغة لبني مالك. ٦/٤٥٠

٦ - لغة الأنصار

* التابوة لغة التابوت

وقرأ الجمهور التابوت بالتاء وقرأ أُبَيّ وزيد بالهاء وهي لغة الأنصار. ٢/٢٦١

* بدي بدلاً من بدأ

والأنصار تقول في بدأ بدِي بكسر عين الكلمة وياء بعدها. ٧/١٩٩

٧ - بكر بن وائل

* تسكين لام (مَلْك)

وقرا (مَلْك) على وزن سهل ابو هريرة وعاصم والجحدري ورواها الجعفي وعبد الوارث عن أبي عمرو. وهي لغة بكر بن وائل. ١/٢٠

* **البخل : بتسكين الخاء**

وبعض بكر بن وائل يقولون البخل قال جرير :

تريديــن أن ترضــي وأنت بخيلة   ومن ذا الذي يرضي الأخلاء بالبخل

وأنشدني المفضل :

(وأوفاهم وان بخل) ينشد بفتحتين وضمتين   ٢٤٦/٣-٢٤٧

* **عدم فك إدغام المثلين في افعيّنا**

وهي لغـة لبـعض بكر بن وائل. يقـولون في رددت ردّت وردّنا. فـلا يفكون الإدغام. هذه اللغة تكون الياء المشددة مفتوحة.   ١٢٣/٨

٨ - تميم

* **إمالة الهدى**

وأمَال حمـزة والكسـائي الهـدى. وهي لغة بني تميم. والباقون بالفـتح وهي لغة قريش.   ٧١/١

* **تذكير الجنس الذي ميز واحده بتاء (سماوة).**

والجنس الذي مـيز واحدة بتـاء يُؤَنِّثه الحـجازيون ويُذَكِّره التـميمـيون. وأهل نجد. وجمعهم لها على سموات وعلى أسمية وعلى سماء.   ٨٣/١

* **تأنيث زوج**

وذكـر الفـراء ان زوجـاً المراد به المؤنث فـيـه لغتـان : زوج لغـة أهل الحـجـاز، وزوجة لغة تميم وكثير من قيس وأهل نجد.   ١٠٩/١

* **إبدال الميم الأولى في (أمّا) ياء**

وأبْدَل بنو تميم الميم الأُولى ياء فقالوا : أَيْمَا.   ١١٩/١

* **مسالة أمّا علماً فعالم**

يلزم أهل الحجاز فيه النصب. وتختاره تميم.   ١١٩/١

* **يستحي : بياء واحدة**

وقرا ابن كثير في رواية شبل وابن محيصن ويعقوب "يستحي" بياء واحدة وهي لغة تميم ويجرونها مَجْرَى "يستبي" قال الشاعر :

ألا تستحي منا ملوك وتتقي محارمنا لا يبوء الدم بالدم

والماضي استحى قال الشاعر :

إذا ما استحين الماء يعرض نفسه كرعن الماء بست في إناء من الورد

١٢١/١و٢٤٧/٧

* كسر حروف المضارعة (نون نِسْتَعين)

قرأ عبيد بن عمير الليثي وزيد بن حُبيش ويحيى بن وثاب والنخعي والأعمش بِكَسْرِها. وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة. ٢٣/١

* تذكير الصراط

وقال أبو جعفر الطوسي: اهل الحجاز يؤنِّثون الصراط كالطريق والسبيل والزقاق والسوق. وبنو تميم يُذَكِّرُون كلٌ هذا. ٢٥/١

* تخفيف همزتي أأنذرتهم

ولغة تميم تخفيف الهمزتين في نحو أأنذرتهم. ٤٧/١

* زيادة الباء في خبر "ما"

ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازية بل تُزَادُ في لغة تميم. ٥٥/١

* الإمالة : إمالة ألف جاء وشَاءَ.

الإمالة لتميم والتفخيم للحجاز. ٥٩/١

* الصاقعة لغة في الصاعقة

قال أبو عمرو والصاقعة لغة بني تميم قال الشاعر :

ألم تَرَ أنَّ المجرمين اصابعهم صواقع لا بل هن فوق الصواقع

وقال أبو النجم :

يحلون بالمقصورة القواطع تشقق البروق بالصواقع

٨٤/١

وقد قَرَأَ الحسن من الصواقع وقد تقدم أنَّها لغة تميم. وأخبرنا أنَّها ليست من المقلوب. ٨٦/١

* **القصر في أولاء**

وذكر الفَرّاء أنَّ المَدَّ في أولاء لغة الحجاز، والقصر لغة تميم. ١٣٨/١

* **تسكين حركة الإعراب في (بُعُوْلَتُهُنَّ) و (يَعْلَمْهُ)**

وقرأ مسلمة بن محارب "وبُعُوْلَتْهُنَّ أَحَقّ بردهن" في ذلك : وذَكَرَ أبو عمرو أنَّ لغة تميم تسكين المرفوع من (يَعْلَمْهُ) ونحوه. ٢٠٦/١

* **كسر شين العشرة**

العَشَرَةُ بإسكان الشين لغة الحجاز، وبكسرها لغة تميم، والفتح فيها شاذ غير معروف. ٢١٨/١و٤٠٦/٤و٢٢٩/١

* **ما غير عاملة عند التميميين**

و "بِغَافِلٍ" في موضع نصب على أَنْ تكون "ما" حجازية. ويجوز أنْ تكون في موضع رفع على أن تكون تميمية فدخلت الباء في خبر المبتدأ. ٢٦٨/١

* **تحريك عين الرسل**

وتسكين عين الرسل لغة أهل الحجاز، والتحريك لغة بني تميم. ٢٩٧/١

وفي موضع آخر قال : إسْكَانُ السّيْن لغة تميم. ٢٩٧/٧

* **الدنيا مُؤَنَّثَة مقصورة**

قال أبو بكر بن السراج في المقصور والممدود له: الدنيا مؤنَّثة مقصورة تكتب بالألف. هذه لغة نجد وتميم خاصة. ٢٨٢/١

* **جبرئيل لغة في جبريل**

وجبرئيل كعنتريس وهي لغة تميم وقيس. ٣١٨/١

* **جمع خطوة خطوات.**

وفي جمعها بالألف والتاء لُغَىً ثلاث : إسكان الطاء كحالها في المفرد، وهي لغة تميم وناس من قيس. ٤٧٧/١

* **حكم المستثنى في الكلام المنفي التام**

قولك "ما في الدار أحد إلاَّ حماراً" هذا النوع فيه خلاف عند العرب فمذهب

الحجازيين نصب هذا النوع من المستثنى، ومذهب بني تميم إتباعه لما قبله في الإعراب. ٢/٢٢٩و١/٢٧٥و٣/٢٨٤ و٥/٢٤٩و٧/٩١و٨/٤٨٤

*** إثبات ألف "أنا" وَقْفاً وَوَصْلاً**

وإثبات الألف وصلاً ووقفاً لغة بني تميم. ٢/٢٨٨و٦/١٢٨

*** يَحْسَبُ (بفتح السين)**

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين ... وقرأ باقي السبعة بكسرها ... والفتح في السِّين لغة تميم والكسر لغة الحجاز. ٢/٢٢٨

*** أَمْلَى لغة في أَمَلَّ**

أَمَلَّ وأَمْلَى لغتان الأولى لأهل الحجاز، وبني اسد، والثانية تميم، يقال امليت وامللت على الرجل. ٢/٢٤٢

*** اسم الإشارة (هُنَا)**

هُنَا اسم إشارة للمكان القريب. والتزم فيه الظرفية إلاّ أنّه يُجَرّ بِحَرْفِ الجرِّ فإن الحقته كاف الخطاب دلّ على المكان البعيد وبنو تميم تقول هناك ٢/٤٣٢

*** كسر حروف المضارعة في تِبْيَضُ وتِسْوَدُ**

وقرأ يحيى بن وثّاب وأبو رُزَينَ العُقَيلي وأبو نُهيك تِبْيَضُ وتِسْوَدُ بكسر التاء فيهما، وهي لغة تميم. ٣/٢٢

*** فتح راء الرِّيبة**

وقرأ ابن عباس فيما روى قتادة عنه بفتح الراء. قال ابن جني : هي لغة تميم. ٣/٧٤

*** (حَوْباً) بفتح الحاء**

قرأ الجمهور بضم الحاء والحسن بفتحها. وهي لغة تميم وغيرهم. ٣/١٦١

*** (الصَّلَبُ) بفتح الصاد واللام**

وذكر الفرّاء في كتاب "لغات القرآن" أنَّ (الصُّلْبُ) وهو الظّهر على وزن قُفْل هو لغة أهل الحجاز. ويقول فيه تميم وأسد الصَّلَبُ بفتح الصاد واللام ٣/١٩٣

* **البُخْل : بضم السكون**

قرأ الجمهور بالبُخْل بضم الباء وسكون الخاء. وعيسى بن عمرو والحسن بضمهما، وحمزة والكسائي بفتحهما، وابن الزبير بفتح الباء وسكون الخاء. قال الفرّاء: البخل مثقلة لأسد. والبخل خفيفة لتميم والبخل لأهل الحجاز ويخففون أيضاً فتصير لغتهم ولغة تميم واحدة. ٢٤٦/٣-٢٤٧

* **كَسَالى بفتح الكاف والسِّين**

قَرَأَ الجمهور كُسَالىَ بضم الكاف وهي لغة أهل الحجاز. وقرأ الأعرج كَسَالىَ بفتح الكاف وهي لغة تميم وأسد. ٢٧٧/٣

* **تذكير الجنس المميز مفرده بهاء**

لا يلزم ما ذكره من التأنيث لأنَّ الجنس المُميّز مُفْرده بهاء التأنيث يُؤَنَّث في لغة الحجاز ويُذْكَّر في لغة تميم ونجد. وقد جاء القرآن بهما. ٢٨٠/٣

* **كسر أول ما جاء على وزن فعيل أو فعيلة إتباعاً**

وما كان على وزن فعيل أو فعيلة وعينه حرف حلق اسماً كان أو صفة فإنّه يجوز كسر أوله إتباعاً لحركة عينه وهي لغة بني تميم تقول: رئي وبهيمة وسعيد وبحيرة وبخيل. ٤٠٩/٣

وقرىء بكسر باء بئيس. ٤١٣/٤

* **إدغام المثلين (يرتدّ)**

قَرَأَ نافع وابن عامر (من يَرْتَدِدْ) بدالين مفكوكاً، وهي لغة الحجاز، والباقون بواحدة مشددة وهي لغة تميم. ٥١١/٣

وأجمعوا على الفك في يُشَاقِقْ اتِّباعاً لخط المصحف، وهي لغة الحجاز. والأدغام لغة تميم. ٤٧١/٤

* **تسكين لام الفعل "علم"**

وقرأ أبو السمال لعلمه: قال ابن عطية وذلك مثل "شَجْرَ بينهم "وليس مثله لأن تسكين" علم" قياس مطرد في لغة تميم "وشَجْرَ" ليس قياساً مطرداً وإنّما هو على سبيل الشذوذ. ٢٠٧/٣

* **قنيان جمع قنو بكسر القاف وضمها**

قنوان بكسر القاف في لغة الحجاز. وضمها في لغة قيس. وبالياء بدل الواو في لغة ربيعة، وتميم بكسر القاف وضمها. ١٨٤/٤

* **زِعم بكسر الزاي والعين**

وقرأ ابن أبي عبلة بفتح الزاي والعين فيهما، والكسر لغة لبعض قيس وتميم. ٢٢٧/٤

* **هَلُمَّ تلحقها الضمائر**

هَلُمَّ: لغة الحجاز أنّها لا تلحقها الضمائر، بل تكون هكذا للمفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث. فهي عند النحويين اسم فعل. ولغة بني تميم لحاق الضمائر على حد لحوقها للفعل فهي عند معظم النحويين فعل لا تَتَصَرَّف. ٢٣٥/٤

* **ضمير الفصل عند تميم له محل من الإعراب**

وقرأ الأعمش وزيد بن عليّ بالرفع (كان هذا هو الحَقُّ) وهي جائزة في العربية فالجملة خبر كان وهي لغة تميم يرفعون بعد هو التي هي فصل في لغة غيرهم. ٤٨٨/٤و٣٦٧/٨

* **فتح نون (اجنُح)**

قرأ الأشهب العقيلي فاجْنُح بضم النون وهي لغة قيس، والجمهور بفتحها، وهي لغة تميم. ٥١٤/٤

* **فتح ضاد ضعف**

وعن أبي عمرو بن العلاء ضم الضاد لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم. ٥١٨/٤

* **القصيا (عند تميم) بدلا من القصوى**

قالوا شذ القصوى بالواو وهي لغة الحجاز، والقصيا لغة تميم. ٤٩٦/٤

* **تسكين عين رحب**

وقرأ زيد بن علي بما رَحْبَتْ في الموضعين بسكون الحاء. وهي لغة تميم يسكنون ضمة فَعُلَ فيقولون في ظرف ظرف. ٢٤/٥

* ضم تاء فَتُنَ في المضارع

وقرأ عيسى بن عمرو : لا تُفْتُنِّي بضم التاء الأولى من افتن.

قال ابو حاتم: هي لغة تميم. ٥١/٥

* غُلْظَة بضم الغين

قرأ ابو حيوة والسلمي وابن ابي عبلة والمفضل وأبان ايضاً بضمها. وهي لغة تميم. ١١٥/٥

* مُرْيَة . بضم الميم

قرأ السلمي وابو رجاء وابو الخطاب السدوسي والحسن بضمها، وهي لغة أسد وتميم. ٢١١/٥

* خَبَرُ "لاَ" إذا عُلم وَجَبَ حذْفُه عِنْدَ تَميم

والظاهر انَّ خَبَرَ " لاَ عَاصِمَ" محذوف لأنَّه إذا علم كهذا الموضع التزم حذفه بنو تميم. وكثُر حذفه عند اهل الحجاز. ٢٢٧/٥

* كسر حروف المضارعة (تِمَسكم)

وقرأ ابن وثَّاب وعلقمة والأعمش وابن مصرف وحمزة فيما روي عنه (فَتِمَسكم) بكسر التاء على لغة تميم. ٢٦٩/٥

* كسر غين شغف

وكَسْرُ الغين لغة تميم. ٢٩٩/٥

* ما غير عاملة عند تميم

وانتصاب "بشراً" في (ما هذا بشراً) على لغة الحجاز... ولغة تميم الرفع. ٣٠٤/٥

* المُثْلة : ضم الميم وسكون الثاء.

وتُجْمَعُ المثلة بالألف والتاء كسموة وسماوات ولغة الحجاز مَثُلة بفتح الميم وسكون الثاء. ولغة تميم بضم الميم وسكون الثاء. ٣٥٧/٥-٣٥٨

* نَعْم بفتح النون وسكون العين

وقرأ ابن وَثّاب: فنعم بفتح النون وسكون العين وتخفيف فعل لغة تميمية.
٢٨٧/٥

* السَّقُف : بفتح السين وضم القاف

وقرأت فرقة السَّقُف بفتح السين وضم القاف، وهي لغة في السقف، ولعل السقف مُخَفَّفُ مَنْعُهُ ولكنه كثر استعماله كما قالوا: في رَجُل : رَجْل وهي لغة تميمية.
٤٨٥/٥و١٥/٨

* السُّرَر : بفتح الراء الأولى

وبعض تميم يفتح الراء. ٤٥٥/٥و٣٥٩/٧و١٥/٨و٢٠٥/٨

* تسكين عين كَبْرَ

وقرىء كَبْرَتْ بسكون الباء، وهي في لغة تميم. ٩٧/٦

* ضم قاف قُبْل وسكون الباء

قرأ أبو رجاء والحسن أيضاً بضم القاف وسكون الباء. وهو تخفيف قُبُل على لغة تميم.
١٣٩/٦

* عتيا بمعنى افتراء

قال ابن عباس عِتياً جراءة. وقال مُجاهد: فُجْرَاً. وقيل افتراء، بلغة تميم.
٢٠٩/٦

* أسحت لغة في سحت

سحت لغة الحجاز، وأسحت لغة نجد وتميم. ٢٤٤/٦

* جدف لغة في جدث

وقُرىء بالفاء والثاء. الثاء للحجاز والفاء لتميم. ٣٣٩/٦

* أحزن لغة في حزن

وقرأ أبو جعفر "لا يحزنهم" مضارع أحزن وهي لغة تميم، وحزن لغة قريش.
٣٤٢/٦

* سَكَارَى لغة في سُكَارى

وقرأ أبو هريرة وأبو نهيل وعيسى بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير واحده: سكران، وقال أبو حاتم هي لغة تميم. ٦/٣٥٠

* هَيْهَاتِ ، هَيْهَاتِ

قرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين ورُوي هذا عن عيسى وهي في تميم وأسد. ٦/٤٠٤

* تحريك معتل الوسط إذا جُمِعَ جَمْعَ مؤنث سَالِماً

بنو تميم يقولون : رَوَضَات وجَوَازات وَوَعَرات وسائر العرب بالأسكان.
٦/٤٤٩ و ٦/٤٧٢

* الحلْم بسكون اللام

وَقَرَأ الحسن وأبو عمرو، في رواية، وطَلَحَة الحلْم بسكون اللام وهي لغة تميم. ٦/٤٧٢

* حذف همزة الخبء

وحذف الهمزة حكاه سيبويه عن قوم من بني تميم وأسد. ٧/٦٩

* عفراة لغة في عفريت

ويقال في لغة طيىء وتميم عفراة بالألف وتاء التأنيث. ٧/٧٦

* ضَلِلت فتح الضاد وكسر اللام

وقرأ الحسن وابن وثّاب وعبد الرحمن المقرىء بكسر اللام وفتح الضاد وهي لغة تميم. ٧/٢٩٢

* إعهد (كسر الهمزة) كسر حروف المضارعة

وقرأ طلحة والهذيل بن شرحبيل الكوفي بكسر الهمزة. قاله صاحب اللوامح، وقال لغة تميم. ٧/٣٤٣

* نِعْجَة بكسر النون

والحسن وابن هرمز بكسر النون وهي لغة بعض بني تميم. ٧/٣٩٢

* **الإدغام في (يغرّك)**

وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير، فلا يَغُرُّك بالإدغام مفتوح الراء وهي لغة تميم. ٧/٤٤٩

* **تسكين عين (رَجْل)**

وقرأ الجمهور رَجُل بضم الجيم. وقرأ عيسى وعبد الوارث وعبيد بن عقيل وحمزة بن القاسم عن أبي عمرو بسكون، وهي لغة تميم ونجد. ٧/٤٦٠

* **الإضمار في عسى**

قرأ عبدالله وأُبيّ "عسوا أنْ يكونوا" "وعسين أنْ يكن".

فعسى ناقصة والجمهور عسى فيهما تامة، وهي لغتان الأضمار لغة تميم وتركه لغة الحجاز. ٨/١١٣

* **سَنَفْرُغ مشتقة من فرغ بالكسر**

قرأ الجمهور سنفرغ بنون العظمة وضم الراء من فرغ بفتح الراء. وهي لغة الحجاز وحمزة والكسائي وأبو حيوة وزيد بن عليّ بياء الغيبة. وقتادة والأعرج بالنون وفتح الراء مضارع فرغ بكسرها، وهي تميمية. ٨/١٩٤

* **تسكين عين (عُرْبَاً)**

وقرأ حمزة وناس منهم شجاع وعباس و ... بسكون الراء، وهي لغة تميم، باقي السبعة بضمها. ٨/٢٠٧

* **الجُمْعَة تسكين عينها**

قرأ الجمهور بضم الميم، وابن الزبير وأبو حيوة وابن أبي عبلة ورواية عن أبي عمرو وزيد بن علي والأعمش بسكونها وهي لغة تميم. ٨/٢٦٧

* **لا تحذف تميم واو مَفْعُول من الأفعال الجوفاء الثلاثية**

قيل: ويقال مَهِيْل ومَهْيُول ومَكِيْل ومَكْيُول ومَدِينْ ومَدْيُون الإتمام في ذوات الياء لغة تميم، والحذف لأكثر العرب. ٨/٣٦٤

* **جمع شرارة شرار**

الشَّرَرُ: ما تَطَايَرَ من النَّار مُتَبَدِّداً في كل جهة، واحده شررة ولغة تميم شرار بالألف واحده شرارة. ٨/٤٠٢

* **كسر حروف المضارعة لتِرْكَبن**

وقرأ ابن مسعود وابن عباس لتِرْكبن بكسر التاء وهي لغة تميم. ٨/٤٤٨

* **تسكين عين (صُحْف)**

قرأ الجمهور الصُّحُف بضم الحاء والأعمش وهارون وعاصم كلاهما عن أبي عمرو بسكونها. وفي كتاب اللوامح. العبقلي عن ابي عمرو: الصحف وصحف بإسكان الحاء فيهما لغة تميم. ٨/٤٦٠

* **مُسَيْطَر بفتح الطاء**

قرأها هارون بفتح الطاء وهي لغة تميم. ٨/٤٦٤

* **الوِتْر بكسر الواو**

قرأ الأغر عن ابن عباس وأبو رجاء وابن وثَّاب وقتادة وطلحة والأعمش والحسن بخلاف عنه والأخوان بكسر الواو وهي لغة تميم. ٨/٤٦٧

* **مَطْلِع بكسر اللام** .

قرأ الجمهور مطلع بفتح اللام وأبو رجاء والأعمش وابن وثَّاب وطلحة وابن محيصن والكسائي وأبو عمرو بخلاف عنه بكسرها. فقيل هما: مصدران في لغة بني تميم. ٨/٤٩٧

٩- تهامـــــة

* **بشر الذين**

في الفعل لغتان التشديد وهي اللغة العليا والتخفيف وهي لغة تهامة. ١/١٠٩

* **أوفى لغة في وفَى**

وأوفى لغة تهامة. ٨/٩٢

١٠ - تَـــيْم :

* تَرْأ لغة في تَرَى

ونُقِلَ عن صاحب اللوامح قَرْأ بهمزة مفتوحة مع سكون الراء على الأصل وهي لغة تميم. ٥١٢/٨

١١ - الحجاز :

* فتح نون نَسْتَعِين : (فتح حروف المضارعة).

وفتح نون نستعين قرأ بها الجمهور، وهي لغة الحجاز وهي الفصحى ٢٣/١

* تأنيث الصراط

وقال أبو جعفر الطوسي أهل الحجاز يُؤَنِّثون الصراط كالطريق والسبيل والزقاق والسوق. وبنو تميم يُذَكِّرون كُلَّ هذا. ٢٥/١

* تخفيف همزة سواء

وقال صاحب اللوامح: قرأ الجحدري: سواء بتخفيف الهمزة على لغة الحجاز. ٤٥/١

* عدم الجمع بين همزتي (أأنذرتهم) للتخفيف

وأهل الحجاز لا يرون الجمع بين همزتي أأنذرتهم طلباً للتخفيف. ٤٧/١

* الباء في خبر ما ليست زائدة

ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازية بل تُزَادُ في لغة تميم. ٥٥/١

* تفخيم الألف في جَاءَ وَشَاءَ

الإمالة لتميم والتفخيم للحجاز. ٥٩/١

* تأنيث الجنس الذي مُيِّزَ واحدهُ بتاء

والجنس الذي مُيِّزَ واحده بتاء يُؤَنِّثه الحجازيون ويذكِّره التميميون وأهل نجد. ٨٣/١

* تذكير زوج

وذكر الفراء أنَّ زوجاً المراد به المؤنث، فيه لغتان زوج لغة أهل الحجاز، وزوجة لغة تميم وكثير من قيس وأهل نجد. ١٠٩/١

* **مسالة إمّا عالماً فعالم**

يلزم أهل الحجاز فيه النصب وتختاره تميم. ١١٩/١

* **يستحيي بياء ين**

وقرأ الجمهور يستحيي بياء ين والماضي استحيا وهي لغة أهل الحجاز. ١٢٠/١

* **المد في أولاء**

وذكر الفرّاء أنَّ المَدَّ في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة تميم. ١٣٨/١

* **كسر حروف المضارعة**

وقرىء ولا تِقْرَبا بكسر التاء، وهي لغة عن الحجازيين في فعل يفعل يكسرون حروف المضارعة التاء والهمزة والنون. وأكثرهم لا يكسر الياء ومنهم من يكسرها. (والملاحظ هنا أنَّ تميماً هي صاحبة الكسر). ١٥٨/١

* **أوفيت بدلاً من وفيت**

قال الفراء: أهل الحجاز يقولون: أوفيت. وأهل نجد يقولون : وفيت بغير ألف. ١٧٢/١

* **تسكين العَشْرة**

العَشْرة بإسكان الشين لغة الحجاز. ٢١٨/١

* **ما عاملة عمل ليس**

وتعامل في موضع نصب على أنْ تكون ما حجازية. ٢٦٨/١

* **لا يعملون إلاّ أمانيَّ**

هذا النوع من الاستثناء يجوز فيه وجهان: أحدهما النصب على الاستثناء وهي لغة أهل الحجاز". ٢٧٥/١

* **الدنيا مُذَكَّرة**

قال أبو بكر بن السراج في المقصور والممدود له: الدنيا مؤنثة مقصورة تُكْتبُ بالألف هذه لغة نجد وتميم خاصة إلاّ أنّ أهل الحجاز وبني أسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو. ٢٨٢/١

* **تسكين عين الرُسْل**

تسكين عين الرسل لغة الحجاز. ٢٩٧/١

* **ضم عين الكلمة خطوة خطوات**

إنّ ضم عين الكلمة في مثل هذا نحو عرفة وعرفات هو مذهب أهل الحجاز وقال فيمن سكن الطاء أنّهم لمّا جمعوا نووا الضمة في الطاء ثم سكّنوها استخفافاً. ١٢٢/٢

* **فك المثلين «يرتدد»**

والفك هو لغة الحجاز. ١٥٠/٢

* **فك الإدغام (لا تضارر)**

والإظهار في نحو هذين المثلين لغة الحجاز. ٢١٥/٢

* **الاستثناء المنقطع**

مذهب الحجازيين نصب هذا النوع من المستثنى ٢٤٩/٥،٢٨٤-٢٨٣/٣،٢٢٩/٢

* **رِجالاً في لغة الحجاز**

وأذن في الناس يأتوك رجالاً : ... والمعنى ماشين على الأقدام يقال منه رجل يرجل رجلاً إذا عدم المركوب، ومشى على قدمين فهو راجل ورجل ورجل على وزن رجل مقابل امرأة. وهي لغة أهل الحجاز، يقولون مشى فلان إلى بيت الله حافياً. ويقال رجلان وزجيل ورجل. ٢٤٣/٢

* **كسر السين في عسى إذا أُسْنِدت إلى ضمير**

وقال أبو بكر الأدفوى وغيره: إنّ أهل الحجاز يكسرون السّين من عسى مع المضمر خاصة وإذا قيل عسى زيد فليس إلاّ الفتح. ٢٥٥/٢

* **يَحْسِب بكسر السين**

والفتح في السّين لغة تميم والكَسر لغة الحجاز. ٣٢٨/٢

* **يُضَارِر**

والفك لغة الحجاز والإدغام لغة تميم. ٢٥٤/٢

*** أَمَلَّ ، أمللت**

أمَلَّ لأهل الحجاز. ٣٤٢/٢

*** ميكال على وزن مفعال**

قالوا ميكال كمفعال وبها قرأ أبو عمرو وحفص وهي لغة الحجاز. ٣١٨/١

*** دام يدوم**

دام ثبت والمضارع يدوم فوزنه فعل نحو : قال : يقول قال الفراء: هذه لغة الحجاز وتميم تقول دمت بكسر الدال قال : ويجتمعون في المضارع يقولون : يدوم. ٤٨٩/٢

***زكريا**

شبه بما فيه الألف الممدودة والألف المقصورة فهو ممدود ومقصور ولذلك يمتنع صرفه نكرة: هاتان اللغتان فيه عند أهل الحجاز ولو كان امتناعه للعلمية والعجمة انصرف نكرة. ٤٣٣/٢

*** أوفى لغة في وفى**

أوفى لغة الحجاز ووفى خفيفة لغة نجد. ٥٠١/٢

*** لا يضرركم. فك الإدغام**

وقرأ أُبي لا يضرركم بفك الإدغام وهي لغة أهل الحجاز . ٤٣/٣٠

*** مات يمات**

مات يمات أصله موت فعلى هذا ليس بشاذ. إذ هو مثل خاف يخاف فاصله موت يموت فمن قرأ بالكسر فعلى هذه اللغة ولا شذوذ فيه. وهي لغة أهل الحجاز يقولون متم من مات يمات. ٩٦/٣

*** الصَّدقة بفتح الصاد وضم الدال**

الصدقة على وزن سمرة : المهر وقد تسكن وضمها الدال وفتح الصاد لغة أهل الحجاز. ١٥٢/٣

* **فُعُل بضم العين**

قرأ الحسن ونعيم بن مسيرة والأعرج ثُلْثا وثُلْث والرُبْع والسُدْس والثُمْن بإسكان الوسط والجمهور بالضم وهي لغة الحجاز وبني أسد. ١٨١/٣

* **الصُلْب على وزن قفل**

الصلب هو الظهر على وزن قفل، وهي لغة أهل الحجاز. ١٩٣/٣

* **البخل**

قال الفراء : البخل مثقلة لأسد والبخل خفيفة لتميم والبخل لأهل الحجاز ويخففون أيضاً فتصير لغتهم ولغة تميم واحدة. ٢٤٦/٣-٢٤٧

* **القرْح بفتح القاف**

لغة الحجاز بالفتح. ٥٨/٣

* **الجنس المميز مفرده بالتاء**

يؤنّثه أهل الحجاز ويذكّر في لغة تميم. ٢٨٠/٣

* **كُسَالى بضم الكاف**

وقرأ الجمهور كسالى بضم الكاف وهي لغة أهل الحجاز. ٢٧٧/٣

* **يونس ترك الهمز على الواو وضم النون**

ولغة الحجاز ما قرأ به الجمهور من ترك الهمز وضم النون. ٣٩٧/٣

* **يَرْتَدِدْ فك الإدغام**

وقرأ نافع وابن عامر من يرتدد بدالين مفكوكاً وهي لغة الحجاز. ٥١١/٣

* **جمع الكثرة في قنو قِنوان بكسر القاف**

قِنْوان بكسر القاف في لغة الحجاز. ١٨٤/٤و١٨٩/٤

* **زَعم بفتح الزاي**

وقرأ الكسائي بزَعْمهم فيها بضم الزاي وهي لغة بني أسد والفتح لغة الحجاز. ٢٢٧/٤

* **هَلُمَّ : لا تلحقها الضمائر :**

هَلُمَّ في لغة الحجاز لا تلحقها الضمائر، بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فهي عند النحويين اسم فعل. ٢٣٥/٤

* **الحِصاد بكسر الحاء**

وقال الفَرَّاء الكسر للحجاز والفتح لنجد وتميم. ٢٣٤/٢

* **هَلُـمَّ : متعدية**

وهَلُمَّ على لغة الحجاز، وهي متعدية ولذلك انتصب المفعول بعدها. ٢٤٨/٤

* **يعرشون**

قرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الراء وباقي السبعة والحسن ومجاهد وأبو بكر وأبو رجاء بكسر الراء، في النحل، وهي لغة الحجاز. ٣٧٧/٤

* **سأوريكم**

قرأ الحسن سأوريكم وهي لغة فاشية بالحجاز. ٣٨٩/٤

* **تسكين شين عَشْرة**

والجمهور بالإسكان وهي لغة الحجاز. ٤٠٦/٤

* **يُشَاقِق فك الإدغام**

وأجمعوا على الفك في يُشَاقِق إتباعاً لخط المصحف، وهي لغة الحجاز. ٤٧١/٤

* **القصوى بالواو**

قالوا شذ القصوى بالواو وهي لغة الحجاز. ٤٩٦/٤

* **ضعف بضم الضاد**

وعن أبي عمرو بن العلاء ضم الضاد لغة الحجاز. ٥١٨/٤

* **غلظة بفتح الغين**

قرأ الجمهور غِلْظَة بكسر الغين وهي لغة أسد. والأعمش وأبّان بن ثعلب والمفضل كلاهما عن عاصم بفتحها وهي لغة الحجاز. ١١٥/٥

* **خبر لا النافية للجنس في (لا عَاصِمَ)**

التَزَمَ حَذْفَه بنو تميم وكثُر حذفه عند أهل الحجاز. ٥/٢٢٧

* **"ما" لَهَا عَمَلُ لَيْسَ**

وانتصابُ بشراً في (ما هذا بشراً) على لغة الحجاز ولذا جاء "ما هنّ أمهاتِهن" وما منكم من أحد عنه حاجزين. ٥/٣٠٤

* **حشى وحاش لغتان في حاشا**

(حاش) قال الفرّاء: من العرب من يتمُّها وفي لغة الحجاز حَاشَ لك وبعض العرب (حَشَى زيد) كأنّه اراد حشى لزيدٍ وهي في أهل الحجاز. ٥/٣٠٠

* **والذئب بالهمز**

وقرأ الجمهور والذئب بالهمز وهي لغة الحجاز. ٥/٢٨٦

* **هَيْتَ :**

وزعم الكسائي والفرّاء انّها لغة حورانية وقعت إلى أهل الحجاز. ٥/٢٩٣

* **الصِنْوان بكسر الصاد**

الصِّنو: جمعه في لغة الحجاز صِنوان بكسر الصاد كقِنو وقِنوان. ٥/٢٥٧

* **مَثْلَة بفتح الميم وسكون الثاء في الجمع**

ولغة أهل الحجاز مَثْلَة بفتح الميم وسكون الثاء. ٥/٣٥٨

* **تَحْرِص ماضيه حَرَصَ**

وقرأ الجمهور بالكسر مضارع حرص بالفتح وهي لغة الحجاز. ٥/٤٩٠

* **جَنَّبَ مشدد التّاء**

وجَنِّبَ مشدداً لغة الحجاز والمعنى منع وأصله من الجانب. ٥/٤٢٩

* **"قبْلٍ" بتسكين الباء وتنوين اللام**

وقرأ الجمهور من قُبُلٍ ومن دُبُرٍ بضم الباء فيهما والتنوين وقرأ الحسن وابو عمرو في رواية بتسكينها وبالتنوين وهي لغة الحجاز واسد. ٥/٢٩٨

* مَرْفِقاً

وعن الفرّاء: أهل الحجاز يقولون مَرْفِقاً بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفعت به ويكسرون مرفق الإنسان. ١٠٧/٦

* كَاف ضم الكاف وتنحية الألف نحو الواو :

فيها: نُحِّيت هذه الألفات نحو الواو على لغة أهل الحجاز وهي التي تسمّى الف التفخيم. ١٧٢/٦

* (سحت)

سَحَتَ لغة الحجاز وأَسْحَتَ لغة نجد وتميم. ٢٤٤/٦

* فتح لام لَحْيَتِي

وقرأ عيسى بن سليمان الحجازي بِلَحْيتي بفتح اللام وهي لغة أهل الحجاز. ٢٧٣/٦

* جدث

وقرىء بالفاء والثاء للحجاز والفاء لتميم. ٣٣٩/٦

* هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ

وقرأ الجمهور هيهات، هيهات بفتح التاءين وهي لغة الحجاز. ٤٠٤/٦

* شِقْاوَة بكسر الشين

وقرأ باقي السبعة والجمهور بكسر الشين وسكون القاف وهي لغة كثيرة في الحجاز. ٤٢٣/٦

* الزُّجَاجَة بضم الزاي

الزُّجاجة : جوهر مصنوع معروف، وضم الزاي لغة الحجاز، وكسرها وفتحها لغة قيس. ٤٤٤/٦

* يَسْتَعْفِف بفك الإدغام

وجاء الفَكُّ على لغة الحجاز ولا يعلم أحد قَرَأَ ويستعفّ بالإدغام. ٤٥١/٦

* مطلع مصدراً بالفتح والموضع بالكسر

قرأ الجمهور "مَطْلَع" بفتح اللام وأبو رجاء والأعمش وابن وثّاب وطلحة وابن

محيصن والكسائي وأبو عمرو بخلاف عنه بكسرها. فقيل هما مصدران في لغة بني تميم. وقيل المصدر بالفتح وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز ٨/٤٩٧

*** عسى**

قرا عبدالله وأبيّ عسوا "انْ يكونوا" "وعسين ان يكن" فعسى ناقصة والجمهور : عسى فيهما تامة وهي لغتان: الإضمار، لغة تميم، وتركه لغة الحجاز. ٨/١١٣

*** القوس : ذراع تقاس به الأطوال**

وعن ابن عباس انّ القوس هنا ذراع تقاس به الأطوال، وذكر الثعلبي أنّه من لغة الحجاز. ٨/١٥٨

*** سنفرغ**

قرأ الجمهور سنفرغ بنون العظمة وضم الراء من فرغ بفتح الراء، وهي لغة اهل الحجاز. ٨/١٩٤

*** أمّهاتِهم بالنصب (ما الحجازية)**

وقرأ الجمهور امهاتِهم بالنصب على لغة الحجاز، ٨/٢٣٢

والظاهر في حاجزين في (فما من أحد عنه حاجزين)

أنها خبر لِما على لغة الحجاز. ٨/٣٢٩

*** ترجون تعني تبالون (لا ترجون الله)**

وعن مجاهد والضحّاك ما لكم لا تبالون لله عظمة. قال قطرب: هذه لغة حجازية وهذيل وخزاعة ومضر يقولون: لَمْ ارْجُ ، لَمْ أُبالِ. ٨/٣٣٩

*** عدم إدغام اللام في الراء**

قال سيبويه فإذا كانت "يعني اللام" غير لام المعرفة نحو لام "هل" "وبل" فان الإدغام في بعضها احسن وذلك نحو: "هل رأيت". فإنْ لمْ تُدْغم فقلت: "هل رأيت" فهي لغة لأهل الحجاز، وهي غريبة جائزة. ٨/٤٤١

* مَسْكِن : فتح الكاف

قال ابو الحسن كسر الكاف لغة فاشية وهي لغة الناس اليوم والفتح لغة الحجاز، وهي اليوم قليلة. ٢٦٩/٧

* يغررك بالفك

وقرأ الجمهور فلا يغررك بالفك وهي لغة أهل الحجاز. ٤٤٩/٧

* نؤته : برفع الهاء

قرأ الجمهور نرد ونؤته بالنون فيهما وابن مقسم والزعفراني ومحبوب والمنقري كلاهما عن أبي عمرو بالياء فيهما، وقرأ سلام نؤته برفع الهاء وهي لغة الحجاز. ٥١٤/٧

١٢- حضرمــــوت

* الكَنود هو العاصي

وعن ابن عباس الكنود - بلسان كندة وحضرموت - العاصي. ٥٠٣/٨

١٣- بنو الحارث (الحرث)

* إجراء المثنى بالألف دائما

(١) وهي لغة لكنانة وبني الحارث. ٢٥٥/٦

(٢) وأجاز ابو الفضل الرازي أن يكون مؤمنان على لغة بني الحرث بن كعب فيكون منصوباً. في قوله تعالى "كان أبواه مؤمنان". ١٥٥/٦

* قلب الياء ألفاً

قال ابو حاتم: قلب الحَسَنُ الياء الفاً كما في لغة بني الحرث بن كعب "السلام علاك". ١٥٥/٦

١٤- بنـــو حنيفـة

* برهان بفتح الراء والهاء هو الكُمّ

وقيل بفتح الراء والهاء الكُمّ بلغة بني حنيفة وحمير. ١١٧/٧

١٥- أهل الحيرة

* الربا / الربو بواو

وقرأ العدوي الربو بالواو، وقيل هي لغة الحيرة ولذلك كتبها أهل الحجاز بالواو، لأنهم تعلموا الخط من أهل الحيرة وهذه القراءة على لغة من وقف على أفعى بالواو فقال: "هذه أفعو" فأجرى هذا القارىء الوصل إجراء الوقف. ٣٢٣/٢

١٦- حِمْيَر

* الصدف

ويقال صدف بضمهما وبفتحهما. ويضم الصاد وسكون الدال وعكسه. وقال بعض اللغويين: وفتحهما لغة تميم وضمهما لغة حمير. ١٣٣/٥٠

* العجل هو الطين

وقيل من عجل من طين والعجل بلغة حمير الطين. ٣١٣/٦

* برهان بفتح الراء والهاء هو الكم

وقيل بفتح الراء والهاء الكُمُّ بلغة بني حنيفة وحمير. ١١٧/٧

١٧- خثعم

* إجراء المثني بالألف (إن هذان لساحران)

يقول أبو حيان والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية. حكى ذلك الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. ٢٥٥/٦

١٨- خزاعة

* لم أرْجُ تعني لم أبَالِ

قال قطرب : هذه لغة حجازية. وهذيل وخزاعة ومضر يقولون: لم أرْجُ لم أبال. ٣٣٩/٨

١٩- ربيعــــة

*** مع بالتسكين**

وتسكينها قبل حركة لغة ربيعة وغنم. قال الكسائي. وإذا سكنت فالأصح أنها اسم وإذا لقيت الف اللام أو الف الوصل فالفتح لغة عامة العرب والكسر لغة ربيعة. ٦٢/١

*** كسر حروف المضارعة (في نستعين)**

وقرأ عبيد بن عمير الليثي وزر بن حبيش بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها، وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه. ٢٣/١-٢٤

*** قنيان جمع قنو**

قنيان بالياء بدل الواو في لغة ربيعة. ١٨٤/٤

*** غَشَاوة (بفتح الغين)**

وقرأ الجمهور (غِشَاوة) بكسر الغين وعبدالله والأعمش بفتحها وهي لغة ربيعة. ٤٩/٨

*** الكنود : الكفور :**

الكنود بلسان ربيعة ومضر الكفور. ٥٠٣/٨

٢٠- زبيــد

*** إجراء المثنى بالألف (إن هذان لساحران)**

جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة لكنانة، وحكى ذلك أبو الخطاب، وهي أيضاً لغة لبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد. ٢٥٥/٦

٢١- شاميــة

*** الفوم هو الحمّص**

وقيل : إنّه الحمص وهي لغة شاميّة . ويقال لبائعه فامِيّ. ٢١٩/١

٢٢- العاليـــة

*** الحج بالفتح**

وقرأ حمزة والكسائي وحفص حجّ البيت بكسر الحاء والباقون بفتحها وهما لغتان، الكسر: لغة نجد، والفتح لغة أهل العالية. ٣/١٠

*** ضللـنا**

قرأ يحيى بن يعمر وابن محيصن، وأبو رجاء وطلحة وابن وثاب بكسر اللام والمضارع بفتحها وهي لغة أبي زيادة العالية. ٧/٢٠٠

*** البراء مصدر يستوي فيه المؤنث والمذكر والمفرد والجمع**

وقرأ الجمهور: براء مصدر يستوي فيه المفرد والمذكر ومقابلهما، يقال: نحن البراء منك وهي لغة العالية. ٨/١١

٢٣- عامـــر

*** ادع أمر دعى يدعـي**

وكسر العين من ادع لغة بني عامر وقد سبق ذكر ذلك في: "فادع لنا ربك". ١/٢٥١

٢٤- بنو العنبـــر

*** إجراء المثنى بالألف (إن هذان لساحران)** ٦/٢٥٥

*** باصقات لغة في باسقات**

روى قطبة بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ باصقات بالصاد وهي لغة لبني العنبر يبدلون من السين صاداً إذا وليتها أو فصل بحرف أو حرفين خاء أو عين أو قاف أو طاء. ٨/١٢٢

٢٥- عـذرة

*** إبدال صاد الصراط زاياً**

والزاي لغة لعذرة وكعب وبني القين. ١/٢٥

*** إجراء المثنى بالألف دائما**

وهي لغة لكنانة ... ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد ... ولبني العنبر ولبني الهجيم ومراد وعذرة. ٦/٢٥٥

٢٦- عقيـل

* لعل حرف جر

وحكى الأخـفش أنّ من العـرب من يجـر بلعل وزعم أبو زيد أنّ ذلك لغـة بني عقيل. ١/ (٩٣)

* اختلاس حركة الهاء (الضمير) أو تسكينها

١- وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يسكنون أيضا. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: (لربه لكنود) بالجزم ولربه لكنود، بغير تمام. وله مال. وله مال. ٤٩٩/٢

٢- وقرأ ابن عباس أنّه بسكون الهاء (...) وذكر غيره أنّها لغة لبني كلاب وعقيل. ٢٢٦/٥

* يده (الضمير فيها)

وقرأ هشام وأبو بكر بسكون الهاء فيهما وأبو عمرو بضمهما مشبعتين وباقي السبعة بإشباع الأول وسكون الثاني، والإسكان في الوصل لغة حكاها الأخفش، ولم يحكها سيبويه، وحكاها الكسائي، أيضاً، عن بني كلاب وبني عقيل. ٥٠٢/٨

* يونَس بفتح النون

وقرأ النخعي وابن وثّاب بفتحها وهي لغة لبعض عقيل. ٢٩٧/٣

* أعطاتك لغة في أعطيتك وأدراتكم في أدريتكم

وزعم أبو الفتح إنما هي أدريتكم فقلب الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وهي لغة لعقيل حكاها قطرب يقولون في أعطيتك أعطاتك. ١٣٣/٥

٢٧- عكــل

* غُشاوة بضم الغين

وقرأ الحسن وعكرمة وعبدالله أيضاً بضمها وهي عكيلة. ٤٩/٨

* طه بمعنى يا رجل. ٢٢٤/٦

٢٨- غيـــلان

*** الرُّضوان بضم الراء**

الرُّضوان مصدر رضي وكسر رائه لغة الحجاز، وضمها لغة تميم وبكر وقيس وغيلان. ٢٩٨/٢

٢٩- غنـــم

*** (مَعْ) بالتكسين قبل حركة**

وتسكينها قبل حركة لغة ربيعة وغنم قاله الكسائي. ٦٢/١

٣٠- غســان

*** الخَمْر بلغة غسان اسم العنب**

وقيل الخمر بلغة غسان اسم العنب. وقيل في لغة أزد عمان. ٣٠٨/٥

٣١- غطفـــان

*** أتحاجوني: بتخفيف النون وأصله بنونين الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية**

وقيل التخفيف لغة لغطفان. ١٦٩/٤

٣٢- طيىء

*** ذو موصولة في لغة طيىء**

وقد أتت (ذو) في لغة طيىء موصولة ولها أحكام في النحو. ٢٨١/١

*** الوقف بالهاء على جمع المؤنث السالم**

وقرأ مسلمة بن محارب بقيعات بتاء ممطوطة جمع قيعة كديمات وقيمات في ديمة وقيمة. وعنه أيضا بتاء شكل الهاء ويقف عليها بالهاء. فيحتمل أن يكون جمع قيعة ووقف بالهاء على لغة طيىء كما: قالوا : البناه والأخواه في الوقف على البنات والأخوات. ٤٦٠/٦

*** عفراة لغة في عفريت**

ويقال في لغة طيىء وتميم عفراة بالألف وتاء التأنيث. ٧٦/٧

* **بدِي لغة في بدأ وبقي في بقا**

وقرأ الجمهور بدأ بالهمزة والزهري بالألف بدلاً من الهمزة وليس بقياس أن يقول في هدأ هدا بإبدال الهمزة ألفاً بل قياس هذه الهمزة التسهيل بين بين على أن الأخفش حكى في قرأت: قريت ونظائره وقيل هي لغية، والأنصار تقول: في بدأ بَدي بكسر عين الكلمة وياء بعدها وهي لغة لطيىء يقولون في فعل هذا نحو: بقي بقا. فاحتمل أن تكون قراءة الزهري على هذه اللغة. ٧/١٩٩و٨/٦٨

* **ياسين لغة في يا إنسان**

قال ابن عباس معناه أي (ياسين) يا إنسان في الحبشية، وعنه هو في لغة طيىء وذلك أنّهم يقولون إيسان بمعنى إنسان ويجمعونه على أياسين فهذا منه. ٧/٣٢٣

٣٣- بنــو فقعــس

* **حيث معربة**

حكى الكسائي أنّ إعرابها لغة لبني فقعس. ١/١٥٥

٣٤- قضاعـــة

* **المتك بالفتح المجمر**

وقال الكسائي أيضا فيه اللغات الثلاث وقد يكون بالفتح المجمر عند قضاعة. ٥/٢٩٩

٣٥- كعــب

* **إبدال صاد الصراط زاياً**

والزاي لغة لعُذْرة وكعْب وبني القين. ١/٢٥

٣٦- كــلاب

* **اختلاس حركة الهاء إذا كانت بعد متحرك**

وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب انهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يسكنون أيضا. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون (لربه لكنود) بالجزم و (لربه لكنود) بغير تمام. و (له مال) و (له مال). ٢/٤٩٩

* **تسكين هاء الكناية من المذكر**

قال ابن عطية وأبو الفضل الرّازي وهذا على لغة أزد الشراة يسكنون هاء الكناية من المذكر ومنه قول الشاعر:

ونضواي مشتاقان له أرقان.

وذكر غيره أنّها لغة لبني كلاب وعقيل. ٥/٢٢٦

* **(يَرَهْ) تسكين الهاء**

قرأ باقي السبعة بإشباع الأولى وسكون الثانية والإسكان في الوصل لغة حكاها الأخفش، ولم يحكها سيبويه، وحكاها الكسائي، أيضاً عن بني كلاب وعقيل. ٨/٥٠٢

٣٧- كلــب :

* **إبدال الصاد زاياً محضة في (أصدق وغيرها)**

وأما إبدالها زاياً محضة في ذلك فهي لغة قلب وانشدوا:

يزيد الله في خيراته حامي الزمار عند مزدوقاته

مزدوقاته يريد عند مصدوقاته. ٣/٢١٢

٣٨- قُرَيْش

* **الصراط لغة في السراط**

وإبدال سينه صاداً هي الفصحى وهي لغة قريش، وبها قرأ الجمهور، وبها كتبت في الإمام. ١/٢٥

* **فتح الهدى (أي لا إمالة فيه)**

وأمال حمزة والكسائي الهدى وهي لغة بني تميم والباقون بالفتح وهي لغة قريش. ١/٧١

* **يَخْطِف بكسر الطاء في الماضي**

والكسر في طاء الماضي لغة قريش وهي أفصح. وبعض العرب يقول: خَطَفَ بفتح الطاء يَخْطِف بالكسر. ١/٨٩

* **كسر نون المضارع وألف المتكلم وتاء المخاطب**

وقال ابن عطية حين ذكر قراءة أُبيّ. وما أراها إلاّ لغة قرشية وهي كسر نون الجماعة كنستعين وألف المتكلم كقول ابن عمر: لا إخاله، وتاء المخاطب كهذه الآية (ومن أهل الكتاب من ان تأمنه... الآية). (هذه هي المرة الأولى والوحيدة التي يذكر فيها أن كسر حروف المضارعة هي لغة قرشية). ٤٩٩/٢

* **نِعم بكسر العين**

نعم : حرف يكون تصديقاً لإثبات محض أو لما تضمنه استفهام وكسر عينها لغة قريش. وإبدال عينها بالحاء لغة. ووقوعها جواباً بعد نفي يراد به التقرير نادراً. ٢٨٧/٤

* **إنّنا وإنّا لغتان لقريش**

وإنا وإننا لغتان لقريش. ٢٢٨/٥

* **ترْكَنوا بفتح الكاف ماضية ركن بكسر الكاف**

وقرأ الجمهور (ترْكَنوا) بفتح الكاف. والماضي رَكِنَ بكسرها وهي لغة قريش. وقال الأزهري هي اللغة الفصحى. وعن أبي عمرو بكسر التاء على لغة تميم في مضارع علم غير الياء. وقرأ قتادة وطلحة والأشهب، ورويت عن أبي عمر وتركنوا بضم الكاف ماضي ركن بفتحها وهي لغة قيس وتميم.

وقال الكسائي: وأهل نجد وشذَّ يركَن بفتح الكاف مضارع ركن بفتحها.

٢٦٩/٥

* **الأفئدة : القطع من الناس**

وقال مؤرج: الأفئدة : القطع من الناس بلغة قريش وإليه ذهب ابن بحر. ٤٣٢/٥

* **تسهيل الهمز في تسال أو اسال**

قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسال بني إسرائيل على لفظ الماضي بغير همز وهي لغة قريش. ٨٥/٦

* **حزن لغة قريش وأحزن لغة تميم**

وقرأ أبو جعفر لا يحزنهم مضارع أحزن وهي لغة تميم وحزن لغة قريش ٢٤٢/٦

* **حزن بفتح الحاء والزاي**

وقرأ الجمهور وَحَزَنَاً بفتح الحاء والزاي، وهي لغة قريش. ١٠٥/٧

* **اللاي بدلا من اللائي**

قرأ البزّي وأبو عمرو بياء ساكنة بدلاً من الهمزة وهو بدل مسموع لا مقيس، وهي لغة قريش. ٢١١/٧

* **الجاثية : الخاضعة**

وعن مؤرج السدوسي جاثية : خاضعة بلغة قريش. ٥١/٨

* **الهَدْى بسكون الدال**

وقرأ الجمهور بسكون الدال وهي لغة قريش. ٩٨/٨

* **سال لغة في سأل**

قال الزمخشري: هي لغة قريش. يقولون: سلت تسال وهما يتسايلان. (ويقول أبو حيان: ينبغي أن يتثبت في قوله إنّها لغة قريش، لأن ما جاء في القرآن من باب السؤال هو مهموز أو أصله الهمز). ٣٣٢/٨

* **الرِجز بكسر الراء**

وقرأ الجمهور والرِجز بكسر الراء. وهي لغة قريش. ٢٧١/٨

* **الوَتْر بفتح الواو وسكون التاء**

والجمهور: والوَتْر بفتح الواو وسكون التاء وهي لغة قريش. ٤٦٧/٨

٣٩- قَيْـــس

* **كسر حروف المضارعة (نستعين)**

وقرأ عبيد بن عمير الليثي وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها. وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة. وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه. ٢٣/١-٢٤

* **إشمام الصاد زاياً (الصراط)**

وإشمامها زاياً لغة قيس وبه قرأ حمزة بخلاف وتفصيل عن رواته. ٢٥/١

* **هو بتسكين الواو**

شدّدتها همدان وسكّنتها اسد وقيس. ١٢٣/١

* **شهد الله بمعنى قال الله**

" شهد الله " بمعنى " قال الله " بلغة قيس بن غيلان. ٤٠٢/٢

* **القصر في أولاء**

ذكر الفراء: ان المد في (أولاء) لغة الحجاز، والقصر لغة تميم. وزاد غيره أنّها لغة بعض قيس واسد وانشد للأعمش:

هؤلا ثم هؤلا كـلاً اغطيت نعالاً محذوة بنعال ١٣٨/١

* **جبرئيل على وزن عنتريس**

وجبريل كعنتريس، وهي لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد، حكاها الفراء، واختارها الزجاج، وقال هي أجود اللغات. ٣١٨/١

* **لَدُن معربة**

وهي مبنية عند أكثر العرب. وإعرابها لغة قيسية. وذلك إذا كانت مفتوحة اللام، مضمومة الدال بعدها النون. ٣٧٢/٢

* **قُنوان بضم القاف**

أ. قنوان بكسر القاف في لغة الحجاز، وضمها في لغة قيس.

ب. وروي عن الأعرج ضم القاف على أنه جمع قنو بضم القاف. وقال الفراء: وهي لغة قيس وأهل الحجاز والكسر أشهر في العرب. (نلاحظ هنا اختلاف في الروايتين). ١٨٩/٤

* **ضم نون (اجنُح)**

وقرأ الأشهب العقيلي فاجنح بضم النون، وهي لغة قيس، والجمهور بفتحها، وهي لغة تميم. ٥١٤/٤

* ضم كاف يركُن الذي ماضيه ركَن بفتح الكاف

ورويت عن أبي عمرو (تركُنُوا) بضم الكاف ماضي ركن بفتحها، وهي لغة قيس وتميم. ٢٦٩/٥

* الزِّجاجة بكسر الزاي وفتحها

الزجاجة : جوهر مصنوع معروف. وضم الزاي لغة الحجاز. وكسرها وفتحها لغة قيس. ٤٤٤/٦

٤٠- بنو القين

* الزراط لغة في الصراط

والزاي لغة لعذرة وكعب وبني القين. ٢٥/١

٤١- أهل المدينة

* الوقوف بالتاء على امرأة وطلحة

فأهل المدينة يقفون بالتاء اتباعاً لرسم المصحف مع أنّها لغة لبعض العرب يقفون على طلحة بالتاء. ٤٣٧/٢

* يلوّون بالتشديد

وقرأ أبو جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح وأبو حاتم عن نافع يلوّون بالتشديد مضارع لوّى مشدداً. ونسبها الزمخشري لأهل المدينة. ٥٠٣/٢

٤٢- مراد

* إجراء المثنى بالألف دائماً

هي لغة كنانة... ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. ٢٥٥/٦

٤٣- مصر (بالصاد)

* الفوم : الحنطة

وقال أبو سالك وجماعة: الفوم الحنطة ومنه قول أُحيحة بن الحلاج:

قد كنت أحسبني كأغنى واحد قدم المدينة عن زراعة فوم

قيل وهي لغة مصر.وهو اختيار المبرّد. وقال الفراء: وهي لغة قديمة ٢١٩/١

٤٤- مضـــــر

* لَمْ أرْجُ بمعنى لمْ أُبالِ

قـال قطرب : هذه لغـة حـجـازيـة. وهذيل وخـزاعـة ومـضـر يقولون: لم أرج لم أُبَالِ. ٨/٣٣٩

* الكنود هو الكفور ٨/٥٠٣

٤٥ سُفْلى مُضَــر

* مُـتُّـم بضم الميم

سفلى مضر يقولون: مُتُّم بضم الميم من مات : يموت. نقله الكوفيون ٣/٩٦

* كسر هاء لا يهِدي

وقرأ أهل المدينة إلاّ ورشـاً (امن لا يَهْدِّي). بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال.... وقرأ ابن عامر وابن كثير وورش وابن محيصن كذلك إلاّ أنّهم فتحوا الهاء ... وقرأ حفص ويعقوب والأعمش عن أبي بكر كذلك إلا أنهم كسروا الهاء... وقال أبو حاتم : هي لغة سُفْلى مضر. ٥/١٥٦

* وُقِّتَتْ لغة في أُقِّتَتْ

وقرأ أبو الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى أيضاً وأبو عمرو بالواو وشدّ القاف. قال عيسى: وهي لغة سُفْلى مُضَر. ٨/٤٠٥

٤٦- أهل مكــة

* نَعْبُدْ بإسكان الدال

وعن بعض أهل مكة، نعبد بإسكان الدال. ١/٢٣

* بِئِيس بكسر الباء

وقرأ أهل مكة كذلك (أي على وزن فعيل) إلا أنهم كسروا الباء وهي لغة تميم في فعيل حلقي العين يكسرون أوله سواء كان اسماً أو صفة. ٤/٤١٣

٤٧- برابر مكة وسودانها

* (إبدال الجيم ياء في الشجرة)

وقُرِئ أيضا الشّيرة بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها. وكرّه أبو عمرو هذه القراءة، وقال يَقرأ بها برابر مكة وسودانها. ١/١٥٨

٤٨- نجـــد

*** الجنس الذي ميز واحده بتاء**

والجنس الذي ميّز واحدة بتاء يؤنّثه الحجازيون ويذكّره التميميون، وأهل نجد. ٨٣/١ و٣٨٠/٢

*** الإمالة في " استوى "**

" استوى " : أهل الحجاز على الفتح. ونجد على الإمالة. وقُرىء في السبعة بهما. ١٣٤/١

*** وفَيت لغة في أوفيت**

وقال الفراء: أهل الحجاز يقولون: أوفيت. وأهل نجد يقولون، وفيت بغير ألف. وقال الزجاج: وفى بالعهد وأوفى به. ١٧٢/١و٥١٠/٢

*** الدنيا مؤنّثة مقصورة**

قال أبو بكر بن السراج في المقصور والممدود له: الدنيا مؤنثة مقصورة، تكتب بالألف هذه لغة نجد وتميم خاصة. ٢٨٢/١

*** جبرئيل على وزن عنتريس**

وجبرئيل كعنتريس، وهي لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد، حكاها الفراء واختارها الزجاج وقال: هي أجود اللغات. ٣١٨/١

*** زكري لغة في زَكريا**

يقال زكري بحذف الألف وفي آخره ياء كياء بختي منوّنة فهو منصرف، وهي لغة نجد. ٤٣٣/٢

*** (حِجٌ بكسر الحاء)**

قرأ حمزة والكسائي وحفص، حج بكسر الحاء والباقون بفتحها وهما لغتان: الكسر لغة نجد، والفتح لغة أهل العالية. ١٠/٣

*** السبْع بتسكين الباء**

وسكون الباء (في السبع) لغة نجدية، وسمع فتحها ولعلّ ذلك لغة. ٤١٠/٣

* أجنب : لغة في جنب

جنب مخففاً واجنب رباعياً لغة نجد، وجنّب مشدداً لغة الحجاز والمعنى منع وأصله من الجانب. ٤٣٩/٥

* أسحت من سحت

سحت لغة الحجاز، وأسحت لغة نجد وتميم، وأصله استقصاء الحلق للشعر وقال الفرزدق وهو تميمي:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع　　من المال إلاّ مسحت أو مجلف

وردت مسحت هكذا في النص. ٢٤٤/٦

* ضل مضارعة يضلل بكسر عين الكلمة

قرأ الجمهور بفتح اللام والمضارع يضل بكسر عين الكلمة وهي اللغة الشهيرة الفصيحة، وهي لغة نجد. ٢٠٠/٧

* رَجْلٌ بسكون الجيم لغة في رجل المضموم العين

قرأ عيسى وعبد الوارث وعبيد بن عقيل وحمزة بن القاسم عن أبي عمرو بسكون، وهي لغة تميم ونجد. ٤٦٠/٧

* برى بدلاً من براء

قرأ الجمهور براء مصدر يستوي فيه المفرد والمذكر ومقابلهما، يقال نحن البراء منك، وهي لغة العالية. وقرأ الزعفراني القورصي: عن أبي جعفر وابن المناذري عن نافع بضم الباء. والأعمش بري وهي لغة نجد. ١١/٨

٤٩- أهل نجران

* كسر نون من إذا تبعها ساكن

وحكى أبو عمرو عن أهل نجران: أنّهم يقرأون من الله بكسر النون على أصل التقاء الساكنين، واتباعاً لكسرة النون (هكذا في الاصل) ولعلها (الميم). ٦/٥

٥٠- نخع

* اليأس بمعنى العلم

وقـال الكلبي: هـي لغـة من النخع. وانشـدوا على ذلك لسـحـيم بن وثيل الرياحي وقال ابن الكلبي:

اقول لهم بالشعب إذْ ييسرونني الم تيأسوا إنّي ابن فارس زهدم ٥/٢٩٢

٥١ - هذيـل

* كسر همزة " أُم " بعد الياء أو الكسرة

ذكر سيبويه ان كسر الهمزة من " أم " بعد الياء أو الكسرة لغة. وذكر الكسائي والفراء انها لغة هوازن وهذيل. ٣/١٨٥

* إبدال الواو المكسورة همزة

قرأ ابن جبير "من إعاء أخيه" بإبدال الواو المكسورة همزة كما قالوا: إشاح وإسادة في وشاح ووسادة وذلك مطرد في لغة هذيل، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة. ٥/٢٣٢

* قلب الف الاسم المقصور ياء وإدغامها بياء المتكلم

أ. قرأ أبو الطفيل والحسين وابن أبي إسحق الجحدري (يا بُشرِيَّ) بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هذيل ولناس غيرهم. ٥/٢٩٠

ب . وقرأ ابن أبي إسحق وعيسى الجحدري (مَحْيَيُّ) على لغة هذيل بقول أبو ذؤيب:

سبقوا هَوَيَّ (وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع). ٤/٢٨٢

جـ . وقرأ عاصم الجحدري وعبدالله بن إسحق وعيسى بن عمرو (هُدَيَّ) بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم إذا لم يكن كسر ما قبل الياء لأنّه حرف لا يصل الحركة. وهي لغة هذيل يقلبون الألف المقصورة ياء ويدغمونها في ياء المتكلم، وقال شاعرهم: "سبقوا هَوَيَّ ...". ١/١٦٩

* جَمع الاسم الثلاثي المعتل العين جمع مؤنث سالماً

أ. قرأ الجمهور (عَوْرات) بسكون الواو. وهي لغة أكثر العرب لا يحركون الواو والياء في نحو هذا الجمع... وروى عن ابن عباس تحريك واو (عورات) بالفتح والمشهور في كتب النحو أنّ تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو

لغة هذيل بن مدركة.. وقال الفراء العرب على تخفيف ذلك إلا هذيلاً فتثقل ما كان من هذا النوع من ذوات الواو والياء. ٦/٤٤٩

ب. وقرأ الأعمش (عَوَرَاتٌ) بفتح الواو وتقدم انها لغة هذيل بن مدركة وبني تميم. ٦/٤٧٢

*** إبدال الحاء عيناً**

أ. حتى حرف معناه الكثير فيه الغاية ويكون للتعليل. وإبدال حائها عيناً، لغة هذيل، وسمع فيها الإمالة قليلاً. ١/٢٠٤

ب . وقرأ ابن مسعود (عَتَّى) بإبدال حاء (حتى) وهي لغة هذيل. ٥/٢٧٠

*** الاجتزاء بالكسرة عن الياء**

إن الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل. ويذكر ان الطبري قد أنشد البيت التالي:

كفاك كف ما يليق درهما   جودا أو أخرى تعط بالسيف الدما   ٥/٢٦٢

*** كسر حروف المضارعة**

وفتح (نَسْتَعين) قرأ بها الجمهور وهي لغة الحجاز. وقرأ عبدالله بن عمرو الليثي وزيد بن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها وهي لغة قيس وأسد وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في الفعل وما أشبهه وقال أبو جعفر الطوسي : هي لغة هذيل. ١/٢٣-٢٤

*** كسر عين مضارع عرج**

وقرأ الأعمش وأبو حيوة (يَعْرِجون) بكسر الراء. وهي لغة هذيل في العروج بمعنى الصعود. ٥/٤٤٨

*** سوء لغة في سي**

وقرأ عيسى وطلحة سوء نعمها وهي لغة هذيل وبني وبير يقولون في قيل وبيع قول ويوع. ٧/١٥١

*** يرجون بمعنى يخافون**

أ. وقال أبو عبيدة و معنى لا يرجون: لا يخافون. وقال الفراء: (لا يرجون

نشوزا) لا يخافون، وهذه كلمة تِهامِيَّة وهي أيضاً من لغة هذيل. إذا كان مع الرجاء جحد ذهبوا به إلى معنى الخوف. فتقول: فلان لا يرجو ربَّه : لا يخافه. ٤٩١/٦

ب . قال قطرب: لا ترجون : هذه لغة حجازية ، وهذيل وخزاعة ومضر يقولون: لم أرج : لم أبال. ٢٣٩/٨

* **المنحرد بمعنى المنفرد**

وقال الأصمعي المنحرد المنفرد في لغة هذيل. ٢٠٥/٨

* **لَمّا بمعنى إلاّ**

قرأ الحسن والأعرج وقتادة وعاصم وابن عامر وحمزة وأبو عمرو ونافع (لَمَّا) مشددة في قوله تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حَافِظ) بمعنى إلا، لغة مشهورة في هذيل وغيرهم. تقول العرب: أقسمت عليك لمَّا فعلت كذا. أي إلاّ فعلت. قاله الأخفش. ٤٥٤/٨

٥٢- همدان

* **هُوّ بتشديد الواو**

ومشهور لغات العرب تخفيف الواو وشددتها همدان. ١٣٢/١

٥٣- هَوَازِن

* **كسر همزة (أم) بعد الياء أو الكسرة**

ذكر سيبويه أنّ كسرة الهمزة من (أم) بعد الياء أو الكسر لغة، وذكر الكسائي والفراء أنّها لغة هوازن وهذيل. ١٨٥/٣

* **يَئِسَ بمعنى عَلِمَ**

اليأس : القنوط في الشيء وهو هنا قول الأكثرين بمعنى العلم كأنه قيل: (ألم يعلم الذين ظلموا) قال القاسم بن معن: هي لغة هَوازن. وقال الكلبيّ : هي لغة حيٍّ من النخع. ٣٩٢/٥

٥٤- بنو وبير

* **سوء قول وبوع في سيء وقيل وبيع**

وقرأ عيسى وطلحة سوء نعمها وهي لغة هذيل وبني وبير يقولون في قيل وبيع قول وبوع. ١٥١/٧

٥٥- الهجيم

* إجراء المثنى بلغة واحدة

وهي لغة لكنانة ... ولبني العنبر وبني الهجيم. ٢٥٥/٦

٥٦- يربوع

* كسر الياء في مصرخيِ ومحيايِ

نص قطرب على أنّها لغة في بني يربوع. ٤٢٠/٥

٥٧- اليمن

* الفتح هو القضاء

الفتح : القضاء بلغة اليمن. ٢٦٩/١

* أصْبَرُ بمعنى أجرأ

وقيل "أصبر" هنا بمعنى أجرأ وهي لغة يمانية فيكون لفظ :أصبر" إذ ذاك مشتركاً بين معناها المتبادر الى الذهن من حبس النفس على الشيء المكروه ومعنى الجرأة. أي ما أجرأهم على العمل الذي يقرب إلى النار. ٩٤٩/١

* طه بمعنى يا رجل

وعن ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد وعطاء وعكرمة معنى "طه" يا رجل. فقيل هي بالنبطية. وقيل بالحبشية، وقيل بالعبرانية وقيل لغة يمنية في عك. وقيل في عكل. ٢٢٤/٦

* مَسْكِن بكسر الكاف

وقال أبو الحسن كسر الكاف لغة فاشية. وهي لغة الناس اليوم والفتح لغة الحجاز. وهي اليوم قليلة وقال الفراء : هي لغة يمانية فصيحة. ٢٦٩/٧

* الْعَرْمُ هو كل ما بُني أو سُنِّم ليمسك الماء

قال المغيرة بن حكيم وأبو ميسرة: العَرْمُ في لغة اليمن جمع عرمة وهي كل

ما بني أو سنم ليمسك الماء وقال ابن جبير المسناة بلسان الحبشة. وقال الأخفش: هو عربي ويقال لذلك البناء بلغة الحجاز: المسناة كأنها الجسور والسداد. ٢٧٠/٧

*** كذّاب بتشديد الذال مصدر كذب**

وقرأ الجمهور "كِذَّابًا" بشد الذال مصدر كذّب. وهي لغة لبعض العرب يمانية يقولون في مصدر فعّل فِعّالا. وغيرهم يجعل مصدره على تفعيل نحو تكذيب. ومن تلك اللغة قول الشاعر:

لقد طال ما ثبّطتني عن صحابتي وعن حاجة قضاؤها من شفائيا. ٤١٤/٨

*** أم بمعنى ألف الاستفهام في أول الكلام**

و. (أم) بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية. ٤٠١/١

لغات غير عربية

١. الحبشية

*** الحصب هو الحطب**

والحصب : الحطب بلغة الحبشة. ٣٩٠/٢

*** طوبي اسم للجنة**

وعن ابن عباس وابن جبير : طوبي اسم للجنة في الحبشية. ٢٨٩/٥

*** طه تعني يا رجل**

وعن ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد وعطاء وعكرمة معنى طه: يا رجل . فقيل بالنبطية. وقيل بالحبشية وقيل بالعبرانية. وقيل لغة يمانية. . . ٢٢٤/٦

*** العرم : المسناة**

وقال ابن جبير: العرم : المسناة بلسان الحبشة. ٢٧٠/٧

*** أوّبي : سبحي**

أوبي بلغة الحبشة سبحي. ٢٦٢/٧

٠٢ السريانية

*** هَيْتَ : تعال**

زعم الكسائي والفراء أنّها لغة حورانية وقعت إلى اهل الحجاز فتكلموا بها ومعناها تعال. وقاله عكرمة وقال أبو زيد هي عبرانية : هيتلغ أي تعاله فأعربه القرأن. وقال ابن عباس والحسن بالسريانية، وقال السدي بالقبطية : هلم لك.
٥/٢٩٣

٠٣ العبرانية .

*** طه تعني يا رجل**

كما وردت عند الحبشية. ٦/٢٢٤

*** هيت : تعال**

كما وردت في السريانية. ٥/٢٩٣

٠٤ القبطية -- كما وردت في السريانية (هيت) ٥/٢٩٣

٠٥ النبطية - (طه بمعنى يا رجل) ٦/٢٢٤

٠٦ الهندية - طوبي اسم للجنة في الحبشية وقيل بلغة الهند).

٥/٣٨٩

٥٨- أهل الأندلس .

*** سأوريكم لغة في سأريكم**

وقرأ الحسن سأوريكم. وهي لغة فاشية بالحجاز. يقال أورني كذا وأوريته ... وهي أيضاً لغة أهل الأندلس كأنهم تلقفوها من لغة الحجاز وبقيت في لسانهم إلى اليوم.

ثانيـاً : مـع الكتــب

ابن العلج وكتابه البسيط

الدكتور محمد حسن عوّاد
الجامعة الأردنية / كلية الآداب

أخبارُ ابن العِلْج :

أخبارُ ابن العِلْج عزيزةٌ نادرة بل مجهولةٌ طوَّحت بها يدُ الزمان وَحَسْبُكَ أنْ تَعْلَمَ أنّ السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ يُصَرِّح في كتابه «بغية الوعاة» بأنّه لم يقف لابن العِلْج على ترجمة[١]. والذي قُدِّر لي الوقوف عليه من أخبار ابن العِلج أُمورٌ أربعة: أوّلها سلْسلةُ نَسَبه. وثانيها نسبَة كتاب «البسيط في النحو» إليه. وثالثها: احتفاء أبي حَيَّان وتلاميذه به حينَ عوَّلوا على كتاب البسيط ونقلوا منه. ورابعها: مكان سكناه وهو اليَمنَ. وقد ساقَ ابنُ قاضي شهبة هذه الأمور الأربعة في قوله: «ابن العِلْج محمد أبو عبدالله ضياء الدين بن العِلْج - بكسر العَيْن المهملة وسكون اللام ثم جيم - مؤلّف كتاب البسيط في النحو. ذكره الشيخ اثير الدين ابو حَيّان في «شرح التسهيل» ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً. قال: كان قد سَكَن اليمن وَصَنَّف بها»[٢]. ورأيتُ في كتاب «الارتشاف» كنية أُخرى لابن العِلج هي أبو البقاء. قال أبو حيان: «وقال أبو البقاء صاحب البسيط»[٣]. وظاهرُ العبارة أَنَّ أبا البقاء وصاحب البسيط شخصٌ واحد. والتحقيق أنهما شخصان لا شخصٌ واحد يدلُّ على ذلك قولُ أبي حَيَّان فيما بعد «قال أبو البقاء ... وقال في البسيط»[٤]. وهذا يحملني على الاعتقاد بأنَّ في العبارة الأولى سقطاً وهو واو العطف وأنّ أصلَ العبارة هو قال أبو البقاء وصاحبُ البسيط. وأظنُّ أَنَّ أبا البقاء الوارد في كلامِ أبي

١- انظر بغية الوعاة : ٣٧٠/٢

٢- طبقات النحاة واللغويين ٢٩٨/١، وانظر بغية الوعاة: ٣٧٠/٢

٣- ارتشاف الضَّرَب : ٢٣٩/٢

٤- ارتشاف الضَّرَب : ٢٣٩/٢

حَيَّان هو عَبْدالله بن الحُسَين بن عـبـدالله العُكْبَري. ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٦١٦هـ[١].

وإذا كانت المصادر قد سمحت بمعرفة شيء يسير عن نَسَبِ ابن العلج ومكان سكناه فانّها لم تُشر البتة إلى القرن الذي عاشَ فيه ابن العلْج أو السنة التي وُلدَ فيها. غَيْرَ أنّي بالوقوفِ على جملةٍ صالحةٍ من النقول المتناثرة في بطون كتب النحو من كتاب البسيط قادرٌ بعون الله على تحديد القرن الذي ولد فيه، وقادرٌ على تقدير السنة التي ولد فيها متدرّجا في التحديد والتقدير على النحو التالي:

أوّلاً : وَصَفَ السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» ابنَ العلْج بأنّه من المتأخرين قال: «وذهبَ المبرِّد والسيرافي والفارسي وابن جنّي وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام إلى الثاني»[٢] ووصف ابنُ العلج ابنَ طلحة بأنّه من المتأخرين. قال «قال به من المتأخرين ابنُ طلحة»[٣]. فابنُ العلج وابن طلحةَ من المتأخرين. وإذا علمنا أنّ ابنَ طلحة ولد سنة ٥٤٥هـ وتوفي سنة ٦١٨هـ [٤] فاننا نكون قد خطونا خطوة نحو القرن الذي ولد فيه ابنُ العلْج.

ثانياً: وتزدادُ الصورة جلاء حين نَعْلَمُ أنّ السيوطي ساقَ في كتابه غير مَرّةٍ[٥] كلاماً لابن العلج طويلاً تضمن ذكر ابن يعيش. وهذا يعني أنّ ابن يعيش أسنُّ من ابن العلج وأعرقُ في الوجود. ويذكر أنّ ابنَ يعيش ولد سنة ٥٥٣هـ وتوفي سنة ٦٤٣هـ[٦]. وهذا كلُّه يعني خطوةً ثانية نحو الاقتراب من السنة التي ولد فيها ابن العلج.

ثالثاً: وَقع في «ارتشاف الضَّرَب» : «وهو قولُ أبي علي وتبعه صاحبُ البسيط»[٧] وأبو علي المذكور هو أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشَّلَوْبين. ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي سنة ٦٤٥هـ[٨] وإذا علمنا أنّ صاحب البسيط قد تبع أبا علي فانّ هذا دالٌّ على أنّ ابنَ العلج أحدثُ ميلاداً من أبي علي وأنّ ولادته بعد سنة ٥٦٢هـ.

١- بغية الوعاة : ٢/٢٨ - ٢٩
٢- الأشباه والنظائر : ١/٧٨
٣- المساعد شرح تسهيل الفوائد : ٢/٥٥٨
٤- بغية الوعاة : ١/١٢١.
٥- الأشباه والنظائر : ٢/١٦٧ - ١٦٨، ٢/١٩٥ - ١٩٦، ٢/١٩٨
٦- انظر بغية الوعاة : ٢/٣٥١ - ٣٥٢
٧- ارتشاف الضَّرَب ٢/٨٥
٨- بغية الوعاة : ٢/٢٢٥

رابعاً : أورد السيوطي في «الأشباه والنظائر» كلاماً لابن الحاجب **يقضي بجواز** الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ وضعف الحمل على **اللفظ بعد الحمل** على المعنى ثم قال: «واعترض عليه صاحبُ البسيط بأنَّ الاستقراءَ **دَلَّ على أنَّ** اعتبارَ اللفظ أكثر من اعتبار المعنى»[1] فتأمَّل قول السيوطي: «**واعترض عليه** صاحب البسيط فإنَّه دالٌ على أنَّ ابنَ الحاجب أسنُّ من ابن العلج **وأقدم ميلاداً**. ويذكر أنَّ ولادة ابن الحاجب كانت سنة ٥٧١هـ وتوفي سنة ٦٤٦هـ[2] **وهذا يقضي بأنَّ** ولادة ابن العلج بعد سنة ٥٧١هـ.

خامساً : وَقَعَ في «التصريح على التوضيح» للأزهري «**فظهر بهذا أنَّ ما نَقَلَه** ابنُ مالك تبعاً لابن العلج من أنَّ الخليل يقولُ بالجرِّ سهو»[3]. **فقولُ الأزهري «تبعاً** لابن العلج» يقضي بأنَّ ابنَ العلج أسبقُ في الزمان من ابن مالك. **وإذا علمنا أنَّ** ابنَ مالك ولد سنة ٦٠٠هـ أو سنة ٦٠١هـ وتوفي سنة ٦٧٢هـ[4] تبين **لنا أنَّ ولادة ابن** العلج تقع بين سنة ٥٧١هـ وهي سنة ولادة ابن الحاجب وسنة ٦٠١هـ أو ٦٠٠هـ **وهي** سنة ولادة ابن مالك. وإذا ذهبنا في التقدير إلى أنَّ ابن العلج يصغر ابن الحاجب بخمس عشرة سنة ويكبر ابن مالك بخمس عشرة سنة فانَّ ولادته – على وجه التقريب – واقعة سنة ٥٨٦هـ في الربع الأخير من القرن السادس. أمَّا **وفاته فقد** سكتت عنها كتب التراجم كما سكتت عن أخباره جملة. ومن العسير عليَّ تحديد سنة وفاته لأنَّ اللاحقَ قد يخترمه الموت قبل السابق، على أنَّ كتاباً ضخماً في النحو يؤلِّفه ابن العلج ويصفه السيوطي بأنّه «كبير نفيس في عِدَّة مجلَّدات»[5] لا يمكنُ أن يتأتى لحدثٍ أو شابٍ في مقتبل العمر وانما يتأتى لرجلٍ نَافَ على الخمسين. والفراغ من الكتاب لا يعني وقوع الوفاة مما يحملني على الاعتقاد بأنَّ وفاة ابن العلج كانت بعد سنة ٦٥٠هـ.

كتاب البسيط: الحديث عن كتاب البسيط إنَّما هو حديثٌ عن الجزء الباقي منه

١- الأشباه والنظائر : ٤١٨/١

٢- بغية الوعاة : ١٣٤/١ – ١٣٥

٣- التصريح على التوضيح ٣١٢/١، وانظر أيضاً المساعد في شرح تسهيل الفوائد: ٤٣٠/١

٤- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة : ٢٠، ٨٦

٥- الأشباه والنظائر: ١٦١/٢

متناثراً في بطون كتب النحو وقد قُدِّر لي أن أجمع ما يزيد على مائةٍ وعشرين صفحة من هذا الكتاب مُفَرّقة في كتب النحو. وأحسب أنَّ هذه الصفحات كافية في إعطاء صورةٍ عن الكتابِ وصاحبه. ورأيتُ أن يسيرَ البحث في هذا الكتاب أوفي الذي بقي منه متناولاً المسائل التالية: نسبة كتاب البسيط والمادة النحوية المنقولة منه إلى ابن العلج، قيمة كتاب البسيط، صفته، آراء ابن العلج الخاصة، مختاراته، نقوله.

نسبة كتاب البسيط ونسبة المادّة النحوية المنقولة منه إلى ابن العلج:

لا أرتابُ في نسبة كتاب البسيط إلى ابن العلج لأنَّ الذين ترجموا له وذكروا نزْراً من أخباره نسبوا هذا الكتابَ إليه قال ابن قاضي شهبة: «مؤلِّف كتاب البسيط في النحو. ذكره الشيخ أثير الدين أبو حيَّان في «شرح التسهيل» ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً»[1]. يضاف الى هذا اقتران ابن العلج بكتابه البسيط - غير مرّة – في بطون الكتب النحوية التي نقلت عنه.

ومن ذلك قول ابن عقيل «وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط» [2] وقوله «ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط»[3] وقوله «ظاهر كلام ابن العلج في البسيط»[4] وقوله «حكاه الضياء في البسيط»[5] وقوله «وفي البسيط لابن العلج»[6]. ومن ذلك قول الأزهري «قاله ابن العلج في البسيط»[7] وقوله «حكاه ابنُ العلج في البسيط»[8]. ومن ذلك قول السيوطي «وممن ذهب إلى الترادف – يعني الترادف بين الكلام والجملة – ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو»[9].

أمّا المادّة النحوية المنقولة عن كتاب البسيط والتي تناثرت في كتب النحو

١- طبقات النحاة واللغويين: ٢٩٨/١

٢- شرح الألفية لابن عقيل : ١٠١/٢

٣- شرح الألفية لابن عقيل : ١٠١/٢

٤- المساعد لابن عقيل : ٤٠٥/١، ٤٦٥/١

٥- المساعد . ٢٨٦/٢

٦- المساعد ١٤٤/٢

٧- التصريح ٩٥/٢

٨- التصريح . ٤٠٢/٢

٩- الأشباه والنظائر : ١٦١/٢

فتجري نسبتها إلى ابن العلج مقترناً بكتابه على النحو الذي تقدّم تارة وتجري نسبتها الى صاحب البسيط تارة ثانية من مثل «اختاره صاحبُ البسيط»[١] او "وهم صاحب البسيط"[٢] أو «صرَّح بذلك صاحب البسيط»[٣] او «عزاه صاحب البسيط»[٤] أو «قال صاحب البسيط» أو «قاله صاحب البسيط»[٥] أو «زعم صاحب البسيط»[٦] أو «حكاه صاحبُ البسيط»[٧] أو «ذهب صاحب البسيط»[٨] أو «قول صاحب البسيط»[٩] أو «نقل صاحب البسيط»[١٠]. أو «علَّلَه صاحبُ البسيط»[١١] أو «شرط صاحب البسيط»[١٢] أو «ذكر صاحبُ البسيط»[١٣] او «توقف في إجازته صاحب البسيط»[١٤] أو «اعترض عليه صاحبُ البسيط»[١٥] أو «منع صاحب البسيط»[١٦] أو «تبعه صاحب البسيط»[١٧] أو «نسبه صاحب البسيط»[١٨] ونحو هذا كثير جداً. ويفهم ضمناً انَّ صاحبَ البسيط هو ابنُ العلج لا غيره لأنّه عُرِف بكتابه البسيط قال السيوطي في بغية الوعاة: «صاحب البسيط ضياء الدين ابن العلِج»[١٩] ولأن أبّا حيّان واتباعه أكثروا من النقل عنه كما

١- الارتشاف: ٣/٨٥، والمساعد: ٢/٧٤، والتصريح ١/٢٦٤، والهمع: ١/٩٧

٢- الارتشاف : ٢/١٣٨، ٣/٥١

٢- التصريح : ١/٢٧٤

٤- الارتشاف : ٢/١٥٧، الهمع : ١/ ٧٩

٥- الارتشاف: ١/٢٨٠، ١/٢٨٧، ١/٢٩٠، ٢/٢٣٩، والمساعد: ١/٤٧٨، ٢/١٢١، والتصريح ٢/١٩٥، والاشباه والنظائر: ١/٧١، ١/٧٥، ١/١٠٥، ١/٢٠٧، ١/٣٢١، ١/٣٤٥، ١/٥١٤، ١/٤٠٠، ١/٦٢٨، ١/٥٣٢، ١/٥٧٣، ٢/٣٥، ٢/٢١٢، ٢/١٩٥. والفرائد الجديدة: ١/٢٥٧، وشرح الاشموني: ٢/٤٠٠

٦- شرح الاشموني : ٢/٢٧٢

٧- الارتشاف : ٢/٥٦٦، ٣/٤٣، والهمع: ١/٦٥، ١/١٠٩، ٢/١٣٤.

٨- شرح الاشموني: ٢/٤٥٩.

٩- شرح الاشموني : ٢/٥٢٧.

١٠- المساعد : ٢/٤٢٣.

١١- الأشباه والنظائر : ١/٥٦٤

١٢- الارتشاف : ٣/٨٧

١٣- الأشباه والنظائر : ٢/١٩٣، ٢/١٩٨

١٤- الأشباه والنظائر : ١/٣٥

١٥- الأشباه والنظائر : ١/٤١٩

١٦- الهمع : ١/٨٥

١٧- الارتشاف . ٣/٨٥

١٨- الهمع : ١/٩٥

١٩- بغية الوعاة : ٢/٣٧٠

يصرّح السيوطي[1] فاذا ما ذكروا البسيط فإنما يريدون بسيط ابن العلج لا بسيط غيره، ولأنّي لا أعلم أحداً ألّف كتاباً وسمّاه البسيط غير ابن العلج إلاّ الواحدي وابن أبي الربيع. أمّا الواحدي فكتابه في التفسير لا في النحو. قال السيوطي في ترجمة الواحدي: «صنَّفَ البسيط والوسيط والوجيز في التفسير»[2].

وأمّا ابنُ أبي الربيع فكتابه في النحو وهو: البسيط في شرح جمل الزجاجي. وهو مطبوع. وقد عَرَضتُ المادّة النحوية المنسوبة إلى كتاب البسيط فلم أجدها من هذا الكتاب مما يقطع بنسبتها إلى بسيط ابن العلج. هذا من جهة. ومن جهةٍ أُخرى فانّ ابنَ أبي الربيع لم يعرف بصاحب البسيط بل عرف بابن أبي الربيع، فأبو حيّان مثلاً في كتابه «ارتشاف الضَّرَب» ينقل عن ابن أبي الربيع وينقل عن ابن العلج فاذا نقل عن الأوّل قال «اختاره ابن أبي الربيع» [3] أو «ذكر ابنُ أبي الربيع»[4] أو «قال ابنُ أبي الربيع»[5] ونحو هذا كثير[6]. وكذلك فعل السيوطي[7]. وإذا نقل ابو حيان عن الثاني صرّح باسمه[8] أو قال: «عزاه صاحبُ البسيط»[9] أو «تبعه صاحب البسيط»[10] أو «وهم صاحب البسيط»[11] أو «قاله في البسيط»[12] ونحو هذا مما سيأتي ذكره. يضاف إلى ذلك أنّ كتاب ابن أبي الربيع لم يعرف عند النحاة بالبسيط وانما عرف بشرح الجمل. قال السيوطي في ترجمة ابن أبي الربيع «صنّف شرح الإيضاح، الملخّص، القوانين، كلاهما في النحو، شرح سيبويه، شرح الجمل»[13].

١- بغية الوعاة : ٢٧٠/٢

٢- بغية الوعاة : ١٤٥/٢

٣- الارتشاف : ٩٩/١

٤- الارتشاف : ٢٧٢/١

٥- الارتشاف : ٣٢٨/١

٦- انظر الارتشاف ٣٩٠/١، ١٦/٢، ٣٢/٢، ٥٢/٢، ١٤٩/٢، ١٥٧/٢، ١٨٩/٢، ٢٠٧/٢، ٢٧٨/٢ وغيرها.

٧- همع الهوامع : ٢٨/٢

٨- الارتشاف : ٣٩٠/١

٩- الارتشاف : ١٥٧/٢

١٠- الارتشاف : ٨٥/٢

١١- الارتشاف . ١٣٨/٢، ٥١/٣

١٢- الارتشاف . ٤٥٦/١

١٣- بغية الوعاة : ١٢٥/٢

ويضاف إلى ذلك أنّي وجدتُ بعض المادّة النحوية المنسوبة إلى البسيط في بعض الكتب منسوبة إلى ابن العلج في كتب أُخرى. ومن الأمثلة على ذلك ما أورده ابن عقيل في المساعد من أنَّ ابنَ العِلج نقل عن الخليل أنّ موضع أنْ وأنّ الجر في نحو: عجبت أن تقوم أو عجبتُ أنّك قائم قال ابنُ عقيل «وحكاية المصنّف عن الخليل في موضع جرّ موافقة لحكاية صاحب البسيط»[1] وقال الأزهري في المسألة ذاتها «فظهر بهذا أنَّ ما نَقَله ابنُ مالك تبعاً لابن العلج من أنَّ الخليل يقول بالجرِّ سهو»[2]. فأنت ترى أنَّ المادّة النحوية التي ساقها ابنُ عقيل والأزهري واحدة وهي منسوبة عند أحدهما إلى صاحب البسيط وعند ثانيهما إلى ابن العِلج مما يدلُّ على أنَّ المراد بصاحب البسيط هو ابن العلج لا غيره. وتجري نسبة المادّة النحوية المنقولة عن كتاب البسيط تارة ثالثة منسوبة إلى ابن العلج دون ذكر الكتاب من مثل «قال ابنُ العلج أو قاله ابنُ العلج»[3] أو ردّه ابنُ العلج[4] أو حكاه ابنُ العلج أو حكى ذلك ابن العلج[5] أو ذكر ابن العلج[6] أو نسبه ابنُ العلج[7] أو عليه جَرَى ابن العلج[8] أو صرَّح ابن العلج[9] أو أجاز ابنُ العلج[10] أو عن ابن العلج[11] أو ضَعَّف ابن العلج[12] أو استبعد ابنُ العلج[13] أو نقل ابن العلج أو نقله ابن العلج[14] أو تبعاً لابن العلج[15] ويفهم أنَّ المادّة النحوية المنسوبة إلى ابن العلج واردة في كتاب البسيط لأنّي لا أعلم له كتاباً في النحو غير البسيط، ولأنَّ ما نُسب

١- المساعد : ١/٤٣٠.

٢- التصريح : ١/٣١٣.

٣- المساعد: ٢/٤١٧، ٢/٥٢٨، ٢/٥٣٧، ٢/٥٤٨، والتصريح: ٢/١٧٩.

٤- التصريح : ٢/١٠٠

٥- المساعد : ١/٤٩٤، ١/٥٥١، ١/٥٩١.

٦- المساعد : ١/٤١٣، ١/٤٧٥.

٧- المساعد : ١/٤١٨.

٨- المساعد : ٢/١٣١.

٩- المساعد : ٢/١٠٧.

١٠- المساعد : ٢/٢٢٨.

١١- المساعد: ١/٥٥٢.

١٢- الهمع : ١/٢٦.

١٣- الهمع : ١/٤٧.

١٤- المساعد : ١/٢٢٧، ١/٢٠٥، ١/٥٦٩، ١/٥٥٢، والتصريح: ٢/٢٦٥.

١٥- التصريح : ١/٣١٣

إلى ابن العلج في بعض الكتب من غير ذكر كتاب البسيط هو هو الذي نسب في كتبٍ أُخرى إلى البسيط وقد قدمنا قبل قليل مثالاً على ذلك[1]. وهذا يؤكِّد أنَّ جميع ما نُسب إلى ابن العلج من قضايا نحوية موجودٌ في كتاب البسيط.

وتجري المادّة النحوية المنقولة عن كتاب البسيط في كتب النحو منسوبة تارة رابعة إلى كتاب البسيط دون تصريح بذكر المؤلِّف من مثل: «قال في البسيط أو قاله في البسيط»[2] أو حكاه في البسيط[3] أو في البسيط كذا[4] أو ذكره في البسيط[5]. ومعروف أنَّ الذي قال أو ذكر أو حكى في البسيط إنما هو ابنُ العلج لأننا لا نَعْلَم أحداً ألّف في النحو كتاباً سمّاه البسيط غير ابن العلج إلاّ أبي الربيع وقد سبق نفي المادة النحوية المتناثرة في كتب النحو عن بسيط ابن ابي الربيع لما قدّمناه من الأدلّة، وأبرزها عدم جريان المادّة المتناثرة في كتب النحو على بسيط ابن أبي الربيع، ولأنَّ ابنَ العلج عرف بكتاب البسيط وشهر به وهو الكتاب الذي أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه كما يقول السيوطي[6] ويشهد الواقع بذلك. وهذا كلُّه يفتقر إليه ابنُ أبي الربيع.

قيمة كتاب البسيط: تَشْهَدُ البقايا المتناثرة في بطون كتب النحو من كتاب البسيط لابن العلج بالقدم الراسخة في علم العربية، وتشهدُ له بالإحاطة وطول

١- انظر ما سلف : ص٢٠١.

٢- الارتشاف: ١/٤٥٦، ٢/٩٣، ٢/٢٣٩، ٢/٢٥٠، ٣/٥١، ٣/٢٠٠، والمساعد: ١/٩٨، ١/٢٢٠، ٢/١١٧، ٢/٥٤٩، ٢/٥٦٩، والتصريح: ١/٢١١، ١/٢٤٤، ٢/٢٠١، والأشباه والنظائر: ١/٢٦، ١/٩٢، ١/٩٨، ١/٢٢٣، ١/٢٧٤، ١/٢٧٥، ١/٣٨١، ١/٤٢٠، ١/٤٨١، ١/٤١٨، ١/٥٥٩، ١/٥٦٠، ١/٥٨١، ١/٥٨٢، ١/٦٢٠، ١/٦٧٦، ١/٦٨٤، ٢/٢٩، ٢/٣٢، ٢/٣٣، ٢/٣٠، ٢/٣١، ٢/٢٠١، ٢/٢٠٣، وشرح الأشموني: ٢/٤٤٠، وحاشية ياسين على التصريح : ١/٤١.

٣- المساعد: ١/٢٠، ١/٤٩٢، والتصريح: ١/٢٢٠، ٢/١٦٩.

٤- الارتشاف : ١/٢٢٥، ١/٢٥٥، ١/٢٦٤، ١/٢٦٩، والمساعد: ١/١٧١، ٢/٤٢، ٢/٤٣، ٢/١٠٦، ٢/١٠٧، ٢/٣٠٨، ٢/٣٢٧، ٢/٣٤٥، ٢/٣٥٦، ٢/٣٥٨، ٢/٣٧٤، ٢/٤١٧، ٢/٤٢٠، ٢/٤٣٨، ٢/٤٣٩، ٢/٤٧٢، ٢/٤٩٥، ٢/٥٠٧، ٢/٥١٩، ٢/٥٤٣، ٢/٥٥٨، ٢/٥٧١، ٢/٥٧٢، وغير هذا كثير والتصريح: ٢/٩٥، ٢/٢١٦، والأشباه والنظائر: ١/٣٢، ١/٧٨، ١/٨٥، ١/١٠٢، ١/١١٨، ١/٦١٤ ونحو هذا كثير.

٥- الأشباه والنظائر : ١/٥٣٢، ١/٥٢١، ١/٤٨٦، وشرح الأشموني: ٢/٥٢٦.

٦- بغية الوعاة : ٢/٢٧٠.

التقصّي وتتبع المسائل النحوية في مظانّها بحيث جاء الكتابُ عَرْضاً مُفَصّلاً لأبواب النحو كافة مع عناية واضحة بالخلاف والتعليل. وسيأتي الحديثُ مفصّلاً عن صفة الكتاب. وهذا كلُّه يعضد وصف السيوطي للكتاب بأنّه «كبير نفيس في عدّة مجلّدات»[1]. وتظهر قيمة الكتاب ظهوراً بيّناً حين نقف على تعويل العلماء المشهود لهم بالفضل على هذا الكتاب واحتفائهم به فقد عوّل عليه أبو حيّان الأندلسي في كتابه «ارتشاف الضَّرَب» وذكره أو ذكر صاحبه في مائةٍ وسبعة مواضع بل إنّ أبا حيّان يسوق في بعض الأحيان مختصرات من كتاب البسيط طويلة نسبياً[2] وهذا يُصَحّحُ ما قاله ابن قاضي شهبة من أنّ أبا حيان اعتمد هذا الكتاب ونقل عنه كثيراً[3]، ويُصَحّحُ ما قاله السيوطي أيضاً في «بغية الوعاة» وقوله هو «أكثر أبو حيّان واتباعه من النَّقل عنه»[4]. وحَسْبُ ابن العلج فخراً أن يعتمده أبو حيّان وهو الذي وَصَفه السُّبكي بقوله: «شيخ النّحاة العَلَمُ الفَرْد، والبحر الذي لم يَعْرف الجَزْر بل المدّ سيبويه الزّمان، والمبرّد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النّحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكلِّ سَمْعٍ لديه الإصغاء كعبة علمٍ تُحَجُّ ولا تَحُجُّ ويُقْصَدُ من كلِّ فَجّ. تَضْرِبُ إليه الإبل آباطَها وتَفِدُ عليه كلُّ طائفة سَفَراً لا يعرف إلاّ نمارقُ البيد بساطها»[5]. واحتفى الإسنوي بالكتاب فذكره مَرّةً واحدة في عُرْض نَصّ نقله عن أبي حيّان في «الارتشاف»[6]. وعوّل على الكتاب ابنُ عقيل فذكره في تسعة وستين موضعاً من كتابه «المساعد شرح تسهيل الفوائد» في المجلّدين الأوّل والثاني[7] وذكره أيضاً مرّتين في شرحه على ألفية ابن مالك[8] وَعَوّل عليه الأزهري في التصريح في ثمانية عشر موضعاً. وَعَوّل عليه السيوطي في كتبه «همع الهوامع» و «الأشباه والنظائر» و «الفرائد الجديدة» فذكره في الأوّل في اثنين وسبعين موضعاً وذكره في الثاني في مائةٍ

١- الأشباه والنظائر : ١٦١/٢

٢- انظر على سبيل المثال: ارتشاف الضَّرَب: ٢٢٢/٢، ٤٩٢/٢، ٦١/٣، ٧٠/٣، ١١٦/٣.

٣- طبقات النحاة واللغويين : ٢٩٨/١.

٤- بغية الوعاة : ٢٧٠/٢.

٥- طبقات الشافعية : ٢٧٦/٩.

٦- الكوكب الدّري : ٤١٧.

٧- لم أقف على المجلّد الثالث.

٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٧/١، ١٠١/٢.

وثمانية وثلاثين موضعاً وذكره في الثالث في خمسة مواضع[١]. وساق السيوطي في «الأشباه والنظائر» في بعض المواضع نقولاً مطوّلة يبلغ النقل الواحد صفحتين[٢] واحتفى الأشموني بكتاب البسيط، واعتمده في ثمانية مواضع[٣]. كذلك احتفى بالكتاب الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح وذكره مَرّةً واحدةً[٤] وذكره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مَرّةً واحدةً في إحدى حواشيه على شرح شذور الذهب[٥]. ومن نافلة القول أن أُقرّر أن ابنَ العلج يجري ذكره في الكتب التي عَوّلت عليه مقترناً بأكابر النحاة ومقدّميهم. ومن ذلك قول أبي حيّان «وزعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور وصاحب البسيط وابن مالك»[٦]، وقول ابن عقيل «وصرّح ابن العِلج وابن عصفور»[٧] وقول الأشموني: «وذهب الشلُوبين وابنُ عصفور وصاحب البسيط»[٨] ونحو هذا كثير. ووجدتُ الإمام المشهور ابن مالك - غير مَرّة - يتفق مع ابن العلج أو يتابعه[٩]. وهذا كلُّه يُشْعِرُ بالمكانة العالية التي بَلَغها ابن العلج مما حدا باللاحقين إلى الاعتماد عليه وتوقيره ووثوقهم برأيه أو مختاره أو نقله. غير أنّ عوادي الزمان عَدَت على ابن العلج فلم تبق من أخباره غير نَزْرٍ تَقَدّم، وعدت على كتابه فلم تبق غير ما ضمته كتب النحو بين حناياها.

صفة كتاب البسيط: كتاب البسيط كما تصوّره بقاياه المبثوثة في كتب النحو كتاب جامعٌ لأبواب النحو ومسائله يعرضها عَرْضاً مُفَصّلاً مستقصياً مع عناية ملحوظة بالخلاف والتعليل النحويين. وَيَتَخَلَّلُ الكتاب آثارٌ شرعية واهتمام باللغات

١- الفرائد الجديدة: ١/٢٥٨، ١/٣٠٦، ١/٣٦٨، ١/٣٨٩، ٢/٦٥٠.

٢- انظر الأشباه والنظائر: ٢/٣٥-٣٦، ٢/١٦٧-١٦٨، ٢/١٨٨-١٨٩، ٢/١٩٤-١٩٥، ٢/١٩٥-١٩٦، ٢/٢٠٢-٢٠٣.

٣- انظر شرح الأشموني: ٢/٣٧٢، ٢/٤٠٠، ٢/٤٤٠ (ذكره هنا مرتين)، ٢/٤٥٨، ٢/٥٢٦، ٢/٥٢٧، ٣/٨٩٨.

٤- حاشية ياسين على التصريح: ١/٤١.

٥- حاشية رقم (١) ص٤٢٠ من كتاب شرح شذور الذهب.

٦- ارتشاف الضرَب : ٣/١٤٩.

٧- المساعد : ١/١٠٧.

٨- شرح الأشموني : ٢/٤٥٨.

٩- انظر الارتشاف: ٢/٣٢٠، ٣/٥١، ٣/٨٥، والمساعد: ١/٢٢٠، ٢/١٣١، والتصريح ١/٣١٣، والهمع: ٢/٨١، والفرائد الجديدة: ٢/٦٥٠.

المختلفة. ويَغْلب على الكتاب طابع النقل عن النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم غير أنّ ابن العلج لا يقف عند النقل بل يقدّم آراء خاصة ويُفسّر ويوجّه ويعترضُ ويردُّ ويأخذ ويختار ما يراه مناسباً مما يحملني على القول بأنّه ليس بصرياً ولا كوفياً وإن كنتُ وقفت على مَيلٍ بصري عنده. كذلك وقفت في كتب النحو على جملة من الردود على آراء ابن العلج أو مختاراته أو نقوله. وسأقف وقفة متأنية عند كلّ مسألة من هذه المسائل لتظهر صورة ابن العلج في كتابه البسيط واضحة جليّة.

العَرْض الاستقصائي: قلت إنّ الطابع العام الذي يطبع بقايا كتاب البسيط طابعٌ استعراضي مستقص لأبواب النحو ومسائله. وقد ساق أبو حَيَّان في «الارتشاف» والسيوطي في «الأشباه والنظائر» نقولاً مُطوّلة من كتاب البسيط تصلح أدلّة قويّة على هذا الطابع من مثل الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس[1]، واقسام لام التعريف[2] وباب البدل ومسائله[3]، والإضافة[4] وأنواع المعارف[5] وغيرها كثير[6] ولا أستطيع إيراد هذه النقول دليلاً على صفة العَرْض وحسبي أنْ أسوق مثالين منها تأكيداً لهذا الطابع. الأوّل في العَلَم والثاني في كمية الحركات قال في الأوّل: «العَلَم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً قال: ولا دليلَ على حصره سوى استقراء كلام العرب: المنقول عن المركّب كتأبط شرّاً، وشابَ قرْناها، أو عن الجمع نحو: كلاب وأنمار، وعن التثنية نحو: ظبيان، وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير، وحريث، وعن منسوب كربعي وصيفي، وعن اسم عَيْن كثور وأسد لحيوانين وجعفر لنهر، وعمرو لواحد عُمُور الأسنان فانّه نُقِلَ من حقيقة عامّة إلى حقيقة خاصّة، وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدري زاد وأسى إياساً

١- انظر الأشباه والنظائر: ٢/١٦٧-١٦٨.

٢- انظر الأشباه والنظائر : ٢/٤٤.

٣- انظر الأشباه والنظائر: ٢/٩٧.

٤- انظر الأشباه والنظائر : ٢/٨٤.

٥- انظر الأشباه والنظائر : ٢/٣٦.

٦- انظر الارتشاف: ٢/٣٨٢، ٣/٦٠-٦١، ٣/٩٢، والأشباه والنظائر: ١/٦٣٠، ١/٢٠٧، ٢/٣٦، ٢/٨٩-٩٠، ٢/٩٠، ٢/٩١، ٢/١١٦، ٢/١١٧، ٢/١٢٩، ٢/١٣٢، ٢/١٦٦، ٢/١٦٩، ٢/١٨٩، ٢/١٩٠، ٢/١٩٣، ٢/١٩٥، ٢/١٩٥-١٩٦، ٢/١٩٨، ٢/٢٠١، ٢/٢٠٣، ٢/٢١٢، ٢/٢١٣، ٢/٢١٥، ٢/٢١٦-٢١٧، ٢/٢١٩، ٢/٢٣٠، ٢/٢٤٢.

أعطى، وليس هو مصدر أَيِسَ مقلوب يئس لأنَّ مصدر المقلوب يأتي على الأصل، وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة، وعن اسم مفعول كمسعود ومُظَفَّر، وعن صـــوت كَبَّة، وعن الفعل الماضي كَشَمَر، وبَذَر، وعَثَّر، وخَضَمَّ، ولا خامس لها على هذا الوزن، وكَعْسَبْ، وعن المضارع كيزيد ويَشْكُر ويَعْمُر وتَغْلِب، وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين: أحدهما يُسمّى بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم: اصمِتْ لوادٍ بعينه. والثاني: مع الفاعل في قولهم: أَطْرِقا لموضع مُعيَّن»[1]

وقال في الثاني: «جملة الحركات المتنوعة في قولهم أربع عشرة حركة ثلاث للإعراب، وثلاث للبناء، وثلاث متوسطة بين حركتين إحداهما بين الضمّة والفتحة وهي الحركة التي قبل الألف المفخمة في قراءة وَرْش نحو: الصلواة والزكوة والحيوة. والثانية بين الكسرة والضمّة وهي حركة الإشمام في نحو: قيل وغيض على قراءة الكسائي، والثالثة بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة، نحو: رمى. والعاشرة: حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لاينصرف في حال الجرِّ على مذهب من جَعَلَها حركة إعراب. والحادية عشرةَ حركة بناء تشبه حركة الإعراب وهي ضمّة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء. الثانية عشرة حركة الاتباع. الثالثة عشرة: حركة التقاء الساكنين. الرابعة عشرة: حركة ما قبل ياء المتكلّم على مذهب من جَعَلَه معرباً فانّه جيء بها لتصحّ الياء وليست حركة إعراب ولا حركة بناء. قال: وإنما لقبت الحركات بهذا اللقب لأنّها تطلق الحروف بعد سكونها، فكلّ حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكون»[2].

الخلاف النحوي: ونقع في كتاب البسيط أو فيما تبقى منه على اهتمام واضحٍ بالخلاف النحوي من مثل قوله في الآن «أصله أوان ثم قيل حذفت الألف بعد الواو. وقلبت الواو ألفاً. وقيل: بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة»[3] ومن مثل قوله في مُغْدَودن «اختلف في مُغْدَودن هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية؟ فعلى الأوّل يقال في تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال لأنّ الواو وقعت

١- الأشباه والنظائر: ٢/٢٣٠.

٢- الأشباه والنظائر : ١/٣٤٦.

٣- الأشباه والنظائر : ١/٩٨.

ثالثة، وعلى الثاني مُغَيْدين بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف»[1]. وقال في وزن الأسماء الأعجمية: «اختلف في وزن الأسماء الأعجمية فذهب قوم الى أنّها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف. وذهب قوم الى أنها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية»[2].

ويقول في حذف عامل رب «وفي حذفه وذكره مذاهب. نادر الحذف. وهو قولُ الخليل وسيبويه. كثيره قول الفارسي والجزولي. ممتنعه قول لُكْذَةَ الأصفهاني لازمه»[3]. وقال في العَلَم المعدول: «العَلَمُ المعدول كَعُمَر وَزُفَر فيه ثلاثة اقوال: أحدها أنَّه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً. والثاني: انه مرتجل غير مشتق لأنَّ لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ثم نقل منه، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً. والثالث: انه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على الإطلاق بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه»[4] وغير هذا كثير[5] وأحياناً يحكى الخلاف بلا ترجيح[6].

التعليل النحوي: يشيع في كتاب البسيط أو في بقاياه احتفاء ملحوظ بالتعليل أعني تعليل الظواهر النحوية. والتعليل عند ابن العلج ضروب فمنه التعليل بكثرة الاستعمال كقوله: «وانما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها»[7]. ومنه التعليل بالخفّة والثقل كتعليله تحريك العين في جَفَنَات جمع جَفْنَة وإسكان العين في صَعْبَات جمع صَعْبَة قال «وإنما فُعِل ذلك

١- الأشباه والنظائر : ١/١٠٥.

٢- الأشباه والنظائر : ١/١٣٧.

٣- المساعد : ٢/٢٨٦.

٤- الأشباه والنظائر : ١/٦٣٠.

٥- انظر على سبيل المثال: المساعد: ٢/٢٣١، ٢/٢٤٥، والأشباه والنظائر: ١/١٠٥، ٢/٢٣٢، ٢٣٣، ٢/٢٤٣.

٦- انظر الهمع : ١/١٢٩.

٧- الأشباه والنظائر : ١/٥٧٣ وانظر مثالاً اخر ١/٥٥٩.

فرقاً بين الاسم والصفة، وخُصّ الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة. وقال: وبيان ثقل الصفة من أوجه: أحدها أنها تناسب الفعل في الاشتقاق. الثاني: أنها تناسبه في تحمل الضمير. الثالث: أنها تناسبه في العمل. الرابع: أنها تفتقر الى موصوفٍ تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركّب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل»[١].

ومن التعليل: التعليل بالاستغناء قال ابن العِلج «باب أَفْعَل فَعْلاء وفَعْلان لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بِفَعْلاء أو فَعْلى على التأنيث بها. وقال: فيستغنى بجمع المُقَدَّر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدعه تركاً، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو :أنخته فبرك ولم يقولوا فناخ»[٢]. ومن التعليل التعليل بالتركيب كقوله في تعليل بناء سيبويه ونفطويه وما جرى مجراهما على الكسر «ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه إلاّ أنّه مركّب من اسمٍ وصوتٍ أعجمي فانحطّ عن درجة إسماعيل وإبراهيم فبني على الكسر لذلك»[٣]. ومن ضروب التعليل التعليل بالتضمن قال «في علّة بناء أمسِ أقوال: قول الجمهور لتضمنه لام التعريف لوجهين: أحدهما أنّه معرفة في المعنى لدلالته على وقتٍ مخصوص وليس هو أحد المعارف فدلّ ذلك على تضمنه لام التعريف. والثاني أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم: لقيته أمس الأحدث، وأمس الدابر. ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لأنه ليس أحد المعارف. وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته. والفرق بين العدل والتضمين أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه فلذلك أُعرب، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في التضمن»[٤]. ومن ضروب التعليل التعليل بالتعويض قال ابنُ العلج في تعليل لحوق اللام اسم الإشارة «تصحبُ اللام اسمَ الإشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه، لذلك لا يجوز الجمع بينهما لعدم العوض»[٥]. ومن ضروب

١- الأشباه والنظائر : ١/١٢٤ وانظر امثلة أخرى ١/٢٣٢، ١/٥٦٠، ١/٥٦٤، ٢/١٠١، ٢/٢١٩.

٢- الأشباه والنظائر : ١/١١٨.

٣- الأشباه والنظائر : ١/٢٠٧.

٤- الأشباه والنظائر: ١/٢٢٩ وانظر امثلة أخرى ٢/١٢٦.

٥- الأشباه والنظائر : ١/٢٧٤-٢٧٥. وانظر امثلة أخرى ١/٢٧٤-٢٧٥ ايضاً.

التعليل الحمل على النقيض والحمل على النظير. فالذي حَسَّن جمع عَجْفاء على عِجَاف في قوله تعالى «سبع عِجاف، حملها على سمَان[1] «لأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير»[2]. ومن ضروب التعليل: التعليل بالفَرْق كتعليل دخول التاء على عدد المذكر وسقوطها في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس[3] قال «ونظيره أنهم خَصّوا جمع فِعال في المؤنث بأفْعل كذراع وأذْرُع، وفي المذكر بأفْعِلَة كعماد وأعمدة»[4]. ومن ضروب التعليل: التعليل بقِلّة الأحرف وكثرتها قال «لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة أقلّ من عَجُزها ولذلك يردُّ في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرباعي ليناسبَ صدرُ الكلمة عَجُزَها في الحروف الأصول»[5]، ومن ضروب التعليل: التعليل بالشَّبَه كقوله «كلّ صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّة شبهها بالفعل. وكلّ صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل»[6]. ومن التعليل: التعليل بالمناسبة كقوله: «جميع المصغرات لا يجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لأنّها لو كسِّرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي إلى زوالها فيزول التصغير بزوالها، ولأنّ التصغير يدلُّ على التقليل فناسب أن لا يجمع إلاّ ما يوافقه في التقليل وهو التصحيح»[7]. ومن ضروب التعليل: التعليل بالخوف من اللبس. ومن ذلك تعليل إضافة اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل قال: «يضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لأنّ إضافته الى الفاعل والمفعول تفضي إلى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم إضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبّهة واسم الفاعل من اللازم فإنّه لابس في إضافته الى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك»[8].

١- انظر الاشباه والنظائر : ٤٢٠/١.

٢- الاشباه والنظائر : ٤٢٠/١ وانظر ٤٢٠/١ ايضاً، ١٢٥/٢.

٣- انظر الأشباه : ١٠١/٢.

٤- الأشباه والنظائر : ١٠١/٢ وانظر امثلة اخرى لعلة الفرق الاشباه والنظائر: ٥٥٩/١، ٥٦٠/١.

٥- الأشباه والنظائر : ١٢٣/٢، وانظر امثلة أخرى ١٢٣/٢ ايضاً.

٦- الأشباه والنظائر : ١٢٣/٢ وانظر امثلة اخرى ١٢٥/٢، ٢١٧/٢.

٧- الأشباه والنظائر : ١٢٦/٢.

٨- الأشباه والنظائر : ٥٨٠/١-٥٨١ وانظر امثلة اخرى ٥٨١/١، ٥٨٢.

ومن التعليل: التعليل بالفرع والأصل. فاسم الفاعل لا يعمل غير معتمد «لأنه فرعٌ عن الفعل في العمل. والقاعدة حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشترط اعتماده على أحد الأمور الستة ليقوى بذلك على العمل»[1]. والأصلُ والفرعُ أساسٌ كبير عَوّل عليه النحاةُ من قبل وعوّل عليه ابن العلج أيضاً وساق في كتابه طائفةً من الأصول والفروع منها: الأصلُ في البناء السكون[2]، والأصلُ عدم التقدير أي إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجاز الحذف[3]. وأصل العمل للفعل وهو فرع في الاسم والحرف[4]. والأصلُ في الأسماء التنكير والتعريف فرع على التنكير[5]. والأصلُ في الأسماء الصَّرْف[6]، والأصلُ في مَفْعَل للمصدر والزمان والمكان وقد خرج عن الأصل إحدى عشرة لفظة جاءَتْ بالكسر وهي: المَنْسك والمَطْلِع في قراءة الكسائي، والمَنْبِت، والمَشْرِق، والمَغْرِب والمَسْقِط، والمَسْكِن، والمَفْرِق والمَسْجِد... إلخ[7]. قال ابن العلج «ولم يأتِ في أسماء الزمان والمكان مَفْعُل بالضمّ إلاّ مع تاء التأنيث نحو: مَقْبُرة ومَكْرُمة ومأدُبة»[8] والأصل التذكير والتأنيث فرع[9] والأصل تحريك التقاء الساكنين بالكسر[10]. ويهتم ابنُ العلج بالتقسيم وذكر الفروق بين الأبواب النحوية كذكر ما افترقت فيه التوابع[11]، وما افترقت فيه الصفة والتأكيد[12] وما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول[13] وما افترق فيه اسم

١- الأشباه والنظائر : ٥٤٩/١.

٢- الأشباه والنظائر : ٢٣/٢.

٣- الأشباه والنظائر : ٥٣٢/١.

٤- الأشباه والنظائر : ٥١٤/١.

٥- الأشباه والنظائر : ٣٥/٢.

٦- الأشباه والنظائر : ٣٠/٢.

٧- الأشباه والنظائر : ١١٥/٢.

٨- الأشباه والنظائر : ١١٥/٢.

٩- الأشباه والنظائر : ١١٧/٢.

١٠- الأشباه والنظائر : ١٢٩/٢.

١١- الأشباه والنظائر : ١٩٥/٢.

١٢- الأشباه والنظائر : ٢/ ١٩٥.

١٣- الأشباه والنظائر : ١٨٩/٢ - ١٩٠.

الفاعل والفعل[1] وغير هذا كثير جداً [2]. والناظرُ في كتاب «الأشباه والنظائر» يقف على كثيرٍ من المسائل التي شغف ابن العلج بتعليلها ولا تسمح حدود هذا البحث بإيرادها فليرجع إليها[3].

الأثر الشرعي والاهتمام باللغات: ونلمح في كتاب البسيط او في بقاياه آثاراً شرعية من مثل قول ابن العلج تعضيداً لقاعدة الأصل في الأسماء الصَّرْف «ونظيره في الشرعيات الأصل براءَة الذِّمَّة»[4] وكقوله «التنوين زيادة على الكلمة كما أنَّ النَّفل زيادة على الفَرْض»[5]. ونلمح في بقايا البسيط أيضاً عناية باللغات في بعض المسائل فقد ذكر ابنُ عقيل في «المساعد» أنَّ ابن العلج ساق أربعين لغة في أُفَّ[6]. وساق عدّة لغات في صحارى وعذارى[7] وعدّة لغات في سوى(8).

طابع النقل : ويغلب على كتاب البسيط أو بقاياه طابع النقل عن النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم كقوله «لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريين. وجَوَّزه الكوفيون قياساً على اسمي الفاعل والمفعول»[9]، وقوله «اختلف في كلّ فذهب الكوفيون الى أنّها توصف ويوصف بها. وقال بعضُ النحويين إنّ البصريين لا يصفون بها»[10]. وينقل عن الفرّاء وأكثر الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي المُحرّك الوسط مثل حَكم[11] ويحكي عن الفرّاء أنَّ التقدير في ما في الدار احد إلاّ

١- الأشباه والنظائر : ١٨٩/٢.

٢- انظر الأشباه والنظائر : ١٦٧/٢-١٦٨، ١٩٣/٢، ١٩٨/٢، ٢٠١/٢-٢٠٣، ٢١١/٢-٢١٢، ٢١٣/٢، ٢١٥/٢، ٢١٦/٢-٢١٧، ٢٤٢/٢.

٣- انظر الأشباه والنظائر : ٣٢١/١، ٣٤٧/١، ٣٥٢/١، ٦٧٦/١-٦٧٧، ٢٣/٢، ٢٥/٢، ٢٩/٢، ٣٥/٢، ٢٣٢/٢، ٢٣٣/٢.

٤- الأشباه والنظائر : ٣٠/٢.

٥- الأشباه والنظائر : ١٠٤/٢.

٦- انظر المساعد ٦٥٢/٢، وانظر الارتشاف : ٢٠٣/٣.

٧- انظر الاشباه والنظائر : ٩٢/١.

٨- انظر المساعد : ٥٩٥/١.

٩- الأشباه والنظائر : ٢٣٠/٢.

١٠- الارتشاف : ٥٩٦/٢، والمساعد: ٤٢٠/٢.

١١- المساعد : ٥٥٢/٢.

حماراً سوى حمار[1]. ويحكي عن الكوفيين إنكارهم دخول الكاف على ضمير الرفع مثل أنت كأنا وأنا كهو[2]. وينقل عن الكوفيين أنَّ نعْم وبئس اسمان ويوجّه المرفوع بعدهما على أنه بدل أو عطف بيان قال «وينبغي أن يكونَ المرفوع بعدهما إمّا بدلاً أو عطف بيان. ونِعْم اسم يراد به الممدوح. فكأنك قلت: الممدوح زيد»[3] وينقل عن البصريين لزوم وصف مجرور ربَّ[4] وينقل عنهم أيضاً أنَّ عطف البيان لا يكون إلاَّ بالمعارف ويخصصه عند بعضهم بالأعلام والكنى[5]. وينقل عن البصريين أنّ اسم الفاعل لا يعمل من غير اعتماد[6] ويُفَسر ذلك بأنّ اسم الفاعل «فرع عن الفعل في العمل. والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول فاشترط اعتماده على أحد الفروع الستة ليقوى بذلك على العمل»[7]. وينقل عن البصريين أنَّ الفعل مشتقٌ عن المصدر[8] ونحو هذا كثير. غير أنّ ابن العلج لا يكتفي بالنقل بل يتخير ما يراه مناسباً من غير تَعَبُّد بمذهب البصريين أو الكوفيين فهو يرى أنّ القياس في عطف البيان «كونه بالمعارف والنكرات كمذهب بعض الكوفيين»[9]. وهو يرى أنَّ أسماء الأفعال أسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، وهو ظاهر قول سيبويه والجماعة[10] ويختار ما ذهبَ إليه سيبويه من جواز وصف كلّ نكرة بغير ولو مفردا[11] ويختار حذف نون الوقاية من فَلَيْني في بيت الشاعر:

تـراه كـالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً ... يسـوء الفـاليـاتِ إذا فَلَيْني

١- المساعد : ٥٥١/١.

٢- الارتشاف : ٤٣٦/٢.

٣- المساعد : ١٢٠/٢-١٢١، والتصريح : ٩٥/٢.

٤- الارتشاف : ٤٥٧/٢، والمساعد : ٢٨٦/٢.

٥- المساعد : ٤٢٤/٢.

٦- انظر الاشباه والنظائر : ٥٤٩/١.

٧- الأشباه والنظائر : ٥٤٩/١.

٨- الأشباه والنظائر : ٥٦٤/١.

٩- المساعد : ٤٢٤/٢.

١٠- التصريح : ١٩٥/٢.

١١- الهمع : ٢٢٩/١.

لا نون الإناث «وفاقاً للمبرِّد ومن وافقه. وهو الموافق لما قرَّره البصريون من أنَّ الفاعل لا يحذف»[1] ويحتج للبصريين في لزوم وصف مجرور ربَّ «بأنَّ عاملها يحذف غالباً فجعل التزام الوصف كالعوض»[2]. ويستدلُّ على صحة قول البصريين بأنَّ هَلُمَّ مركبة من ها وَ لُمَّ بأنهم - أي العرب - نطقوا به على الأصل فقالوا هالم[3] ويمضي مع البصريين فيمنع اجتماع إعرابين في آخر الكلمة ويحتج له[4] ويمضي مع البصريين أيضاً في جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا[5] ويتابع الفارسي في إجازة التنازع بين حرفين[6] ويتابعه ايضاً في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع قياسا [7] ويختار أنَّ الصِّفة المشبَّهة لا تكون إلاّ غير مجارية للمضارع وهو قولُ الزمخشري وابن الحاجب[8]. وقد عقدنا لمختاراته حديثاً خاصاً ومنها نقرِّر انّ ابن العلج لم يكن بصرياً ولا كوفياً وانما كان متخيراً مازجاً بين المذهبين وإن كنا نُحسُّ مما تقدم مَيْلاً واضحاً نحو البصريين. على انّ ابنَ العلج لم يقتصر في جهده النحوي على الاختيار بل كان مبدعاً إيضاً له آراؤه الخاصة التي تَفَرَّد بها فمن ذلك قول السيوطي «تسمية ما انتصب مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاّ ما ذكر صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق وإلى مؤكد ومتسع. فالمفعول المطلق عنده ما كان من افعالٍ عامّة نحو: فَعَلت وَصنَعت وعلمت وأوقعت. فاذا قلت فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل لأنّ الذوات الواقعة منّا هي هذا ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجة عنّا فلا تكون مطلقة في حقنا بل في حقِّ الله كقولك: خلق الله زيداً فانّه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول المطلق أعمّ من المصدر المطلق»[9] وقد وقعت على شيء من هذا أو مثله

١- المساعد : ١/٩٧-٩٨ وانظر ايضاً الأشباه والنظائر : ١/٨١، والهمع: ١/٦٥.

٢- المساعد : ٢/٢٨٦.

٣- الارتشاف : ٣/٢٠٩، والمساعد : ٢/٦٤٥، والهمع : ٢/١٠٦.

٤- الأشباه والنظائر : ٢/٢٨ وانظر راي البصريين ايضاً في الإنصاف ص٢٠.

٥- الهمع : ١/٢٤٠.

٦- التصريح ١/٣١٧ وحاشية شذور الذهب رقم ١ ص٤٢٠.

٧- المساعد : ٢/٧٤، والهمع : ١/٢٥٣.

٨- التصريح ٢/٨٢.

٩- همع الهوامع ١/١٨٦ وانظر ارتشاف الضَّرَب: ٢/٢٠٢، والفرائد الجديدة: ١/٣٦٨.

عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه «اسرار البلاغة»[1] ومن آراء ابن العلج التي تفرّد بها عدّه حواليك من المصادر المثنّاة الواقعة مفاعيل مطلقة[2]. ومن آرائه أيضاً منع إبدال الجملة من المفرد[3]. ومن آرائه أن لحوق الهاء لفَعْلة ليس قياساً فلا يقال: فَهْمة[4]. وقد عقدتُ لآرائه حديثاً خاصاً.

ردوده على النّحاة وردود النحاة عليه: ابن العلج شخصية نحوية قويّة تردّ وتأخذ وتبدع وتختار وتعرض وتُقوِّي وتُضعِّفُ فقد ردّ على الزمخشري الذي أجاز الفصل بين الصفة والموصوف بإلاّ في المفرد والجملة وقال يصف مذهب الزمخشري «بأنّه مَذْهب لا يُعْرف لبصري ولا كوفي»[5] واعترض على ابن الحاجب الذي أجاز الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ وَضَعَّفَ الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وقال «إنّ الاستقراء دلّ على أنّ اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليلٌ على قوّته فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد. قال: وأمّا ضَعْف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى: «خالدينَ فيها أبداً قَد أَحْسَن اللّهُ له رِزْقا» فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى. وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت أنّه يجوز الحمل على كلٍّ واحدٍ بعد الآخر من غير ضعف»[6]. وهو يُضَعِّف رأي الكوفيين القائل بأنّ «امثلة المبالغة لا تعمل لأنّ اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب محمول على فِعل يُفَسِّره الصفة»[7] وقال «وهذا ضعيف، لأنّ النصّ مُقدَّم على القياس، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود»[8]. وابن العلج يُسوِّي بين النصب على الحال والجر على

١- اسرار البلاغة : ٢٤٠-٢٤١، و «راي في المفعول المطلق» ١٧١.

٢- همع الهوامع : ١٨٩/١، وانظر الارتشاف : ٢١٠/٢.

٣- المساعد : ٤٢٨/٢، وطبقات النحاة واللغويين : ٢٩٨/١.

٤- ارتشاف الضرب : ٢٢٥/١، والمساعد: ٦٢٣/٢

٥- الهمع: ٢٣٠/١.

٦- الأشباه والنظائر : ٤١٩/١.

٧- الأشباه والنظائر : ٥٣٢/١.

٨- الأشباه والنظائر : ٥٣٢/١.

الصفة في نحو: مررت برجلٍ أسداً ومررت برجلٍ أسدٍ في الوقت الذي استضعف سيبويه الثاني ولم يستضعف الأوّل[1]. وهو يُضَعِّفُ أن يكونَ أُخَر معدولاً عن أخريات»[2] ويُعَلِّل ذلك بأنّ «أُخريات مما يلزم استعماله إمّا بالألف واللام أو الإضافة»[3] وهو يَسْتبعد من جهة القياس إعراب سنين اعراب زيتون[4]. ويردّ على القول القائل «بأنّ اعراب الأفعال الخمسة بالألف والواو والياء كالمثنى وجمع المذكر السالم[5] بقوله: «لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة»[6] وهو يمنع «وصل أل بالصفة المشبّهة لقرب هذه الصفة من الأسماء»[7] ويرجح ابن هشام رأيه في المغني[8] وهو يُضَعِّفُ حذف تمييز كأيّن[9] ويؤازره أبو حيّان فيقول «وقد تتبعت كثيراً مما ورد في الأشعار من كأين فلم أره محذوفاً ولا في موضع واحد»[10] ويتوقف في إجازة التأكيد والبدل والاستثناء من الظرف المتوسع فيه[11] وهو يَسْتبعد وزن الأسماء الأعجمية «لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية»[12] ويتوقف عند من أجاز الحكاية بما ويقول «وفي هذا نظر لأنَّ ما لا يُحكى بها»[13] ويردُّ ابنُ العلج قول ابن كيسان القاضي بأنَّ في المشار اليه في نحو: حَبَّذا هند مصدراً مخصوصاً محذوفاً تقديره حَبَّذا حسن هند»[14]. ويردُّ قول القائلُ بأنَّ المركّب تركيب مزج قد يبنى على الفتح تشبيهاً له بخمسة عشر[15]

١- انظر الأشباه والنظائر : ٢/٢٢٧.
٢- الهمع : ١/٢٦.
٣- الهمع : ١/٢٦.
٤- الهمع : ١/٤٧.
٥- الهمع : ١/٥١.
٦- الهمع : ١/٥١.
٧- الهمع : ١/٨٥.
٨- الهمع : ١/٨٥.
٩- الارتشاف : ١/٣٨٧، والهمع ١/٢٥٦.
١٠- الارتشاف : ١/٣٨٧
١١- الارتشاف : ١/٣٥، والهمع : ١/٢٠٣.
١٢- الأشباه والنظائر : ١/١٣٧.
١٣- الهمع : ٢/١٥٣.
١٤- التصريح : ٢/١٠٠.
١٥- التصريح ٢/٢١٦.

ويقول وليس البناء مُطّرداً عند عامّة البصريين والكوفيين»[1]. وواضح أنّ ابن العلج ذو شخصية قوية استوعبت قضايا النحو ومسائله وبرزت تردّ وتضعف ولم تخل كتب النحو من ردود عليه بالطريقة التي رَدّ فيها على سابقيه. ومن هذه الرُّدود ردّ أبي حيان على ابن العلج قراره القاضي بحذف اسم ليس ولا يكون حين يستثنى بهما قال أبو حيّان «وهذا مخالفٌ لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أنّ الفاعل مضمر لا محذوف»[2] وقال ابو حيان أيضاً «ووهم صاحب البسيط فحكى جواز هذا عن البصريين»[3] يريد جواز إنّ قائماً الزيدان وهو ما اجازه الأخفش والفَرّاء[4] وردّ أبو حيان عدم إجازة ابن العلج إضافة الظرف المتوسع فيه «لأنّه اسم والأسماء لا تضاف الى الجمل»[5] وقال «وليس بصحيح بل قد اتسع فيها وأُضيفت»[6]. وردّ أبو حيان اختيار ابن العلج القاضي بجواز حذف العائد على المبتدأ اذا كان مرفوعاً نحو: زيد هو قائم وقال «والصحيح أنه لا يجوز»[7] وتوقف أبو حيان عند احتمال التعريف الذي اورده ابن العلج في إسناد الإضافة الى الجمل وقال «وفي التعريف نظر»[8] وكان ابن العلج قد ذكر احتمالين في إسناد الإضافة الى الجمل هما وجه التخصص ووجه التعريف.[9] ونسب أبو حيان ابن العلج الى الوهم حين ذكر الاجماع عن النحويين في أنّ العرب «قد ترجع من الواحد الى الجمع ومن المذكر الى المؤنث من لفظه الى معناه، ولا ترجع من معناه الى لفظه»[10] قال أبو حيّان «وذكره الاجماع وهم»[11]. وردّ أبو حيّان قولَ ابن العلج أنّ ما الموصولة الحرفية لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُ حلول الموصول محلّها بدليل قول الشاعر:

١- التصريح : ٢١٦/٢.

٢- الارتشاف : ٢٢٠/٢.

٣- الارتشاف : ١٣٨/٢.

٤- الارتشاف : ١٣٨/٢.

٥- الارتشاف : ٥٢٠/٢.

٦- الارتشاف : ٥٢١/٢.

٧- الارتشاف : ٥٢/٢.

٨- الهمع : ٤٧/٢.

٩- الهمع : ٤٧/٢.

١٠- الارتشاف : ٥٤١/١.

١١- الارتشاف : ٥٤١/١.

يسرُ المرء ما ذهب الليالي[١]. ووصف عدّ ابن العلج المفعول المطلق أعمّ من المصدر بأنّه خلاف شاذ[٢]. ووصف رأي ابن العلج القاضي بإعراب «راكباً» في حَبَّذا زيد راكباً مفعولاً به لأعني مضمراً بأنّه غريب[٣] ونسب أبو حيّان ابن العلج إلى الوهم حين نقل عن الخليل أنّ موضع أنْ وأنّ في مثل عجبت أنْ تقوم وعجبتَ أنك قائمُ الجرّ قال أكثر النحويين على أنّه في موضع نصب ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا أنّ مذهب الخليل أنّه في موضع جر»[٤]. وذهب ابن عقيل والأزهري والسيوطي إلى ما ذهب اليه أبو حيّان[٥]. وردَ ابن عقيل على ابن العلج ما نقله من أنّ الظرف المضاف إلى جملة مصدّرة بمضارع يبنيه الكوفيون ليس إلاّ والبصريون يجيزون الوجهين[٦]. قال ابن عقيل: «وكلاهما وهم فللكوفيين الوجهان وللبصريين الإعراب فقط»[٧]. وردّ ابن عقيل على ابن العلج احتجاجه للزوم وصف مجرور ربَّ واحتجاجه يقضي «بأنّ عاملها يحذف غالباً فجعل التزام الوصف كالعوض»[٨] وقال ابن عقيل في ردّه «وردّ بأنّ الغالب ذكره ويجتمعان نحو: ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت فلا عوضية»[٩]. وردّ الأزهري اختيار ابن العلج القاضي بأنّ الصفة المُشبّهة لا تكون إلاّ غير مجارية للمضارع وهو قول الزمخشري وابن الحاجب»[١٠]. وردّ الأشموني على ابن العلج قوله: إذا سميت امرأة بيد فهو مصروف بلا خلاف[١١] وقال: «ليس بصحيح»[١٢] وردّ عليه قوله: إنّ سَقَر ممنوع من الصرف باتفاق[١٣]

١- الهمع : ٨١/١.

٢- الارتشاف : ٢٠٢/٢.

٣- الارتشاف : ٢١/٣، والهمع : ٨٩/٢.

٤- الارتشاف : ٥١/٣.

٥- المساعد : ٤٣٠/١، والتصريح : ٣١٣/١، والهمع: ٨١/٢، والفرائد الجديدة: ٦٥٠/٢.

٦- المساعد : ٣٥٦/٢.

٧- المساعد : ٣٥٦/٢.

٨- الارتشاف : ٤٥٧/٢، والمساعد : ٢٨٦/٢.

٩- المساعد : ٢٨٦/٢.

١٠- التصريح : ٢/ ٨٢.

١١- شرح الأشموني : ٥٢٧/٢.

١٢- شرح الأشموني : ٥٢٧/٢.

١٣- شرح الأشموني : ٥٢٦/٢.

وقال: «ليس كذلك»[1]. وردّ عليه قوله: إنَّ فاعل نِعْمَ وبئس لا يرد نكرة غير مضافة[2] وقال: «وليس كذلك بل ورد لكنّه أقلّ من المضاف نحو: نِعْمَ غلامُ أنت»[3].

آراؤه

١- قَسَّم ابن العلج المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق وإلى مؤكد وإلى مُتسع[4]. والمفعول المطلق أعمّ من المصدر وهو ماكان فِعْلُه عاماً كصنعت وَفَعَلْتُ[5].

٢- زاد ابنُ العلج على المصادر المثناة الواقعة مفاعيل مطلقة «حواليك» أي إِطاقة بعد إِطاقة[6].

٣- يرى ابنُ العلج أن «راكباً» في حَبَّذا زيدٌ راكباً منصوبٌ بأعني مضمراً[7]. قال أبو حيان وهو غريب[8].

٤- منَع ابنُ العِلْج إبدال الجملة من المفرد[9].

٥- لم يجز العطف على تابع أيّ وأيّة إلاّ على تأويل المعطوف في نحو: يا أيها الطويل والقصير[10].

٦- ليس لحوق الهاء لِ فَعْلَةَ قياساً فلا يُقال: فَهْمَةَ[11].

٧- أجاز إعمال المصدر المجموع في التمييز نحو: عجبت من تصبباتك عرقا[12] لأنّ التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف[13].

١- شرح الأشموني : ٥٢٦/٢.

٢- شرح الأشموني : ٣٧٢/٢.

٣- شرح الأشموني : ٣٧٢/٢.

٤- الهمع : ١٨٦/١.

٥- الارتشاف : ٢٠٢/٢، والهمع : ١٨٦/١، والفرائد الجديدة: ٢٦٨/١.

٦- الارتشاف: ٢١٠/٢، والهمع : ١٨٩/١.

٧- الارتشاف : ٣١/٣، والمساعد : ١٤٤/٢، والهمع : ٨٩/٢.

٨- الارتشاف : ٣١/٣، والهمع : ٨٩/٢.

٩- المساعد : ٤٣٨/٢، وطبقات النحاة واللغويين : ٢٩٨/١.

١٠- المساعد : ٥٠٧/٢.

١١- الارتشاف : ٢٢٥/١، والمساعد : ٦٢٣/٢.

١٢- الارتشاف : ١٧٤/٣، والمساعد : ٢٢٨/٢.

١٣- المساعد : ٢٢٨/٢.

٨- ضَعَّف ابنُ العلج أن يكونَ أُخَر معدولاً عن أُخريات. وتعليله أنَّ أُخريات مما يلزم استعماله إمّا بالألف واللام أو الإضافة.[١]

٩- استبعد ابنُ العلج من جهة القياس إعراب سنين إعراب زيتون[٢].

١٠- ردّ ابنُ العلج القول القائل بأنّ إعراب الأفعال الخمسة بالألف والواو والياء كالمثنى وجمع المذكر السالم[٣] وقال: «لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة»[٤].

١١- صيغ " جُمَع " وأجمعون صيغ جَمْع لا جمع لأجمع ولا لجمعاء، ولهذا لا تثنى أجمع ولا جمعاء ولا تجمعان[٥]. قال أبو حيّان «وفي جَمْع أجمع ... تقول أجمعون ... وفي جمع جمعاء تقول جُمَع ... وَجَمْعُ أَجْمَع وَجَمعَاء على ما ذكرناه هو قول النحويين والله أعلم. وفي البسيط: لا تثنى...»[٦].

١٢- حكى ابن العلج الاتفاق على عدم تقدم الخبر على الفعل في أفعال المقاربة[٧].

١٣- ضَعَّف رأي الكوفيين القائل بأنّ أمثلة المبالغة لا تعمل والمنصوب بعدها محمول على فعل يُفسّره الصفة[٨]. لأنّ النصّ مُقدَّمٌ على القياس[٩].

١٤- يرى ابنُ العلج أنَّ ما الموصولة الحرفية لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلّها لأنّ الموصولة سابكة في المعنى لأنك تسبك بها الجملة. وقال أبو حيان «ويردّه قوله: يسرُّ المرء ما ذهب الليالي»[١٠].

١٥- مَنَع ابنُ العلج وصل أل الموصولة بالصفة المشبّهة لقرب هذه الصفة من الأسماء وخالف ابنُ مالك. ورجح ابن هشام في المغني رأي ابن العلج[١١].

١- الهمع . ٢٦/١.
٢- الارتشاف : ٢٦٣/١- ٢٦٤، والهمع : ٤٧/١.
٣- الارتشاف : ٤٢٠/١، والهمع : ٥١/١.
٤- الهمع : ٥١/١.
٥- الارتشاف : ٦١١/٢.
٦- الارتشاف : ٦١١/٢.
٧- الهمع: ١٣١/١.
٨- الأشباه : ٥٣٢/١.
٩- الأشباه : ٥٣٢/١.
١٠- الهمع: ٨١/١.
١١- الارتشاف : ٥٣١/١، والهمع : ٨٥/١.

١٦- توقف ابن العِلج في إجازة قول من قال: يؤكّد ويبدل ويستثنى من الظرف المتوسع فيه بخلاف الظرف غير المتوسع فيه[١].

١٧- أوجب ابن العلج انفراد الضمير في الجملة الاسمية الواقعةحالاً بعد إلاَّ نحو: ما ضربتُ أحداً إلاّ عمرو خير منه لأنّ الاتصال يحصل بإلاّ [٢].

١٨- ضَعَّفَ ابنُ العِلج حذف تمييز كاين[٣] وآزره أبو حَيَّان بقوله: «وقد تتبعت كثيراً مما ورَدَ في الأشعار من كأيّن فلم أره محذوفاً ولا في موضعٍ واحد»[٤].

١٩- يرى ابنُ العِلج أن كأيّن تقع مبتدا وخبراً ومفعولاً[٥].

٢٠- أجاز ابنُ العلج الفصل بين نِعْم وفاعلها لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب[٦].

٢١- أجاز وصف تمييز نِعْم في مثل : نِعْم رجلاً صالحاً زيد. ونقله أبو حيان عن البسيط جازماً به[٧].

٢٢- القياس يقتضي بدل الغَلَط[٨].

٢٣- إعمال الأوَّل في التنازع أو الثاني سيّان[٩].

٢٤- يرىٰ ابنُ العلج انّ فاعل نِعْم وبئس لم يرد نكرة غير مضافة[١٠] وردّه الأشموني[١١].

١- الهمع : ٢٠٣/١، والأشباه : ٣٥/١.

٢- الهمع: ٢٤٦/١.

٣- الارتشاف : ٢٨٧/١، والهمع : ٢٥٦/١.

٤- الارتشاف : ٢٨٧/١، وهمع الهوامع : ٢٥٦/١.

٥- الارتشاف : ٢٨٨/١، والمساعد : ١١٧/٢، والهمع : ٧٦/٢.

٦- الارتشاف : ١٩/٣، والهمع : ٨٥/٢.

٧- الهمع : ٨٦/٢.

٨- الارتشاف : ٦٢٦/٢، والمساعد : ٤٢٩/٢، والهمع : ١٢٨/٢، وشرح الأشموني : ٥٢٦/٢.

٩- التصريح ٣٢٠/١.

١٠- شرح الأشموني : ٢٧٢/٢.

١١- شرح الأشموني : ٢٧٢/٢.

٢٥- إذا وَقَعَ الحال مؤكّداً لمضمون الجملة جاز في خبر المبتدأ أن يكون نكرة[١] والمعروف أنَّ التعريف لازم، لأنَّ هذه الأحوال إنما تؤكد شيئاً استقرّ وعرف[٢].

٢٦- ردَّ رأي ابن كيسان القاضي بأنَّ في المشار إليه في نحو: حبذا هند مصدراً مخصوصاً محذوفاً أي حَبُذا حسن هند[٣].

٢٧- ردَّ قول القائل بأنّ المركب تركيب مزج قد يبنى على الفتح تشبيهاً له بخمسة عشر إلاّ في نحو معدي كرب فيفتح آخر الثاني فقط وقال: ليس البناء مطّرداً عند عامة البصريين والكوفيين[٤].

٢٨- تجري الاستغاثة مجرى النداء فتأمر بها نحو:

يالَبكرٍ انشروا لي كليباً ... يا لبكرٍ أين أينَ الفرار[٥]

٢٩- الأصلُ في صَه صوت استعمل استعمال أسماء الأفعال[٦].

٣٠- قَدَم وسَقَر ممنوعان من الصَّرْف باتفاق للتأنيث المعنوي والعلمية وردّه الأشموني[٧].

٣١- يُبْدَلُ الفعل من الفعل بدل كلّ من كلّ باتفاق[٨].

٣٢- إذا سميت امرأة بيد صرفت بلا خلاف وردّه الأشموني[٩].

٣٣- نقل ابنُ العلج الإجماع عن النحاة في أنَّ العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه ولا ترجع من معناه إلى لفظه[١٠] وردّه أبو حيان بقوله «وذكره الإجماع وهم»[١١].

١- المساعد : ٤٢/٢.

٢- المساعد : ٤٢/٢.

٣- التصريح : ١٠٠/٢.

٤- التصريح : ٢١٦/٢.

٥- المساعد : ٥٢٨/٢، ٥٢٩.

٦- المساعد : ٦٤٨/٢.

٧- شرح الأشموني : ٥٢٦/٢، وانظر الارتشاف : ٤٤٦/١.

٨- شرح الأشموني : ٤٤٠/٢ ، والمساعد : ٤٣٩/٢.

٩- شرح الأشموني : ٥٢٧/٢.

١٠- الارتشاف : ٥٤١/١.

١١- الارتشاف : ٥٤١/١.

٣٤- لا يكون اسم ما زال نكرة[١].

٣٥- التوسع لا يَطَّرد في ظروف المكان بخلاف ظروف الزمان[٢].

٣٦- إذا توسعت في الظرف لم تجز إضافته لأنّه اسمٌ حينئذٍ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل. وردّ هذا الرأي ابو حيان بقوله: «وليس بصحيح بل قد اتسع فيها وأُضيفت»[٣].

٣٧- نقل عن النحاة الإجماع في جواز تقديم المستثنى على أحدِ جزءي الجملة من فاعلٍ أو مفعول[٤].

٣٨- إذا وقع الفعل المضارع خبراً في جملة الحال الاسمية وكان منفياً بلا حَسُن ترك الواو[٥].

٣٩- إذا رخمت يا قاضيُ المرخم من قاضية فالظاهرُ التزام لغة يا حارُ[٦].

٤٠- إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى جاز الحمل بعده على اللفظ من غير ضعف خلافاً لابن الحاجب[٧].

٤١- فَعْلان فَعْلى كَسَكْران وسَكْرَى وغضبان وغضبى وعطشان وعَطْشى إنما يُعْرف بالسماع دون القياس[٨].

٤٢- القياس التسوية بين الحال والصفة في مررت برجلٍ أسداً ومررت برجلٍ أسدٍ خلافاً لسيبويه الذي استضعف الوصف ولم يستضعف الحال[٩].

١- الارتشاف : ٢/٩٢.

٢- الارتشاف : ٢/٢٧٠، والأشباه والنظائر : ١/٣٦.

٣- الارتشاف : ٢/٥٢٠ ، ٥٢١.

٤- الارتشاف : ٢/٣٠٨.

٥- الارتشاف : ٢/٣٦٧.

٦- الارتشاف : ٣/١٦٠.

٧- الأشباه والنظائر : ١/٤١٩.

٨- الأشباه والنظائر : ٢/٣١.

٩- الأشباه والنظائر : ٢/٢٢٧.

مختاراته:

١- يرى ابنُ العلج أنَّ النون المحذوفة في «فَلَيْني» من قول الشاعر:

تـراه كـالـثَّـغَام يُـعَـلُّ مِسْكـاً ... يسـوء الفـاليـاتِ إذا فَلَيْنـي

هي نون الوقاية وفاقاً للمبرّد ومن وافقه[1] «وهو الموافق لما قرّره البصريون من أنَّ الفاعل لا يحذف»[2]. ورأى هذا الرأي أيضاً من قبل ابن جنّي ومن بعدُ ابن هشام الخضراوي وأبو حيّان[3]. ويرى سيبويه أن النون المحذوفة هي نون الإناث واختار رأيه ابن مالك[4].

٢- اختار ابن العلج حذف العائد على المبتدأ إذا كان مرفوعاً لأنه لا مانع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله: «وربّ قَتْلٍ عارٌ» أي هو عارٌ. وردّه أبو حيّان بقوله «والصحيح انه لا يجوز»[5]. وقال السيوطي: «ورُدَّ بأنَّه لا يدري احذف شيء أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية»[6].

٣- يحتملُ ابنُ العلج أن تكون التاء في لات بدلاً من سين ليس ثم انقلبت الياء ألفاً على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال»[7].

٤- يرى ابنُ العلج أنَّ لكنّ تفيد التوكيد فضلاً عن افادتها الاستدراك واختار ابن مالك هذا الرأي أيضاً [8].

٥- اختار ابنُ العلج إعمال قال عمل ظنّ من غير أن يتضمن معناه. وعلى هذا الأعلم وابن خروف. واختار ابنُ جنّي الإعمال مع تضمن معنى الظن[9].

١- المساعد : ٩٧/١، ٩٨، والهمع : ٦٥/١، والأشباه والنظائر : ٨١/١.

٢- المساعد : ١/ ٩٧، ٩٨.

٣- الهمع : ٦٥/١، والأشباه والنظائر : ٨١/١.

٤- الهمع : ٦٥/١، والأشباه والنظائر : ٨١/١.

٥- الارتشاف : ٥٢/٢.

٦- الهمع : ٩٧/١.

٧- الهمع : ١٢٦/١.

٨- الهمع : ١٣٢/١، والتصريح : ٢١٢/١.

٩- الارتشاف : ٨٠/٣ ، والتصريح: ٢٦٤/١، والهمع: ١٥٧/١، والفرائد الجديدة: ٢٠٦/١.

٦- من مواضع حذف الفعل والفاعل وجوباً ذكر الدار فإنّه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله: ديارَ ميّة أي اذكر. ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدّمن لأنه يستعمل عندهم كثيراً [١].

٧- فُل وفُلَة كنايتان عن عَلَم من يعقل. وعلى هذا الاختيار أبو علي الشلَوْبين وابن عصفور وابن مالك. ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يَعْقِل[٢].

٨- المصادر النائبة عن أفعالها لا يَطَّرِدُ نصبها وقد جاء بعضها رفعاً وهو قول سيبويه. وخالف ابنُ عصفور ورأى أنها تستعمل مرفوعة[٣].

٩- إذا أردت الظَّرْف قلت: وسْط نحو: زيد وسْط الدار. وإذا أردت الاسم قلت: وَسَط نحو: ضَرَبْتُ وَسَطَه[٤].

١٠- جَوَّز سيبويه أن يوصف بغير كلّ نكرة ولو مفرداً ومثل بلو كان معنا رجل إلاّ زيد. واختاره ابنُ العلج[٥].

١١- لا يفصل بين الموصوف وصفته بإلا فلا يقال جاءني رجل إلاّ راكب لأنهما كشيء واحد فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف اليه، ولأنّ إلاّ وما بعدها في حكم جملة مستأنفة. والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف. وردّ ابن العلج على الزمخشري الذي أجاز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجلٍ إلاّ صالح، وفي الجملة نحو: ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه. ووصف ابنُ العلج مذهب الزمخشري بأنّه لا يعرف لبصري ولا كوفي[٦]. وما اختاره ابن العلج اختاره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسي[٧].

١٢- إذا عطف على المستثنى بغير جاز في المعطوف مراعاة اللفظ ومراعاة

١- الهمع : ١/١٦٨.

٢- الارتشاف : ٣/١٤٩، والمساعد : ٢/٥٤٢، والتصريح : ٢/١٧٩، وشرح الأشموني : ٢/٤٥٩، والهمع : ١/١٧٧.

٣- الهمع : ١/١٩١.

٤- الهمع : ١/٢٠١.

٥- الهمع : ١/٢٢٩.

٦- الهمع : ١/٢٣٠.

٧- الهمع : ١/٢٣٠.

المعنى. وصرّح ابنُ العِلج بجريان ذلك أيضاً في غير إذا كانت صفة، إلاّ أنّه فيها من الحمل على المعنى وفي الاستثناء من الحمل على الموضع، فهو في الاستثناء أقوى[1].

١٣- جوّز ابن العلج وبعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً. وخرّجوا عليه «أنّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مصبحين»[2].

١٤- اختار ابن العلج رأي السهيلي القاضي بمنع عمل حرف التنبيه في الحال[3].

١٥- اختار ابن العِلج في المركبات نحو أيادي سبا الإضافة قال «إنّها ليست مبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من الثاني للاتباع. وحركة الاتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوضٌ في التقدير كما أتبع الأول في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته»[4].

١٦- اختار رأي الفارسي القاضي بجواز إضافة العدد الى اسم الجمع واسم الجنس قياساً نحو: ثلاث القوم وثلاث نخل[5].

١٧- إذا جيء بنعت مفرداً وجمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً أو صالحٌ، وعشرون رجلاً كراماً أو كرامٌ، فإن كان جمع سلامة تَعَيّن الحمل على العدد نحو: عشرون رجلاً صالحون[6].

١٨- صرّح ابن العلج بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة في نحو: أبزيد في جواب مررت بزيد خلافاً لابن مالك[7].

١- الهمع : ٢٣١/١.

٢- الهمع : ٢٤٠/١.

٣- الهمع : ٢٤٤/١.

٤- الهمع : ٢٤٩/١، وانظر الارتشاف : ٢٧١/٢.

٥- المساعد : ٧٤/٢، والهمع : ٢٥٣/١.

٦- الهمع : ٢٥٤/١.

٧- الهمع : ٣٧/٢، والارتشاف : ٤٧٧/٢.

١٩- ذكر ابن العلج أنّ إسناد الإضافة إلى الجمل فيه احتمالان: وجه التخصيص ووجه التعريف[1] وقال أبو حيان «وفي التعريف نظر»[2].

٢٠- أجاز ابنُ العلج الفصل بين الصفة المشبهة وبين معمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى «مفتحة لهم الأبواب»[3].

٢١- تابع البصريين في أنّ هَلُمَّ مركبة من ها التنبيه ولُمَّ التي هي فعل أمر[4] وقال: «ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا: هالُمّ»[5].

٢٢- عطف البيان سمّي بهذا الاسم لأن أصله العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة[6].

٢٣- عطف البيان يقع في المعارف والنكرات كمذهب بعض الكوفيين[7].

٢٤- أجاز تصغير نوع من الأسماء لم يعرف قط مثل أوية من كذا وهو تصغير أوّه[8].

٢٥- لا يستبعد ابن العلج أن يعمل اسم المصدر عمل المصدر[9].

٢٦- اللام في مثل «والله عندك لأقومنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأجاز ذلك الفرّاء وأبو عبيدة[10].

٢٧- أوجب ابن العلج لزوم إضمار العامل مع الاستفهام في نحو: أزيد سيراً، لأنّ ما فيه من معنى الاستفهام للفعل كأنّه ناب عن التكرير[11].

١- الهمع : ٤٧/٢.

٢- الهمع : ٤٧/٢.

٣- الهمع : ٩٨/٢.

٤- همع الهوامع : ١٠٦/٢، وانظر المساعد : ٦٤٥/٢، والتصريح : ٤٠٢/٢.

٥- همع الهوامع : ١٠٦/٢، وانظر الارتشاف : ٢٠٩/٣، والمساعد : ٦٤٥/٢.

٦- همع الهوامع : ١٢١/٢.

٧- المساعد : ٤٢٤/٢.

٨- همع الهوامع : ١٩١/٢.

٩- شرح الألفية لابن عقيل ١٠١/٢.

١٠- الارتشاف : ٤٩٣/٢، والمساعد : ٣٢٧/٢.

١١- المساعد ٤٧٥/١.

٢٨- لا يحذف تمييز نِعْم وفاعلها لبقاء الإبهام ولعدم مفسر الضمير حينئذٍ ولأنّه كالعوض من الفاعل إلاّ أن يُعَوّض منه شيء كالتاء في الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم «من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمت»(١).

٢٩- يُغْتَفَر في الثواني ما لا يُغْتفر في الاوائل فمن قال: ربّ شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ورب لا تدخل على معرفة(٢).

٣٠- ضارعٌ في قول الشاعر «لِيُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومة» خبر لمبتدأ محذوف. وهو رأي الجمهور(٣).

٣١- يرى ابنُ العلج أنّ الصفة المشبهة لا تكون إلاّ غير مجارية للمضارع وهو قولُ الزمخشري وابن الحاجب. وردّه الأزهري(٤).

٣٢- أجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين تبعاً للفارسي واستدل بقوله تعالى «فإن لم تفعلوا» فقال: تنازع إنْ ولم في تفعلوا(٥) وردَ استدلاله بالآية «بأنّ إن تطلب مثبتاً ولم تطلب منفياً. وشرط التنازع الاتحاد في المعنى»(٦).

٣٣- صحح ابن العلج جواز الاتباع بعد القطع إذا تعددت النعوت، لأن القطع عارضٌ فلا حكم له(٧).

٣٤- أسماء الأفعال هي أسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة وهو ظاهرُ قول سيبويه والجماعة(٨).

٣٥- دخول لام الابتداء على الجزء الثاني من الجملة الاسمية شاذ نحو: إنّ زيداً وجهه لحسن. والأولى لوجهه حسن، واختار هذا الرأي ايضاً ابنُ مالك(٩).

١- التصريح : ٩٥/٢ ، وانظر الارتشاف : ٢٢/٣.

٢- التصريح : ٢٤٤/١ ، والارتشاف : ١٧٥/٢، والأشباه والنظائر : ٦٨٤/١-٦٨٥.

٣- التصريح : ٢٧٤/١.

٤- التصريح : ٨٢/٢.

٥- التصريح ٢١٧/١، وحاشية رقم ١ ص٤٢٠ من شذور الذهب.

٦- التصريح ٢١٧/١، وحاشية رقم ١ ص٤٢٠ من شذور الذهب.

٧- الارتشاف : ٥٩٣/٢، والمساعد : ٤١٧/٢، وشرح الأشموني : ٤٠٠/٢.

٨- التصريح ١٩٥/٢.

٩- المساعد : ٣٢٠/١.

٣٦- قد يرفع المفعول وينصب الفاعل لأمن اللبس كما في خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ... والذي صحّحه المغاربة أنّ قلب الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حال الاضطرار[١].

٣٧- المصدر المؤكد في قمت قياماً من قبيل التأكيد اللفظي. وبه صرّح ابن جنّي[٢].

٣٨- تقع جملة الشرط حالاً. وقيل تلزم الواو، وقيل لا، وهو قول ابن جنّي[٣].

٣٩- أجاز ابن العلج في من وما الموصولتين مقصوداً بهما الجنس أن تقعا فاعلاً لنِعْمَ ورأى ابن مالك هذا الرأي[٤].

٤٠- يرى ابن العلج لزوم وصف مجرور ربّ وفاقاً للأخفش والمبرّد وابن السرّاج والزجاج والفارسي وابن طاهر وابن خروف والشلَوْبين[٥]واحتج له بأن عاملها يحذف غالباً فجعل التزام الوصف كالعوض. وردّ بأنّ الغالب ذكره ويجتمعان نحو: ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت فلا عوضية[٦].

٤١- الكلام والجملة مترادفان[٧].

٤٢ أجاز ابنُ العلج حذف مميز كم الخبرية. وذهب ابن عصفور إلى هذا[٨].

٤٣- قد تحذف الألف في مثل واغلامياه ويكتفى بالهاء[٩].

٤٤- تقول: رأسك من الجدار وعنه. ومن الجدار مفعول لفعل محذوف أي وقّ

١- المساعد : ١/٤٠٥.

٢- المساعد : ١/٤٦٥.

٣- المساعد : ٢/٤٣.

٤- المساعد : ٢/١٣١.

٥- الارتشاف : ٢/٤٥٧، والمساعد : ٢/٢٨٦.

٦- الارتشاف : ٢/٤٥٧، والمساعد : ٢/٢٨٦.

٧- الأشباه والنظائر : ٢/١٦١.

٨- الارتشاف : ١/٣٧٧، والمساعد: ٢/١٠٧.

٩- المساعد : ٢/٥٣٧.

رأسك من الجدار أو مفعول من أجله أي من أجل الجدار أي من ضرره. وتقدير عن: نحِّ رأسك عن الجدار[1].

٤٥- يلزم أن نقول إيهٍ - بالتنوين - على مذهب سيبويه. واللغويون نقلوا إيهِ[2].

٤٦- تكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير نحو: يعطيهوه ولم يعطوه[3]. وتضم الهاء اذا كان قبلها ضمة أو فتحة او ألف او واو نحو: يضربُهم ولن يضربهم واصطفاهم ويغزوهم[4].

٤٧- يصحُّ أن تقول: زيد الذي ضرب عمراً فتجعل زيداً خبراً عن الذي إما متقدماً أو متأخراً. وجوّزه المبرّد، أو تجعل «زيد» المبتدأ والذي خبره[5].

٤٨- الفصل بين لا العاملة عمل ليس ومرفوعها يبطل عملها[6].

٤٩- قال ابن العلج في ويحه وويبه: هو مضاف الى ما وقع عليه الدعاء. والمعرف بأل الأحسنُ فيه الرفع. تقول: الويلُ له والخيبة له. ولا يطّرد إدخال أل في جميعها، إنما هو سماع[7].

٥٠- عامل ابن العلج ترباً وجندلاً معاملة المصدر، وهو رأي ابي علي الشلوبين وغيره. وقال: أدخلوا أل كما فعلوا في المصدر. قال: الترب لك والترب له. ولا يقاس هذا الباب لا يقال: أرضاً ولا جبلاً [8].

٥١- إذا كان المصدر الواقع مفعولاً لأجله اجنبياً من مصدر العامل بحيث لا يصدق عليه باعتبار مجازي فاللام نحو: فعلته لأمر الله وتركته لزجرك. ومنه قوله

١- المساعد : ٥٧٢/٢.

٢- المساعد : ٦٤٩/٢.

٣- الارتشاف : ٤٦٧/١.

٤- الارتشاف : ٤٦٩/١.

٥- الارتشاف : ٦/٢، والتصريح : ٢٦٥/٢.

٦- الارتشاف : ١١٠/٢.

٧- الارتشاف: ٢٠٨/٢.

٨- الارتشاف . ٢١٩/٢.

تعالى: أقم الصلاة لدلوك الشمس. إلاّ أن يكون مسبوكاً بأن والفعل نحو: لبيك إن النعمة لك.[1].

٥٢- اسم ليس ولا يكون عندما يستثنى بهما محذوف. واختار هذا الراي ابن مالك[2]. وقال أبو حيان «وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أنّ الفاعل مضمر لا محذوف»[3].

٥٣- قَعْدَك الله تدلُّ على القسم بدليل قولهم: قَعْدَك الله لأفعلن[4].

٥٤- يجوز التعجب في باب ظنّ وأخواتها بشرط الاقتصار على الفاعل فإن كان في موضع المفعولين أن لأنه يتعدى إليها بحرف جر تقول : ما أعلمني بأنّك فاضل[5].

٥٥- إذا كانت صيُّر بمعنى النقل تعدت إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر بمعنى صيرتك إلى موضعك[6].

٥٦- منع ابن العلج - تبعاً لأبي علي الشلوبين - إلغاء عمل الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[7].

٥٧- أجاز ابنُ العلج التعليق عن المفعولين وأجاز ذلك ابن مالك ايضاً. وذهب أكثر النحويين إلى عدم الجواز وهو اختيار ابن أبي الربيع[8].

٥٨- ذهب ابنُ العلج وابن مالك إلى أنّ قام قام زيد، و«هيهات هيهات العقيق» ليس من التنازع، وشرطا كون المقتضي لغير توكيد[9].

١- الارتشاف : ٢/٢٢٣.

٢- الارتشاف : ٢/٣٢٠.

٣ - الارتشاف : ٢/٢٢٠.

٤- الارتشاف : ٢/٥٠٠.

٥- الارتشاف : ٣/٤١.

٦- الارتشاف : ٣/٦٠.

٧- الارتشاف : ٣/٨٥.

٨- الارتشاف : ٣/٨٥.

٩- الارتشاف : ٣/٨٧.

٥٩- إذا كان اسم الفاعل مثنى أو جمع سلامة لمذكر في موضع يفرد فيه الفعل فلا يعمل. وهو مذهب سيبويه والخليل وخالف المبرد[١].

٦٠- أوْلى المستعمل في الوعيد نحو قوله تعالى «أولى لك» هو بمعنى وليه الهلاك وما يكرهه ولا يكون اسماً للفعل لا يعرب[٢].

٦١- إذا توسع في المصادر وكانت عامة على أصلها لم تُثَنَّ ولم تجمع رعياً المصادر أو خاصة نحو: ضَرْب زيد وَسَيْر البريد فربما جازت التثنية والجمع[٣].

٦٢- فائدة الأعلام الاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات[٤].

٦٣- فائدة وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة[٥].

٦٤- اسم المصدر مشتق من المصدر للدلالة على مكان الفعل وزمانه طلباً للاختصار والإيجاز[٦].

٦٥- عدل عن طلب التعيين بأي إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار لأنّ قولك أزيد عندك أم عمرو أخصر من قولك أي الرجلين عندك زيد أم عمرو[٧].

٦٦- القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها، لأنّ وضعها للدلالة على المعاني فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وضعت له. وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى، ولأنّ الحروف أُتي بها اختصاراً عن الجمل التي تدلُّ معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته[٨].

١- الارتشاف : ١٨١/٣.

٢- الارتشاف : ٢٠٦/٣، والكشاف : ١٩٣/٤.

٣- الأشباه والنظائر . ٣٢/١.

٤- الأشباه والنظائر : ٧١/١.

٥- الأشباه والنظائر : ٧١/١.

٦- الأشباه والنظائر : ٧٢/١.

٧- الأشباه والنظائر : ٧٣/١.

٨- الأشباه والنظائر : ٧٥/١.

٦٧- ذهب ابن العلج وأكثر المتأخرين إلى حذف نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع لأنها لا تدل على إعراب. وهذا مذهب المبرّد والسيرافي والفارسي وابن جنّي. وذهب سيبويه وابن مالك إلى حذف نون الرفع[١].

٦٨- اشترط ابن العلج لجواز حكاية المتبع بعطف النسق أن يكون المعطوف عليه علماً والمعطوف غير علم[٢].

٦٩- كلّ صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّة شبهها بالفعل. وكلّ صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل[٣].

٧٠- تكسير الخماسي الأصول مستكره لأجل حذف منه بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه[٤].

٧١- الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد. ولا يتحقق ذلك في الأعجمية[٥].

٧٢- الاشتقاق يقدح في كون العلم مرتجلاً [٦].

٧٣- الحركة قد تقوم مقام الحرف في الثلاثي المؤنث المكبر بغير هاء فيمنع من الصرف كما لو كان فوق ثلاثة أحرف نحو: سَقَر[٧].

٧٤ - الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدّم الإشارة على العلم في قولك: هذا زيد وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة[٨].

٧٥- لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة. وهو رأي البصريين[٩].

١- الأشباه والنظائر : ٧٨/١.

٢- الأشباه والنظائر : ٢٤٣/٢.

٣- الأشباه والنظائر : ١٢٣/٢.

٤- الأشباه والنظائر : ١٢٢/٢.

٥- الأشباه والنظائر : ١٣٧/١.

٦- الأشباه والنظائر : ١٣٨/١.

٧- الأشباه والنظائر : ٣٨١/١.

٨- الأشباه والنظائر : ٤٨١/١.

٩- الأشباه والنظائر : ٢٨/٢، وانظر الإنصاف : ٢٠.

٧٦- إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف[١].

٧٧- أصل العمل للفعل وهو فرع في الاسم والحرف. وهذا رأي البصريين[٢].

٧٨- لم يجز ابن العلج العطف على الضمير المجرور المؤكد بضمير المرفوع[٣].

٧٩- استثنى ابن العلج من الذي يجوز للشاعر صرفه عند الضرورة الف التأنيث المقصورة نحو: حبلى ودنيا وسكرى، لأنّه لا يتحقق بصرفها فائدة لأنّ التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن. واستثنى ابن العلج أيضاً أفعل منك عند الكوفيين فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدّالة على المفاضلة، فصار لذلك بمنزلة المضاف. ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خيراً منه وشراً منه، وهما بوزن أفعل في التقدير[٤].

٨٠- أمّا بالفتح والتشديد الأصحُ أنها بسيطة[٥].

٨١- الأصحُ منع الاشتغال في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمن[٦].

٨٢- كم الاستفهامية تقع على قليل العدد[٧].

نقوله:

١- في أل التعريف مذهبٌ يقول إنّ اللام هي للتعريف والهمزة همزة وصل اجتلبت للابتداء وفتحت للابتداء بالساكن. وعزا ابن العلج هذا المذهب إلى المحققين، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلاّ ابن كيسان[٨].

١- الأشباه والنظائر : ٥٣٢/١.

٢- الأشباه والنظائر : ٥١٤/١.

٣- الأشباه والنظائر : ٢٣٣/٢.

٤- الأشباه والنظائر : ٢٢/٢.

٥- الأشباه والنظائر : ٦٧/٢.

٦- همع الهوامع : ١١١/٢

٧- المساعد : ١٠٧/٢.

٨- همع الهوامع : ٧٩/١.

٢- الخبر إذا وقع جامداً يتحمل ضميره وإن لم يؤوّل بمشتق. نقل ابن العلج هذا القول عن الكوفيين كلّهم وعن الرماني[١]. وخالف ابن مالك وقال: وهو دعوى لا دليل عليها[٢].

٣- نقل ابن العلج عن سيبويه وعن المبرد وعن بعض شيوخه وغيرهم إجازة دخول الفاء على خبر المبتدأ إن كانت الصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو: الذي إن يأتني أكرمه فهو مكرم[٣]. وأورد السيوطي ردّاً عليه[٤].

٤- جاء في البسيط في إعمال لا عمل ليس: القياس عند بني تميم عدم إعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها[٥].

٥- نقل ابن العلج عن سيبويه والجمهور أنّ لات تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة[٦] وقال: وربّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما أعملوا لدن في غدوة خاصة والباء في القسم[٧].

٦- نقل ابن العلج عن السيرافي أنّ لاتَ لا تعمل شيئاً وإذا وقع الذي بعدها منصوباً فهو على إضمار فعلٍ أي ولات أرى حين مناص في قوله تعالى: ولاتَ حين مناص[٨]. واختاره أبو حيان[٩].

٧- نقل ابن العلج عن بعضهم انّ مصدر كاد كُوادٌ وَمَكاد[١٠].

٨- حكى ابن العلج من معاني لعلّ التّرجي في المحبوب والإشفاق في المكروه. وهو رأي البصريين وحكى أن الأخفش والكسائي زادا في معانيها التعليل وخرّجا

١- الارتشاف : ٤٦/٢، والمساعد: ٢٢٧/١، وهمع الهوامع: ٩٥/١.

٢- المساعد : ٢٢٧/١، وهمع الهوامع : ٩٥/١.

٣- الارتشاف : ٦٨/٢، وهمع الهوامع: ١٠٩/١.

٤- همع الهوامع : ١٠٩/١.

٥- همع الهوامع : ١٢٥/١.

٦- همع الهوامع : ١٢٦/١.

٧- همع الهوامع : ١٢٦/١، والفرائد الجديدة : ٢٥٨/١-٢٥٩.

٨- همع الهوامع : ١٢٦/١.

٩- همع الهوامع : ١٢٦/١.

١٠- همع الهوامع : ١٢٩/١. وفي اللسان : «كاد كَوْداً ومكاداً ومكادةً ... وكُوادٌ وكُوَيْدٌ اسمان» اللسان : ٣٨٧/٤

عليه: لعلّه يتذكر او يخشى. وزاد الكوفيون الاستفهام وخرجوا عليه: وما يدريك لعلّه يزكى. وزاد أكثر الكوفيين الشك. وحكى ابن العلج أنّ لعلّ عند الجمهور بسيطة ولامها أصل[1].

٩- حكى ابن العلج خلافاً في كسر همزة إنّ أو فتحها إذا وقعت جواباً لقسم نحو: والله إنّ زيداً قائم[2].

١٠- حكى ابنُ العلج خلافاً بلا ترجيح في دخول اللام على معمول خبر إنّ إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور[3].

١١- نقل ابن العلج عن بعضهم جواز إظهار العامل مع المكرر في التحذير[4].

١٢- نقل ابن العلج عن الكوفيين أنّ سوى تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً[5].

١٣- حكى ابن العلج كسر السين والمدّ في سوى[6].

١٤- نقل ابن العلج عن بعضهم منع عمل كان في الحال[7].

١٥- نقل ابن العلج خلافاً في صريح القول الذي تأتي أن بعده تفسيراً فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى: ما قلت لهم إلاّ ما امرتني به أن اعبدوا الله. ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك: كتبت إليه أن قم[8].

١٦- نقل ابن العلج عن سيبويه وعيسى بن عمر وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني وابن السرّاج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي

١- همع الهوامع : ١/١٣٤.

٢- الأشباه والنظائر : ٢/١٥٠.

٣- همع الهوامع : ١/١٣٩.

٤- همع الهوامع : ١/١٦٩.

٥- همع الهوامع : ١/٢٠٢، والفرائد الجديدة: ١/٢٨٩، والمساعد : ١/٥٥٢.

٦- المساعد : ١/٥٩٥.

٧- همع الهوامع : ١/٢٤٤.

٨- همع الهوامع : ٢/١٩.

والفارسي والرماني وابن جنّي والسيرافي والصيمري وجملة الكوفيين كالكسائي والفرّاء وابن سعدان وهشام أنّ ربّ تفيد التقليل دائماً [1].

١٧- نقل ابن العلج عن بعضهم أنّ الفعل الذي يتعلق بربّ حذفه واجب[2] قال: لأنّه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن[3].

١٨- إذا كان المقسم به الله قد يعوض عن باء القسم بهاء محذوفة الألف أو ثابتة أو لا يعوض ولكن تقطع الألف كما في الله لأفعلن. وعزا ابن العلج الثاني إلى الكوفيين[4].

١٩- نقل ابن العلج قولين في أمّا أحدهما يقول إنها حرف بسيط والثاني يقول إنها مركب معناه مهما يكن من شيء فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معاً بعد حذفهما. وقيل عن فعل الشرط فقط. ورجح ابن العلج الأوّل[5].

٢٠- حكى ابن العلج عن بعضهم أن كم الخبرية حرف للتكثير في مقابلة ربّ الدّالة على التقليل[6]. وردّه ابن عقيل[7].

٢١- نقل ابن العلج عن الخليل أن موضع أنْ وأنّ في نحو: عجبت أن تقوم وعجبتُ أنّك قائم الجر. وأكثر النحويين على أنّه في موضع نصب[8]. ونسبه أبو حيان وابن عقيل والأزهري إلى الوهم في نقله، لأن الخليل يقول إنّ موضع أن تقوم وأنّك قائم النصب لا الجر[9].

١- الارتشاف : ٤٥٦/٢، وهمع الهوامع : ٢٥/٢.

٢- همع الهوامع : ٢٨/٢.

٣- همع الهوامع : ٢٨/٢.

٤- همع الهوامع : ٣٩/٢.

٥- همع الهوامع : ٦٧/٢.

٦- المساعد : ١٠٦/٢، وهمع الهوامع : ٧٥/٢.

٧- المساعد : ١٠٦/٢.

٨- الارتشاف : ٥١/٣، والمساعد : ٤٣٠/١، والتصريح : ٢١٣/١.

٩- الارتشاف : ٥١/٣، والمساعد : ٤٣٠/١، والهمع : ٨١/٢، والفرائد الجديدة : ٦٥٠/٢.

٢٢- نقل ابن العلج عن بعضهم أنّ الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في انها لا توجد إلاّ حالاً [١].

٢٣- نقل ابن العلج عن العرب أنها تضيف «عام» الى أوّل مصروفاً وغير مصروف، وتصف بأوّل مصروفاً وغير مصروف ويكون أوّل معرفة ونكرة[٢].

٢٤- نقل ابن العلج أن دلالة أسماء الأفعال على الزمان بالوضع لا بالطبع. وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل. وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة. وقيل : هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل. وهو معنى الطلب في الأمر أو معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر[٣].

٢٥- حكى ابن العلج عن الفراء الاقتصار على السماع من غير قياس في مسألة حذف الضمير المرفوع في التنازع أو إضماره[٤].

٢٦- نقل عن البصريين قولهم بأنَّ هَلُمَّ مركبة من هاء التنبيه ولمّ التي هي فِعْل أمر. ونقل قولاً ثانياً يقول إنها أي هَلُمّ بسيطة غير مركبة[٥].

٢٧- نقل إعمال الجامد في التنازع نحو: نعم في الحضر وبئس في السفر زيد[٦].

٢٨- نقل عن قومٍ من النحاة جواز الاشتغال مع اختيار الرفع في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمن ورجح المنع وقال «الأصح المنع»[٧].

٢٩- نقل عن البصريين كون عطف البيان بالمعارف ونقل عن بعضهم تخصيصه بالأعلام والكنى ونقل عن الكوفيين كونه بالمعارف والنكرات[٨].

١- الهمع : ٩٨/٢.

٢- الهمع : ١٠٤/٢.

٣- الهمع : ١٠٥/٢.

٤- الهمع : ١٠٩/٢.

٥- الارتشاف: ٢٠٩/٣، والمساعد: ٦٤٥/٢، والتصريح: ٤٠٢/٢، والهمع١٠٦/٢ وشرح الأشموني: ٨٩٨/٣.

٦- الهمع : ١١٠/٢.

٧- الهمع : ١١١/٢.

٨- المساعد : ٤٢٤/٢ ، والهمع : ١٢١/٢.

٣٠- نقل عن سيبويه وجماعة إجازتهم بدل الغلط(١).

٣١- نقل عن الأخفش أنَّ حتى تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو: ما تأتينا حتى تحدثنا(٢).

٣٢- نقل عن النحويين أنَّ اصل ما حُرِّك من الساكنين الكسر قال: ويحتمل أن يقال الفتح الأصل، لأن الفتح اخفُّ الحركات(٣).

٣٣- نقل عن بعض النحويين انّه ذهب الى انّ الإعراب أصلٌ في الأفعال فرع في الأسماء(٤).

٣٤- نقل عن بعضهم أنه قد أجاز إعمال اسم المصدر قياساً(٥).

٣٥- نقل عن الكوفيين بناء الظرف المضاف الى جملة مُصَدَّرة بمضارع ليس إلاّ ونقل عن البصريين الإعراب والبناء(٦). وردّ ابن عقيل هذا النقل ونسبه إلى الوهم وقال وكلاهما وهم فللكوفيين الوجهان وللبصريين الإعراب فقط(٧).

٣٦- نقل عن الكوفيين أنك إذا قلت الله فكأنك قلت أبا لله(٨).

٣٧- نقل عن الفرّاء وأبي عبيدة أنهما أجازا ان يعمل ما بعد اللام فيما قبلها في نحو: والله عندك لأقومنّ (٩).

٣٨- نقل ابن العلج أنَّ أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضمرٍ أو علَمٍ، وأجاز ابنُ برّي إضافتها الى ما يُضاف إليه صاحب لأنها بمعناه... نحو رأيت الأمير وذويه ورأيت ذا زيد(١٠).

١- الارتشاف: ٦٢٦/٢، والمساعد: ٤٣٩/٢، والهمع: ١٢٨/٢، وشرح الأشموني: ٥٢٦/٢.

٢- الهمع: ١٣٦/٢.

٣- الهمع: ١٩٩/٢.

٤- المساعد: ٢٠/١، وشرح الألفية لابن عقيل: ٣٧/١.

٥- شرح الألفية لابن عقيل: ١٠١/٢.

٦- المساعد: ٣٥٦/٢.

٧- المساعد: ٣٥٦/٢.

٨- المساعد: ٣٠٨/٢.

٩- الارتشاف: ٤٩٣/٢.

١٠- المساعد: ٣٤٥/٢.

٣٩- نقل ابن العلج عن الأكثرين ومنهم الأخفش أنّ فاعل حبّ إذا أفردت عن ذا ظاهر عام ومضاف ومضمر مفسر وإشارة[١].

٤٠- نقل عن بعضهم أن كم الاستفهامية تقع على كثير العدد[٢].

٤١- نقل عن الكوفيين تقدّم المستثنى على المستثنى منه قياساً [٣].

٤٢- نقل عن الفرّاء أنّ التقدير في ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً سوى حمار[٤].

٤٣- حكى ابن العلج عن أبي الخطاب سماع تنوين غدوة[٥].

٤٤ نقل عن بعضهم جواز إضمار العامل في نحو: أزيدٌ سيراً ونحو: ما زيدٌ سيراً بلا تفريق بين الاستفهام وغيره[٦].

٤٥- نسب ابن العلج إلى سيبويه استواء الرفع والنصب في عمرو في نحو: زيد قام أبوه وعمرو كلمته[٧].

٤٦- نقل ابن العلج عن بعض النحويين جواز النصب وترجيح الرفع على الابتداء في نحو: شرابنا ألا تشربه[٨].

٤٧- نقل ابن العلج عن النحويين أنّ أنّ مثل إنّ في إفادة التوكيد[٩].

٤٨- نقل ابن العلج عن المبرّد جواز تقديم أنت على الذي خبراً أو مبتدأ في نحو: الذي ضَرَبْتُ أنت[١٠].

١- المساعد : ١٤٦/٢.

٢- المساعد : ١٠٧/٢.

٣- المساعد : ٥٦٩/١.

٤- المساعد : ٥٥١/١.

٥- المساعد : ٤٩٢/١.

٦- المساعد : ٤٧٥/١.

٧- المساعد : ٤١٨/١.

٨- المساعد : ٤١٣/١.

٩- المساعد : ٢٠٥/١.

١٠- شرح التصريح : ٢٦٥/٢.

٤٩- نَقَلَ عن بعضهم أنَّ أسماء الأفعال كلّها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن وأنها أعلام أجناس معنوية كسبحان[١].

٥٠- نقل عن سيبويه أنَّ المنادى يجوز ضمّه وفتحه إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به نحو: يا زيدُ بنَ سعيد فيجوز ضمّه على الأصل وفتحه اتباعاً لفتحة ابن او إقحاماً لابن أو إضافة زيد إلى سعيد[٢].

٥١- إذا عطف غير العلم على العلم نحو: مررت بزيدٍ وأخيك فيجوز حكايته نقلاً عن ابن بابشاذ لأنّ المتبوع تجوز حكايته. ونقل عن ابن الدهان المنع لأنّ التابع لا تجوز حكايته[٣].

٥٢- نسب ابن العلج إلى سيبويه والجماعة انّ اسماء الأفعال هي اسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة[٤].

٥٣- نقل عن الكوفيين انّ رجلاً في نحو: نِعْمَ رجلاً زيد هو على التفسير للممدوح ولا يقدرون فاعلاً وكأنك قلت زيد الممدوح رجلاً [٥].

٥٤- نقل عن الكوفيين انّ نِعْمَ وبئس اسمان والمرفوع بعدهما تابع عندهم لنعم إمّا بدلاً أو عطف بيان. ونِعْمَ اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت : الممدوح زيد[٦].

٥٥- نقل عن النحويين مذهبين في هاتِ أحدهما يقول إنّ هات اسم فعل مسماه أعط وكسر آخره هرباً من التقاء الساكنين. وثانيهما ويُعْزَى إلى الخليل ويقول إنّ هات فعل والهاء في أوله بدل من الهمزة، وهو متصرف والدليل قوله تعالى «هاتوا برهانكم»[٧].

٥٦- نقل في حذف عامل ربّ عدّة مذاهب: نادر الحذف وهو قول الخليل

١- التصريح : ٢/٢٠١.

٢- المساعد : ٢/٤٩٥، والتصريح : ٢/١٦٩.

٣- الأشباه والنظائر : ١/٦٨٤.

٤- التصريح : ٢/١٩٥.

٥- الارتشاف : ٣/ ٢١.

٦- المساعد : ٢/١٢٠-١٢١، والتصريح ٢/٩٥.

٧- حاشية ياسين على التصريح : ١/٤١.

وسيبويه. كثيره وهو قول الفارسي والجزولي. ممتنعه وهو قول لُكْذَة الأصفهاني. لازمه[1].

٥٧- حكى ابن العلج انّه سمع في ضحوة وعشية العلمية. قال والاكثر التنكير[2].

٥٨- نقل عن المُبَرّد أنّ أية تضاف إلى الفعل على تقدير ما المصدرية[3].

٥٩- نقل في البسيط قولاً يقول : إنّ الإضافة إلى المبني مطلقاً يحصل عنها البناء مطلقاً. ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم موجبة للبناء[4].

٦٠- نقل عن الكوفيين أنّ كلاً توصف ويوصف بها، ونقل عن بعض النحويين أنّ البصريين لا يصفون بها[5].

٦١- نقل عن النحويين أنهم اتفقوا على أنّ بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشيء من الشيء ولا يكون فيه بدل بعض من كل. واختلفوا في بدل الاشتمال، ومنه عند من أثبته: ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف[6].

٦٢- نقل عن بعض النحويين جواز حذف ما عُلم من المضاف وبقاء المضاف اليه على إعرابه نحو:

أكلّ امرىء تحسبين امْرَءاً ونارٍ توقّدُ بالليل نارا

وحجّة المجيز ظاهر السماع. ونقل عن غيرهم المنع لأنّ العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع[7].

١- المساعد : ٢/٢٨٦.

٢- الارتشاف : ٢/٢٢٩، والمساعد : ١/٤٩٤.

٣- المساعد : ٢/٣٥٨.

٤- المساعد : ٢/٣٧٤.

٥- الارتشاف : ٢/٥٩٦، والمساعد : ٢/٤٢٠.

٦- الارتشاف : ٢/ ٦٢٧، والمساعد : ٢/٤٣٩.

٧- المساعد : ٢/٤٧٢.

٦٣- نقل عن سيبويه القياس في المعدول الى فعل في سبِّ المذكر نحو: يافُسق ويا خُبَث ونقل عن بعض أصحابه الاقتصار على المسموع[١].

٦٤- نقل عن بعضهم يا خمسه بالهاء في الوقف على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر ونقل عن بعضهم الوقف بالتاء[٢].

٦٥- نقل ترخيم اثني عشر فيقال يا اثن. وقال: ومن جعله من باب المضاف و لا يرخم المضاف لا يرخمه[٣].

٦٦- نقل عن الفراء وأكثر الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي المحرّك الوسط مثل حكم فيقال يا حَكَ [٤].

٦٧- نسب إلى ابن طلحة القول بأنّ فتح التاء من طلحة في يا طَلحةَ اتباع لحركة الحاء[٥].

٦٨- نقل جواز إظهار العامل في : الأسد الأسد. ونَقَلَ قُبْحَ إظهاره لا امتناعه[٦].

٦٩- نقل عن الأصمعي جواز القول: شتّان ما بين زيد وعمرو، ونقل عن الأكثرين المنع. وعلّق ابنُ عقيل على ذلك بقوله: وهو خلاف المعروف[٧].

٧٠- نقل ابن العلج اربعين لغة في أفٍّ وقال: معناه الضَّجر، وقيل أَضْجَرُ، وقيل: ضَجِرْتُ[٨]. ونقل أيضاً عدّة لغات في صحارى وعذارى[٩].

١- المساعد : ٥٤٣/٢.

٢- المساعد : ٥٤٨/٢.

٣- المساعد : ٥٤٩/٢

٤- المساعد : ٥٥٢/٢.

٥- المساعد : ٥٥٨/٢.

٦- المساعد : ٥٧١/٢.

٧- المساعد : ٦٥١/٢ والارتشاف : ٢٠٩/٣.

٨- المساعد : ٦٥٢/٢.

٩- الأشباه والنظائر : ٩٢/١.

٧١- الزهدمان كما في البسيط هما زهدم وقيس ابنا حزن[١]. وعند أبي حيان هما زهْدم وكرْدم ابنا قيس[٢].

٧٢- قال ابن العلج قالوا : رجل مَقْتَوي وفي الجمع مَقْتَوون[٣].

٧٣- نقل عن يونس جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بظرف أو مجرور[٤].

٧٤- نقل ابن العلج عن الأخفش أنه وافق الكوفيين على أنّ كذا تفرد عن المركب بالمفرد المنصوب وتركب هي معطوفة على مثلها تقول: له عندي كذا وكذا درهماً، وعن المائة والألف بالمفرد المجرور، وتُفْرد هي نحو: له كذا درهم[٥].

٧٥- نقل عن الأخفش أنّ الواو والألف والياء في الأسماء الستة زوائد دوالّ على الإعراب[٦].

٧٦- نقل عن الأخفش أنّ من العرب من يضيف في مثل معد يكرب وحضرموت وقالي قلا[٧].

٧٧- نقل عن سيبويه أنّ أصل الذي لذي وأصل التي لتي[٨].

٧٨- نقل عن بعض النحويين إنكاره أن تكون من وما نكرتين موصوفتين[٩].

٧٩- نقل عن ظاهر كلام سيبويه أنّ عسى في نحو عسى أن يذهب زيد تامّة لا خبر لها وفاعلها ما بعدها على تقدير المصدر[١٠].

١- الارتشاف : ٢٥٥/١.

٢- الارتشاف : ٢٥٥/١.

٣- الارتشاف : ٢٦٩/١.

٤- الارتشاف : ١/ ٣٨٠.

٥- الارتشاف : ٣٨٩/١ - ٣٩٠.

٦- الارتشاف : ٤١٦/١.

٧- الارتشاف : ٤٤٢/١.

٨- الارتشاف : ٥٢٥/١.

٩- الارتشاف : ٥٤٥/١.

١٠- الارتشاف : ١٢٢/٢ - ١٢٣.

٨٠- نقل عن البصريين انهم أجازوا إنَّ قائماً الزيدان وحكى انَّ الكوفيين لا يجيزون إلاَّ أن تقول: إنَّ قائمين الزيدان ولا يجيزون إفراد الاسم[١]. وقال ابو حيان: وهم صاحب البسيط فحكى جواز هذا عن البصريين[٢].

٨١- عزا ابن العلج إلى الأخفش جواز لحوق ما ليت ولعلَّ وكأنَّ دون إنَّ وأنَّ ولكنَّ [٣].

٨٢- نقل ابن العلج في العلم المعدول كَعُمَر وزُفَر ثلاثة مذاهب: أحدها أنَّه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً. والثاني انه مرتجل غير مشتق ... والثالث أنه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على الإطلاق بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه[٤].

٨٣- نقل في أمسِ خلافاً عند من أعرب فقيل هو مصروف وقيل هو غير مصروف[٥].

٨٤- نقل عن سيبويه جواز إضافة مذ إلى الجملة الاسمية[٦].

٨٥- نقل أن إعراب «فصاعداً» منصوب انتصاب المصدر أي فصعد صُعوداً [٧].

٨٦- نقل عن بعضهم أنَّ المعنى في لا أقوم حتّى يقوم إلاَّ أن يقوم[٨].

٨٧- نقل عن الكوفيين إنكارهم دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل نحو: أنت كأنا وأنا كهُو[٩].

١- الارتشاف : ١٢٨/٢.

٢- الارتشاف : ١٣٨/٢.

٣- الارتشاف : ١٥٧/٢.

٤- الأشباه والنظائر : ٦٧٤/١.

٥- الارتشاف : ٢٥٠/٢.

٦- الارتشاف : ٥٢١/٢.

٧- الارتشاف : ٣٦١/٢.

٨- الارتشاف : ٤٠٣/٢.

٩- الارتشاف : ٤٣٦/٢.

٨٨- نقل عن بعضهم أنّ التقدير في نحو: اذهب بذي تسلم: لا أفعلُ بحقّ سلامتك، ومعناه القسم. وقيل: المعنى لا افعل هذا مقترناً بوقتٍ ذي سلامة فتكون ذو صفة لوقت. وقيل هو صفة لوقت. المعنى: افعل متبركاً بما تسلم فيه والمعنى متبركاً بك[١].

٨٩- نقل عن المبرد جواز تقدّم ما بعد الفاء عليها إلاّ إن كان المعمول مع عامله نفسه لا يصحّ أن يتقدم فلا يجوز أمّا درهماً فعندي عشرون بخلاف أمّا زيداً فإني ضارب فإنه قبل دخول إنّ يجوز نحو: زيداً أنا ضارب. وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور نحو: أمّا اليوم فانّي ذاهب[٢].

٩٠- حكى ابنُ العلج جواز التعجب من الأفعال الناقصة[٣].

٩١- نقل ابن العلج أنّ الأخفش يفرّق بين أن يكون الاسم الفاصل ضميراً في الفعل نحو: أنت زيداً تضربه فيبقى على ما كان عليه من طلب الفعل وتعلقه بالاسمين وأنت مرفوع وزيد منصوب، والنصب الاختيار. وإن لم يكن له ذكر وافق سيبويه على الابتداء في زيد ورجحه على النصب نحو: زيد أخوه يضربه[٤].

٩٢- نقل في البسيط خلافاً في ما هو معمول للتابع غير الحقيقي فهل هو في حكم ما هو تابع نحو: مررت برجلٍ غير ضارب أخوه زيداً، وهذا رجل غير ضارب أخوه زيداً. ونقل عن بعضهم عدم الجواز وقال يحتاج في هذا إلى اعتماد[٥].

٩٣- نقل عن المبرِّد أنّ جمع السلامة أولى من جمع التكسير فنحو: مررت برجلٍ حسنين غلمانه أولى من نحو: حسان غلمانه[٦].

٩٤- نقل عن بعضهم أنّ باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار[٧].

١- الارتشاف : ٢/٥٢٨.

٢- الارتشاف : ٢/٥٧٠.

٣- الارتشاف : ٣/٤٣.

٤- الارتشاف : ٣/١١٢.

٥- الارتشاف : ٣/١٨٣.

٦- الارتشاف : ٣/٢٥٠.

٧- الأشباه والنظائر : ١/٧٣.

٩٥- نقل خلافاً في المحذوف من ذا فأكثر النحاة على أنّ المحذوف لامه لأنّها طرف فهي أحقّ بالحذف قياساً على الإعلال، ولأنّ حذف اللام أكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالأعم أولى. ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لأنّ العين ساكنه، والساكن أضعف من المتحرّك فهو أحق بالحذف...[١].

٩٦- نقل خلافاً في الآن فقيل أصله أوان ثم حذفت الألف بعد الواو وقلبت ألفاً. وقيل بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة[٢].

٩٧- نقل خلافاً في مُغْدَودن هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية؟ فَعَلى الأوّل يقال في تصغيره مُغَيْدن بحذف الواو مع الدال لأنّ الواو وقعت ثالثة، وعلى الثاني مُغَيْدين بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف[٣].

٩٨- نقل خلافاً في الزائد في فثم من بيت أبي كبير الهذلي: فرأيت ما فيه فثم رزئته. فقيل: الزائد الفاء. وقيل: ثم دون الفاء لحرمة التصدر[٤].

٩٩- نقل خلافاً في وزن الأسماء الأعجمية فذهب قوم إلى أنها توزن وذهب قوم إلى أنها لا توزن واختار ابنُ العلج الثاني لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحرف[٥].

١٠٠- نقل عن البصريين منع تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها ونقل جواز ذلك عن الكوفيين قياساً [٦].

١٠١- نقل خلافاً في العطف على الضمير المجرور المؤكد بالضمير المرفوع فذهب الجرمي إلى الجواز وذهب سيبويه إلى المنع[٧].

١- الأشباه والنظائر : ٨٥/١.

٢- الأشباه والنظائر : ٩٨/١.

٣- الأشباه والنظائر : ١٠٢/١.

٤- الأشباه والنظائر : ١٠٥/١.

٥- الأشباه والنظائر : ١٣٧/١.

٦- الأشباه والنظائر : ٢٣٠/٢.

٧- الأشباه والنظائر : ٢٣٢/٢ - ٢٣٣.

١٠٢- نقل عن ابن الدهان منع حكاية المتبع بعطف النسق، ونقل عن ابن بابشاذ جوازها[١].

١٠٣- نقل أقوالاً في تعليل بناء أمس[٢].

١٠٤- نقل عن الأكثرين منع صرف رحمن لأنّ ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحمل عليه أولى[٣].

١٠٥- نقل عن الفارسي حذف التنوين وإبقاء الكسرة إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور ونقل عن الكوفيين فتحه في محلّ جر قياساً على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبني على الكسر[٤].

١٠٦- نقل عن الكوفيين أنّ أمثلة المبالغة لا تعمل لأنّ اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته. وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فِعل يُفسّره الصفة[٥].

١٠٧- نقل عن بعضهم تضعيفه أن يكون ناصب المعطوف في قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدَ رب أخا عون بن مخراق

فعلاً يدلُّ عليه اسم الفاعل، وقال: بل الناصب له اسم الفاعل الموجود والتنوين مراد، واذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف[٦].

١٠٨- نقل عن الأخفش أنّ عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي[٧].

١٠٩- نقل ابن العلج أنّ تعريف ألفاظ التأكيد «أجمع» و «أجمعون» و «جمعاء» و «جُمع» بالإضافة المقدّرة[٨].

١- الأشباه والنظائر : ٢/٢٤٣.

٢- الأشباه والنظائر : ١/٢٢٩.

٣- الأشباه والنظائر : ١/٢٢٣، ٤٠٠

٤- الأشباه والنظائر : ١/٤٨٦.

٥- الأشباه والنظائر : ١/٥٣٢.

٦- الأشباه والنظائر : ١/٥٣٢.

٧- الأشباه والنظائر : ١/٥٢١.

٨- الأشباه والنظائر : ١/٦١٤

١١٠- نقل عن الفراء إجازته إضافة اسم الفاعل المعرّف بأل إذا كان للحال أو الاستقبال[١].

١١١- نقل في تسمية بدل الاشتمال بهذا الاسم أقوالاً أحدها لاشتمال الأول على الثاني وثانيهما لاشتمال الثاني على الأول، وثالثها للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعليق[٢].

١١٢- نقل عن العرب أنّهم صغروا كلمتين بالألف. قالوا في دابّة دوابّة وفي هدهد هداهد[٣].

١- الأشباه والنظائر : ٦٨٤/١.

٢- الأشباه والنظائر : ٦/٢.

٣- الأشباه والنظائر : ١٢٦/٢.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: تأليف ابي حيّان الأندلسي. تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى احمد النمّاس. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م. مطبعة النسر الذهبي.

٢- أسرار البلاغة: تأليف عبد القاهر الجرجاني. تحقيق ريتر. استنبول. مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤م.

٣- الأشباه والنظائر: تأليف جلال الدين السيوطي. تحقيق الاستاذ عبدالإله نبهان. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥م.

٤- الأشباه والنظائر: تأليف جلال الدين السيوطي تحقيق الاستاذ طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

٥- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: تأليف ابن مالك تحقيق الدكتور محمد حسن عوّاد. دار الجيل - دار عمار. الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف: تأليف ابي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م مطبعة السعادة.

٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي: تأليف ابن ابي الربيع عبيد الله بن عبيد الله. تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى.

٨- بغية الوعاة : تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٩- حاشية ياسين على التصريح: تأليف ياسين العليمي. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٠- رأي في المفعول المطلق: للدكتور محمد حسن عواد. بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني تموز - كانون الأول ١٩٨١م.

١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م. بيروت - لبنان.

١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٣- شرح التصريح على التوضيح: تأليف خالد الأزهري. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تأليف ابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة العاشرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٥- طبقات الشافعية الكبرى: تأليف أبي نصر عبد الوهاب بن علي السُبكي. تحقيق الأستاذين: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. الطبعة الأولى. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٦- طبقات النحاة واللغويين : تأليف : ابن قاضي شهبة الأسدي. تحقيق الدكتور محسن غياض. مطبعة النعمان - النجف الأشرف ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

١٧- الفرائد الجديدة: تأليف جلال الدين السيوطي . تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرّس. اشرف على طبعها وعلّق على شواهدها محمد الملاّ أحمد الكزني. بغداد ١٩٧٧م.

١٨- الكشّاف : تأليف الزمخشري . الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٩- الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: تأليف جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق الدكتور محمد حسن عوّاد. دار عمار / عمان/ الاردن. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٠- لسان العرب : تأليف ابن منظور : نسخة مصوّرة عن طبعة بولاق. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢١- المساعد على تسهيل الفوائد : تأليف ابن عقيل. تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات دار الفكر بدمشق/ ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٢٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : تأليف جلال الدين السيوطي. عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني. الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة.

ثالثــاً : تعليقــات ومناقشــات

حول
نسبة كتاب
"درة التأويل في متشابه التنزيل"
للراغب الأصفهاني

(رد على رد) *

د. عمر عبد الرحمن الساريسي

جامعة الإسراء

تقديم :

نشرت دار الدعوة بالكويت، عام ١٩٨٤م، بحثاً بعنوان "مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة" للراغب الأصفهاني، بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

وحينما اطلعت على هذا البحث، وكان ذلك عام ١٩٨٧، سررت له سروراً بالغاً؛ فقد وجدت أخيراً، من يشاركني البحث في نفض الغبار عن تراث عالم من أعلام الحضارة العربية الإسلامية الزاهرة، على الرغم من أن مقدمة "جامع التفاسير" هذه الواردة في بداية التحقيق، كانت قد نشرت منذ الثلاثينات من هذا القرن(١)، فتخصيص جهد علمي في التحقيق لعمل علمي واحد في التراث أفضل من حشر جزء منه بجانب عمل آخر. ثم دونتُ بعض الملاحظات على هذا البحث، ونشرت في المجلة العربية للعلوم الإنسانية(٢) التي تصدر عن جامعة الكويت.

"وقد تفضل الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس، في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، فذكر لي أن بحثاً قد نشر في مجلة كويتية يتصل بما كتبت عن الراغب الأصفهاني، فاطلعت على المقال الذي كتبه الدكتور أحمد حسن فرحات بعنوان

---

* (رد على مقال بعنوان: "كتاب درة التنزيل وغرة التأويل" لا تصح نسبته إلى الراغب الأصفهاني – للدكتور أحمد حسن فرحات، في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت – العدد الخامس عشر – ديسمبر ١٩٨٩).

"كتاب" درة التزيل وغرة التأويل" لا تصح نسبته للراغب الأصفهاني"، في العدد الخامس عشر – ديسمبر عام ١٩٨٩ في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، ويرأس الدكتور أحمد حسن فرحات تحريرها، وذلك فيما بين الصفحات ٢٣ – ٨٠ منها.

وبعد الاطلاع على هذا المقال وجدت أنه قد اهتمّ بما كتبت عن تحقيقه لمقدمة تفسير الراغب اهتماماً كبيراً، تكفّل فيه بمتابعة جميع ما ورد في كلمتي، فأثنى على بعض، وأشار إلى ما اتفقنا عليه في بعض، وجهد أن يبرز ما يراه هفوات واستنتاجات غير سليمة في بعض ثالث، وكان في مواضع عديدة يغمز من قناة البحث والباحث في لهجة تعليمية واضحة أحسب أنها لا تتّسق مع روح البحث العلمي[٣].

لهذا، كله، فإنني أشكره، أجمل الشكر، على ما أحسه من الخلق العلمي وعلى ما أطراه في البحث من إشارات التقت عليها الآراء، وفي الوقت نفسه أجد نفسي مضطراً لمناقشته فيما يراه غير صائب، مما توصلت إليه من آراء في تراث الراغب الأصفهاني عامة وفي نسبة كتاب "درة التأويل في متشابه التنزيل" إليه، وفي تحقيق عصره خاصة.

أولاً – ملاحظات جانبية

(١) في مذهب الراغب :

ذكر الباحث، في معرض ردّه على ما قلت[٤] من أنه لم يتبين مذهب الراغب بين علماء الفرق الإسلامية، ذكر "أن هذا الأمر يحتاج في الواقع إلى دراسة ما كتبه الراغب في موضوعات الاعتقاد .. كما يحتاج إلى قراءة كل ما كتبه الرجل في كتبه الأخرى"[٥]. وأنا أقول في هذا القول إنه صحيح إن كان يريد إطلاقه إطلاقاً عاماً على أساليب البحث العلمي، أما إن كان يريدني منه بوجه خاص فإنني أزعم أنني قرأت رسالته في الاعتقاد قراءة كدت معها أن أشتغل في تحقيقها ونشرها. كما أزعم أنني اطلعت على ما استطاعت أن تصل إليه يداي من تراثه المنشور والمخطوط. وبذلك أكون غير مكتفٍ بملاحظتين سريعتين واردتين في ذكر أشعرية الراغب إحداهما من الخوانساري والأخرى من الدكتور فرحات "من كتاب المفردات في نقده للمعتزلة" كما يقول. وأحسب أن من تعرّض لتوضيح مذهب الراغب من

بين أهل الفرق الإسلامية في معرض حديثه عن حياته بوجه عام وفي الحديث عن موقفه من التشيع مرة(٦) وعن موقفه من المعتزلة(٧) مرة أخرى، أحسب أنه لم يكتف بملاحظتين سريعتين واردتين هنا وهناك، ولا ينطبق عليه قول الدكتور : "إن إطلاق الأحكام من دون أدلة كافية ليس من العلم في شيء"(٨).

(٢) في محتوى رسالة "تحقيق البيان" :

لقد قلت في كلمتي عن جزء من تحقيق الدكتور لمقدمة جامع التفاسير ما يلي بالحرف الواحد : "ومما أوصل إليه البحث أيضاً في تراث الراغب أن كتاب تحقيق البيان، الذي يذكره المحقق ص ١٨ ويخطّيء صاحبَ روضات الجنات حينما يسميه "تحقيق البيان في تأويل القرآن" في هامش هذه الصفحة؛ مما أوصل إليه البحث أن الاسم الذي أطلقه الخوانساري على هذا الكتاب صحيح، وذلك بعد الوقوف على مخطوطته عياناً "(٩).

هذا ما قلته من قبل عن رسالة "تحقيق البيان في تأويل القرآن" للراغب بسبب وقوفي مباشرة وعياناً عليها أولاً، وتثبيتاً لنسبتها إليه على لسان الخوانساري ثانياً. أما الأستاذ المحقق فيبني على قول الأستاذ أسعد طلس من أن هذا " الكتاب فيه أمور في اللغة العربية والأخلاق والحكمة"، ويستنتج " أن لا بد أن يكون كتاباً اخر غير كتاب "تحقيق البيان" الذي يذكره الدكتور طلس"(١٠). وأنا هنا، لذلك، أستغرب كيف يمكن للباحث أن يتنكّب ما لا يريب إلى ما يريب، ويدع ما ذكرت من قولي أنني قد وقفت عليها عياناً وتحققت من أنها تدور حول توضيح أمور في عناصر العقيدة والإيمان كما وردت في القرآن، وأن مبناها من عنوانها، كيف يدع الباحث هذه الرواية التوثيقية للأخبار ويأنس ويطمئن إلى قول باحث آخر أنها في أمور في اللغة العربية والأخلاق والحكمة"؟!!! إنه ليس انتقاصاً من أقوال الباحثين الآخرين ولكنني أدعو إلى تلمّس الموازنة بين الأخبار.

ثانياً – قضايا أساسية

كانت تلك ملاحظات جانبية على هامش رد الدكتور فرحات على بعض ملاحظاتي على تحقيقه، أما القضايا الرئيسية التي وردت في رده فيمكن أن تجمع في موضوعين بارزين هما : كتاب درة التأويل، وعصر الراغب، فعليهما تقوم أغلب ملاحظات الدكتور.

١ - نسبة كتاب درة التأويل

ويحتشد الباحث في أمر الاطمئنان لصاحب هذا الكتاب احتشاداً كبيراً، فيتابع ما ذكرته في تحقيق هذه النسبة للراغب نقطة نقطة، حتى لتبلغ في مجموعها عشر نقاط، ثم ينتهي في نهايتها أن يضيّع المؤلف تماماً، فلا تستوي المخطوطة منسوبة لأحد قط، بل إن "جامع التفسير" الذي حقق هو مقدمته ونسبه للراغب لا يلبث أن يسحبه منه وينسبه، من جديد، لأصفهاني آخر!!

وها إني أعود للنقاط العشر لأناقشها معه من جديد، بحثاً عما نستطيع أن نصل إليه مما نزعم أنه غير مجانب للصواب، فنقول وبالله التوفيق :

أ - لقد وقفت من مخطوطة "درة التأويل في متشابه التنزيل" على ست نسخ في مكتبات إستانبول، ودونت أرقامها ومكانها، وكانت منسوبة نسبة صريحة للراغب الأصفهاني، ولكن هذا كله لم يكن كافياً لدى الأخ الباحث للاطمئنان إلى هذه النسبة، حتى عنّى نفسه بالبحث عن نسخ أخرى منها، فوجد نسخة سابعة في مكتبة أخرى مجهولة المؤلف، ووجد نسخة ثامنة في مكتبة ثالثة منسوبة للفخر الرازي! وكان هذا كافياً لمحو الكثير بالقليل ويعفّي على الصريح بالمجهول!!!

ولو كانت هذه النسبة فقط هي ما أعتمد عليه في عزوها للراغب لأمكن أن ندور بها هذا الدوران ونعبث بها هذا العبث، ولكنها نقطة من عدة نقاط. وأحسب أن إيراد النسخة السابعة دون ذكر المؤلف لا ينقص من قدر النسخ المنسوبة شيئاً، كما أحسب أن الفخر الرازي لم يثبت له كتاب بهذا العنوان، وإن عزي إليه، مرة واحدة مضطربة في بعض نسخ كشف الظنون.

وعلى الرغم من هذا التثبت في النسبة للراغب والشك في النسبة لغيره إلا أن الأخ الباحث يقول في نهاية هذه المناقشة : "وخلاصة الكلام أن كتاب درة التنزيل أصبح الآن يتنازعه أربعة مؤلفين : الخطيب الإسكافي والراغب الأصفهاني وأبو بكر بن فورك وفخر الدين الرازي"[١١]. والمستغرب هو إقحام اسم ابن فورك في هذا المقام دون أي تمهيد يذكر. أما اسم الخطيب الإسكافي فهو أصلاً وارد في الدراسة من أساسها.

ب - إشارة الراغب لموضوع "درة التأويل" في مقدمة "المفردات". لقد قال

الراغب في مقدمة كتابه "مفردات ألفاظ القرآن" : "وأتبع هذا الكتاب (المفردات)، إن شاء الله تعالى، ونسأ في الأجل، بكتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من إخوانه، نحو ذكره القلب مرة والفؤاد مرة والصدر مرة، ونحو ذكره تعالى في عقب قصة : "إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون" وفي أخرى "لقوم يتذكرون" وفي أخرى "لأولي الأبصار" وفي أخرى "لذي حجر" وفي أخرى "لأولي النهى" ونحو ذلك".

وقد ذكرت في معرض استدلالي على نسبة كتاب الدرة للراغب، أن هذه المقدمة هي خطة كتاب يعد الراغب بتأليفه في التفريق بين الكلمات المترادفة الألفاظ على المعنى الواحد أو المتشابه.

وحينما وقفت على هذه المخطوطة أحسست أنها هي التي وعد الراغب بتصنيفها، وذلك أنه يختار الآيات القرآنية في تراكيبها وتشكيلاتها الجملية بعامة والمختلفة في كلمة واحدة في كل منها، يربط بين هذه الكلمات رابطة ما من المعنى بوجه خاص.

أما الأخ الباحث فيقول في هذا الصدد: "إن هناك اختلافاً جوهرياً بين عنواني الكتابين، وليس اختلافاً طفيفاً كما زعم! بل إن الاختلاف بين العنوانين يؤدي إلى اختلاف كبير بين موضوعي الكتابين"[١٢].

وههنا موضع خلاف كبير ينبغي أن نقف عنده لنتثبت من أمره ونحاول أن نصل فيه إلى رأي نطمئن إليه، لما له من أهمية كبيرة وتأثير على النقاش الدائر برمّته.

فالأخ الباحث مصرٌ على أن درة التنزيل وغرّة التأويل يدور حول بيان الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، وليس يسعى إلى تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة "كما ذكر الراغب في مقدمة "المفردات"، وكما أرى. وليكن احتكامنا للنصوص هو الفيصل.

ففي الكتاب المطبوع من "درة التأويل وغرّة التنزيل" أمثلة لا تحصى ولا تعد تصلح كلها مجالاً للاستنتاج والاستدلال، لذلك فإننا سنختار أمثلة من أوائل الكتاب ومن أواسطه ومن آخره.

فالصفحة الأولى من الكتاب نقرأ فيها ما يلي :

"فأول آية ابتدأت بها قوله تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة" (البقرة ٣٥). وقال في سورة الأعراف "ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة" (الأعراف ١٩). فعطف كلا على قوله اسكن بالفاء في هذه السورة، وعطفها عليه في سورة البقرة بالواو".

ويمضي المصنّف في مناقشة الفرق بين حرفي العطف: الفاء والواو في المعنى وأثرهما على المعنى في الآيتين المذكورتين. ونقتطف من الصفحات الأولى أيضاً المثال التالي :

"قوله تعالى : وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبّحون أبناءكم"، (البقرة ٤٩) وقوله عزّ من قائل في سورة إبراهيم عليه السلام : "وإذ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجاكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب ويذبّحون أبناءكم"، (إبراهيم ٦)، فأدخل الواو في قوله ويذبحون أبناءكم في سورة إبراهيم وحذفها منه في سورة البقرة".

ويمضي المصنّف في مناقشة الفرق بين الفعل "يذبحون" معطوفة بالواو وغير معطوفة بها.

ونفتح الكتاب فتحاً غير مقصود فتخرج معنا الصفحة ١٢٥ وعليها : "الآية العاشرة (ويعني المثال العاشر) من سورة الأنعام : قوله تعالى "قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون" (الأنعام ٩٧)، والآية الثانية بعدها "قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون" (الأنعام ٩٨)، والآية الثالثة: وردت في سورة الأنعام (٩٩): "إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون".

وتبدأ مناقشة المصنّف لهذه الفروق بين الآيات وما فيها من مفردات متشابهة على النحو التالي :

"للسائل أن يسأل فيقول : ما الذي أوجب في اختيار الكلام أن يقال في الآية الأولى : قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون وفي الثانية لقوم يفقهون وفي الثالثة لقوم يؤمنون؟ هل صلح بعض ذلك مكان بعض أم في كل موضع معنى يخص اللفظ الذي جاء فيه".

إن المصنّف يدير مناقشته للآيات حول الفروق الممكنة بين يعلمون ويفقهون ويؤمنون. وهذا هو ما وعد به في مقدمة المفردات. ولنذكر أيضاً سؤاله عن هذه المفردات المترادفة : "هل صلح بعض ذلك مكان بعض؟ أم في كل موضع معنى يخص اللفظ الذي جاء منه؟" أليس ذلك إيماءً إلى أنه يبحث عن المعنى الدقيق للمفردة الواحدة الذي لا يفي به معنى مفردة مرادفة لها؟.

وفي موضع آخر نقرأ في الكتاب :

"قوله تعالى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (المائدة ٤٤)، وبعده "فأولئك هم الظالمون" (المائدة ٤٥)، وبعده فأولئك هم الفاسقون (المائدة ٤٧)".

ويفتتح المناقشة بتحديده محاورها بشكل محدد: للسائل أن يسأل فيقول: الموضع الذي وصف فيه من لم يحكم بكتاب الله بالكفر، هل باين الموضع الذي وصف فيه تارك حكم الله بالظلم والفسق؟".

أليس الحوار يدور حول إدراك الفروق اللغوية بين الكفر والظلم والفسق، وأن لكل مكاناً لا يملؤه أخوه؟. نقول هذا ونعلم أن "الموضع" الذي يورده المصنّف يريد به مكان المفردة في المعنى من الجملة، وهو وإن دار حول معناها الدقيق مقيساً بمعاني ما يشبهها من مجموعتها اللغوية إلا أنه لا يستبعد السياق الذي وردت فيه أيضاً.

وفي موضع آخر يقارن بين آخر الآية ٨٤ من سورة الأنبياء: "وذكرى للعابدين" وبين آخر الآية ٤٣ من سورة ص "وذكرى لأولي الألباب".

وفي موضع آخر يقارن بين قوله تعالى فيما بين الآيات ٥٧، ٥٩، ٦١ من سورة غافر: "ولكن أكثر الناس لا يعلمون" "ولكن أكثر الناس لا يؤمنون" "ولكن أكثر الناس لا يشكرون".

ونختتم هذه الشواهد بما يقول في سورة الناس : "للسائل أن يسأل عن تكرير الناس في قوله في فواصل هذه السورة في خمسة مواضع وهي ست آيات قد ختمت أواخر خمس منها بالناس وواحدة بالخناس؟

والجواب عن ذلك أن يقال: إنما اتصف الله تعالى أولاً برب الناس ثم بملك الناس ثم بإله الناس لحكمة دعت إلى ذلك وأوجبت تقديم الأول وتعقيبه بالثاني

والثالث على الترتيب الذي جاء. لأن رب الشيء هو القائم بإصلاحه وتدبير أمره، فنبه بتقديمه على ما ترتب من نعمه على الإنسان كما انشأه ورباه وهذه أولى أحواله، وللثانية إنعامه عليه بالعقل الذي ثبتت عليه ملكته له فعلم أنه عبد مملوك، وأن الذي بلغ به تلك الحال من حد الطفولة هو الذي يملكه وأمثاله، فجعل الوصف الثاني ملك الناس، ولما كان بعد تكليف العبادات التي حق الله تعالى على من عرّفه نفسه أنه عبد مملوك وعرّفه انه عز وجل خلقه وتلزمه طاعته ليلتزم غاية التذلل لمن له أكبر الإنعام والتطول".

أليس في هذا ما يشرح المعاني الدقيقة لكل من "رب" و "ملك" و "إله"؟ أليست هذه المفردات مترادفات؟ بينها فروق دقيقة في المعاني تتميز بها الواحدة على الأخرى؟.

إن هذه النتيجة نخرج بها لو راجعنا ما أوردنا من محاور المقارنة في هذه الأمثلة: بين "وكلا" و "فكلا"، وبين "يذبحون" دون عطف، و "يذبحون" المعطوفة بالواو، وبين يفقهون ويعلمون ويؤمنون، وبين "الكافرون" و "الظالمون" و "الفاسقون" وبين العابدين وأولي الألباب. وبين رب وملك وإله.

صحيح أنه بعد أن يسبر أغوار كل من هذه المترادفات ويقارنها بعضها ببعض يشير إلى أثر هذه الفروق الدقيقة على السياق الذي وردت كل واحدة منها فيه، ومن هنا جاء الظن أن المصنف إنما يقارن بين الجمل والآيات المتشابهة في القرآن الكريم، ولكنه قبل ذلك والأهم منه أنه يتتبع ما هو أدق من الآيات، يتتبع المفردات المتشابهة المعاني المختلفة المباني.

ولا يغيبنّ عن بالنا، مرة ثانية أو ثالثة، ما سطّره في مقدمة المفردات من "تصميم"، كما نستخدم في مصطلحاتنا في هذه الأيام لصور البناء قبل قيام البناء، لموضوع هذا الكتاب : "كتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة"، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر من الألفاظ المترادفة دون غيره من إخوانه ... نحو ذكره تعالى في عقب قصة: "إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون" وفي أخرى "لقوم يتفكرون" وفي أخرى "لأولي الأبصار".

ولقد وقفنا على الكلمات نفسها التي وردت في هذه المقدمة.

أما عن قدرة المصنّف على إدراك الفروق الدقيقة بين هذه المترادفات على المعنى الواحد فهو يثبتها في كل مرة يتناول الحديث عنها، ويفصلها بعضها عن بعض بمهارة الذي يفصل بين الماء واللبن، كما يقول ابو الطيب، وبراعته في هذا المقام تكثر عليها الأمثلة في "المفردات" وفي "الذريعة" لمن أراد أن يتثبّت. بل إن الراغب قد أنشأ رسالة من مصنفاته ادارها على محاولة تحقيق الفرق بين مترادفين هما "الواحد والأحد". وقد أعان الله تعالى على تحقيقها عام ١٩٩٢م عن دار الفرقان للنشر والتوزيع.

ومن هذا كله أجدني لا أستطيع القبول بما ذكره الأخ الباحث من أن ما وعد به الراغب في مقدمة المفردات هو شيء آخر غير هذا المصنّف الذي أخذت منه هذه الأمثلة، أياً كان اسمه: درة التنزيل وغرة التأويل أو درة التأويل في متشابه التنزيل. ذلك أن النسّاخ الذين كثيراً ما يحمّلهم الأخ الباحث أوزار التغيير يمكن أن يقع منهم تغيير طفيف في اسم الكتاب من درة التنزيل إلى درة التأويل او العكس، لكنهم لا يستطيعون أن يتحملوا وزر تغيير ما يرد في جوف هذا الكتاب بأكمله.

جـ- إشارة الراغب لمصنف آخر له في درة التأويل - (جامع التفسير) : ونناقش الآن ما سماه الأخ الباحث الإشارة الثانية من الدليل الثاني، بعد ما ناقشنا ما سماه مناقشة الاستدلال من الإشارة الأولى، ونعني به الإشارة إلى جامع التفسير في درة التأويل.

يذكر صاحب مخطوطة "درة التأويل" في مجال عرضه لما في سورة "الكافرون" من تكرار لبعض تراكيب الآيات أنه أفاض في الإجابة عن هذا الموضوع في تفسير "جامع التفسير". وكنت قد استدللت من هذه الإشارة على بطلان نسبة هذه المخطوطة للخطيب الإسكافي، كما ذكر في نسخه المطبوعة، ورجّحت أن يكون هذا الاسم "جامع التفسير" هو اسم تفسير الراغب الأصفهاني الذي وقفنا على بعض نسخ مخطوطاته. ولكن الأخ الباحث الدكتور أحمد حسن فرحات الذي حقق مقدمته وبدايته التي احتوت سورة الفاتحة وبعض أيات من سورة البقرة ينفي نسبة هذا التفسير للراغب، بل إنه يعدل عن هذا الاسم الذي زيّن به تحقيقه لهذا الجزء من تفسيره. وذلك بسبب أن الراغب في مقدمته للتفسير لم يذكر هذا الاسم فيها

ولأن بعض الذين أرخوا له ذكروا أنه لم يتمّه[١٣]، ومن هنا فقد حكم الباحث أن الراغب لم يصل إلى سورة الكافرون في تفسيره.

ونحن نقول إن هذا التفسير "جامع التفسير"، وليس التفاسير كما سماه الأخ الباحث، يرجح أنه من تصانيف الراغب الأصفهاني، وذلك بناءً على ما رأينا من البرهنة على أن مخطوطة "درة التأويل التي أخذنا منها الأمثلة الكثيرة على النقطة السابقة هي التي وعد بتأليفها الراغب في مقدمة المفردات، أي إنها من تصانيف الراغب.

أما أمر الاسم المحدد وسبب عدم ذكره بالاسم في مقدمة التفسير، فربما نجد السبب أن الرجل ما سطع في ذهنه وصحَّ في عزمه أن يسميه بهذا الاسم إلا حينما أشرف على النهاية.

ورحلة ما بين البداية وبين النهاية في إنجاز تفسير للقرآن الكريم رحلة طويلة يكون منها ومن تسميتها ما يمكن أن يجدّ من بعد أن لم يكن. لذلك فإن الذين ذكروا تفسير الراغب، غير الذهبي، لم يذكروا أنه لم يتمه، كالسيوطي[١٤] وحاجي خليفة[١٥]وبروكلمان[١٦] ودائرة المعارف الإسلامية التي أخذت عنه. ولهذا فإننا نظل على ما قلنا من أن للراغب – على الأغلب – تفسيراً كاملاً للقرآن الكريم، ولا يبعد أن يكون اسمه "جامع التفسير". أيضاً.

د – نَفَس الراغب – ويذكر الباحث أن ما قلته عن نَفَس الراغب المتردد في درة التأويل غير صحيح، ويضيف أن من رزق حظاً في قراءة الكتب يدرك ذلك.

فأقول : سامح الله الأخ الباحث، على هذا الغمز الواضح، وأتساءل عن المعالم العينية في الأساليب المتقاربة أو المتباعدة بين الكتّاب، مما استطاع الباحث أن يضع يده عليها ولم نستطع نحن أن نرى منها شيئاً؟.

هـ – معنى الإملاء : لقد فهمت من قول صاحب الدرة في مقدمته – "أملاها أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب – إملاءً..." فهمت من "إملائه" أنه إما أن يكون قد ألقى على تلاميذه شيئاً ألّفه هو وأراد أن يحمله عنه الآخرون، أو أنه يملي على تلاميذه من أعمال بعض أساتذته الذين أجازوا له بإملائه. والإجازة، كما يعرف الجميع، أسلوب من أساليب تحمل العلم بعامة والحديث النبوي بخاصة. فإذا ما رضي الأستاذ عما أعده تلميذه أجاز له بروايته وإذاعته في الناس. وقد يكون

التلميذ قد نقل كلام أستاذه وهو يملي على تلاميذه في مجلس آخر، وأراد التلميذ أن يتأكد أن ما استملاه من أستاذه صحيح، فيعرضه عليه فيوافق الأستاذ عليه، وتكون هذه الموافقة إذناً له بنقله إلى الناس. ولا أدري لماذا لم يستطع الأخ الباحث أن يتقبل احتمال أن يكون الخطيب الإسكافي يملي على الناس، ومنهم راويته أبو عبدالله الإردستاني، شيئاً من غير إبداعه هو؟ فقد يكون قد حمَل علم أحد شيوخه وأراد أن ينقله إليهم، ولم يذكر اسم شيخه، لذلك تكثر فيه الأقاويل عن سبب عدم ذكر اسم شيخه الذي أخذ عنه هذه المادة؟ أما أن يملي من ذاكرته مادة كتاب فقد يتقبله المرء ولا يدفعه، لكن الثابت أن لا المملي ولا المستملي نقل إلى الناس اسم الشيخ المبدع لهذه المادة، بنية حسنة أو غير حسنة، والثابت أيضاً أن الأخ الباحث قد اتهمني بعدم معرفتي لمعنى الإملاء في التراث دون مبرر[١٧]، سامحه الله.

و - عنوان الكتاب : إنني أزعم أن عنوان الكتاب المتنازع عليه وعلى صاحبه هو "درة التأويل في متشابه التنزيل" بسبب توافق آراه ويراه النظر الموضوعي بينه وبين مادة الكتاب ونسيجه. فصاحبه يجهد في أن يؤول ويفسر ما يرى من تشابه عام في بعض آيات القرآن، وتشابه خاص في مفردات بعينها من هذه الآيات. أما الأخ الباحث فيصرّ على أن لا فرق بين هذا العنوان وعنوان آخر يتردد وهو درة التنزيل وغرة التأويل[١٨]. ولو ذهبنا نستوحي هذا العنوان ونتصور مادته لذهب الخيال بنا مذاهب شتى، تسلمنا جميعاً إلى أن ثمة فرقاً بين العنوانين. ولا يخفف من هذا الحكم ما يقوله الباحث من أن الفرق بين العنوانين من أخطاء النساخ.

ز - مقدمة الكتاب : ويوافقني الأخ الباحث على أن الاضطراب في مقدمة "الدرة" يحمل على الشك في نسبتها إلى الخطيب الإسكافي، يوافقني في استنتاج الشك من هذا الاضطراب، لكنه يعزّ عليه أن أنسب هذا الكتاب للراغب الأصفهاني، فيتهمني بأنني أخلدت للشكوك والأوهام والتكلفات في التأويل حينما عزوت هذا الكتاب للراغب[١٩]. والأخ الباحث يعلم أن مقدمة الكتاب لم تكن هي وحدها سبب محاولة تصحيح نسبة الكتاب لصاحبه : لقد وضعت بين يديه وبين أيدي الباحثين جميعاً مجموعة من الأسباب العلمية وراء هذه النسبة، وكنت من قبل قد ألمحت إليها في بحثي عن الراغب وتراثه في الموضوع الذي تقدمت به لنيل درجة الدكتوراه، وناقشته عام ١٩٧٧ مجموعة متميزة من العلماء الذين أطروا فيه أموراً كان أهمها تصحيح نسبة كتب الراغب.

ح - التمهيد للمسائل في مادة الكتاب : لاحظت أن ثمة اضطراباً في التمهيد لمناقشة المسائل الواردة في الكتاب، فمرة يقول للسائل أن يسأل وأخرى نجد صيغة: لِمَ كرر؟ وثالثة : لِمَ أعاد ذكر كذا؟ وأحسست أن هذا الاضطراب يعين على الشك في نسبة الكتاب، لكن الأخ الباحث يقول إن هذا لا يدل على شيء ولا يقود إلى شيء. ويعزو هذا الاضطراب في هذه الصيغ للنساخ[٢٠]. وما أحسب النساخ قادرين أو مؤهلين للتدخل في نسيج كتاب من الكتب من الداخل، كما قلنا.

ط - مادة الكتاب : ويعرض الأخ الباحث لمادة الكتاب المتنازع عليه ولما قلت أنا إن مادة مخطوطة "درة التأويل في متشابه التنزيل" هي نفسها مادة الكتاب المطبوع باسم "درة التنزيل وغرة التأويل" منسوباً للخطيب الإسكافي، وبسبب التطابق الكامل تقريباً بينهما، باستثناء عبارات التمهيد للمسائل التي تحدثنا عنها، قبل قليل، وما يستوقف الباحث في تعليق الدكتور فرحات على ما جاء في مادة الكتاب هذه أنه يقول عن إيراد اسم "جامع التفسير" في "درة التأويل" ليس إلا من هفوات النسّاخ![٢١] وكنت قد قلت عن هذا الأمر إنه دليل دامغ على أن "درة التأويل" تعود إلى الراغب الأصفهاني، إذ ليس للخطيب الإسكافي تفسير للقرآن الكريم. وقلت إن الذي نحل هذا المخطوط للخطيب قد نسي أن يسقط الإشارة إلى جامع التفسير، وهي الإشارة التي تكشف جريمة النحل. والغريب أيضاً أن الأخ الباحث لا تستوقفه هذه الملاحظة بل يوجه النقد إليّ ويقول: "إن الحماس الذي اندفعت به لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى الراغب قد جعلني لا أرى للكلام إلا المعنى الذي أريد"![٢٢]. قال الأخ الباحث ذلك، ولكنه لم يشر إلى الحماس الذي رآه في كلامي حتى صرت لا أرى من الكلام إلا المعنى الذي أريد. ولا أدري كيف أقدم الأخ الباحث على تحقيق مقدمة تفسير الراغب وما معها من تفسير سورة الفاتحة وآيات من سورة البقرة وصَدّرها جميعاً بعنوان "مقدمة جامع التفاسير"!، وهذا الاسم، في رأيه، من هفوات النسّاخ؟

وقفة مع الأخ الباحث .

لم يكتف الدكتور فرحات باتهامي بالحماس الذي يسبب عدم فهم الكلام على وجهه بل أضاف أنني قد بنيت على نسبة هذا الكتاب للراغب أمراً هاماً آخر في دراسته، وهو تحديد عصره ووفاته! ويذكر الدكتور أنني توصلت إلى تحديد وفاة

الراغب بعام ٤٠٦هـ بسبب ملاحظة خلفها قارئ مجهول على غلاف إحدى مخطوطاته! ويذكر أنني لذلك خرجت على الناس بهذا التحقيق في وفاة الراغب والذي يختلف عما هو معروف ومشهور من أن الراغب توفي عام ٥٠٢هـ!![٢٣] وقبل أن يعرض كتاب درة التأويل على عدد من المصنفين، بعد حرمان الراغب منه أصلاً، قبل ذلك يذكر أنه قد استنتج من الأدلة السابقة التي سماها النقد العلمي أن كتاب درة التأويل لا يثبت أنه للراغب الأصفهاني بأي حال من الأحوال[٢٤].

وأنا أقول إن الحماس المرفوض في أية قضية علمية هو الذي يقوم على ادعاء لم تتبعه البراهين والحجج، أما أن نتحمس لإثبات أمر نسوق عليه الأدلة والإثباتات، التي نراها ويراها معنا العلماء الأثبات العدول، فلا بأس من هذا الحماس ولا ضير فيه، بل إنه واجب لا يجوز النكوص عنه نحو تحقيق العدالة وتحقيق نتائج البحث العلمي.

إن ادعائي بنسبة "درة التأويل" للراغب الأصفهاني بدأ من وقوفي على ست مخطوطات في مكتبات استانبول تحمل اسمه الصريح، كما تقدم، ثم تأيد بمجموعة براهين تحدثت عنها في مقالة في مجلة علمية محكّمة، عام ١٩٧٩ وكنت قد ألمت بها في رسالة جامعية أشرف عليها واشترك في مناقشتها عام ١٩٧٧ أساتذة كبار متخصصون كما تقدم. ومن أبرز هذه البراهين، فضلاً عما ذكرت، أن ما وعد به الراغب في مقدمته لكتابه المعروف "مفردات ألفاظ القرآن" وجدته قد وفى به في هذه المخطوطة، وأعني ما يديره الراغب من نقاش حول الآيات المتشابهة في القرآن من جهة ما بين بعض مفرداتها من ترادف. وكانت نتيجة هذا كله، أنني استهجنت نسبة الدرة للخطيب الإسكافي كما ذكر في بعض كتب التراث، وكما ظهر على نسخة مطبوعة حديثة، ورجّحت نسبتها للراغب. ولما قام الدكتور فرحات بتحقيق مقدمة تفسير الراغب ذكر أنه سمع بأن مقالاً نشر في مجلة مجمع اللغة العربية في عمان يؤكد صحة نسبة الكتاب للراغب الأصفهاني وينفي أن يكون للخطيب الإسكافي، وهكذا تنقل الأخبار "بسمعت" !، و حينما قلت في هذا التحقيق ما قلت، هبّ الدكتور فرحات واقفاً معترضاً بأعلى صوته أن نسبة الدرّة للراغب لا تجوز بأي حال من الأحوال!!

فكيف نسلّم للأخ الباحث بدعواه هذه، وقد عدنا معه وناقشنا مفردات هذه

الدعوى العشر، واحدة واحدة، كما ظهر من هذا المقال، وأهم هذه المفردات إنكاره للمخطوطات المتعددة للدرة المنسوبة بصراحة علمية للراغب وكذلك عدم التسليم بأن الدرة تقوم على شرح المتشابه اللفظي في الآيات القرانية، بشكل عام، كما يقول، إن الدرة تلتقط الآيات التي تتشابه فيها بعض المفردات تشابهاً في اللفظ وفي المعنى، وتدير النقاش حول هذه المفردات المتشابهة.

أجل، إن ما حسبه الأخ الباحث نقداً علمياً ينسف ما توصلنا إليه من آراء حول الدرة والراغب لم يغير ما لدينا من استيثاق وطمأنينة.

ننتقل، بعد ذلك، إلى تهمة صريحة ينسبها إلينا الأخ الباحث. إنه يذكر أنني من نسبة الدرة للراغب انتقلت إلى تحديد عصره وسنة وفاته. هذه واحدة، والثانية أنني توصلت إلى أن الراغب قد توفي في بدايات القرن الخامس الهجري من كلمة تركها قارئ مجهول على غلاف إحدى مخطوطاته!! والأمر الواقع على غير هذا الوجه، فأنا، أولاً، لم أكتشف عصر الراغب من نسبة الدرة إليه. كلا. إنك تعلم أن حديثي عن نسبة الدرة كان في مقالة نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٧٩، وقبلها في مقالة موجزة نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٦ (ج١ م٥)، وتعلم أن حديثي عن عصر الراغب قد نشر في مقالة أخرى في المجلة نفسها بعد عامين كاملين ١٩٨١، دون أن يُبنى الثاني على الأول بأي حال من الأحوال، ولا أدري من أين جاء الأخ الباحث بحكم أنني بنيت أحدهما على الآخر!!

الثانية أنني توصلت إلى وفاة عالم في حجم الراغب من كلمة لقارئ مجهول متعجل تركها على غلاف مخطوطة من مخطوطاته. كلا يا أخي الباحث! إن البراهين التي سقتها في ترجيح وفاة الراغب في أوائل القرن الخامس بارزة للعيان في المقالة المذكورة، لم تردها عليّ لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه، ولم يردها عليّ أحد، بل إن باحثاً مجمعياً مشهوداً له هو الدكتور إحسان عباس حينما قرأ مقالتي في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٨١، كتب كلمة أخرى في المجلة نفسها عام ١٩٨٤، يثبت فيها صحة ما ذهبت إليه، عن طريق التحرّي العلمي من كتاب آخر للراغب، وليس من الطرق التي عرضت لها، وهو كتاب "محاضرات الأدباء". وليذكر الأخ الباحث أنني ما ابتدعت هذا الرأي ابتداعاً، فغاية ما في الأمر أنني رجّحت رواية السيوطي والبيهقي، في عصر الراغب، على سائر الروايات.

أما كلمة القارئ المجهول المتعجل فلم يكن لها عندي أي وزن. لقد ذكرتها وأنا ذاهب إلى تراث الراغب استقصيه عن عصره، مررت بها أولاً وقلت هذه ملاحظة ليس لها وزن علمي. ولكنني تذكرتها بعد العودة من استقصاء آثار الرجل واستنطاقها، بالنتيجة العلمية التي اطمأننت إليها، فقلت في النهاية يبدو أنني قد التقيت أخيراً مع تلك الملاحظة العجول. هذا مدى ما كان للملاحظة الطائرة من وزن علمي.

من صاحب كتاب "درة التأويل"؟

نعود إلى البحث عن صاحب لهذا الكتاب، غير الراغب، الذي لم يرتضِ به الأخ الباحث، وذلك بالطواف مع الباحث، لنرى من سيصبح صاحب هذا الكتاب في رأيه، أما عصر الراغب فربما وجدنا أنفسنا مضطرين للعودة للحديث عنه في نهاية الحديث.

يستبعد الأخ الباحث أن يكون الكتاب من أعمال الخطيب الإسكافي، وأياً كانت الأسباب في رأيه فلن نناقشه فيها، لأننا في الأصل كنا أول من نفى هذه النسبة. ثم يعرض الكتاب على فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، فقد ذكرته المراجع منسوباً إليه، كما تقدم في بداية كلمة الباحث، وكنت قد أشرت قبله إلى أنه نسب إليه أيضاً في كتاب الرازي "النفس والروح وشر قواهما" (طبع الهند ١٩٦٨). ولكن يتبين أنه ليس صاحبه، ثم يعرضه الباحث على مصنف أصفهاني آخر هو محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ)، صاحب كتاب حل متشابهات الحديث الذي يغري الأستاذ الباحث بمتابعة آثاره في مكتبات إستانبول، وبالرغم من ذلك كله يتوصل الأخ الباحث إلى أن ابن فورك هذا ليس صاحب درة التأويل أيضاً.

إشارة مفيدة مضيّعة

وبينما كان الباحث معنياً بعرض الكتاب على ابن فورك عبر بملاحظة قيمة ذات وزن في نسبة الكتاب للراغب، فذكر فيها أن "حل متشابهات القرآن للراغب الأصفهاني" (كذا)، ويضيف بالحرف الواحد (ص ٥٨ من دراسته): "وهو نفس كتاب درة التنزيل وغرة التأويل"!!. ولكن هذه الإشارة لم تعنِ للباحث شيئاً، ويبدو أن الأحكام الخاصة المسيطرة على ذهن الباحث بنفي نسبة الدرة عن الراغب قد أبعدته

عن كل ما يتصل بها اتصالاً إيجابيا. ولا أدري، بعدئذ، من منا الذي تسيطر عليه الشكوك والأوهام والتكلفات؟.

ولا ننسى أن مخطوطة "حل متشابهات القرآن" هي نسخة من النسخ الخطية الست التي أشرت إليها في بداية كلمتي، مما ينسب بصراحة للراغب، من نسخ "درة التأويل". (رقم ١٨٠ بمكتبة راغب باشا بإستانبول).

ومما يقوي في هذه المخطوطة هذا الاحتمال ما يذكره الباحث على الصفحة ٥٨ من بحثه من "أن حل متشابه القرآن هذا يوجد في مجموع واحد يضم معه أيضاً كتاباً في حل متشابهات الحديث لابن فورك وكتاباً آخر للراغب الأصفهاني هو تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين".

البحث عن "جامع التفسير"

وبعد أن يعيا الباحث في البحث عن صاحب محتمل للدرة يقول "لم يبق أمامنا من الكتب في التفسير التي تحمل اسم الجامع إلا هذا الكتاب: "الجامع في التفسير لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني ... الملقب بقوام السنة". ويعدل، إلى حين عن البحث عن مؤلف لكتاب نسبناه للراغب إلى البحث عن تفسير نسبناه ونسبه هو أيضاً للراغب، ونعني به جامع التفسير. وسبب الربط بينهما، بين الكتاب والتفسير، أنه شك في تفسير لابن فورك وظن أنه يحتمل أن يكون نسخة من نسخ درة التأويل، وكان هذا سبباً للانتقال إلى التفسير الذي ذكر أنه يمت إلى الراغب بسبب.

وفي دورة البحث عن جامع التفسير يعرض الأمر على مجموعة من المفسرين ممن في تاريخه تفسير باسم "الجامع" أو حتى "الجامع في التأويل"، وبعضهم متقدم في الزمن على عصر الراغب مثل الرماني ٣٨٤هـ وأبي مسلم الأصفهاني ٣٢٢هـ وأحمد بن فارس ٣٩٥هـ ومحمد بن علي بن مهريز ٤٥١هـ وبعضهم متأخر مثل أحمد بن إسماعيل الحسباني ٨١٥هـ وعلي بن عبدالله البدليسي ٩٠٠هـ.

ولم تنجح هذه التفاسير في الاقتراب من دائرة احتمال النسبة القوية، وفي النهاية يقول الباحث: "لم يبق أمامنا من الكتب في التفسير... (العبارة السابقة).

وإسماعيل بن محمد الأصفهاني الملقب بقوام السنة، الذي يرسو عليه الباحث

صاحبُ مصنفات في التفسير والمعاني والإعراب والفقه، وقد توفي عام ٥٣٥هـ. والخيط الرفيع الذي يعبر عليه الباحث ليصل إليه هو أن من بين مصنفاته تفسيراً كبيراً سماه "الجامع" حسبما جاء في بعض تراجمه، (ص ٦٤)، ثم لا يلبث الباحث أن يتوسع في هذا الأمر، بعد أن يستقر في خلده أنه هو صاحب "جامع التفسير" المذكور في بعض مواضع مخطوط" درة التأويل"، ويجيل النظر في بعض مصنفاته، إلى أن يكتشف في النهاية أنه هو صاحب كتاب درة التأويل المتنازع عليه، وذلك بالاستناد إلى عدد من الإشارات التي يتخذها هو إثباتات وبراهين ونحاول أن نعرضها نحن على البحث والمناقشة.

قوام السنة ودرة التأويل

وفيما يلي عرض لهذه الإشارات مع مناقشتها:

أ - عدم وجود كتاب يحمل اسم "الجامع في التفسير" لفظاً إلا كتاب أبي القاسم إسماعيل. وذلك كما ورد في الكتب التي ترجمت له، وذلك الاسم يتفق مع ما ورد ذكره في "الدرة" في سورة "الكافرون".

ونحن إذا نظرنا إلى الكتب التي ترجمت لهذا المصنف فإننا نجد انها ذكرت فعلاً له تفسيراً باسم "الجامع" وليس "الجامع في التفسير"، وذلك واضح على الصفحة ٦٤ من كلمة الأخ الباحث في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية؛ فمرة نجد: "قال الحافظ أبو موسى: وله التفسير في ثلاثين جزءاً سماه "الجامع"، كما نجد بعد ذلك: "وقال الداودي: ثم قال أبو موسى: ومن تصانيفه التفسير الكبير ثلاثون مجلداً سماه الجامع".

ومن هنا يبدو لنا أن اسم كتاب التفسير الذي صنفه قوام السنة "الجامع" وليس "الجامع في التفسير" باللفظ والحرف، وذلك حسبما وردت في الروايتين المذكورتين اللتين ربما عادتا إلى رواية واحدة في مرجعين. إنه كتاب في التفسير اسمه "الجامع" لا يتفق مع ما جاء في النسخة الخطية من "حل متشابهات القرآن" (برقم ١٨٠ مكتبة راغب باشا، بإستانبول) - فلقد جاء فيها أن اسم الكتاب الموعود هو "جامع التفسير"، كما هو مذكور مرتين في صدد شرح التكرار في سورة الكافرون. (ولا ننسى أن هذه النسخة الخطية هي واحدة من ست نسخ نسبت صراحة للراغب الأصفهاني دون لبس ولا غموض).

لذا فإننا نرى أن كتاب قوام السنة في التفسير هذا يستوي مع كتب الآخرين التي تحمل اسم "الجامع"، ولا يختلف عنها٠

ب - التوافق بين ما جاء في مقدمة درة التنزيل وما جاء في ترجمة أبي القاسم إسماعيل - ويعرض الأخ الباحث لما بين الترجمة لقوام السنة التي تذكرها له كتب التراجم ولما جاء في مقدمة النسخة الخطية من "حل متشابهات القرآن" (التي هي نفسها درة التأويل٠٠ المنسوبة للراغب - برقم ١٨٠ مكتبة راغب باشا بإستانبول)، فيجد أن الواحدة منهما كالمرآة للأخرى٠

وربما كان لنا فيما يقول الأستاذ الباحث رأي آخر بعد إذ لم نستطع أن نرى ما يرى من انهما الواحدة للأخرى كالمرآة٠

فغاية ما بينهما من خيوط الائتلاف خيطان: الأول حول عناية المصنِّفين بالقرآن الكريم ودراسته وقراءاته، والثاني فهم الحبسة التي أصابت قوام السنة في لسانه بسبب مرض أصابه قبل وفاته بعامين، كما ورد في ترجمته، فإنها هي الخلوة التي اصابت صاحب كتاب الدرة (خلوة عين لا خلوة قلب واضطرار لا عن اختيار)٠

أما عناية المصنفين بخدمة كتاب الله العزيز وتفسيره والقراءات منه فهو أمر لا يلتقي عليه إثنان فقط من علماء التراث ولكن جميع علماء التراث أيضاً، فمنذ أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "خيركم من تعلم القرآن وعلّمه"، بل منذ أن أخذ كتاب الله بالتنزل، والناس معنيون بتعلّمه وتعليمه وتفسيره ودراسته وبحث العلوم المختلفة حوله٠

وأما الربط بين مرض قوام السنة مرضاً أفقده النطق وبين الخلوة التي أصابت صاحب الدرة، فربط ضعيف لا نراه قوياً يشد القارىء والباحث٠ ذلك أن أغلب المصنفين ربما يصابون بأمراض مزمنة في أواخر أعمارهم كما هو معروف من مرض الجاحظ بالنقرس والفالج في أواخر أيامه٠ أما خلوة العين لا خلوة القلب التي أصابت صاحب "الدرة" اضطراراً لا عن اختيار٠٠ في حالة توزع الرأي فيها مذاهب واقتسم الهم لها مطالب، فربما كانت أمراً مختلفاً، وربما كانت بسبب عوائق خارجية عن أمراض الجسم، أو بسبب آخر من أسباب توزع المذاهب٠ والله أعلم٠

جـ - التشابه بين مقدمة درة التنزيل ومقدمات ما وصلنا من كتب ابي القاسم إسماعيل.

ويعقد الأخ الباحث مقارنة بين مقدمة الدرة (من نسخها الخطية بمكتبة راغب باشا، رقم ١٨٠) وبين ثلاثة من مصنفات ابي القاسم إسماعيل الأصفهاني المعروف بقوام السنة، هي: كتاب الحجة في بيان المحجة وشرح مذهب السلف، وكتاب سير السلف، وكتاب الترغيب والترهيب، ويصل من هذه المقارنات إلى أن صاحبها جميعاً واحد هو قوام السنة.

ونحن نقول بدورنا إن نتيجة هذه المقارنات جميعاً لا توصل بالضرورة إلى ما توصل إليه الأخ الباحث. وذلك من غير جهة. فالدرة التي يعقد بينها المقارنة وبين مقدمات كتب قوام السنة لم تزل أمراً مختلفاً فيه غير ثابت النسبة ثبوتاً متفقاً عليه. فكيف نعرض ثابتاً على مشكوك فيه؟ .

والوجه الآخر أن ما عثر عليه الأخ الباحث من نقاط تشابه بين هذه المقدمات يمكن أن نعثر عليه في سائر مقدمات كتب المصنفين في علوم القرآن أو علوم الحديث من علماء التراث. فأكثرها "تستفتح بالحمد لله ثم تبين دواعي تأليف الكتاب، سواء أكانت حاجة بدت للمؤلف أم بناء على سؤال وطلب من غيره، ثم تذكر اسم الكتاب، ثم تذكر منهجه ثم يختم المقدمة بدعاء إلى الله سبحانه". كما يذكر الباحث (ص ٧١).

"ويظهر السجع غير المتكلف في هذه المقدمات" في كتب كثير من المصنفين في التراث، وهل نظن أن الالتقاء في مثل الجمل التالية في الأول:

"ثم إنكم معشر طلبة العلم أحسن الله توفيقكم اكثرتم مساءلتكم إياي أن أجمع لكم كتاباً".

ومثل الجمل التالية في الثاني: "اعلموا حملة الكتاب الحكيم وحفظة القرآن الكريم وفقكم الله لحق علمه بعد حق تلاوته".

هل نظن أن هذا الالتقاء مما قالوا "وقع الحافر على الحافر" في الأخذ والنقل والنسخ، أم أنه شيء يعرض لأكثر المتعرضين للتقديم لمصنفاتهم ومخاطبة الشادين والمتعلمين في علومهم؟ إننا، باختصار، لم نجد بين مقدمات هذه الكتب ما يربطها بكتاب "درة التأويل".

د - التناسب بين وفاة قوام السنة (٥٣٥ هـ) وبين أخذ الآخذين عن "الدرة". يذكر الأخ الباحث أن أول من أخذ عن "الدرة" هو الكرماني صاحب "البرهان في متشابه القرآن"، الذي يذكر مترجموه أنه توفي في منتصف القرن السادس. ويذكر، لذلك، أنه قد يعقل أن يأخذ الكرماني هذا عن قوام السنة المتوفى ٥٣٥ هـ، ولا يعقل أن يأخذ عن رجل "يزعم الزاعمون أنه أدرك القرن الخامس وعاش في مطلعه"! وأعني الراغب.

ولو فكّرنا في موضوع أخذ اللاحق عن السابق لوجدنا معياراً هاماً فيه، بل هو المعيار الأهم، وهو مدى الإبداع والتجديد في موضوع المادة العلمية بالقياس إلى ما يتصل بها في بابها. إن هذا المعيار يعد، فيما أرى، أكثر تأثيراً من المعاصرة التي يراها الدكتور فرحات. وهل يمنع تقدم مصنِّف من أن يأخذ عنه الآخذون؟ وهل المعاصرة شرط إجباري لتبادل المعلومات بين المتعاصرين أو المتقاربين في الزمن؟.

إن المتأخرين يأخذون عن المشاهير من السابقين، ممن لهم تأثير، لم يزل، على اللاحقين في مواد موضوعاتهم. فهذا هو الزركشي (٧٩٢هـ) صاحب "البرهان في علوم القرآن" حينما يتعرض لغريب القرآن يعدد جماعة من الذين صنفوا فيه ثم يقول: "ومن أحسنها كتاب المفردات للراغب"، وبينهما، بين الراغب والزركشي، زهاء أربعة قرون من الزمان. وكذلك فعل السيوطي في إتقانه، ولم تطغ المعاصرة لديهما، لدى الزركشي والسيوطي، على عمق التأثير العلمي في باب العلم الذي يجري الحديث عنه.

ومن هذا كله يتبين أن هذا الأمر لا يقدم شيئاً في أمر تقريب درة التأويل من قوام السنة.

هـ - هل تفسير الراغب "جامع التفاسير" موجود؟

ولأن الباحث لم يستطع أن يقتنع بالعلاقة الوثيقة بين مخطوط درة التنزيل وبين الراغب الأصفهاني، رفض ما في هذا المخطوط من ذكر اسم تفسير للراغب لم يذكر في المراجع التي ذكرت تفسيره. فلم يذكره بهذا الاسم السيوطي، ولا حاجي خليفة ولا بروكلمان ولا دائرة المعارف الإسلامية، ويكتفون بذكر اسم تفسير الراغب. فقد ذكرت أن له تفسيراً عظيماً، وقد ذكر بعضهم أنه يقع في عشر مجلدات، ولكن أحداً منهم لم يسمه بهذا الاسم.

ويخطر ببال من يفكّر في هذا الأمر أن الراغب، وإن لم يطلق هذا الاسم على تفسيره في بدايته، فقد أطلق على تفسيره في مرحلة من مراحل إنجازه، حتى عرف به، في بعض المواضع والمراجع، ولم يعرف فيها جميعاً، وربما تزامن هذا الأمر، أو سبق بقليل، زمن إنجاز مخطوطة درة التنزيل التي ورد اسمه فيها صريحاً مرتين في موقف واحد.

وإلا فكيف يفسّر وجود بعض النسخ الخطية من هذا التفسير بهذا الاسم؟ فثمة نسخة منه في المكتبة القادرية - مكتبة مسجد الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد - برقم ٦٠ . في الأصول الخطية، وقد صنفت برقم ٨٦/١. وقد ذكر ذلك كله الدكتور فرحات في تحقيقه لمقدمة تفسير الراغب وفيه سورة الفاتحة وأوائل سورة البقرة، الذي سماه باسمه جامع التفاسير!!!.

و - هل أكمل الراغب تفسيره؟ ويركز الباحث على ما نقلت بعض الأخبار من أن الراغب لم يتم تفسيره، ولذلك فإن ما قيل في سورة "الكافرون" عنه يدل على انه ليس للراغب. ولكن الذي نلاحظه أيضاً أن حاجي خليفة في كشف الظنون[٢٧]، قد ذكر تفسير الراغب وذكر الكلمات في أوله ولم يذكر أنه لم يتمه، ولو قد وجد في آخره نقصاً لذكره، كما ذكر أوائله، وكذلك لم يذكر نقصه بروكلمان[٢٨] ولا دائرة المعارف الإسلامية[٢٩].

ز - وفي النهاية يتساءل الباحث عن سبب عزو "جهود" أبي القاسم إسماعيل للراغب الأصفهاني، فيرى أنه التشابه في الموضوع والاشتراك في الاسم (اباً وجداً وكنيةً) والنسبة إلى أصفهان، ثم يرى أن شهرة السابق (الراغب) وشهرة تصانيفه قد طغت لدى النساخ على اللاحق (قوام السنة) ونسبتها للأول منهما.

والناظر في هذه الأسباب لا يجد فيها قوة وأسراً يحملان على التصديق بهما والاطمئنان إليهما.

فالذين صنفوا في موضوع المؤلفات القرآنية كثيرون، وفي كتب الفهرست وطبقات المفسرين وعلوم القرآن ما يؤيد ذلك.

واشتراك الرجلين في الاسم أمر عادي يقع بين كثير من رجال التراث، ومطالعة فهارس الأعلام في كتب التراث أو مراجعة كتب الكنى والألقاب لعباس القمي

وغيره تثبت ذلك. وهذا الشاعر الطغرائي المشهور يشترك مع هذين الرجلين في بعض ما ذكر لهما من الأسماء المشتركة فهو الحسين بن علي بن محمد الأصبهاني، أبو إسماعيل .

أما شهرة الراغب وشهرة مصنفاته لدى النساخ الذين تلوا عصره فهو أمر مشكوك فيه. فقد لاحظ كثير من الباحثين[٣٠] أن هذا العالم قد مني بتجاهل كبير من أهل عصره أولاً ومن أصحاب التراجم وكتب الطبقات ثانياً. وربما كان ذلك عائداً لعدم اتصال الراغب بقضاء أو عمل للدولة أو منادمة أمير أو وزير، واحتمال سكنه في بعض المدن غير المشهورة في بلاد فارس، وتنقله بين بغداد وأصفهان[٣١]، وعدم وضوح مذهبه بين الفرق الإسلامية المعروفة من بين أهل السنة والجماعة والشيعة والمعتزلة، بل إنه قد يكون ضاع تقديره بين أهل السنة والشيعة على وجه خاص، لأن ظاهره الذي يطفو على سطح بعض مصنفاته يوحي بانتسابه للشيعة، مما جعل مترجمي السنة يغفلونه، ولكن انتماءه لأهل السنة جعل كتب الشيعة وتراجمهم تتنكّب عنه جانباً[٣٢]. ولولا حاجة أصحاب المعاجم وكتب التفسير لكتابه المفردات لما ورد لهم على خاطر. وهذه نسخة من كتابه "مجمع البلاغة" تبين في العصر الحديث أنها كانت لدى الإمام الصغاني المتوفى عام ٦٥٠هـ، ولكنها لم تكن كافية لأن يرد ذكره في واحد من مصنفات هذا العالم اللغوي المعجمي الكبير.

وبعد : فمن هذه الإشارات جميعاً التي رأى فيها الأخ الباحث "دلائل تشير إلى نسبة كتاب "درة التنزيل وغرة التأويل" لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصفهاني المعروف بقوام السنة، من هذه الإشارات ومما بدا للباحث المدقق في مناقشاتها، يتبين عدم صحة ارتباطها بهذا الرجل الذي تم ربطه بالبحث أصلاً بحبل واهٍ ضعيف مظنون، هو تفسيره المسمى بالجامع وليس جامع التفسير".

ومن هنا فإننا نعجب لبحث يفصل كتاباً عن مؤلف ظهر اسمه على ست نسخ من نسخه المخطوطة ظهوراً صريحاً لا جمجمة فيه ولا التواء، كما جاءت نسبته إليه في كتب تراجم مشهورة في مستوى بروكلمان والزركلي ودائرة المعارف الإسلامية، نعجب كيف نفصله عن كتاب موثق النسبة إليه ونبحث عن أسباب افتراضية لربط غيره ببعض كتبه!!!.

٢- تحديد عصر الراغب الأصفهاني

وبعد أن فرغنا من القضية الأولى في هذا الرد، وأعني نسبة كتاب "درة التأويل"، ننتقل إلى الثانية من قضايا الرد الأساسية، وهي تحديد عصر الراغب.

وكنت قد بحثت في هذا الموضوع في بحثي الذي أعددته لنيل درجة الدكتوراه في الآداب قسم اللغة العربية بجامعة عين شمس عام ١٩٧٧، ثم توسعت فيه وكتبت عنه مقالة في العدد المزدوج (١١-١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عام ١٩٨١، وهو بحث آخر غير البحث في تحقيق نسبة كتاب درة التأويل الذي نشر في المجلة نفسها (العدد المزدوج ٣-٤ عام ١٩٧٩م). (وعلى الرغم من التباعد بينهما في الزمن وفي الموضوع يقول الأخ الباحث : إن البحث الذي قادني إلى نسبة كتاب درة التأويل قادني إلى أن أقدم رأياً في عصر الراغب!) وفي هذا الحديث ما فيه من إرخاء ظلال الشك والتضعيف.

وغاية ما يجده الباحث في تحديد عصر الراغب رأيان أحدهما لجمهور من المصنفين الذين يتبع بعضهم بعضاً، وهو أنه توفي عام ٥٠٢هـ، والآخر أنه أدرك المائة الخامسة للهجرة. وحينما نظرت في هذين الرأيين المتباعدين اضطررت أن أمعن النظر في أعمال الراغب المنشورة والمخطوطة، بحثاً عن الحقيقة، فتوصلت بعد البحث والتنقير والنظر إلى ترجيح الرأي الثاني، القائل بأن الراغب كان حياً في أوائل القرن الخامس الهجري، وقلت إن هذا لا يتجاوز العقد أو العقدين من هذا القرن الخامس. (وقلت إننا بذلك نلتقي مع ملاحظة القارىء المتسرع الذي ذكر أنه قد توفي عام ٤٠٦هـ).

وما ينكره عليّ الباحث الدكتور فرحات أن أخرج على الناس برأي في تحديد عصر الراغب يمكن أن يعدّ مستغرباً، فكيف "أتجاوز كل المترجمين للراغب، مرة واحدة حتى أصل إلى السيوطي فاعتمد قوله"؟ سبحان الله!. وهل كانت الأقوال تعتمد بعددها وكثرة القائلين بها أم تعتمد برجحانها ووزنها النوعي بين سائر الأقوال؟.

إن ما قوّى عندي قول السيوطي هذا هو التقاؤه مع استنطاق أعمال الراغب نفسها عن عصره. وأحسب أن الصدور من أعمال المصنف هو المنطلق الأول

للحديث عن وفاته وعن عصره، وهذا هو ما قمت به حينما نقبت في آثار الراغب المنشورة والمخطوطة.

أما القائلون بالرأي الآخر في وفاة الراغب فلم أستطع أن أثق بأقوالهم، بسبب ما فيها من اضطراب، ظهر واضحاً في مترجمي الشيعة عن هذا الأمر، وبسبب بعدها عما تنبىء به أعمال الراغب، ولأن أقوالهم هذه لا تصدر عن تحليلات وأبحاث بقدر ما يتبع اللاحق منهم فيها السابق، فقال قائلهم إن الوفاة في ٥٠٢هـ، وربما كان القائل هو المستشرق الألماني بروكلمان، وقال الآخرون ٥٠٢ ! وقال غيرهم بغير ذلك أيضاً.

أما اعتمادي في تحديد عصر الراغب على ملاحظة القارىء المتسرّع في أنه توفي في ٤٠٦هـ، كمل يقول الدكتور فرحات، فهو أمر لم يكن على الإطلاق. إنني أقولها مرة ثانية، إن هذه الملاحظة لم يكن لها عندي أي وزن علمي، ولو أنني استشهدت بالشعر الذي يفيد أننا نبحث عن الأدلة البسيطة إذا عدمنا الكبيرة، إنها لم تزد على بعض شعور من الراحة النفسية التي يجدها الباحث بعدما يجهد في بحثه ويصل إلى نتيجة قد يكون أومأ بها، دون اطمئنان علمي، عابرو سبيل.

أما كون هذه الملاحظة تشير إلى ابن فورك الأصفهاني لا إلى الراغب الأصفهاني، وقد ورد لهما في مجموع واحد بعض الرسائل العلمية، فربما كان صحيحاً ما ذكره الأخ الباحث فيها، وإن كانت نسبتها لا تؤثر فيما قلنا عن عصر الراغب في شيء، إذ يستوي فيه وجودها وعدمها.

أما استغرابي لقول الخوانساري إن صاحب معجم الأدباء قد ترجم للراغب فهو وارد لم يزل، إذ إنني لم أعثر أنا، ولم يعثر غيري بعد، على نسخة من نسخ هذا المعجم فيها ذكر للراغب. لكنني اقف عندما ذكر الباحث من أن صاحب سير أعلام النبلاء "قد ذكر الراغب وعدّه في الطبقة الرابعة والعشرين"، أقف لأعترف مرة ثانية أنني لم أعثر على ترجمة للراغب فيه، وربما كانت نسخة غير مكتملة تلك التي اطلعت عليها في ذلك الوقت. ولكنني ألاحظ أن الذهبي قد قال إنه لم يعثر للراغب على تاريخ وفاة أو ترجمة، ثم ذكر "أنه كان حياً إن شاء الله في هذا الوقت". إن هذه الصيغة فيها من التخمين والتغليب أكثر مما فيها من التأكيد والتوثيق. فليس الذهبي متأكداً ولا واثقاً مما يورد، وهو يتكىء على عبارة "إن شاء الله"، خوفاً من

الوقـوع في الزلل، ويغلّب أن يعد الراغب في الطبقة الرابعة والعشرين تغليباً يتـوصل مـعـه إلى إن الراغب قـد توفي على الأغلب، في حـدود منتـصف القـرن الخامس الذي عدّه حدود هذه الطبقة.

وما يمكن أن نخرج به من هذه المحاولة لتحديد عصر الراغب هو أنه من أهل القرن الرابع أو أنه سلخ فيه من عمره قدراً غير يسير، أي إنه لم يُتوف في بداية القرن السادس (٥٠٢هـ) كما زعم بعض الباحثين.

أما ما ذكره العلامة الأستاذ محمد كرد علي، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (العدد ٢٤ ص ٢٧٥)، أن الراغب قد توفي عام ٤٥٢هـ، فهو على الرغم من قربه مما نقول، إلا أنه لم يشفع بما يؤكده ويوثقه في مستوى البحث العلمي، كما أن هذا الباحث كان قد ذكر في مكان آخر عن الراغب انه قد توفي عام ٢٩٦هـ.

غير أن الله سبحانه يشاء أن يظهر الحق من حيث لا نحتسب! فقد كتب الأستاذ محمد عدنان الجوهرجي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد الحادي والستين الصفحة ١٩١) مقالاً يؤيد فيه ما رجحته، من أن الراغب قد توفي في بداية القرن الخامس الهجري، وذلك من مخطوطة نادرة لمفردات غريب القرآن نسخت عام ٤٠٩هـ (في محرم من شهور سنة تسع واربع مئة).

ألم تقطع بذلك جهيزة .. قول كل خطيب ؟!!!

الخلاصة

ونصل، في النهاية إلى خلاصة هذه الردود على ما جاء في مقالة الدكتور أحمد حسن فرحات في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية عن كتاب درة التأويل ونسبته للراغب الأصفهاني:

١) لماذا لا يكون اسم الراغب الأصفهاني المثبت على ست نسخ أو سبع من نسخ درة التأويل الخطية، دليلاً كافياً على نسبتها إليه؟ وهل يعبث الناسخون، وإن عبثوا بمثل هذا العدد من نسخ الكتاب الواحد؟.

٢) وهل وقعت أنا في وهم كبير، كما يقول الأخ الباحث، إذا لاحظت أن ما وعد به الراغب في مقدمة مفرداته قد وفى به في "درة التأويل" في تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد إذا كان يريد مناقشاته في الأغلب الأعم حول ما في الآيات المتشابهة من مفردات مترادفة المعنى متقاربة الألفاظ؟.

٣) وكيف ينفي الباحث أن اسم تفسير الراغب هو جامع التفاسير، وهو يعدد نسخه الخطية ويذكرها بأرقامها المحددة بين يدي تحقيقه لمقدمته وسورة الفاتحة وأوائل البقرة؟ وقد وقفت على هذه النسخة التي ذكرها في مكتبة مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد؟ وكيف نبحث عن السبل التي تنسينا هذا التوثيق وتربط هذا التفسير بمفسّر آخر اسم تفسيره "الجامع" فقط؟.

٤) وما هي الإثباتات العينية على تردد نفس المصنف الواحد في مصنفاته المختلفة؟ أليست هذه الأمور تحسّ إحساساً وتكون خلاصة معاناة في مصنفات العالم الواحد؟.

٥) ثم ألم تكن الأمور المسترعية للانتباه في نسبة الدرة للخطيب الإسكافي قد وظفت لدي في الشك في هذه النسبة، فوصلت بعد ذلك إلى ما وصلت؟ وأذكر بهذه المناسبة، أن الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب، قد استدعاني قبل مناقشة رسالة الدكتوراه، عام ١٩٧٧، بساعة واحدة، وهو أحد أعضاء لجنة المناقشة، وسألني إن كنت واثقاً من أن درة التأويل ليست للخطيب وإنما هي للراغب، فقلت له الرسالة يا أستاذي بين يديك منذ شهر، وبعد قليل سنناقشها، فالرأي رأيك. فقال: إن طالباً على وشك أن يحققها بإشرافي منسوبة للخطيب، إذن فلأذهب إليه لأبلغه أن يتوقف

عن التحقيق. وفي المناقشة اطرى الأستاذ الدكتور رمضان ما لدى الطالب الباحث من صبر على نسبة بعض الكتب للراغب.

٦) وما الداعي القوي للدوران على المؤلفين نستجديهم القبول بادعاء كتاب درة التأويل بعد فصمه عمن نسب إليه بصراحة في مواضع كثيرة؟ وقد ثبت انه ليس للخطيب؟ وهل نسبة واحدة للفخر الرازي تكفي للتفكير بنسبته إليه؟.

٧) وهل التقارب في المقدمات التي صنفها المصنفون بين يدي كتبهم وأبحاثهم كافية لادعائهم لهذه الكتب؟ وهل بهذه الطريقة نستطيع أن نثبت أن الدرة لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني المعروف بقوام السنة؟.

٨) ثم ألا يكون الخلط بين جامع التفسير و "الجامع" سبباً في التفكير ان يكون مؤلف الدرة هو ابن فورك الأصفهاني؟.

٩) وهل هذا كافٍ ايضاً أن ننسف تفسير الراغب، صاحب كتاب المفردات في غريب القرآن الذي ما استغنى عنه بعده مفسر ولا معجمي؟.

١٠) وإذا نسب النساخ كتب قوام السنة للراغب فلماذا لا نشك ايضاً في المفردات والذريعة ومجمع البلاغة ومحاضرات الأدباء، وهذه هي بصمات الراغب أيضاً مع تفسيره ودرته؟؟.

١١) وهل من الوهم ما يقود إلى تصحيح نسبة كتاب بعد أن مضى عليه قدر كبير من الزمان في القديم والحديث؟.

١٢) وهل من الوهم ما يقود إلى تصحيح قول في عصر عالم من علماء التراث ران عليه مدة طويلة، قدر كبير من التجاهل والخذلان؟.

الإحـــالات

١) الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب، د. عمر الساريسي، مكتبة الأقصى عمان، ١٩٨٧، ص ٧٢

٢) العدد ٣٢ المجلد ٨ - خريف عام ١٩٨٨ ص - ٣١٦ - ٣٢٠

٣) راجع الصفحات ٤٨، ٥٠، ٥١، ٧٥، ٧٦، ٧٩ من مقال الدكتور فرحات.

٤) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، خريف عام ١٩٨٨، ص ٣١٦.

٥) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٢٦.

٦) راجع مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. ١٩٨٢م.

٧) راجع المجلة العربية للعلوم الإنسانية، خريف عام ١٩٨٥، ص ٢٣-٧٠.

٨) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت - ديسمبر ٨٩ ص ٢٦.

٩) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، خريف ١٩٨٨، ص ٣١٦

١٠) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - ص ٢٨

١١) المصدر السابق ص ٣٣

١٢) المصدر السابق ص ٣٤

١٣) المصدر السابق ص ٤٢ عن سير أعلام النبلاء جـ ١٨ حاشية (٢١).

١٤) بغية الوعاة، الخانجي، القاهرة، ١٣٢٦هـ ص ٣٩٦.

١٥) كشف الظنون، حاجي خليفة، المجلد الأول، ص ٣٠٦.

١٦) المجلد الثالث - تاريخ آداب العرب، ص ٥٠٥ ، ٥٠٦.

١٧) راجع ص ٥٢ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

١٨) المصدر السابق، ص ٤٩ ، ٥٠ .

١٩) المصدر السابق، ص ٥٠ ، ٥١ .

٢٠) المصدر السابق، ص ٥٢ .

٢١) المصدر السابق، ص ٥٣ .

٢٢) المصدر السابق والصفحة.

٢٣) المصدر السابق والصفحة.

٢٤) المصدر السابق، ص ٥٤ .

٢٥) راجع البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الحلبي، ط٢، جـ١ ص ٢٩١، وكذلك الإتقان في علوم القرآن- للسيوطي، الموسوية، القاهرة، جـ٢ ص٣.

٢٦) راجع كذلك الإتقان للسيوطي ص ٧٢ والبرهان للزركشي الصفحات ١٤٩، ٢/٧٤، ٢/١٦٤، ٢/٢٩٩، ص٢٢٧، ص١٥٧ .

٢٧) المجلد الأول ص ٢٠٦.

٢٨) المجلد الثالث ص ٥٠٥ ، ٥٠٦.

٢٩) المجلد التاسع جـ١ ص٤٧٣ .

٣٠) راجع مقالة الأستاذ محمد كرد علي في مجلة المجمع العلمي بدمشق، العدد ٢٢، عام١٩٤٧ .

٣١) يرى ذلك الأستاذ الدكتور حسين محفوظ، أستاذ الدراسات الشرقية بجامعة بغداد، في حديث شخصي معي في زيارة لي إلى بغداد بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ .

٣٢) راجع لذلك: الراغب الأصفهاني، جهوده في اللغة والأدب، د. عمر الساريسي، مكتبة الأقصى، عمان ص ٤٧ .

المصادر والمراجع

أولاً - المنشورة

١- الإتقان في علوم القرآن - السيوطي - المطبعة الموسوية - القاهرة - ١٢٨٧هـ.

٢- البرهان في علوم القرآن - الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٩١هـ.

٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - الخانجي - ط١، ١٩٥٧م.

٤- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان.

٥- الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب - د. عمر الساريسي - مكتبة الأقصى - ١٩٨٧.

٦- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة - إستانبول: ١٣٦٠هـ.

٧- دائرة المعارف الإسلامية.

٨- معجم مفردات ألفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني - نشر وتوزيع دار الفكر، ودار الكاتب العربي - بعناية نديم مرعشلي.

٩- مقدمة جامع التفاسير وسورة الفاتحة وأوائل سورة البقرة - أحمد حسن فرحات. دار الدعوة - ١٩- ط١، الكويت، ١٩٨٤م.

١٠- مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - العدد ٥٣ - السنة ١٤/١٤٠٢هـ.

١١- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - مجلة النشر العلمي - جامعة الكويت - العدد الخامس عشر، ديسمبر ١٩٨٩.

١٢- المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت - خريف ١٩٨٥م.

١٣- المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت - خريف ١٩٨٨م.

١٤- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - العدد المزدوج (٣-٤) ١٩٧٩م.

١٥- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - العدد المزدوج (١١-١٢) ١٩٨١م.

١٦- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - العدد المزدوج (٢٣ - ٢٤) ١٩٨٤م.

١٧- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد ٢٢ - ١٩٤٧م.

١٨- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد ٦١ - ١٩٧٦م.

ثانياً - المخطوطة

١-٦ - النسخ الخطية من "درة التنزيل في غرة التأويل" - للراغب.

٧ - تحقيق البيان في تأويل القرآن - للراغب.

٨ - جامع التفاسير - للراغب.

رابعاً : أخبار مجمعية

الموسم الثقافي الثالث عشر

عقدت لجنة الندوات والمحاضرات في المجمع ثلاثة اجتماعات هذا العام؛ ناقشت فيها موضوع اختيار المحور الرئيسي للموسم الثقافي الثالث عشر للمجمع لعام ١٩٩٥م . وتحديد عناوين محاضراته، وقد أقرت اللجنة ما يلي:

أولاً: يكون المحور الرئيسي للموسم الثقافي الثالث عشر للمجمع بعنوان "الهوية العربية الإسلامية في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨ - ١٩٩٤م".

ثانياً: يتألف الموسم الثقافي من خمس محاضرات هي:

١ - المؤسسات الثقافية العربية (الجمعيات والنوادي والأفلام ... إلخ) في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨ - ١٩٩٤م.

٢ - الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨ - ١٩٩٤م.

٣ - طمس المعالم العربية والإسلامية وتهويدها في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨ - ١٩٩٤م.

٤ - اللغة العربية في التعليم العام والعالي في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨-١٩٩٤م.

٥ - المناهج والكتب المدرسية في المدارس العربية في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨ - ١٩٩٤م.

المؤتمرات والندوات

١ - مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات العربية الواقع والطموح :

افتتح مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات العربية الواقع والطموح الذي عقد بالتعاون ما بين المعهد العالي للفكر الإسلامي وجمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة، في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع يوم الثلاثاء ٢٣ آب ١٩٩٤م.

٢ - ندوة "توحيد تعريب المصطلح الجيولوجي":

بدعوة من اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية وبالتعاون مع المجمع التونسي شارك الأستاذ عبد القادر عابد مندوباً عن المجمع، في ندوة "توحيد تعريب المصطلح الجيولوجي" التي عقدت في تونس خلال المدة (٢٢ - ٢٥/١٠/١٩٩٤م).

مجمعيون في ذمة الله

الأستاذ الدكتور نوري حمودي القيسي

نعى المجمع العلمي العراقي عضوه العامل وأمينه العام الدكتور نوري حمودي القيسي الذي وافاه الأجل المحتوم إثر نوبة قلبية في أثناء قيامه بواجبه العلمي والإداري.

كان الفقيد منذ نشأته الأولى ذا حس مرهف، وعواطف جياشة، ذواقاً للأدب، مقدراً للكلمة الطيبة، والتعبير الأخّاذ، محباً للمعرفة، حريصاً على الاستزادة منها، سخياً في نشرها بين الناس، دفعته هذه المؤهلات إلى متابعة الدراسة في جامعتي بغداد والقاهرة، وتتوجت مراحلها الأولى بالحصول على الشهادات الجامعية من بكالوريوس وماجستير ودكتوراة بأعلى المراتب، ولم يتوقف المرحوم عن متابعة البحوث والكتابة في ميادين الأدب والتاريخ ونظم الشعر، ولم يغفل الاهتمام بالأمور العامة فكانت حصيلة ذلك ثروة فكرية من الكتب والمقالات، وسيبقى كثير منها معيناً يستقي منه الباحثون الحقائق والاراء والتوجهات الفكرية.

لم يرتض الفقيد أن يكون حبيس الأبراج العاجية، وإنما آثر الاتصال بالحياة العلمية العامة، فكان عضواً فعالاً في معظم المنظمات والجمعيات الأدبية والفكرية، وأسهم في إغنائها وإنمائها وتوجيهها، واكتسب تقدير من عمل معهم فيها. فكثر أصدقاؤه وتوطدت علاقته بهم.، واكتسب محبتهم وتقديرهم في داخل العراق وخارجه، وكان مرجعهم في كثير مما يحتاجونه من العراق في أمور الثقافة والفكر، وبذلك أسهم في إنماء التعريف بالحركة الفكرية عامة، والأدبية خاصة في العراق.

وكان للمجمع العلمي العراقي نصيب واف من نشاط الفقيد، فقد تولى فيه الأمانة العامة منذ أول تكوينه الجديد، وظل يعمل في خدمته طوال أكثر من خمسة عشر عاماً لم يعطلها إسهامه في الوظائف الأخرى التي أسندت إليه، وكان لنشاطه الأثر المحمود في مسيرة المجمع العلمية.

ولم تثنه الإدارة عن الإسهام في الإنتاج الفكري، وكان المجمع أبرز ميدان يعرض فيه هذا الإنتاج.

كان الفقيد يمد مجلة المجمع العلمي العراقي بعدد من الأبحاث والدراسات، وقد نشر له المجمع عدداً من الكتب التي أودع في كل منها بعض علمه الزاخر ومعرفته الواسعة وآرائه القيمة.

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته، وأسكنه فسيح جنانه.

إنا لله وإنا اليه راجعون.

رسائل الدكتوراة والماجستير

جرت في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع مناقشة الرسائل الآتية:

١ - رسالة دكتوراة بعنوان "السلطة العامة وقيودها في الدولة الإسلامية" مقدمة من الطالب عبدالله زيد الكيلاني. وتألفت لجنة المناقشة من الدكتور فتحي الدريني، رئيساً، وعضوية كل من الدكتور أحمد الكبيسي والدكتور محمد عثمان شبير والدكتور علي الصوا، وذلك يوم السبت ١٠ أيلول ١٩٩٤م.

٢ - رسالة دكتوراة بعنوان "الاتجاهات الأسلوبية في النقد العربي الحديث" مقدمة من الطالب إبراهيم عبد الجواد. وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين، رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور محمود السمرة والأستاذ الدكتور يوسف بكار والأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي، وذلك يوم السبت ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤م.

٣ - رسالة ماجستير بعنوان "ابن منير الطرابلسي، حياته وشعره" مقدمة من الطالب محمد صبحي أبو حسين، وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور

عبد الجليل عبد المهدي رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور محمود إبراهيم والدكتورة عصمة عبدالله غوشة، وذلك يوم الإثنين ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٤م.

٤ - رسالة ماجستير بعنوان "اللواح الخروصي سالم بن غسان، حياته وشعره" مقدمة من الطالب راشد بن محمد الحسيني، وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور عبد الجليل عبد المهدي، رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة والأستاذ الدكتور محمود إبراهيم، وذلك يوم الأربعاء ١٤ كانون الأول عام ١٩٩٤م.

٥ - رسالة ماجستير بعنوان "الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي" مقدمة من الطالب زيد خليل القرالة، وتألفت لجنة المناقشة من الدكتور إسماعيل عمايرة، رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور محمود حسني والدكتور محمد حسن عواد، وذلك يوم الإثنين ٢٦ كانون الأول ١٩٩٤م.

٦ - رسالة دكتوراه: بعنوان "رواية الأجيال في الأدب العربي المعاصر" مقدمة من الطالب زهير محمود عبيدات. وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين، رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور محمود السمرة والأستاذ الدكتور إحسان عباس والأستاذ الدكتور محمد شاهين، وذلك يوم الثلاثاء ٢٧ كانون الأول ١٩٩٤م.

٧ - رسالة ماجستير بعنوان "مفهوم الذوق في البلاغة العربية من عبد القادر الجرجاني إلى السكاكي" مقدمة من الطالب إبراهيم أحمد الطوباسي، وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي، رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور عبد الجليل عبد المهدي والدكتور عبد الكريم الحياري، وذلك يوم الأربعاء ٢٨ كانون الاول ١٩٩٤م.

الى الأخوة الكتّـاب:

يرجى مراعاة ما يلي:

١- أن تقتصر البحوث على اللغة العربية، والتراث العربي الإسلامي: العلمي والأدبي والفني، وشؤون التعريب، ومراجعة الكتب المحقّقة وما إليها، والمناقشات والتعليقات المتعلقة بهذا وأمثاله.

٢ - أن يتأكّد الكاتب من سلامة اللغة، وحسن الترقيم، والتوثيق قبل إرسال بحثه للنشر.

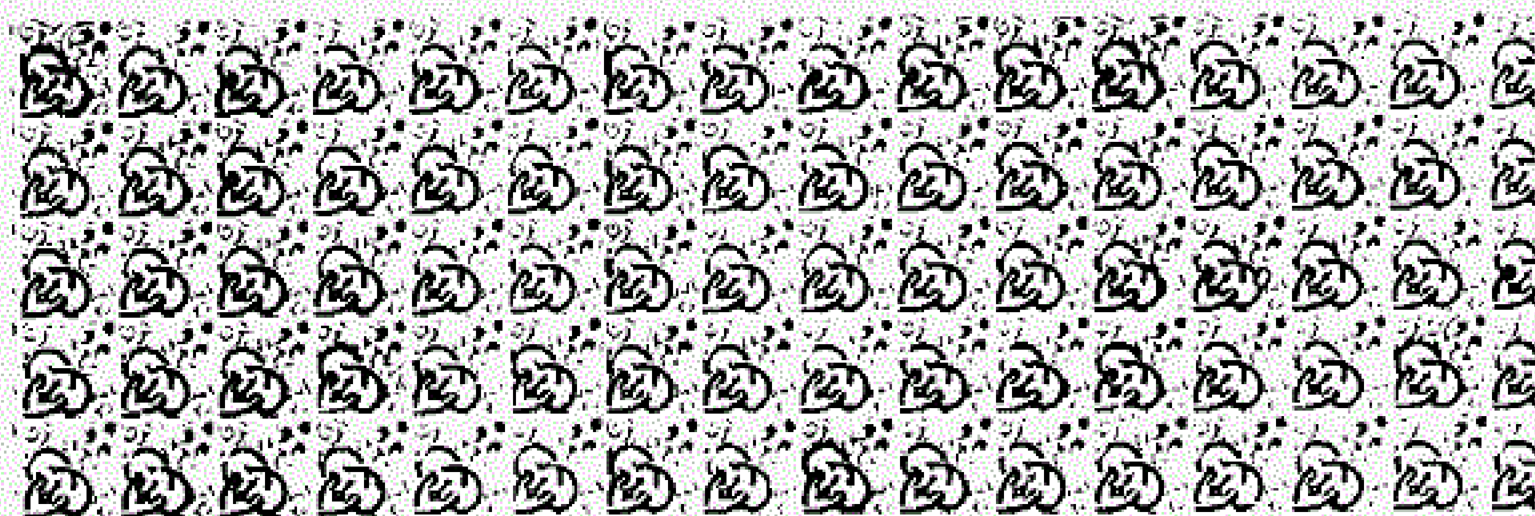
٣ - أن تتّسم البحوث النقدية بأسلوب النقد العلمي الهادىء، الخالي من الانفعالات الحادّة التي قد تسيء الى المؤلف أو الباحث.

٤ - أن تكون البحوث المرسلة للنشر في نسختها الأصلية، وخاصة بالمجلّة.

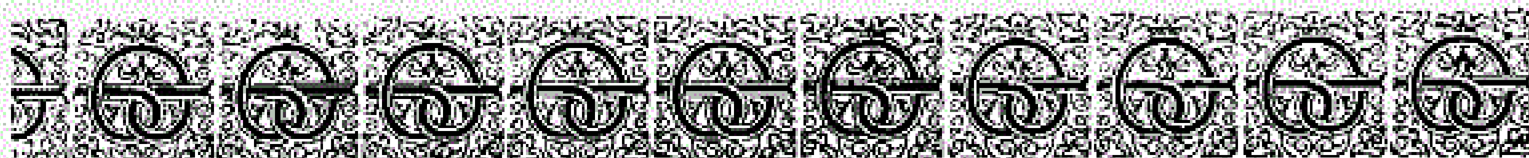
رئيس التحرير

ISSN 0256





JOURNAL
Of The Jordan Academy Of Arabic



No. 47 | VOL XVIII

Al-Qadeh 1414 H - Rabii II 1415 H | July - December 199